



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

2016-2011

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
تخصص: دراسات دولية

إشراف الأستاذ

إعداد الطالبة

د. بشاني أحسن

شتوح سارة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
لراري علي	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
بشاني أحسن	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
شوقي عرجوني	أستاذ محاضر -أ-	عضوا	جامعة المسيلة
حطاب عبد المالك	أستاذ محاضر -أ-	عضوا	جامعة خميس مليانة
مكي محمد السعيد	أستاذ محاضر -أ-	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
جبابلية عبدالحفيظ	أستاذ محاضر -أ-	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية 2020-2021



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس
الإيراني السعودي

2016-2011

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
تخصص: دراسات دولية

إشراف الأستاذ

د. بشاني أحسن

إعداد الطالبة

شتوح سارة

السنة الجامعية 2020-2021

الإهداء

إلى الوالدين الكريمن حفظهما الله

إلى إخوتي وأخواتي وأهلي.

شكر وعرهان

يقال أن علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر
فلحمد الله والشكر أولا لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا البحث.
ثم الشكر موصول إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجازه وأخص بالذكر
أستاذي المشرف : الدكتور **بشاني أحسن** الذي كان حريصا على قراءة كل ما كتب
وتقويمه بتوجيهاته ونصائحه القيمة جعلها الله في ميزان حسناته .
ويحتم علي واجب الوفاء والامتنان أن أخص بالشكر **والدي حفظه الله** الذي كان
السند والمعين طيلة مشواري الدراسي فله مني وافر الثناء وخالص الدعاء.
والشكر موصول إلى كل أساتذتنا الأفاضل في قسم العلوم السياسية بجامعة
زيان عاشور بالجلفة، وبالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

خطة الدراسة

فصل تمهيدي: مدخل مفاهيمي وفحص نظري لدراسة

المبحث الأول: مفهوم التحولات الجيوسياسية

المبحث الثاني: تحليل مفاهيمي لتنافس في العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: التنافس والمفاهيم المتداخلة

المبحث الثالث: التفسير النظري للتنافس في العلاقات الدولية .

المطلب الأول: التنافس ضمن أطروحات النظرية الواقعية

المطلب الثاني: التنافس ضمن أطروحات النظرية البنائية

المطلب الثالث: التنافس ضمن مقرب الدور

الفصل الأول: التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط -الحراك الثوري الشعبي-

متغير تفسيري

المبحث الأول: الحراك الثوري الشعبي السياق والمواقف

المطلب الأول: أبعاد تسمية الحراك الثوري الشعبي

المطلب الثاني: الحراك الثوري الشعبي قراءة في الأسباب الداخلية والخارجية

المطلب الثالث: الموقف الإيراني والسعودي من الحراك الثوري الشعبي

المبحث الثاني: الإنعكاسات الأمنية للحراك الثوري الشعبي

المطلب الأول: تصاعد حدة الصراعات الداخلية

المطلب الثاني: بروز البعد الطائفي السياسي في الشرق الأوسط

المطلب الثالث: تراجع الدولة المركزية وبرز الفواعل من غير دول

المبحث الثالث: الإنعكاسات الجيوستراتيجية للحراك الثوري الشعبي

المطلب الأول: حدود تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: تصاعد الدور الروسي في التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط

الفصل الثاني: المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

المبحث الأول: مقارنة ايتيمولوجية لمفهوم الشرق الأوسط

المطلب الأول: الشرق الأوسط دراسة في المعنى والمدلول

المطلب الثاني: التصورات الجيو-سياسية لشرق الأوسط

المطلب الثالث: الأهمية الجيو- الاقتصادية لشرق الأوسط

المبحث الثاني: المقومات المادية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

المطلب الأول: أهمية المحدد الجغرافي لكل من إيران والمملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: المقدرات العسكرية لدولتين

المطلب الثالث: تحليل المقومات الاقتصادية

المبحث الثالث : المقومات المعنوية لدور الإيراني- السعودي في الشرق الأوسط

المطلب الأول: دور الثقافة والقيم السياسية كمصدر للقوة الناعمة الإيرانية

المطلب الثاني: مصادر القوة الناعمة السعودية

الفصل الثالث: انعكاس التداخيات الأمنية للحراك الشعبي على التنافس الإيراني

السعودي

المبحث الأول: اليمن تعارض الأهداف وتصادم الاستراتيجيات

المطلب الأول: أهمية اليمن في الإدراك الاستراتيجي الإيراني السعودي

المطلب الثاني: تصادم الإستراتيجيات بين إستراتيجية التطويق وإستراتيجية استعادة التوازن

المبحث الثاني: سوريا وتباينات النفوذ الاستراتيجي الإيراني السعودي

المطلب الأول: محددات الإستراتيجية الإيرانية اتجاه الأزمة السورية

المطلب الثاني: المحددات الموجه لسلوك السعودي اتجاه الأزمة السورية

المبحث الثالث: البحرين بين محاولة الهيمنة الإيرانية والإتحاد الخليجي

المطلب الأول: أهداف وآليات الإستراتيجية الإيرانية في البحرين

المطلب الثاني: أهداف وآليات الإستراتيجية السعودية في البحرين

الفصل الرابع: انعكاس التداخيات الجيوستراتيجية للحراك الشعبي على التنافس الإيراني

السعودي ومستقبل هذا التنافس في ظل الأوضاع الراهنة

المبحث الأول: تأثير الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1 على التنافس الإيراني السعودي

المطلب الأول: المواقف الإقليمية والدولية من الاتفاق النووي

المطلب الثاني: الرؤية السعودية للاتفاق النووي

المبحث الثاني : الاستقطاب الإيراني لدور الروسي كآلية لتطوير الأداء الإستراتيجي

المطلب الأول: أسباب التوجه الروسي لإيران بعد 2011

المطلب الثاني: أسباب التوجه الإيراني لروسيا.

المبحث الثالث: تحول الأداء الاستراتيجي السعودي إتحاء التحالفات الإقليمية

المطلب الأول: المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية

المطلب الثاني: السعودية وإعادة تشكيل التحالفات التقليدية

المبحث الرابع: مستقبل التنافس السعودي الإيراني .. رؤية استشرافية

المطلب الأول: الصدام المباشر

المطلب الثاني: سيناريو التقارب

المطلب الثالث: سيناريو الحرب الباردة

خاتمة

مقدمة

يعتبر التنافس ظاهرة قديمة في العلاقات الدولية، وهي ظاهرة تترجم عادة حقيقة الاختلاف وتضارب مصالح الدول ذات الطابع السياسي أو المادي بينها؛ كتلك المصالح المتعلقة بالاقتصاد وقضايا الحدود والموارد الطبيعية، أو المنظومات القيمية والعقائدية، كما يعد التنافس من أهم أنماط التفاعلات على المستوى الإقليمي، والتي أصبحت اليوم أكثر ارتباطا بحالات التغيير، سواء منها المتعلقة ببنى الدول الداخلية؛ كالتغيرات التي تنتجها التحولات المحلية مثلا والتي من شأنها أن تحدث تحولا جوهريا يمس كافة توجهات وأهداف الدولة، أو تلك المتعلقة بالتغيرات على مستوى البيئة الخارجية، التي أصبحت، في ظل معطيات العالم المعاصر أكثر تداخلا، وأكثر محفزاً للتنافس وتصعيدا لها، بل وحتى اتساعا لنطاقها.

تعد دراسة العلاقات الإيرانية السعودية؛ في هذا السياق من بين أعقد العلاقات البينية في العالم الإسلامي عامةً، وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة. باعتبارهما قوتين من أهم القوى في الخليج العربي، تجمعهما طموح الهيمنة، وتفرقهما المصالح التي لم تكن يوماً واحدة. فمنذ تأسيس المملكة العربية السعودية سنة 1932م وبدأ العلاقات الدبلوماسية رسمياً بينهما، لم تستمر هذه الأخيرة على وتيرة واحدة طويلاً، وشهدت عدة منعطفات، أبرزها حينما أقدم احد الحجاج الإيرانيين على التناول على الشعائر السلامية أثناء الحج، وهو ما أدى إلى إعدامه من قبل السعودية، الأمر الذي أغضب إيران، وعلى إثرها قطعت العلاقات بينهما سنة 1944م. لتستأنف بعد ذلك على إثر رسالة من العاهل السعودي آنذاك الملك عبد العزيز الذي دعا فيها الشاه الإيراني إلى عودة العلاقات بينهما.

بعدها شهدت العلاقات تحسناً وتطابقاً في وجهات النظر اتجاه بعض القضايا المشتركة، حيث وجه الطرفان جهودهما لتطوير صناعة النفط، تزامن هذا مع تغير النخب الحاكمة في السعودية بتولي الملك سعود بن عبد العزيز الحكم، الذي سعى إلى جعل العلاقات بين المملكة و بين إيران أكثر استقراراً.¹

¹ محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 79-2011 - دراسة تاريخية سياسية (الأردن: دار غيداء لنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 13-17.

مقدمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

ثم جاء قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، التي أطاحت بالشاه على يد الخميني معلنا قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لتأسس لمرحلة جديدة من التوتر والخلاف، نظرا لتخوف المملكة العربية السعودية من احتمالات تصدير الثورة إلى دول الخليج من خلال نشر الفكر الشيعي الذي ظهر في الخطابات الدينية والسياسية الإيرانية، وتزامن هذا مع بداية الحرب الإيرانية العراقية التي دعمت فيها السعودية الطرف العراقي بقوة، والتي على إثرها دعت المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة إلى حماية أسطول ناقلاتها على خلفية ما عرف بالاعتداء الإيراني على ناقلات النفط الكويتية التي تحمل العلم الإيراني، أو ما سمي بـ "حرب الناقلات". لتكون بذلك فترة الثمانينات فترة تدهور في العلاقات بينهما.

مع منتصف التسعينات تحسنت العلاقات بين الطرفين مع ظهور التيار الإصلاحي في إيران بقيادة محمد خاتمي الذي امتد من (1997-2005م)، وقد ركز الخطاب الإصلاحي بصورة محورية على "الشعب"، كما تضمن محاور التنمية السياسية والمجتمع المدني، وتنظيم القانون¹، وهو ما يعني إعادة تنظيم المجتمع بعيدا عن نزعة الديكتاتورية التي جاءت في الفكر الخميني، كما شهدت سياسته الخارجية تخفيفا من حدة استخدام فكرة "تصدير الثورة"، بعد تبني خاتمي أطروحة "حوار الحضارات" في سياسة إيران الخارجية التي استندت على اعتماد مقاربة واقعية لعلاقات إيران مع دول الخليج.

وكغيرها من العلاقات فالعلاقات الإيرانية السعودية تتأثر بمعطيات الساحة الدولية، فمع تطور الأحداث الدولية في الشرق الأوسط، منذ حادثة الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد (2001/09/11م)، وتسارع تفاعلاتها الإقليمية فيه؛ التي أدخلت على إثرها الولايات المتحدة الأمريكية مذهب الحرب الاستباقية في إستراتيجيتها الجديدة لمحاربة الإرهاب الدولي، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وهو المذهب الذي سَوَّقت به ذريعتها المعروفة لاحتلال العراق سنة 2003م. وبسقوطه تم تحييد القوة المركزية الإقليمية التي شكلت لسنوات أحد أضلع التوازن التقليدي في المنطقة، الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام إيران لفرض هيمنتها الإقليمية بعد زوال العقبة التي كانت حائلا دون توسع نفوذها الإقليمي غربا. كما أسهمت تطورات كثيرة في زيادة الدور الإيراني وتناميه في المنطقة كان أبرزها الانسحاب الأمريكي من العراق سنة 2011م، حيث ترك فراغا

¹ فاطمة الصامدي، التيارات السياسية في إيران (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.139.

مقدمة ————— أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

استراتيجيا دفع القوى الإقليمية العربية والغير عربية إلى السعي إلى استخلاف دورها فيه، ومن ثم إلى ظهور عامل تنافس جديد آخر بين الفواعل الإقليمية التقليدية في الشرق الأوسط.

وكان هذا تزامنا مع حدثا آخر شهد هالشرق الأوسط، كان له الأثر الكبير في تكثيف طبيعة التفاعلات ذات الطابع التنافسي. وهو الحراك الثوري الشعبي، الذي صار يسمى إعلاميا على الأقل "الثورات العربية". والذي يُشار به إلى التحولات التي شهدتها بعض الدول العربية، منذ نهاية سنة 2010م، وهي التحولات التي لم تنحصر تداعياتها في حدود سقوط بعض الأنظمة السياسية العربية التقليدية القائمة، إنما تعدى تأثيرها خارج حدود المنطقة، مشكلة بذلك سياقاً إقليمياً جديداً تترتب فيه مصالح وأهداف الفواعل الإقليمية بتوافق مع القوى الدولية الداعمة لها.

فقد شكل هذا التحول الجيوسياسي معادلة جديدة ، تحاول فيها القوى الإقليمية والدولية إعادة تموضعها من جديد في الإقليم؛ خاصة في المناطق الجيوسياسية التي لها وزن استراتيجي وموقع هام ضمن التوازنات القائمة ، وهذا التشكل الجديد خلق بدوره قضايا وأزمات سياسية وعسكرية إقليمية، تتضارب الرؤى حولها؛ وهو ما أدى إلى فتح ساحات جديدة للتنافس تسعى من خلالها إيران والسعودية إلى الاستثمار في الوضع القائم، منها الأزمة اليمنية التي تعتبر نموذجا واضحا لتضارب مصالح الدولتين الإيرانية والسعودية مما أدى بانحدار العلاقة بينهما باتجاه النزعة الصراعية . ويمكننا القول أن الفترة الحالية التي عنيت بها الدراسة، تعتبر من أكثر المراحل توترا في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، فقد أدت فيها المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية إلى تسارع وتشابك التفاعلات وأدخلت الطرفين في تنافس حاد، تحول إلى حروب بالوكالة في ساحات عديدة أبرزها البحرين، سوريا، واليمن.

دون أن ننسى أنه هناك أكثر من عامل دفع بهذه العلاقات نحو التنافس والتصعيد، أكثر منه إلى التقارب والتعاون، ومن أهم هذه العوامل نذكر الاختلاف المذهبي بين الدولتين؛ فإيران دولة إسلامية شيعية المذهب بينما السعودية تدين بالإسلام السني. إضافة إلى أهمية العامل العسكري، وتحديد الإصرار الإيراني على تطوير قدراتها النووية ، والذي يشكل أكبر تهديد للسعودية. كما يختلفان في ارتباطهما السياسي بالقوى الكبرى. ففي حين ترفض إيران تواجد الولايات المتحدة في المنطقة تجد السعودية في حضورها في المنطقة حماية لها؛ ومن جهة أخرى هناك علاقات ودية بين إيران وروسيا

مقدمة ————— أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

إلى الحد الذي تجد فيه إيران حضور روسيا في المنطقة دعماً لها ولسياستها في المنطقة. كما أننا نجد كليهما؛ إيران والسعودية يمتلكان كل واحدة منهما بخصوصيتها، ثقلاً سياسياً وتأثيراً إقليمياً صنعه ثقل حضورهما التاريخي الطويل في المنطقة ولما تمتلكانها أيضاً من مقدرات مادية ومعنوية. وكل هذه العوامل السياسية والتاريخية تأهل الدولتين للتنافس على السيطرة على الخليج العربي وقيادته.

❖ أهمية الموضوع وأهداف الدراسة

أهمية الموضوع:

في ضوء هذا التشخيص العام للوضع في الشرق الأوسط يكمن الرافد الأساسي للدراسة بتحليل أثر الحراك الثوري الشعبي وتبعاتها كتحول جيوسياسي حدث على مستوى منطقة الشرق الأوسط، ومدى تأثير هذا التحول في التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسطي وذلك من خلال دراستنا في ازدياد حدة التنافس الإيراني-السعودي كمتغير تابع لهذه التحولات وهذا يجعل هذه الدراسة تتقاطع مع مجموعة من المجالات العلمية التي أعطتها أهميتها العملية والعلمية:

- تعطي الدراسة أهمية التحليل في النظم الإقليمية كأحد المستويات التحليلية في العلاقات الدولية فهي بذلك تندرج ضمن مجال الدراسات الإقليمية التي ظهرت فترة الخمسينات وتطورت وازدهرت أثناء الحرب الباردة، من خلال تناولها لطبيعة التفاعلات في النسق الإقليمي الشرق-أوسطي باعتباره مسرحاً لأهم القضايا السياسية الشائكة والأزمات الأمنية الخطيرة؛ كالحروب الأهلية، الإرهاب، النزاعات الإقليمية، عدم الاستقرار الداخلي، قضايا التسليح النووي... الخ

- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الدراسات الجيوسياسية التي أصبحت تحنل اليوم مكانة كبيرة في الجامعات، ومراكز البحث؛ خاصة بعد التحولات السريعة التي يتصف بها عالم اليوم وما يترتب عنها من نزاعات جيوسياسية، وتفاعلات جيوسياسية إستراتيجية في الأنساق الإقليمية والدولية.

مقدمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

- أما قيمة الموضوع العملية فيمكننا القول أنه لا أحد يستطيع إنكار أن حدة التنافس الإيراني السعودي ارتفعت بالتوازي إلى مستوى غير مسبوق مع التحولات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط، حتى أصبح هذا التنافس محورا أساسيا لتفاعلات منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بعد 2011م. لذا تهتم هذه الدراسة بمعالجة الآثار المترتبة على الحراك الثوري الشعبي وتبعاته، وكيفية فهم ذلك كوضع جيوبوليتيكي جديد انعكس على التنافس الإيراني السعودي. كنموذج اخترناه للبحث، مع تبيان المحددات الداخلية والإقليمية والدولية التي تحكم هذه العلاقة، والتي تُعدّ من المفاتيح المهمة لفهمها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى فهم طبيعة التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط واستيعاب كيفية تأثيرها على العلاقات الإيرانية السعودية، باعتبارها إحدى أهم العلاقات فيه وكذا تبين حقيقة الدور الذي تسعى إليه كل من إيران والسعودية في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة، وذلك من خلال:

- رصد التحولات التي رافقت ما سمي بالثورات العربية منذ مطلع 2011 م، وتحليل تبعاتها في الشرق الأوسط وتقييمها. والتي رأينا أنها أكثر أهمية، وتأثيرا في تغيير نمط التفاعلات البينية في النسق الإقليمي الشرق-أوسطي. ومن ثم فحص علاقة التحول ضمن الشرق الأوسط بالعلاقات التنافسية فيه، من خلال العلاقات الإيرانية السعودية كإحدى أهم العلاقات النسقية على مستواه.

- التعريف بالشرق- الأوسط، باعتباره إقليما كان ولا يزال محلا للتنافس الإقليمي والدولي ولتبادل الأدوار أيضا؛ حيث عرف أحداثا هامة خلال الفترة التي تناولها البحث، أثرت بشكل مباشر على العلاقات الإيرانية السعودية. كما يهدف بحثنا إلى قراءة في الحراك الثوري الشعبي باعتبارها تحولا جيوسياسيا هاما، مع قراءة موقفا دولتي إيران والسعودية منه في سوريا واليمن والبحرين، كنماذج واضحة لإبراز زيادة حدة التنافس الإيراني السعودي فيها.

- ومن أهداف البحث أيضا دراسة العلاقات الإيرانية السعودية من حيث التاريخ المشترك وفهم المحددات الداخلية والخارجية التي تحكمها، في ظل التطورات الأخيرة في المنطقة

مقدمة ————— أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التناهي الإيراني السعودي

حيث وجدنا افتراضاً أن في الاعتبارات الجيوسياسية محدد أساسي في صياغة الأدوار الإقليمية؛ خاصة الدور الإيراني الذي يزعم أن المحدد القيمي المبني على اعتبارات إيديولوجية من أهم محددات بناء سياسته الخارجية.

❖ أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لكل بحث أسباب اختيار موضوعه الذاتية والموضوعية، ولبحثنا هذا أسباب اختيار موضوعه وهي:

أما الاعتبارات أو الأسباب الموضوعية فتتمثل أساساً في محاولة وضع مرجع حول أثر الحراك الثوري الشعبي عام 2011م، كتحول جيو-سياسي ترك تداعياته في الشرق-الأوسط ببنية وتفاعلاته. فقد أعاد هذا الحراك، من حيث البنية، تشكيل ترتيب جديد لموازن القوى الإقليمية لصالح قوى إقليمية عربية أخرى جديدة، كالسعودية بعد تراجع دور وميزان القوى التقليدية فيه ممثلة في مصر وسوريا، وقوى غير عربية لازالت تسعى للعب أدوار مهمة كإيران وتركيا.

وأما الاعتبارات الذاتية لهذا البحث فترجع إلى رغبة شخصيه في الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط؛ خاصة بعد الحراك الثوري الشعبي والتداعيات التي أفرزها ولا يزال يفرزها دراسة تأثيرها على التفاعلات الإقليمية فيه، والنظر إليها من زاوية غير تلك التي تناولتها بها في مذكرة الماستر عن موضوع "أثر التحولات المحلية على السياسة الخارجية للدول" - دراسة مقارنة للسياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011م، لذا فالمنطقة الجغرافية نفسها، لكن غيرنا مستوى التحليل من الداخلي إلى الخارجي، والفواعل ضمنه باختيارنا لدراسة العلاقات الإيرانية السعودية. وبذلك تمثل هذه الأطروحة استمرارية لجهودنا الأكاديمية، ضمن نفس المجال.

❖ مشكلة الدراسة الأساسية:

يثير موضوع مشكلة البحث في هذه الأطروحة مشكلة الآثار المترتبة على الحراك الثوري الشعبي وتبعاته وكيفية فهم كل ذلك، كتحول جيوسياسي هام عرفته المنطقة انعكس على العلاقات الإيرانية

مقدمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

السعودية. فقد احدث هذا الحراك الثوري حالة من عدم الاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي مما خلق ساحة مناسبة لمد بعض الدول نفوذها ونشر أيديولوجياتها في المنطقة، كإيران؛ بموازاة بحث دول أخرى كالسعودية عن مكان لها، بعد تراجع القوى التقليدية، كمصر وسوريا. وهذا ما أدى إلى ازدياد واحتدام التنافس بينها في محاولة الاستفادة من مستجدات هذه التحولات. وعلى هذا ننطلق في مسارنا البحثي من التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف أثرت التحولات الجيو-سياسية في منطقة الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي في الفترة ما بين 2011 - 2016 م ؟ وتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعه من التساؤلات الفرعية هي:

- 1- ما هي أهم مظاهر التأثير التي فرضها الحراك الثوري الشعبي على التنافس السعودي الإيراني في الشرق الأوسط؟
- 2- ثم، ما هي مقومات دور كل من دولتي إيران والسعودية في الاستثمار في هذه التحولات ؟
- 3- ثم، ما هي الدوافع والأهداف التي توجه كل من الدور السعودي والإيراني اتجاه هذه التحولات الجيوسياسية ؟ وما هي استراتيجيات كل طرف لإدارتها؟

حدود الدراسة:

يتحدّد مجال الدراسة الزماني في الفترة الممتدة ما بين (2011 / 2016 م). ويأتي تحديد سنة 2011 م بداية لمجال هذا البحث الزمني، لأنها شهدت بداية عدة تطورات سياسية حاسمة، انعكست على النسق الشرق - أوسطي، ببنائه وبفاعلية العمليات السياسية فيه. فقد أدى الحراك الثوري إلى سقوط أنظمة سياسية عربية دامت عقوداً من الزمن أدخلت دولها فيها في حالة من عدم الاستقرار. الأمر الذي خلق فراغاً استراتيجياً، سعت القوى الإقليمية والدولية من خلاله؛ وفي مقدمتها إيران والسعودية وروسيا، إلى تشكيل ملامح هذا التغير الجديد، وفق ما تتطلبه مصالح كل منها في المنطقة. الأمر الذي أفضى إلى خلق ساحة تجاذبات مناسبة بين مختلف القوى. فيما تزامنت سنة 2016 م مع قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتي إيران والسعودية على خلفية إعدام المملكة العربية السعودية القيادي الشيعي نمر باقر النمر.

❖ فرضيات الدراسة:

تنتقل الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن الطبيعة التوسعية لسياسية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط وسعيها الدائم لتصدير نموذجها السياسي وجد فرصته بعد سقوط العديد من الأنظمة العربية، الأمر الذي خلق فراغاً استراتيجي دفع ببعض القوى الصاعدة للعب أدوار فعالة في ظل الترتيبات الأمنية الجديدة كالمملكة العربية السعودية المنافس الرئيس لإيران في المنطقة، وهو ما أدى إلى تصادم الطرفين سعياً لكل منهما لإعادة هندسة الشرق الأوسط وفقاً لرؤية كل طرف مستغلين حالة الفراغ الاستراتيجي للقوى والفوضى المترتبة على هذا التحول الجيوسياسي.

وتتدرج ضمن هذه الفرضية مجموعة من الافتراضات:

1- يفترض هذا البحث أن الحراك الثوري الشعبي الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مطلع سنة 2011 شكل تحولا جيوسياسيا هاما، حيث خلق فراغا للقوى الإقليمية بعد ضربه لتوازنات التي كانت قائمة حيث شهدنا تراجع في القوى التقليدية في المنطقة ممثلة في مصر وسوريا، مع ظهور قوى صاعدة ممثلة في إيران، والمملكة العربية السعودية، وروسيا، مقابل تراجع في تأثير القوة الأمريكية التي كانت فاعلة.

2- كما يفترض أن الانعكاسات الأمنية والجيواستراتيجية التي رافقت هذا التحولات شكلت نسقا جديدا من الفرص والتحديات بلورت رؤى جديدة للفاعلين الإقليميين. الأمر الذي انعكس سلبا على زيادة التفاعلات ذات الطبيعة التنافسية بين القوى الإقليمية للحصول على مناطق نفوذ أو تعظيم المصالح.

❖ الدراسات السابقة للموضوع:

يمكن تقسيم الأدبيات أو الدراسات السابقة حول موضوع البحث إلى دراسات تتعلق بالعلاقات الإيرانية السعودية بحد ذاتها؛ ويمكن أن نحددها على التوالي في دراسة محمد سالم الكواز، "العلاقات السعودية الإيرانية 79-2011 - دراسة تاريخية سياسية. وتتناول هذه الدراسة تفسير التطورات التي طرأت على العلاقات الإيرانية السعودية بعد 1979 م ورصد تغيراتها، وذلك من خلال تحليله للتغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي، نتيجة الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ ذلك التاريخ، والمتمثلة في

مقدمة ————— أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

نظره في تغييرين أساسيين هما الثورة الإسلامية الإيرانية ، والتي حددها بتغييرين أساسيين هما الثورة الإسلامية في إيران وحرب الخليج الأولى، التي تعد أهم التغييرات التي سببت حدة التوتر بين الدولتين. أما الدراسة الثانية التي أعدها الباحثة الإيرانية بَنَفْشِه كِي نوش التي وسمتها "العلاقات السعودية- الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم"¹. فهي دراسة معمقة تناولت فيها العلاقات الإيرانية-السعودية، حيث قدمت من خلالها نظرة تاريخية شاملة للعلاقات بين الدولتين، بدءاً بتاريخ تأسيس العلاقات الدبلوماسية الأولى بينهما، إلى مرحلة توتر العلاقات بينهما الحالية، مروراً بعهد التعاون والتنافس الذي عرفته العلاقات بينهما، قبل مرحلة التوتر الحالية هذه. فقد استعرضت الباحثة، من خلال هذه الدراسة، أهم المتغيرات الإقليمية المؤثرة في العلاقات بين الدولتين، بدأً من الثورة الإسلامية في إيران عم 1979 م، فمرحلة غزو العراق لإيران 1980 م، ومن بعدها غزوه الكويت في 1990م. وأخيراً الحراك الشعبي مع بدايات سنة 2011 م، والتي زادت من حدة التنافس بين الدولتين؛ حيث عملت السعودية على رفض منح إيران القدرة على استغلال فراغ السلطة في سوريا والعراق واليمن الذي أحدثته الثورات والحروب الأهلية الداخلية فيها. ومن جهتها رفضت إيران مطالبات السعودية بأن عليها التوقف عن تدخلاتها في العالم العربي واحتفظت بحقها في التأثير في أحداث المنطقة، كما احتفظت بدور لها في مناطق الصراعات العربية لبناء تكافؤ استراتيجي مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب، بغية ضمان القدرات الإيرانية الهجومية والدفاعية في المنطقة.

وأخيراً، دراسة "السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران والحرب بالوكالة في سوريا... نحو فصل جديد لـ Bendetta Berti and YoelGuzansky، وهي دراسة منشورة في مجلة ISRAEL JOURNAL OF FOREIGN AFFAIRS رصدت الدراسة تطور السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية اتجاه سوريا 2011-2014 من منظور علاقة المملكة بإيران، وإدارة التنافس بينهم بالوكالة، هذا الصراع الذي يرى المؤلفان أنه ازداد حدة بسبب ما اصطلح عليه بـ الصحة العربية مع وصول الموجة الثورية إلى البحرين وسوريا.

¹بَنَفْشِه كِي نوش، العلاقات السعودية- الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم ، ترجمة ابتهام بن خضرا(بيروت: دار الساقي،2017).

❖ منهج الدراسة:

يعد اختيار المنهج المناسب لموضوع البحث بمثابة البوصلة، التي يهتدي الباحث بها في تناول موضوعه. وبما أن موضوع بحثنا هو التحولات الجيوسياسية في الشرق-الأوسط، وتأثيرها في التنافس الإيراني السعودي، فإن شموليته وتعقيداته تشترط منا التزود بمجموعة من المناهج لتناوله تناولا مناسباً. ولعل أولى هذه المناهج هو منهج التحليل النسقي. حيث يمكننا الاهتداء بهذا المنهج من البحث في النظم الإقليمية، أو كما يصطلح عليها في بعض الكتابات بالنظم الفرعية، باعتبارها مستوى لتحليل وسطي بين الدولة والنظام الدولي؛ حيث يقوم الباحث المتقيد بهذا المنهج بتحليل أجزاء النظام والكشف عن نمط التفاعلات، والتغيرات على مستواه. استخدم هذا المنهج في كشف التحولات في الشرق-الأوسط، وتأثيرها على ظاهرة التنافس والصراع في ظل معطيات الجديدة التي أملتتها تلك التحولات.

أما المنهجين الجيو-سياسي والتاريخي فيفيداننا، كل في مجاله، في المقاربة المكانية والزمانية للموضوع؛ حيث يركز المهتم بالمنهج الجيو-سياسي على نقطة أساسية تتعلق بالضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي، أو رقعة الإقليم الطبيعية المخصصة لكل دولة، على عملية الصراع من أجل البقاء والنمو. إذ يعطي الاتجاه المعاصر من هذا المنهج الأهمية للمجال الحيوي كقوة أساسية، تؤدي إلى الصراع الدولي، وبدل على ذلك بسعي القوى الكبرى المستمر إلى توسيع مناطق نفوذها، ويركز هذا الاتجاه اهتمامه على الكيفية التي يمكن أن تطور بها العوامل المساحية عند تصميم إستراتيجية الدولة وبناء على ذلك تلعب المناطق الجغرافية ذات الأهمية دوراً كبيراً في حدوث الصراعات بين الدول. وللمنهج التاريخي أهميته في مقارنة مثل هذه المواضيع، إذ لا يمكن الاستغناء عن التاريخ وأهميته لإضاءة موضوعنا، نظراً لما لمعطياته من دور في تزويد الباحث بما يحتاج إليه من حقائق وتوجيهه، وهكذا وظف كلا المنهجين في تحليلنا لتأثير البيئة الإقليمية على العلاقات الإيرانية السعودية.

❖ المقاربات النظرية للدراسة

وكما اشترط موضوع بحثنا مجموعة مناهج في مقارنته، كذلك يتطلب البحث في الشرق الأوسط كبنية إقليمية تعيش تحولات داخلية متأثر في العلاقات على مستواه الخارجي، وفي سلوكيات فواعله

مقدمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

الاعتماد على توليفة متكاملة من النظريات تجمع بين أهمية التحليل ضمن البنى الداخلية التي تتبناها النظرية البنائية، والتي تعتمد على معايير غير مادية في تفسيراتها كأهمية كالهوية، والأفكار والأيدولوجية، والثقافة التي تشكل النسق العقدي لصانع القرار كمحدد لتوجهاته الخارجية، وبذلك فهي تولي في تفسيراتها للعلاقات بين الدول أهمية كبرى للمعايير، والأسس الغير مادية، وتتناول بالتحليل قضايا، ودور وأثر المتغيرات النفسية والثقافية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح أفضليات الدول، دون أن تهمل الاعتبارات والمتغيرات المادية.

بينما نجد واقعية كينيث والتر الجديدة تهمل الطبيعة الداخلية للدولة، سواء كانت ثورية أو تسلطية. كما تستمد قوتها التفسيرية من خلال مستوى تحليلي تنازلي، وترى أن سلوك أي دولة يتحدد على كيفية استجابة الدولة للقيود التي يفرضها النسق الدولي والإقليمي، أو الفرص التي توفرها البيئة الدولية وترى أن التغيرات في السياسة الخارجية للدول لا يكون إلا بتغير في بنية النسق الدولي أو الإقليمي التي تحد من خيارات الدول المتاحة.

وإضافة إلى اعتمادنا على المستوى الكلي، أي على نظرياتي الواقعية والبنائية في العلاقات الدولية، فإن الموضوع بحاجة أيضا إلى نظريات جزئية تساعد على مقتربات تكميلية، لتفكيكه واستيعابه بصورة أكمل؛ حيث يمكن الاستفادة مثلا، على هذا المستوى، من إسهامات نظرية الدور. فعندما تمارس دولة ما سياستها الخارجية في إطار نسق إقليمي أو دولي معين، فمن المهم بالنسبة إلى هذه الدولة أن يكون لديها إدراك لدور محدد، يفترض أن تؤديه على نحو يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية. كما ينبغي أن تقدر الدولة حجم التغيير المتوقع في النسق الإقليمي أو الدولي، نتيجة لممارستها لدورها. ومن الضروري أيضا أن يكون لدى الدولة تصور أو إدراك لأدوار الأطراف الأخرى.

❖ موضوعية خطة الدراسة ومبرراتها:

محاولة من لتغطية جميع جوانب البحث اعتمدنا على خطة انقسمت إلى خمسة فصول، جاء في مضمون **الفصل التمهيدي** بحث في المفاهيم المركزية لدراسة، أي مقارنة مفاهيمية تساعد على إزالة اللبس والغموض عن مصطلحات البحث ومفاهيمه الأساسية، وذلك من خلال تحليلها تحليلا منهجيا

مقدمة ————— أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

محكما، موزع على ثلاثة نقاط ؛ الأولى في الأدبيات المختلفة للتنافس، ومعايير تحديدها، والثاني في التفسيرات النظرية للتنافس، والثالث في مفهوم التحولات الجيوسياسية.

الفصل الأول انتقلنا من خلاله إلى المستوى اقل تجريد من المستوى الأول، وذلك بتناول التحولات الجيوسياسية في الشرق-الأوسط التي أثرت فيه، وكانت بيئة محفزة للكثير من مظاهر التغير على مستواه، من بينها ازدياد حدة التنافس الإقليمي، ويمكن تحديد هذه التحولات بالحراك الثوري الشعبي الذي عرفته المنطقة مع نهاية 2010 ونتائجه التي خلفت حالة من الفوضى، وعدم الاستقرار ساهمت في خلق جو ملائم للدول للبحث عن فرص لها ضمن هذه الترتيبات الجديدة.

في **الفصل الثاني** من البحث تناولت الدراسة المحددات الداعمة لفاعلية الدور الإقليمي لكل من إيران والسعودية في الشرق الأوسط، بالتركيز على مستويات القوة الجغرافية، والعسكرية، والاقتصادية، والقوة الناعمة. حيث تساهم هذه العوامل بشكل كبير في تدعيم رغبة الدول نحو مزيد من القوة والهيمنة.

أما **الفصل الثالث** فيعالج القضايا الجديدة التي أفرزتها تلك التحولات في النسق الشرق-أوسطي كحالة عدم الاستقرار داخل الدول، والحروب الداخلية في كل اليمن وسوريا والبحرين وكيف أثرت في التنافس الإيراني السعودي. وفي **الفصل الرابع** تم الانتقال إلى البعد الجيواستراتيجي للحراك الثوري بدراسة أثر الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه التراجع الأمريكي من الانخراط المباشر في قضايا المنطقة ، وكيف انعكست على بلورة سلوكيات جديدة للفواعل الإقليمية والدولية. وأخيرا قمنا بتقديم رؤية استشرافية لمآلات التنافس الإيراني السعودي.

فصل تمهيدي

مدخل مفاهيمي وفحص نظري لدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل التأصيل النظري والمفاهيمي لدراسة، حيث يُعدُّ تحديد المفاهيم وضبطها خطوة أساسية في عملية البحث، ولكنه ليست غايته النهائية لأن غاية البحث تتعدى ذلك إلى استخلاص النتائج الموضوعية لفرضيات البحث الأساسية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاستقرار على تعريف دقيق للمفاهيم غاية متعذرة الإدراك وأسباب ذلك عديدة:

أولها: متعلقة بالمستوى النظري، والمتمثل في صعوبة وصول المفكرين والباحثين، نظريا إلى إجماع كامل حول دلالة المفاهيم وحدود معانيها؛ مما ينتج عنه تعدد في ضبط حدود معاني التعريفات التي تناولت الظاهرة السياسية؛ نظرا لاختلاف زوايا النظر فيها؛ خاصة تلك المتعلقة بالمفاهيم شديدة التشابه بينها، مثل مفاهيم النزاع والتنافس والصراع... الخ

وثانيها: يخص تعقد الظاهرة السياسية وديناميكيته، وذلك نتيجة تعدد أبعادها واختلاف مصادرها وتشابك تفاعلاتها.

وثالثها: صادر عن طبيعة علم العلاقات الدولية، فهو أكثر العلوم الاجتماعية والإنسانية انفتاحا على العلوم الأخرى المتخصصة في ظواهر السلوك الإنساني في جميع أبعاده، فهو يأخذ من الاقتصاد وعلم الاجتماع والفلسفة والقانون والتاريخ والجغرافيا وغيرها. لذا فمفرداته المستعملة كثيرة ومتشابهة ولكنها متعددة الدلالات وفق السياقات المعرفية الخاصة بها.

وعليه وللأهمية العلمية والأكاديمية لضبط المفاهيم في أي دراسة سيقنصر هذا الفصل على:

- تحقيق الضرورة العلمية المنهجية لأي بحث ، وذلك بمحاولة ضبط المفاهيم الجوهرية للدراسة لذا سنركز على مفهوم التنافس والمفاهيم المتداخلة معه، ثم نتطرق لمفهوم التحولات الجيوسياسية وضبطه مفاهيميا.

- ثم سنتناول الإطار النظري المفسر لتنافس في العلاقات الدولية لمعرفة أي النظريات اقرب لتفسير التنافس الإقليمي في ظل متغيرات الإقليمية الجديدة.

المبحث الأول: مفهوم التحولات الجيوسياسية

الجيوسياسية مفهوم مركب من اجتماع مصطلحي "الجغرافيا" و "السياسية"، وهي بذلك تعني التعبير عن علاقات التأثير والتأثر القائمة بين السياسية والجغرافيا¹، ظهر مفهوم "الجيو-بوليتيك" أول مرة في السويد نهاية القرن التاسع عشر، وتحديدًا على يد عالم السياسة المعروف "رودولف كلين" (k.jellen.r). وقد كانت فكرة هذا العالم الأساسية هي البحث عن عنوان جديد لدراسة تلك التغيرات التي كانت تحدث في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي؛ بعد اكتشاف البترول. حيث بدأ الانتقال من الرأسمالية الغربية، التي كانت تعتمد على الفحم في تصنيعها إلى الاعتماد على موارد طاقة أخرى أكثر أهمية منها كالنفط والغاز اللفين أهلاً أمريكا لان تكون بما تمتلكه من هذين المصدرين مرشحة لقيادة ما اعتبره رودولف كلين "العصر الجديد". فضمن هذا السياق التاريخي العالمي ولد إذن مصطلح "الجيو-بوليتيك" وفكرته أو مفهومه².

تعتبر الجيوبوليتيك أو "الجيوسياسية"*، من جهة عمل فكري ومحاولة تحديد للعوامل التي تفسر سلوكيات القوى الفاعلة، تحديدًا الدول. ومن جهة أخرى تعبر الجيوسياسية عن التفاعل مع الفضاء الإقليم باستخدام جَلّ العناصر التي تمنحها الجغرافيا لتحقيق أهداف سياسية، فهي بذلك تمهد الطريق لمعرفة الذات والآخرين، وتكمن فائدتها في فهم الأسباب التي تدفع إلى الحروب³.

والجيوسياسية كعلم هو أحد فروع الجغرافيا السياسية، أو ذلك الجزء المتم لها ولكنها تختلف عنها في التحليل. وهذا ما يفرض علينا واجب التمييز بينهما، اصطلاحاً ومعنى. فالجغرافيا السياسية تقوم بدراسة الدولة من خلال عنصرين اثنين، الشعب والأرض. وتقوم على ربطها بالتفاعلات الناتجة عنها بمعنى، إنها تقوم على تحليل التفاعلات البشرية سريعة الإيقاع الداخلية والخارجية والأحداث العسكرية

¹ منصور لخضاري، السياسية الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين- التحديات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.32.

² كلاوس دودز، ديفيد انكسون، الجغرافيا السياسية في مائة عام - التطور الجيوبوليتيكي العالمي، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان(بيروت: المركز القومي للترجمة ، 2010)، ص. 55.

* يعتبر مصطلح الجيوسياسية ترجمة لفظية لمصطلح الجيوبوليتيك Géopolitique وتقتضي الضرورة اللغوية إلى استخدام الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك، وفقاً للسياق اللغوي الذي يأتي فيه المصطلح.

³ عبد العزيز جراد، الجيوسياسية مفاهيم، معالم ورهانات(الجزائر: منشورات الشهاب، 2018)، ص.17.

مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة، وهي في ذلك تشبه الجغرافيا الاقتصادية أو جغرافية السكان وجغرافية العمران، لكن التشابه يقف عند هذا الحد.

وقد بدأت فكرة أو مفهوم الجغرافيا السياسية بالظهور لأول مرة، بوصفها منهجية، مع أفكار الألماني "فريدريك راتزل" (F.RATZEL)، من خلال كتابه "الجغرافيا السياسية" (Geographie Politische)، عام 1897 م. وهو الكتاب الذي يعد الأول من نوعه في الجغرافيا السياسية؛ حيث درس فريدريك راتزل من خلاله علاقة المكان بالموقع دراسة أصولية لدول مختلفة. ثم نشر بعده مقالا بعنوان "القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة"، والذي أعطى فيه فكرته عن التوسع؛ باعتبار أن الدولة كائن حي تنمو وتتوسع خارج حدودها. وبذلك يكون فريدريك راتزل قد أعطى نقطة البداية للفكر الجيو-سياسي.¹

في حين تجد الجيوسياسة جذورها في فكر كل من الجغرافي السويدي رودولف كيلن الذي يعد أول من استخدم المصطلح، ثم استعمله وريثه الفكري الألماني "كارل هوشهوفر" (Houshofer). ليميز بعد ذلك بين الجغرافيا السياسية والجيوسياسة، التي عرّفها بأنها استعمال معطيات الجغرافيا السياسية تمهيدا للعمل السياسي². إذا الجيوسياسية تبحث في البعد الجغرافي من وجهة نظر الدولة عكس الجغرافيا السياسية التي تبحث في الدولة من وجه نظر المجال الحيوي.

وتعرف الجيوسياسية بأنها: "علم سياسي يستمد جذوره من علم الجغرافيا وحقائقه المتشعبة، ويعمل على الاستفادة منها، لخدمة خطط سياسية معينة يتبناها واضعو سياسة الدولة وصانعو قراراتها"³. إذن فهي العلم الذي يأخذ من المعطيات التي تقدمها الجغرافيا السياسية ويقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية، على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي. ولذلك فإن ما تقدمه الجيوسياسية من نتائج يساعد صناع القرار في تحديد الأهداف وصياغتها، وفي بناء الاستراتيجيات. وهكذا يمكن القول: إن الجغرافيا السياسية علم يبحث فيما هو كائن، أما الجيوسياسية فهي تبحث فيما يجب أن يكون.

1 محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك - دراسة تطبيقية في الشرق الأوسط (مصر: مؤسسة همداني للتعليم والثقافة، 2014)، ص.ص. 10-46.

2 محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية (مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 2010)، ص.13.

3 محمد رياض، مرجع سابق، ص. 82.

ويبرز "فيليب مورو دوفارجيس" (Philippe Moureau Defarges) أهمية الجيوسياسية العملية والعلمية، حيث يوضح أنها تهتم بعلاقة القائمة بين الم وقع الجغرافي والسياسة. أي بكل ما يمكن أن تساهم به المعطيات والظروف الطبيعية، إما في دراسة السياسة أو في ممارستها وكذا الإجابة عن سؤال لماذا؟ وكيف يهتم رجل السياسة بمحيطه؟ وماذا يمثل بالنسبة إليه. وهو ما عبر عنه المفكر كيلين بقوله: "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي"¹.

توتبط الجيوسياسية بتصورين، الأول سلبي شاع في القديم مع الفكر التوسعي الألماني الذي اتهم بالشمولية والتطرف، حيث وظفت الجيوسياسية كتفكير أساسي في سياسته التوسعية؛ خاصة تلك الأفكار المتعلقة بأن الدولة كائن حي ينمو ويتطور عند حاجته لذلك. فجوهر الجيوبولتيك الألماني مبني على فكره الصراع ومبدأ البقاء للأفضل، فالصراع أمر طبيعي بين الدول لاختلاف المصالح وعلى الدولة أن تتوسع لتثبت قوتها فلا مكان للصغار في الخريطة السياسية الدولية. وهذا التوسع يجب أن يضم أقاليم ذات وزن سياسي واقتصادي².

أما التصور الثاني له فهي نظرة أكثر اتساعا وشمولا في عصر السيادة، حيث أصبحت حدود الدول ثابتة، فلم تعد الجيوسياسية مقتصرة على النمو والتوسع وأهمية الموقع فحسب، إنما أصبحت أكثر اتساعا لمتغيرات أخرى ذات تأثير كالتاريخ والاقتصاد والثقافة في سياسات الدول، أو كما عبر عنها فرانسوا ثيال (François Thual) في تعريفه للجيوسياسية، حيث يرى أنها: "تهديب وتصحيح للرؤية من خلال جعلها تدرك أين تلتقي الجغرافيا بسياسية والتاريخ والاقتصاد..."³.

وعلى عكس التصورات التقليدية للجيوبولتيك التي تعتبر الجغرافيا العنصر المهم في ممارسات وتطبيقات القوة في العلاقات الدولية، وفي السياسة الخارجية للدول، فقد طرح أنصار الجيوبولتيك النقدي، وهم: جيرويد آرتوتل، جون أولوغن، جون اكنيو، كلاوس دودز. العديد من المتغيرات الجديدة التي بدأت بأداء فعلها المؤثر إلى الأحداث السياسية لعل أهمها الأحداث أو التغيرات المفاجئة ضمن الترتيب الجيوبولتيكي الإقليمي ذو العلاقة بالوضع الجيوبولتيكي العام، والتي يطلق عليها

¹ منصور لخضاري، مرجع سابق، ص.32.

² إبراهيم احمد سعيد، الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية (دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2016)، ص ص. 141، 140.

³ منصور لخضاري، مرجع سابق. ص. 33.

فترات الانتقال الجيوبوليتيكية مثل سقوط الإتحاد السوفياتي 1990م، إنهاء النظام الشاهنشاهي الإيراني سنة 1979م، هجمات 11 سبتمبر 2001. والتي تعتبر كلها أحداث وقعت وفق عنصر المفاجأة الذي لم يكن بوسع أي من الخبراء ذو النظرة الجيوبوليتيكية النافذة التنبؤ بحدوثها بهذا الشكل الخارج عن مؤثرات العامل الجغرافي وخلقت وضعا جيوسياسي جديد.¹

ولكن إذا كانت التحول الجيوسياسي يشير إلى الانتقال من وضع إلى آخر، فهل هناك معايير لرصده غير تأثير العامل الجغرافي و الأحداث المفاجئة؟ وللإجابة على ذلك فقد أعطى "كارل هولستي" (K.J.Holsti) معايير أخرى لحدوث التحولات ضمن الأنساق الإقليمية أو الدولية⁽¹⁾ والتي قسمها إلى مجموعته معايير نذكر منها: الأحداث الكبرى والانجازات العظيمة.

1) الأحداث الكبرى (Great Events):

على مستوى حدوثها في النسق الدولي أو الإقليمي؛ وهذا ما حدث بالفعل بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبعد نهاية الحرب الباردة عام 1989 م. أما على المستوى الإقليمي، فقد كانت حرب الخامس جوان - حزيران 1967 م، وحرب الخليج الثانية عام 1991 م، والحرب الأمريكية على العراق عام 2003 م، نقاط تحول كبرى في الشرق الأوسط.

2) أما الانجازات العظيمة (Great Achievements)؛

مثل التحولات الاجتماعية الداخلية التي تشمل الوظائف والقيم والأدوار، التي تنقل المجتمعات من حالة إلى حالة أخرى كالثورات والنماذج في هذا الخصوص كثيرة، فبداية التحول في القرن الثامن عشر بدأت بالثورتين الأمريكية والفرنسية. أما في الشرق الأوسط فهناك الثورة الإيرانية 1979م، التي شكلت حدثا تاريخيا افرز على التحول الجذري داخليا وخارجيا؛ حيث انتقلت على إثرها إيران من دولة حليفه للغرب إلى دولة إسلامية تسعى إلى لتصدير أفكار ثورتها، وتنفيذ مشروعها الإقليمي مما احدث تحولات في المنطقة.

¹فؤاد حمة خورشيد، الجيوبوليتيكيس المعاصر: تحليل، منهج، سلوك(السليمانية:مديرية الطبع والنشر،2013)، ص.40.

(1) K. J. Holsti, "The problem of change in International Relations Theory", Institute of International Relations The Université of British Columbia, no.26(Décembre 1998), PP 4-7.

وإذا كانت التحولات الجيوسياسية مرتبطة بسلوك الفواعل الإقليمية والدولية، فإن روبرت جليبين استند إلى مجموعه من الافتراضات لتحول سلوكيات الدول في النسق الدولي، وهي:¹

- ✓ يكون النسق الدولي مستقراً؛ أي في حالة توازن.
- ✓ الدول تسعى لتغيير في النسق، عندما تفوق المنافع المتوقعة من عملية التغيير تكاليف ذلك التغيير المتوقعة.
- ✓ تسعى الدول إلى تغيير النسق من خلال التوسع الإقليمي، السياسي والاقتصادي، إلى أن تصبح التكاليف الحدية لأي تغيير إضافي مساوية للمنافع الحيوية أو أكثر منها.
- ✓ حالما يتحقق التوازن بين التكاليف ومنافع التغيير الإضافي؛ نتيجة التكاليف الاقتصادية اللازمة للمحافظة على الوضع القائم، إلى الارتفاع بسرعة أكثر من زيادة القدرة الاقتصادية لدعم الوضع القائم.
- ✓ إذا لم يتم حل معضلة عدم التوازن، سيتم عندها التحول في النسق، وستقوم حالة توازن جديدة تعكس إعادة توزيع القوة.

إذن يمكن القول استناداً إلى افتراضات روبرت جليبين أن التحولات الجيوسياسية لا تكون محصلة تطورات القوى الفاعلة، أو أحداث كبرى أو الإنجازات العظيمة فقط، وإنما هو نتيجة إرادة قوية للفواعل الإقليمية أو الدولية، تتعدد فيها الدوافع ولعل أبرزها رغبة الفواعل الإقليمية والدولية الفاعلة في الحفاظ على مصالحها مهما كانت الوسيلة، وكذا ما تفرضه معطيات الجيوبولتيك بحتمية الموارد وأهمية المواقع الإستراتيجية، وما تفرضه بعض الأحداث من خلق فرص لتوازن جديد كالثورات مثلاً. إضافة إلى ما تفرضه المعطيات الأخرى كالاقتصاد، وما تفرضه العوامل القيمة المرتبطة بالهويات والثقافات.... الخ.

كما يمكن القول أن التحولات الجيوسياسية تكون مدفوع بزخم محركات متعددة داخلية تفرضها رؤية النخب الحاكمة لدول ومدركاتها بشأن طبيعة النسق الإقليمي التي تنتمي إليه وتفاعلاته وموقع الدول من ذلك النسق وحدود التأثير فيه والتأثر به، وقد تكون المحركات خارجية في المحيط الإقليمي

¹ وائل محمد إسماعيل، مستقبل التغيير في النظام الدولي (بيروت: مكتبة السنهوري، 2015)، ص. 24.

تؤثر هي الأخرى في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في المحيط الإقليمي.

في الأخير يمكننا القول أنه على عكس التصورات التقليدية للجيوبولتيك التي تعتبر الجغرافيا العنصر الوحيد في ممارسة وتطبيقات القوة في العلاقات الدولية، وتربط التحولات الجيوسياسية بتغيرات موازين القوى الإقليمية والدولية، فقد أضاف الجيوبولتيك النقدي عوامل أخرى لحدوث التحولات الجيوسياسية، مثل الأحداث المفاجئة التي تخلق أوضاعا جيوسياسية محلية ودولية مغايرة. بل نظاما جديدا في علاقات الدول وتكتلاتها بشكل يختلف بالكامل عما كان سائدا، كما هو الحال مع أحداث الحراك الثوري الشعبي الذي خلق وضعاً جيوسياسي جديد ارتبط بسلوكات الفواعل الإقليمية والدولية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: تحليل مفاهيمي لتنافس في العلاقات الدولية

يعتبر مفهوم التنافس في العلاقات الدولية مفهوماً غامضاً معقداً، يتداخل معناه مع العديد من المفاهيم المشابهة؛ مثل النزاع والصراع والتوتر... الخ وهذا التداخل في المعنى وغموضه كافٍ لوجده لتبرير الإعلان هنا عن صعوبة تحديده تحديداً جامعاً مانعاً لكل ما ينطوي عليه من معاني ممكنة. كما أنه وفي حدود مراجعتنا للأدبيات التي تناولت مفهوم التنافس في العلاقات الدولية، وجدنا أن هناك من الباحثين من لا يجد داعياً للتفريق بين المصطلحات المتقاربة نظراً لوجود خيط رفيع بينها، كالذي يوجد بين التنافس والصراع، الذي يعد أكثر المفاهيم تشابهاً وأقربها تداخلاً معه.

المطلب الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية

قبل حديثنا على مفهوم التنافس في العلاقات الدولية، ينبغي لنا تعريف مصطلح التنافس عموماً والذي يعرف على أنه التسابق لبلوغ هدف ما. وأصل الكلمة من المنافسة ، المشتقة أصلاً من فعل نافس في اللغة العربية، ومنافسة فلان في الأمر أي فاخره وتبارى معه، وتنافس القوم في كذا تسابقوا فيه وتباروا من غير أن يلحق الضرر به¹، وبالتالي فالدلالة اللغوية لتنافس في اللغة العربية تعني سباق بين طرفين أو أكثر لتحقيق أكبر قدر من المصالح، على كافة المستويات. فقد يكون على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الفئات... الخ، وقد يكون في مستوى الدول ضمن مجال جغرافي معين. فيما يرجع أصل مصطلح التنافس في اللغة اللاتينية إلى Curn-Ludere؛ والتي تعني بالعربية اللعب معاً².

أما اصطلاحاً فقد كانت الإسهامات التي قدمها الباحثون في مجال العلوم السياسية لتعريف التنافس الدولي والإقليمي متنوعة وثرية، مما يصعب من بناء إطار فكري موحد لتعريفه ، ومن هذه التعاريف التعريف القائل: أن التنافس الدولي هو الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي التي قد تتضخم وتأخذ صورة صراع إذا لم يتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقاً لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد لا ينسجم مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس الذي يضيق أو يتسع

¹معجم اللغة العربية، مرجع سابق، ص.940.

²تسمية طويل، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.10 (جانفي 2017)، ص.30.

تبعاً للظروف ليشمل كافة المستويات الاقتصادية، السياسية، الأمنية، وغيرها.¹ ويشير هذا التعريف أن التنافس هو مرحلة سابقة لصراع تشمل أبعاد مختلفة.

ويعرف التنافس الدولي بأنه ظاهرة إنسانية وجدت بوجود اختلاف المصالح وتضاربها، وسعي الأفراد والجماعات إلى تحقيق المكاسب على حساب طرف آخر، انطلاقاً من حجم الوسائل والإمكانيات المتاحة لدى كل طرف على حساب الأطراف الأخرى.² ويشير هذا التعريف أن جوهر التنافس هو تضارب المصالح بين الدول للحصول على مصلحة معينة أو تحقيق هدف معين على حساب الطرف الآخر. بمعنى لعبة صفرية يكون فيها الربح التام أو الخسارة التامة للأطراف. كما يعرف التنافس الدولي على أنه عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من خلاله طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ويشير هذا التعريف أن التنافس الدولي هو نشاط سلوكي يعبر عنه صناع القرار بين دولتين أو أكثر، وهو بذلك يدخل في إطار العمليات المصاحبة لسياسات الخارجية لدول.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعطي تعريفاً إجرائياً للتنافس الدولي على أنه تلك الاختلافات والتباينات التي تنشأ بين الدول الموجودة في النسق الدولي، في تسابق هذه الدول لتحقيق مصلحة أو تعظيم منفعة، تسعى إلى تحقيقها نفس الدول، كالبحث عن المكانة الدولية أو زيادة النفوذ. وقد تستعمل الدول في تنافسها عدة أدوات سياسية أو اقتصادية أو حتى أيديولوجية لتحقيق هدفها".

فيما نعرف التنافس الإقليمي بأنه مجموعة السياسات والإجراءات التي اتخذتها وتتخذها القوى الإقليمية الداخلة في هذا التنافس نتيجة المقومات الجيو إستراتيجية التي يتمتع بها النسق الإقليمي الذي تتواجد فيه هذه الدول، والتي تشجع الدول المختلفة فيه لدخول في تنافس لتعظيم مصلحة أو تحقيق أهداف إستراتيجية معينة، قد تكون هذه الأهداف مادية، كالتي تتعلق بالموارد أو السيطرة على مناطق النفوذ في نطاق جغرافي يعد مجالاً حيويًا لدولة ما، وقد تكون هذه الأهداف ذات نطاق أوسع كتلك المتعلقة بحلم القيادة الإقليمية عند دول تدرك مقوماتها المادية والمعنوية للقيام بهذا الدور. ويقترن

1سعد عبيد علوان السعدي، مصطفى عبد الكريم، "التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي - شرق إفريقيا وانعكاسه على الأمن في الشرق الأوسط"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع.03(العراق:2019)، ص.127.

2نسيمة طويل، مرجع سابق، ص.31.

التنافس الإقليمي عادة بمجموعة من المتغيرات التي يملها النسق الإقليمي بفرصها وتحدياتها، والتي تساعد في انطلاق هذا التنافس وتأجيجه أو التخفيف من حدته".

المطلب الثاني: التنافس والمفاهيم المتداخلة

من خلال ما سبق نجد أن مفهوم التنافس في العلاقات الدولية، يتقارب أكثر مع مفاهيم أخرى كمفهوم النزاع (conflict)، والتوتر والحرب... الخ لذلك يستوجب منا وضعه ضمن المفاهيم المتقاربة والمقاربة بينها لمعرفة الحدود الفاصلة بينها، وذلك كله من أجل توضيح الرؤية وتعيين حدود معنى أي مفهوم من هذه المفاهيم؛ ونذكر على سبيل المثال:

الفرع الأول: التنافس والصراع

يشير مفهوم الصراع بشكل عام إلى الوضع الاجتماعي الذي يحاول فيه طرفان أو أكثر الحصول على مجموعة من نفس الموارد المادية أو المعنوية، وفي نفس اللحظة، أو تحقيق أهداف أو مصالح متناقضة في لحظة واحدة وتكون هذه الموارد والأهداف غير كافية لإرضاء الأطراف كلها. أما على مستوى العلاقات الدولية فيشير مفهوم الصراع بأنه ظاهرة دولية ذات الأبعاد المتشابكة شديدة التعقيد تنشأ ما بين الدول في إطار سعيها من أجل القوة، وهذا ما أشار إليه هانز مورجانتو (Hans Morgenthau) في وصفه للعلاقات الدولية بأنها عالم الصراع من أجل القوة.

يتداخل مفهوم الصراع مع معنى مفهوم التنافس ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً فكلاهما ينطلق من نفس الأسباب لبلوغ نفس النتيجة؛ وهي تحقيق مصلحة مادية أو معنوية. إلا أن التنافس يبقى أقل حدة في ممارسته من حدة الصراع. رغم أن هناك اتجاهات تعطي لمعنى الصراع نفس معنى التنافس. نذكر منها تعريف عبد الوهاب الكيالي في موسوعته السياسية، الذي يعرف الصراع بأنه "تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة والصراع

ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية، وفي كل الميادين، وقد يكون مباشراً أو غير مباشر سلمياً أو مسلحاً، واضحاً أو كامناً¹.

وكذلك نجد من التعاريف التي لا تفرق بين التنافس والصراع تعريف الأستاذ منير محمود بدوي للصراع بأنه: "موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفاعلين فيه عالماً بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر"².

بينما يعرف يوهان غالتونغ (John Galtung)، وهو عالم نرويجي، ومن بين أهم المنظرين لعلم دراسة السلام والصراع في حقبة الستينات، الصراع بأنه "حالة تناقض بين أهداف (Goals) الدول أو بين قيم (Values) الفاعلين (Actors) في النظام الاجتماعي، ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم ومعتقدات كل طرف"³. فغالتونغ اعتمد على تناقض الأهداف بين الأطراف المتصارعة، وعلى اختلاف المنظومة الاجتماعية لكل طرف. أي أن تناقض المصالح وكيفية إدراكها هي جوهر مفهوم الصراع.

وبشكل عام فإن الصراع يعرف بكونه عملية تفاعل بين طرفين أو أكثر للتحكم أو للسيطرة وتوجيه نتائج عملية التفاعل، بما يحقق المصالح أو الأهداف المرجوة لأطراف الصراع، أو على الأقل تقليص حجم الأضرار أو الخسائر التي تتجم عن عملية التفاعل الصراعية بين الأطراف المتنازعة⁴.

يتضح مما سبق ذكره أن مفهوم الصراع أشمل من مفهوم التنافس، إذ أن التنافس يعني التسابق من أجل تحقيق أهداف في إطار تعارض المصالح؛ وهذا يعني أن التنافس مرحلة سابقة للصراع. ونحن إذا أردنا اللجوء إلى المعنى اللغوي الأصلي للكلمة، من أجل التوضيح أكثر، فإننا نجد أن الصراع يعني المصارعة. أي المجابهة الحادة بين طرفين أو عدة أطراف حيث يكون كل طرف من الأطراف

¹ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المجلد الثالث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص. 805.

² منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع - دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثالث (بيروت: 1997)، ص. 36.

³ سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات - إطار نظري (الدوحة: مركز الحرية للدراسات، 2014)، ص. 62.

⁴ المرجع نفسه، ص. 64.

مجبرا على أن يصرع الآخر أو الآخرين. فالصراع يتناول وجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة¹. كما أن الصراع قد ينطوي على جدال عنيف بين الأطراف، والصراع بطبيعته يتميز بطول الأمد الزمني وبصعوبة حله. لذا نجد العلماء والمنظرين السياسيين في العلاقات الدولية يتحدثون عن إدارة الصراع أو تحويل الصراع، ونادرا ما يقولون حل الصراع.

الفرع الثاني: التنافس والنزاع

يشير معنى كلمة "نزاع" في المعاجم العربية؛ من بين ما يشير إليه طبعاً، إلى معنى الاختلاف فيقال تنازع القوم بمعنى اختلفوا، وتنازع القوم الشيء أي تجاذبوه. هكذا إذن نجد من معاني كلمة نزاع في اللغة العربية معنى الاختلاف بين طرفين أو أكثر، حول قضية ما. وهو اختلاف قد يعكس تنافسا قائما بين الأفراد والجماعات أو الدول أو قد يخلقه، وذلك للوصول إلى الهدف المتنازع عليه. وقد تتصادم الأطراف في تسابقها فتنتقل من حالة نزاع إلى حالة صراع.

هناك اتجاهات لا ترى أن هناك فرقا بين مفهومي النزاع والصراع؛ خاصة إذا اعتمدنا ترجمة المصطلح (**Conflict**) باللغة الانجليزية إلى اللغة العربية، ومن هذه الاتجاهات نجد من يعرف النزاع بأنه صراع على المنافع قد تكون مادية كالموارد النادرة أو معنوية كالوصول إلى السلطة، ولا يقتصر الهدف من النزاع تحقيق مصلحة بل يتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس في هذا النزاع². بمعنى أن جوهر النزاع هو صراع على المنافع بشقيها المادي والمعنوي، ولا يقتصر على تحقيق المنفعة إنما يجب إزاحة الخصم.

في حين يرى الأستاذ **ناصر يوسف** أن النزاعات ما هي إلا نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة، أو عدم توافق في مصالح طرفين أو أكثر من طرفين، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره³.

1كمال حماد، النزاعات الدولية - دراسة قانونية دولية في علم النزاعات (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص. 27.

² المرجع نفسه، ص. 11.

³ ناصر يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 293.

بينما عرّفت محكمة العدل الدولية النزاع الدولي بأنه " خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين ". كما يُعرّفه كل من ماك و سنايدر (Mack and Snyder)، من خلال مجموعة معايير يمكن أن نحدد بها نشوء نزاع دولي ما، وهي كما يلي: أن النزاع ينشأ من أهمية الموقع وقدرة الموارد؛ ثانياً أن طرفين على الأقل يتورط فيه؛ ثالثاً أن الأطراف المتورطة فيه تتشابك في تفاعلات، تتألف من أعمال مقاومة ومضادة؛ رابعاً وأخيراً، إن سلوك الأطراف يهدف إلى تعطيل الإضرار وضبط المعارضة¹.

ومن تعريف المحكمة الدولية نجد أن النزاع يرتكز على الجوانب القانونية أكثر من غيرها، وهنا نجد فرق جوهري بينه وبين التنافس حيث يخضع النزاع إلى معالجات قانونية يمكن التعامل معها لتسويته مثل النزاعات الدولية لتحديد السيادة حول على بعض المناطق والجزر، في حين أن التنافس لا يخضع لإدراك الأطراف كيفية الحصول على مصالحها دون شرط أو التزام قانوني، كما يمكن القول أن التنافس مرحلة لاحقة للنزاع ومرحلة سابقة للصراع.

الفرع الثالث: التنافس والتوتر

يشير مفهوم التوتر إلى حالة من الشكوك والتخوف والعداء، ويتباين تصور المصالح، أو الرغبة في السيطرة وممارسة الانتقام. ولكن كل ذلك يبقى ضمن هذا الإطار، دون أن يتعداه إلى تعارض فعلي وصريح، أو جهود متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض². وهذا يوضح أن التوتر مرحلة سابقة للتنافس، وأحد أسبابه الرئيسية التي تشير إلى وجود خلاف حاد لم تتفق الرؤى بين الدول وبين الأطراف المختلفة حوله. فالتوترات إذا تم تصعيدها قد ترتقي إلى مستوى التنافس والصراع، وإلا فإنها تنتهي دون ذلك.

¹ كمال حماد، مرجع سابق، ص. 12-17.

² جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، 1985)، ص. 140.

الفرع الرابع: التنافس والأزمة

تعود جذور كلمة أزمة (crisis)، في اشتقاقها اللغوي الأجنبي إلى الكلمة اليونانية (krino)، والتي تعني وسائل إدارة، أو موضوع يتعلق بأي قرار حاسم أو مهم. وقد عرفها قاموس جامعة أكسفورد بأنها "نقطة تحول في تطور المرض، في تطور الحياة وفي تطور التاريخ"¹.

أما معنى الأزمة الدولية فيعرفها أوران يونغ بأنها "مجموعة من الأحداث السريعة التلاحق التي تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام، أو في أي من نظمه فوق المستويات المعتادة الطبيعية، ويشكل ملحوظ، بحيث تزيد من إمكانات وقوع العنف داخل النظام الدولي"². من الواضح أن يونغ يعتبر الأزمة حدثاً هاماً، يعمل على اختلال التوازن، وبالتالي يخلق التنافس بين قوى النظام لإعادته.

كما قدم ماكلياند مفهومًا للأزمة الدولية الحادة قائلاً: "بأنها تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها، وهو حسبها تتميز بقصر الزمن، وتركز الموضوع"³. ونستخلص من هذا التعريف أن الأزمة آنية، لا تحتمل التأجيل، بل تتطلب السرعة والحذر في معالجتها. ويتفق هولستي (holsti) مع هذا التعريف حيث يعرفها بدوره بأنها "مرحلة من مراحل الصراع ومن أبرز مظاهره، وهي أحداث مفاجئة غير متوقعة من قبل أحد الأطراف، وتؤدي إلى رفع التوتر والتهديد إلى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار أحد البديلين، الحرب أو السلام.

ما يمكن قوله هو أن الأزمة الدولية حدث مفاجئ قد يحدث بين الدول سواء كانت العلاقات بينها سلمية تعاونية أو تنافسية صراعية، ومن شأن الأزمة الدولية أن تختصر المراحل السابقة للصراع لتحدث تصادماً مباشراً أو حرباً إذا لم يتداركها صناع القرار.

ما يمكن استنتاجه من تناولنا لمفهوم التنافس والمفاهيم المشابه له؛ كالنزاع والصراع والتوتر والأزمة... وجدنا أن هناك فروقا جزئية بين هذه المفاهيم، وهي فروق لا تتعلق بالأسباب والدوافع لأنها غالباً ما تكون واحدة لتحقيق مصلحة مادية أو معنوية، إنما تتعلق بالفترة الزمنية، حيث أن كلا من

¹ غيث سفاح متعب، قحطان حسين طاهر، "ماهية الأزمة الدولية - دراسة نظرية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 42 (صيف 2011)، ص. 04.

² المكان نفسه.

³ جيمس دورتي، وروبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص. 120.

مفاهيم التوتر والنزاع والتنافس والصراع وغيرها، تعبّر عن ظاهرة واحد. لكن في مستويات مختلفة يكون بدايتها بالخلاف والتوتر، وهي أقل حدة وتنتهي بالصراع وهو أكثرها حدة وتعقيدا .

كما يمكن تقديم تبرير لاستخدام مفهوم التنافس الإيراني السعودي بدل الصراع، وهو أن الباحثة تتفق مع الاتجاهات التي تعطي للصراع نفس معنى التنافس مثل **عيد الوهاب الكيالي**، وكذلك تعريف **منير محمود بدوي** الذي يعرف الصراع على أنه موقفا تنافسيا، كما يمكننا كذلك إعطاء تبرير يرجع بالأساس إلى نقطة تتعلق بنمط القوة المستعملة في العلاقات الدولية؛ حيث تعيش البشرية عصر تكنولوجيا وتطورا اقتصاديا لا سابق لها بهما، ولم يعد الاقتصار على القوة في جانبها المادي العسكري كافيا لتحقيق مصالح الدول. وهو الجانب الذي غالبا ما يرافق الصراعات العنيفة الطويلة. كما يمكننا القول أن أغلب الخلافات التي تسود بين الدول اليوم ذات طبيعة تنافسية تهدف لتحقيق مصلحة أو تعظيم منفعة وليست صراعية تهدف للقضاء على الطرف الآخر، وهو جوهر مفهوم الصراع أي المجابهة الحادة بين طرفين أو عدة أطراف حيث يكون كل طرف من الأطراف مجبرا على أن يصرع الآخر أو الآخرين.

المبحث الثالث: التفسير النظري لمفهوم التنافس في العلاقات الدولية

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة، أهم النظريات المناسبة لمقاربة العلاقات الإيرانية السعودية وتفسير طبيعتها وتطوراتها، ضمن نسقها الإقليمي. وقد اخترنا من بينها النموذج الواقعي الذي يفسر لنا التنافس الإيراني السعودي الشرق الأوسط انطلاقاً من مفهوم المصلحة والقوة، والواقعية الجديدة التي أعطت أهمية أساسية للفرص والقيود التي يملها النسق الإقليمي والدولي التي تحكم علاقاتهما. ثم النظرية البنائية، التي تركز على المعايير في تفسيرها للعلاقات ما بين الدول، كمحدد الهوية، وإدراك صناع القرار لمقدرات دولهم وبيئتهم الخارجية، وتصوراتهم لكل ذلك؛ وهي مفاهيم مركزية في التحليل البنائي. وهذا انطلاقاً من أن تكامل تحليل النظريات وتفسيراتها، يسهم بشكل كبير في فهم وتفسير التنافس الإيراني السعودي في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التنافس ضمن أطروحات النظرية الواقعية

تأسس الواقعية بناءها الفكري لفهم طبيعة السياسة الدولية؛ في عالم سمته الغموض والتعقيد، من خلال مجموعة من الأفكار بلورها روادها عبر عقود من الزمن. أفكار تعود جذورها الأولى إلى فكر المؤرخ الإغريقي المعروف " ثيوسيديس " (Thucydide)* باعتباره مؤسس تاريخي للواقعية وأب لها¹ ثم كانت مع أفكار " نيكولو ميكيافيلي " (Niccolò Nicolas MachiavelMachiavelli)** في كتابه الأمير ، وتوماس هوبز (Thomas Hobbes) من خلال كتابه اللفيوثان ، وكارل فون كلازوفيتز ؛ وهانز مورجانتو. وكل كتابات هؤلاء تميزها وحدتها في فكرة جوهرية، أن السياسية الدولية هي صراع على القوة، وعلى المصالح أحادية الجانب.²

¹ انور، محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص. 179.

* ثيوسيديس (Thoukudídês باليونانية)، هو سياسي ومؤرخ أثيني (397/460 ق م).
** نيكولو ميكيافيلي (Niccolò Machiavelli) باللغة الإيطالية - (1527/1469 م). هو مفكر نهضوي، وسياسي إيطالي.

² تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظرية العلاقات الدولية التخصص والتنوع ، ترجمة ديما الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص. 179.

في حين تبلور الفكر الواقعي خلال الحرب الباردة على يد عدة منظرين، نذكر منهم " هانس مورغانتو"، الذي يستند في تحليلاته لسؤال مركزي، عادة ما يتكرر عند الباحثين في العلاقات الدولية وهو لماذا تريد الدول القوة؟ معتقداً في إجابته على هذا السؤال، أن طبيعة البشر الشريرة هي التي تدفع للبحث عن القوة عموماً. فقد شكلت ثنائية القوة والمصلحة القومية مفاهيم مركزية في التحليل الواقعي؛ حيث يربط " مورغانتو" المصلحة بالقوة، ويرى أنهما وجهان لعملة واحدة، وهو حفظ البقاء القومي؛ بما تحويه من القدرة على الدفاع عن كيان الدولة، المادي، والسياسي، والثقافي. وإذا كانت القوة هي المحدد الرئيسي للسلوك الدولي فالمصلحة القومية هي المحرك الأساسي للعلاقات الدولية.

كما يعد فريدريك ثومان أحد رواد الواقعية الذين أسهموا في بناء هذه المدرسة السياسية، وتتلخص فكرته في أن العلاقات بين الدول، تفنقر إلى عنصر الثقة بينها، طالما أن كل دولة لا تمتلك سلطة ضبط على دول الأخرى، في النسق الدولي. الأمر الذي يخلق عند كل دولة توقع الأسوأ من الدول المجاورة لها؛ وهو المبرر برأيه في سعي الدول الدائم للحصول على القوة، التي تحفظ أمنها من جهة وتضعف المنافسين وتقضي على الأعداء من جهة أخرى.¹

إلا أن هذه المدرسة لا تخلو من عيوب منهجية، فقد انتقدت الواقعية التقليدية في بعض النقائص والعيوب التي تعاني منها، مثل منهجيتها السلوكية التي تمحورت حول اعتمادها سلوك الدولة عنصر أساسياً، في تحليلاتها للسياسة الدولية، دون غيره. كما أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي، على أنه نسق له بنيته، وخصائصه. ومن هذا بدأ " كينث والتز (Kenneth N. Walt) في صياغة فروض نظريته " الواقعية البنوية" Structural Realism أو الواقعية الجديدة التي أعطت إطاراً إضافياً لنظرية الواقعية التقليدية. وتتمثل فكرتها المركزية في البنية الفوضوية لنسق الدولي كمحدد أساسي وموجه لاختيارات وسلوكيات الدول، وليست الطبيعة البشرية المتسمة بالأنانية كما حددها مورغانتو.

وفي خضم الواقعية البنوية ظهرت نظريات عديدة يأتي في مقدمتها الواقعية الدفاعية وينتمي كينث والتز إليها، والواقعية الهجومية التي يعد جون ميرشايمر أبرز منظريها، وهما نظريتان وإن اتفقتا حول المبادئ الرئيسية للواقعية إلا إنهما اختلفتا حول مجموعة من المسائل الهامة أهمها أهمية السياسات التوسعية لدول، وإلى جانب الواقعية الدفاعية والهجومية برزت صور أخرى للواقعية مثل واقعية

¹ عبد القادر محمد فهم، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية (عمان: دار الشروق، 2010)، ص.90.

جيليين، والواقعية الكلاسيكية الجديدة، ونظرية الدفاع الهجومي. وعليه يمكننا القول أن الواقعية لا تمثل نظرية واحدة إنما هي نموذج تحليلي كبير يحوي العديد من النظريات.

وأمام هذا النموذج التحليلي المتنوع، سوف نركز في دراستنا لأثر التحولات ضمن نسق معين على التنافس ما بين الدول فيه. من وجهة الواقعية الجديدة، على نظرية "كينث والتز" في أطروحته الواقعية البنيوية، التي تتبنى المستوى الثالث من التحليل، وترتكز على القيود والفرص التي يملئها النسق في تحريك السياسات الخارجية بين الدول. حيث يفرض النسق على الدول مواصلة السعي إلى القوة، في ظل طبيعته الفوضوية أين لا توجد ضمانات بأن إي من القوى لن تهاجم الأخرى، يصبح من المنطقي أن البحث عن القوة ضرورة لحمايتها من الهجوم، وبالتالي فإن الدول إن أرادت البقاء هو التنافس من أجل القوة. ونظرية توازن التهديد لتلميذه البروفسور ستيفن والتز (stephen walt) التي مفادها أن الدول في سعيها للحفاظ على بقائها وأمنها تميل إلى إحداث التوازن وليس التبعية كما يذهب أستاذه كينث والتز.

الفرع الأول: الواقعية البنيوية وتفسيرها لتأثير النسق الدولي على التنافس بين الدول

تعد الواقعية البنيوية الجيل الرابع للمدرسة الواقعية، وهي المدرسة التي تبلورت أطروحاتها في كتابات "كينث والتز"؛ وسميت لذلك بالواقعية الجديدة. وهناك شبه إجماع على أن أهم الأعمال المؤسسة للفكر الواقعي، بعد كتابات "مورغانتو"، هي أطروحة "كينث والتز" المفصلة في كتابه "نظرية السياسة الدولية".¹

بدأ كينث والتز في صياغة نظريته، من فرضية مفادها أن نظرية السياسة الدولية لا تفسر دوافع الأمم، ولكنها تستطيع تقديم افتراضات بشأن هذا السؤال: لماذا تكون الدول؛ أو الدولة نفسها، في لحظات تاريخية، مختلفة النوايا والأهداف والأولويات نحو العالم الخارجي.²

¹ كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 52.

² احمد نوري، نعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، ع. 46 (صيف 2012)، ص.

وتكمن قوة الواقعية، بعد إعادة صياغتها من قبل كيرث والتز، في تأكيدها على النسق الدولي للعلل والنتائج. فهي بذلك، أي الواقعية البنوية، تعمل كنظرية تقليدية للنسق الدولي. و من هنا جاء انتقاده لكل من، مورغانو وهوفمان وكيسنجر وريمون آرون. لمزجهم السياسة الداخلية في نظرياتهم عن الصراع. فنظرياتهم، في نظره، تكون بذلك نظريات اختزالية، تركز على صفات الوحدات التي يتكون منها النسق؛ بحيث انه لا يمكن فهم النسق الدولي، إلا عبر نظريات نظامية أو هيكلية، وهي التي تركز على المستوى الدولي 1. وقد أعطت الواقعية البنوية، مجموعة من المفاهيم المركزية هي: مفهوم النسق الدولي، الذي يتكون من عدد من القوى يسعى من خلالها كل منها إلى البقاء. ويتسم هذا النسق بالفوضوية نظرا لعدم وجود سلطة مركزية فوق الدول تحميها من بعضها البعض، وبذلك تدخل الدول في تنافس لتحصيل القوة للحفاظ على البقاء. ويرى والتز أنه في ظل فوضوية النسق تسعى الدول الأضعف لإحداث توازن القوى بشتى الطرق مع منافسيها الأقوى.²

هكذا إذن، اتخذت هذه النظرية -الواقعية البنوية- من النسق الدولي، مستوى رئيسيا في التحليل باعتباره المحدد الأساسي لفهم سياسات الدول الخارجية، من خلال الفرص، والقيود التي يتيحها لها النسق الدولي. وقد أفرزت هذه النظرية مؤيدين لها في أوساط الباحثين السياسيين العرب؛ من بينهم على سبيل المثال، فريد زكريا، الذي اتخذ مفهوم النسق الدولي مستوى للتحليل، مبررا ذلك بقوله:

"إن غالبية نظريات السياسة الخارجية تعزو سلوك الدول، إلى السياسية الداخلية أو الثقافية القومية، ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية، حيث أن أهم الخصائص العامة لدولة ما في العلاقات الدولية، هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية"³

وعموما يمكننا تلخيص الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها الواقعية الجديدة فيما يلي:

أولا: في أن الدولة وحدة تحليل وفاعل مركزي للنظام الدولي. أي أن الدول هي الفواعل الوحيدة التي تحتكر حق استخدام القوة العسكرية بصورة شرعية، لذلك فهي الكيان التنظيمي

¹ أنور فرج، المرجع السابق، ص. 362.

² walt, stephen M, " International Relations: One World, Many Theories", **Foreign Policy**, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (Spring 1998), p32.

³ فريد زكريا، من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة(القاهرة: شركة الأهرام لترجمة والنشر)، ص. 26.

الوحيد القادرة على إدارة التعامل في النسق الدولي، بحيث لا يوجد لدى أي طرف دولي آخر سواء كان مؤسسات أو منظمات من القدرات ما يساوي ما تمتلكه الدولة.

ثانياً: وفي أن ها تسعى إلى تحقيق أقصى ما يمكن لها من الأمن، قبل أي شيء آخر. لأن الهدف الأساسي لدول في بيئة تنافسية فوضوية هو بقائها وتعظيم نطاق أولوياتها.

ثالثاً: اعتبار أن سلوك الوحدات يتسم بالعقلانية، أو كما يطلق عليه مورجانتو افتراض العقلانية، أي أن الدول تعمل دوماً وفق منطق المصلحة، والتي تتجسد عادة في هدف البقاء، والأمن، والقوة، التفوق النسبي.¹

رابعاً: في الاعتقاد أنه ليس هناك إمكانية لتشكيل أي نظرية للعلاقات الدولية، دون استنادها إلى التحليل البنوي.

خامساً: في أن التغيرات الجذرية والخطيرة، تقع على مستوى توزيع القوى، بين الوحدات السياسية في النسق الدولي.

سادساً: في أن نظام القطبية الدولية أكثر استقراراً، من نظام التعددية القطبية سابعاً: في استقلالية الحقل السياسي، عن بقية الحقول الأخرى.²

أغفلت الواقعية البنوية، في تحليلاتها لفهم سلوكيات الدول الخارجية، كلا من الطبيعة البشرية وكذلك تأثيرات البيئة الداخلية وتحولاتها إلى وحدات. واقتصرت في طرحها النظري على تحولات بنية النسق الدولي؛ حيث أن التحولات التي تتم على مستواه، تختلف عن التحولات بالنسبة إلى الوحدات.³

ويشير مفهوم "البنية" إلى "تنظيم" و"ترتيب" أجزاء النسق نفسه، بمعنى أن القيود البنوية للنسق العالمي ذاته، هي التي تفسر إلى حد بعيد سلوك الدول، وتؤثر في النتائج الدولية، وليس ما تعزوه وحدات مكونة معينة⁴. أي، أن التغيير في بنية النظام الدولي، بتشابكاته وتعقيداته المختلفة، هو

¹ walt, stephen M, op.cit,p.34.

² جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص.175.

³ كينث والتز، "الواقعية البنوية بعد الحرب الباردة"، المجلة العربية لدراسات الدولية، م.7، ع.01. أكتوبر (2003)، ص.6.

⁴ ايفانز غراهام، جيفري تونهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 1997)، ص.333.

الذي يترك أثره في الوحدات المكونة له، وفي سلوكياتها الخارجية. وهنا يشير والتز في مفهومه للبنية بأنها تتطلب تجاهل كيف تتفاعل الوحدات ببعضها البعض، والتركيز بدلا من ذلك على كيف تقف هذه الوحدات في علاقاتها مع بعضها البعض فترتيب الوحدات يعد من خصائص المنظومة الدولية. ويشير والتز كذلك في مفهومه لبنية المنظومة الدولية بأنها ما تفرضه من مجموعة من الأوضاع المقيدة¹. وهنا يحصر كيرث والتز مجموعة القيود البنوية، التي يفرضها النسق على الدول إلى ثلاث عناصر وهي²:

- ❖ المبدأ الناظم لهذه البنية، وهو فوضويتها لغياب حكومة أو سلطة مركزية. فالسياسية الدولية مبنية فوضويا.
- ❖ توزيع القدرات بين الدول داخل هذه البنية. ويقصد هنا أن موقع الدولة يتحدد حسب ما تحوزه من قدرات وإمكانيات، ويعتبر توزيع القدرات أحد أهم المؤثرات على بنية النسق ونظرا لاختلاف وتباين في توزيع القدرات في هيكل النسق الدولي حسب ما تحوزه كل دولة من مصادر وأدوات القوة، فإن احتكام التنافس بينها أكبر من احتمال التقارب والتعاون بسبب مخاوف كل دولة من تحقيق الآخرين لمكاسب نسبية أكثر على حسابها.
- ❖ التشابه الوظيفي بين الوحدات داخل البنية . ويعني هنا أن الدول متماثلة من ناحية الاحتياجات والوظائف، لكنها مختلفة في القدرات.

وفي تساؤله عن كيف تعمل هذه البنية الدولية؟ وتأثيرها النسبي؟ فيقول والتز إن البنية الدولية تفرض نفسها بين تفضيلات الفواعل وبين النتائج بطريقتي، أولهما: تعمل البنية على الفصل بين النتائج الفعلية والنتائج المقصودة، بمعنى البنية تجعل لأفعال الدول نتائج لم تكن هذه الدول تقصدها عندما بدأت التفاعل، ثانيتهما، تعمل البنية على تشكيل مجال النتائج الممكنة، والتأثير فيه منتجة بذلك قوة مقيدة مفروضة على الفاعلين والتي بدورها تؤثر على سلوك الفاعلين وتفاعلاتهم.

أما النسق الدولي فيعرفه "لئينث والتز" بقوله: "إن النسق الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى كل منها تسعى للحفاظ على وجودها فهذا النسق فوضوي (بمعنى انتفاء سلطة مركزية تحمي كل دولة من أخرى) وفي

¹ عبد الله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، مجلة شؤون اجتماعية، ع. 108 (شتاء 2010)، ص. 115.

² المرجع نفسه، ص ص. 116، 117.

ظله نجد أن كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء"¹.

ونجد هنا أن مفهوم التوازن من المفاهيم المركزية في الواقعية البنوية، حيث أنه في النسق الدولي تكون الوحدات مختلفة في قدراتها ووسائلها لتحقيق أهدافها، وعليه تسعى إلى تعظيم قدراتها النسبية على حساب الدول الأخرى، مما يؤدي إلى خلق نظام توازن قوى بين القوى المتنافسة، وهو ما يؤدي فيما بعد إلى بزوغ ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالمأزق الأمني Security Dilemma الذي يعرفه روبرت جيرفيس (Robert Jervis) على أنه: "موقف معين بين دولتين أو أكثر يكونان على أتم استعداد للصراع، وحتى الحرب من أجل تأمين احتياجاتهم الأمنية"². ومن هذا التعريف نجد أنه نتيجة عدم الثقة بين الفواعل الدولية في ظل بيئة فوضوية تجد الفواعل نفسها في خضم منافسات بين بعضها البعض يحاول من خلاله كل فاعل تحقيق أمنه، ولو على حساب الطرف الآخر.

ويتشكل النسق عموما، من أربعة عناصر أساسية، يمكننا فهم السياسية الدولية، من خلالها، وهي: الوحدات، والبنيان، والمؤسسات والعمليات السياسية³.

- 1) **الوحدات:** ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق، في حالة من التفاعل كالدول التي كانت الفواعل الوحيدة في النسق قبل أن يشهد النسق وحدات جديدة فاعلة، كالمنظمات الدولية، وحركات التحرر الوطني اليوم... الخ.
- 2) **البنيان:** ويقصد به كيفية توزيع المقدرات، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض؛ أي انه ينصرف إلى مبدأ الترتيب في النسق. ويقصد بتوزيع المقدرات نمط توزيع الموارد الاقتصادية، ونمط توزيع الاتجاهات، والقيم السياسية بين مختلف الوحدات؛ لان قدرة الدول تحدد سلوكياتها تجاه الوحدات الأخرى، وكذا تنفيذ سياستها الخارجية. فالبنيان هو

¹ ستيفن والت ، العلاقات الدولية عالم واحد و نظريات متعددة ، ترجمة زقاع عادل و زيداني زياتي ، متاح على الرابط <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR> ، شوهد في: (2017/12/12).

² أحمد محمد أبو زيد ، "كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة ، مجلة العلوم السياسية ، ع. 44، ص 42.

³ محمد السيد سليم ، تطور السياسية الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: دار الفجر لنشر والتوزيع ، 2002)، ص ص. 11-15.

الذي يحدد، إذن، طبيعة العلاقات التفاعلية النمطية بين وحدات النسق. ومن الملاحظ أن البنين والوحدات في حالة تفاعل دائم، مما يسمح بدراسة اثر البنين على سلوك الوحدات. ويميز الباحثون بين ثلاث أنماط من الأبنية وهي:

❖ **النسق الأحادي:** ويتميز بقدر كبير من تركيز الموارد، في دولة أو مجموعه متجانسة من

الدول؛ ومن أمثلته، البنين الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، المتسم بالاستقرار النسبي وبانخفاض حدة الصراع فيه؛ لان الدول العظمى تستطيع فيه فرض مفهومها للسلام على الآخرين.

❖ **النسق الثنائي:** ويتميز بتركز النفوذ في قطبين رئيسيين، بسبب تمركز توزيع المقدرات بين

دولتين أو كتلتين من الدول، ومن ذلك البنين في فترة الحرب الباردة.

❖ **متعدد الأقطاب:** وهو وجود مجموعه من الدول أو الأقطاب، التي تمتلك موارد وإمكانات

متكافئة، ومن أمثلتها البنين الدولي بين عام 1815-1871.

3- **المؤسسات:** ويقصد بها مجموعة القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية، التي تنظم

سلوك الفاعلين الدوليين، كالتنظيمات الدولية والقواعد القانونية.

4- **العمليات:** وتنصرف إلى الأنشطة السياسية المستمرة التي تتم في النسق الدولي، في

إطار الهياكل والمؤسسات، كعمليات الحرب الباردة والانفراج الدولي وتوازن القوى. ومن

خلال النسق الدولي تجد الواقعية البنيوية قوتها في تفسيرها لسلوكات الدول الخارجية، والتي

تكون سلوكات مقيدة بناء على مؤثرات النسق الدولي.

وفي الواقعية البنيوية، تنظر الدول لبعضها البعض في هذا النسق، بوصفها صناديق سوداء فتركز

بذلك على سلوكات الدول الملحوظة، والتي يمكن رصدها وليس نوع الحكومات ودور القادة والسمات

الشخصية للأفراد، كما تفترض الواقعية التقليدية¹.

ومن جهة أخرى، فإن الدول تحدد مصالحها واستراتيجياتها، على أساس حساباتها حول وضعيتها

في النسق، أي حول موقعها النسبي من القوة. أما فيما يخص الارتباط بين بنية النسق وسلوك الفاعل

¹ أحمد محمود أبو زيد، "كينيث والتز خمسون عام من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية"، المجلة

العربية للعلوم السياسية، ع. 27 (صيف 2010)، ص. 103.

فهذا يصاغ بواسطة افتراض العقلانية؛ حيث يتمكن المنظرون من التنبؤ بأن القادة سيستجيبون للحوافز، ويتعاملون مع القيود المفروضة من طرف بيئاتهم .

فالواقعية تأخذ بعامل العقلانية، كثابت يسمح للباحث بمعرفة تباينات سلوك الدول إلى خصائص النسق الدولي؛ بمعنى أن سلوك الدولة، يمكن أن يؤخذ في الاعتبار بواسطة حساب التباينات في قدرات الدول. فعندئذ يكون افتراض العقلانية أمراً أساسياً، بالنسبة إلى أطروحات النظرية الواقعية البنوية. ورغم تبني كيرث والتز لمفهوم النسق، كمستوى أساسي في تحليله، وتجاهله لتأثير تحولات البيئة الداخلية للوحدات، إلا أنه لا ينكر أهمية الفواعل فيه. وهو يرجع ذلك إلى ثلاث أسباب: أولاً، لأن معرفة خصائص الوحدات ضروري لفهم السبب الذي يجعل الدول تتصرف بأشكال متميزة، رغم تماثلها في موقعها من النسق. ثانياً، لأن التأثير بين الوحدات تأثير متبادل، فهي ليست ضعيفة إلى درجة عدم التغيير. ثالثاً، لأن التحليل على مستوى الوحدة ضروري، باعتبار أن أولوية البيئة على الفاعل، أو العكس تتغير¹.

تُشكل التهديدات الخارجية ومتغيرات النسق الدولي دوراً تفسيرياً أكبر في السياسة الخارجية للدول الصغرى، من دورها في سياسة الدول الكبرى الخارجية؛ حيث أن القيود في النسق الدولي تكون عند الواقعيين أكثر من الفرص المتاحة بالنسبة إلى الدول الصغرى في صياغة خياراتها السياسية الخارجية. وهناك من يرى أن هذه الدول النامية معدومة السياسة الخارجية أصلاً، أمام سياسة القوى الموجودة؛ وسياساتها هي مجرد ردود أفعال لمخرجات القوى الكبرى السياسية².

ويعزو الواقعيون انتفاء السياسة الخارجية لهاته الدول الصغرى، إلى كونها تتحرك في نظام فوضوي موسوم بالمنافسة بين الفاعلين الدوليين فيه، لا تتحرك هذه الدول فيه إلا من أجل ضمان أمنها والحفاظ على وجودها. وهذا يعني أن ليس لدى الدول الصغرى سوى مسابرة ركب القوى الكبرى. وهذا التقيد في اختيار سلوكياتها الخارجية يرجعه الواقعيون إلى تعاضم حجم الهوة في القدرات والإمكانات³. الأمر الذي جعل بعض الباحثين، مثل "لابس" على سبيل الذكر يعتبر الواقعية الجديدة

¹ فريد زكرياء، المرجع السابق، ص.23.

² محمد شلبي، السياسة الخارجية لدول الصغرى، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006)، ص. 78.

³ أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول، المرجع السابق، ص. 41.

أهم نظرية قادرة على تفسير السلوك الخارجي للدولة الضعيفة. حيث تتطلب دراسة السياسة الخارجية لهذه الدول وتفسيرها زيادة التركيز على النسق الدولي¹.

وعلى رغم قدرة الواقعية البنوية التفسيرية لسياسات الدول ، إلا أنها لم تسلم من النقد، فقد وجهت انتقادات عدة له. أهمها كان بسبب إهمالها لتأثيرات البيئة الداخلية وتحولاتها، في سلوكيات الدول الخارجية الرامية بالأساس إلى تحقيق أمنها والحفاظ على بقائها؛ حيث تشكل التحولات في مستوى الوحدة الداخلية أهمية لا يمكن إغفالها، في نظر النقاد. وفي هذا الخصوص يقول " آرثر شتين " و"ريتشارد روزكرينس": "إن المجتمع المحلي لديه القدرة على التأثير في قدرات الدول في مجال قيادة وتبعية الآخرين، وكذلك فإن الطبيعة المجتمع المحلي تؤدي دورا أساسيا في الاهتمام بالسياسات الإستراتيجية العليا للدولة حيث لا يتطلب وجود مستوى معين من التنمية الاقتصادية، وجود مستوى متماثل من التنمية السياسية. وفي المجتمعات الديمقراطية فإن المحددات الداخلية هي التي توضح كيفية استجابة الدول للعالم الخارجي"².

الفرع الثاني: نظرية توازن التهديد وتفسيرها لتنافس الدولي

قدم ستيفن والت -وهو تلميذ كينث والتز- إطار علمي آخر في محاولته لمعرفة كيفية تتحرك الوحدات الدولية واستجابتها لصراعات القوى في بيئتها المحيطة، بإضافة عامل التهديد لأن جوهر الأمن على حسب باري بوزن "غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع"³، ومن أهمية هذا العامل تكمن أهمية نظرية ستيفن والت المعروفة بـ **توازن التهديد Balance of Threat والتي مؤداها هو أن الدول في سعيها للحفاظ على بقائها، وضمان أمنها باعتبارهما الهدفين الأسمى للدولة في النسق الدولي الفوضوي تميل للتوازن وليس للتبعية، وأن الدافع الأساسي وراء ذلك هو شعور الدول بالتهديد الخارجي.**

¹ محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 86.

² أحمد محمد أبو زيد، نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.36(خريف 2012)، ص.51.

³ Barry Buzan , **People ,States and Fear - An Agenda for International Security Studies in the post –Cold War Era** (London, Harvester Wheat sheaf , 1991). p. 30.

وهناك أربعة عوامل تحكم فيه الدول من خلالها على خصومها على أنهم يشكلون تهديدا لها وهي: هي حجم القوة الإجمالي للدولة مقارنة بجيرانها ، القرب الجغرافي من مصادر الخطر أو التهديد القدرات الهجومية العدوانية، والتوجهات العدائية لدى الأطراف الخارجية ضدها.¹

والدولة تحت وطأة شعورها بالتهديد الموجه لوجودها وأمنها، ومصالحها الوطنية تلجأ لانتهاج كافة الاستراتيجيات المتاحة، سواء كانت مشروعة أم لا، لموازنة ومواجهة مصادر وصور هذا التهديد إما بمحاولة إقامة نظم تحالفات مع أطراف خارجية، أو تكثف دولي لمواجهة هذه التهديدات، أو بتوحيد الجبهة الداخلية لأي مواجهة مع أي طرف خارجي.²

ومن هذا يمكن أن نستنتج أهمية التحالف مع الآخرين ضد التهديدات السائدة، وهو جوهر نظرية التهديد، فالدول حينما تشعر بالتهديد تشكل تحالفات لمنع قوى أكبر من الهيمنة عليها، أو بمعنى آخر عندما يشكل الآخر تهديدا لها، تشكل الدول تحالفات جديدة إما لكبح النية العدوانية للخصم، أو حينما يجعلها التحالف مع الآخر في حالة أقوى مما هي عليه، طبعاً هذا ينطبق على الدول الصغرى في النسق لان الدول القوية تميل لتوازن.

يطرح ستيفن والت حجة قوية لفهم لماذا تلجأ الدول لتحالف، فتوزيع القدرات التي يحتاج بها كينث والتز في نظريته لا تقدم لنا تفسيراً مناسباً حول لماذا تتحالف الدول، وهنا يطرح والت فكرته أنه على الرغم من أن القوة تلعب دوراً أساسياً في تشكيل التحالفات ، إلا أن والت يفترض أن الدول تميل إلى التحالف ضد الفاعلين الأكثر تهديداً لها وليس لأنها أكثر قوة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال مثال تحالف فرنسا وإنجلترا مرتين ضد ألمانيا لأنهما ببساطة كانت تشكل تهديداً لهما وليس لأنهما قويتين.

وفقاً لهذا لا بد توضيح الاختلاف الجوهرى بين ستيفن والت ومفهومه لتوازن التهديد وأستاذه كينث والتز ومفهومه لتوازن القوى الذي يجد فيه بأن الدول تتوازن ضد القوة التي قد تحوزها بعض الأطراف بما يهدد أمنها، ويعيق تحركها وسعيها نحو تأمين مصالحها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية

1Robert.O.Keohane,"Alliances Threats and the Uses of Neorealism", **international Security** ,vol.13,No.1 (summer 1988),p.171.

² أحمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول، المرجع السابق، ص.40.

بما يسبب الخلل والتفاوت في صور توزيع القدرات والإمكانات بينها وبين باقي الوحدات الدولية. وهنا أغلب القوى تسعى جاهدة لتحقيق واستمرارية حالة التوازن بين الوحدات¹، بمعنى أن الدول تتفاعل مع التغيير في القدرات النسبية لقوتها، أما **ستيفن والت** فيجد من خلال نظريته توازن التهديد أن الدول تتوازن ليس ضد الدول المتفوقة، ولكن ضد التهديدات المتصورة.

استنادا لما سبق، يمكن القول أنه رغم التطورات التي شهدتها المدرسة الواقعية، فإننا نعتقد أن افتراضاتها صالحة لمقاربة بحثنا هذا. ولذلك فسألنا هو: كيف يمكن أن تساهم الواقعية البنوية ونظرية توازن التهديد في تفسيرهما التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران؟ في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

إن محور التحليل الواقعي حول متغير المصلحة الوطنية، والحفاظ على الأمن يجعل الطابع المميز للعلاقات بين الدول هو التنافس من أجل الحصول على أكبر قدر من القوة وحفظ أمنها؛ لأن جوهر السياسة الدولية ما هي إلا تنافس على القوة لحفظ الأمن المرتبط بالبقاء. فسعي الدول الصغيرة في بيئتها الفوضوية ما هو إلا لزيادة قوتها وحفظ أمنها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تولي الواقعية بشقيها أهمية التحليل ضمن البيئة الخارجية، خاصة في دراستها لسلوكات دول العالم الثالث والسعودية وإيران تنتمي لهذه الفئة. ولذلك فإن دراسة التنافس السعودي الإيراني يكون ضمن التطورات التي تشمل النسق الإقليمي التابع لنسق الدولي.

في حين تعتمد الواقعية البنوية في تفسيرها لسلوكات الدول، على القيود والفرص التي يملئها النسق الدولي، فالواقعية الجديدة ترى أن إمكانية التنافس، والصراع تشكل طبيعة أفعال الدول التي تتبناها، كأسوأ الاحتمالات. فهي تفترض أن الدولة يجب أن تتعامل على أساس أسوأ الاحتمالات. وأن تبني قراراتها بناء على تقييم الاحتمالات بالنظر إلى التهديدات الأمنية التي يمكن أن تتعرض لها. وعلى هذا فإن الواقعي يفسر التنافس السعودي الإيراني ما هو إلا انعكاس للفرص والقيود التي أملاها نسقها المتحول حيث أثرت التحولات في النسق الإقليمي على العلاقات الإيرانية السعودية تحديدا زيادة

¹ حيدر زاير العامري، العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد: إطار نظري، مجلة العلوم السياسية، العدد 53 (صيف 2017)، ص. 291.

التنافس، وتصعيد الخلاف بينهما في ظل التحولات جيوسياسية الهامة التي كشفت على تباينات كبيرة بين الطرفين السعودي والإيراني.

في الأخير يمكن القول بأنه تتوافق الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة في جعل الطابع المميز للعلاقات ما بين الدول هو الطابع التنافسي أكثر منه الطابع التعاوني، فالدول تهتم دائماً بزيادة حجم قوتها المادية لتحقيق أمنها، حيث يرتبط هذا المنطق التحليلي للواقعية بفلسفة فوضوية النسق الدولي التي تحتم على الدول في ظل انعدام الثقة بينها ووجود منافسين لها ضمن نفس النسق، أن تدخل في تنافس دائم لزيادة قوتها حيث كلما ازدادت قوتها ازداد نفوذها.

ورغم سيطرت المدرسة الواقعية على تحليل العلاقات الدولية لفترة طويلة بتبنيها القوة المادية وإعطاء أهمية للعوامل النسقية في تفسير السلوك السياسي الخارج لهذه الدول، إلا أن النظريات التي جاءت لنقدها أعطت أهمية لمتغيرات جديدة مادية وغير مادية من شأنها أن تؤثر في سلوكيات الدول الخارجية، وهذا ما جاءت به البنائية.

المطلب الثاني: التنافس ضمن أطروحات النظرية البنائية

البنائية مدرسة فلسفية معاصرة قدمت نقدا معرفيا ومنهجيا، أساسيا للواقعية الجديدة. وتتعلق هذه المدرسة في تفسيراتها لأسباب ميل الدول إلى التنافس والصراع، من أسس ومعطيات قيمة معيارية كالأفكار والثقافات والقيم والهويات... الخ حيث ترى أن اختلاف الدول في القيم والأفكار والهويات هو ما يؤدي إلى التصادم بينها، وليس القيم المادية التي اعتمدها النظريات الأخرى في تفسيراتها لأسباب التنافس والصراع؛ كما ذهبت الواقعية مثلا التي اعتمدت على بنية النسق وفوضويته. كما أنكرت البنائية الفصل بين البنية والفاعل، ومرد ذلك عندها هو أنه من غير الممكن إهمال خصائص الوحدات الداخلية وتجاهل تأثيراتها، كما لا يمكن فصلها عن البنية. وقد تجلّى هذا الطرح في إسهامات أحد أهم منظري هذه المدرسة، وهو "الكسندر ونت"، الذي لخص فكرته عن ذلك قائلا: "إنهما حقيقتان بديهيتان عن الحياة الاجتماعية، الأولى هي أن البشر وتنظيماتهم يعدون فواعل قصدية، تعمل أفعالهم وتصرفاتهم على إعادة إنتاج و/أو تحويل المجتمع الذي يعيشون فيه. والثانية هي أن المجتمع مكون من علاقات اجتماعية والتي تشكل و/أو تتبنى بدورها التفاعلات بين تلك الفواعل القصدية"¹.

يتضح من مقولة "الكسندر وننت" أن البنائية تبعد في تحليلاتها عن البنى المادية الصرفة التي ركزت عليها الواقعية الجديدة، وتركز بدل ذلك على حركة التفاعلات التي تنتجها البنى الاجتماعية (أهمية الفاعل بالنسبة إلى البنية) من خلال دور الأفكار والمعايير والهويات؛ أي العوامل الثقافية بجانب العوامل المادية.

يمكننا تحديد الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها البنائية:

1- الدول هي الوحدة الأساسية في التحليل، وبهذا يشتركون مع المذهب الواقعي، ولكن "الكسندر وننت" يرى أن مركزية الدولة لا تعني عدم وجود فواعل من غيرها، محلية كانت أو فوق قومية؛ فقد تكون الفواعل الأخرى أكثر أهمية من الدول، ولكن تغيير النظام عنده لا يكون إلا من خلال الدولة.¹

¹ عبد الله بن جبر العتيبي، المرجع السابق، ص. 118.

¹ Robert .Keohane, opcit,p.175.

2- تلعب الأفكار والمعايير والثقافة دورا هاما، في تشكل العلاقات بين الدول، ولا يمكن إهمال العوامل الثقافية؛ إذ أنها تلعب على أربعة أدوار مهمة، من حيث أنها:

أولا: تؤثر في الإدراك - بجانبه الإيجابي والسلبي- فهي القوة الفعالة في الأحداث من حيث تأثيرها في حسابات وسلوكيات صانع القرار.

ثانيا: تعد مصدرا مهما للدوافع؛ إذ أن المجتمعات التي تعطي من قيمة الحرية، تتقبل الحرب باسم نشر الديمقراطية؛ والمجتمعات التي تعطي من قيمة التضامن، يكون من السهل تعبئتها لنصرة شعب شقيق.

ثالثا: تحدد هوية الفرد والجماعة؛ إذ أنها هي من تحدد من "نحن" ومن "هم"

رابعا: تقسم العالم على أساس ثقافي، بالمعنى الواسع لهذه الكلمة؛ أي على أساس العرق والدين واللغة والطبقة والمكانة... الخ.²

3- يعد مفهوم الهوية من المفاهيم الأساسية عند تيار البناء الاجتماعي، فهي عندها بمثابة رابط مهم بين البيئات الهيكلية والمصالح³. أي أن تشكل هويات ومصالح الدول، يكون في إطار نسق مترابط بفعل البني الاجتماعية، ضمن النظام. وترى البنائية أن النظام الدولي عبارة عن وحدات سياسية تبنى على أساس تفاعلات اجتماعية مستمرة⁴.

وتعد الهويات، كما يقول الكسندر ون دت أساس المصالح. فالهوية توفر الأساس الضروري للمصالح، والمصالح تنشأ وتتطور من خلال عملية تعريف الحالات، التي يجد الفاعلون أنفسهم يعملون فيها.¹

4- الهويات والمصالح ليست ثابتة، لأنها ليست معطى مسبق، وإنما هي تكونت اجتماعيا من قبل الفاعلين. لذلك تعد الفوضى لدى البنائيين من صنع الدول، وبهذا الخصوص يقول

² أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 (أكتوبر 2008)، ص ص. 119، 136.

³ أنور فرج، المرجع السابق، ص. 440.

⁴ المرجع نفسه، ص. 436.

¹ عبد الله بن جبر العتيبي، المرجع السابق، ص. 140.

الكسندر ونت: "إن عالما يتم فيه تعلم الهويات و المصالح والمحافظة عليها، عن طريق ممارسات الفاعلين، وبواسطة ما تعتقد وتفعل الدول يُعْتَبَر عالما و يقيم. وتكوُنُ الفوضى فيه من صنع الدول".¹

5- فيما ترى الواقعية الجديدة أن كل الوحدات في النسق الدولي، لها هوية واحدة. وتتعامل البنائية مع مفهوم الهوية على انه سؤال امبريقي، يمكن التنظير له في سياق تاريخي معين. وتشتمل هوية الدولة عندهم على تفضيلاتها وعلى الأفعال الناتجة عنها، والتي تتشكل وفق الثقافة الفوضوية السائدة، ويمكن إعادة إنتاجها أو تغييرها من خلال التفاعلات المستمرة بين الوحدات. لذا يعد مفهوم الهوية من المفاهيم المركزية لدى البنائية، وفهمه يؤدي لفهم السياسة العالمية.²

ويؤكد ألكسندر ون دت مركزية الهوية في التحليل بقوله: "إن الحياة اليومية للسياسة الدولية عبارة عن عملية مستمرة، تقوم الدول فيها بتعريف ذواتها في مقابل الدول الأخرى وتعرف هويات الدول الأخرى وما يتبع ذلك من نتائج".³

6- تعطي البنائية أهمية للخطاب السائد في المجتمع لان الخطاب يعكس المصالح والهويات ويشكلها في الوقت نفسه. فالخطاب عندهم وسيلة وفعل، وله ثلاث أنواع: خطاب الأفعال الإخبارية، والأفعال التوجيهية، وخطاب الأفعال الإلزامية. ووفقا لذلك توجد هناك فئتان من القواعد هي القواعد التأسيسية، والقواعد التنظيمية، الأولى أداة بناء اجتماعي والثانية أداة ضبط اجتماعي.⁴

من خلال طروحات النظرية البنائية لفهم سلوكيات الدول في النسق الدولي، فإنها تعطي أهمية للفاعل على البنية، بمعنى أنها تعطي أهمية للوحدات الدولية كبنى اجتماعية، عن

¹ المرجع نفسه، ص. 135.

² جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 439.

³ ألكسندر وندت، *النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية*، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي (السعودية: جامعة الملك سعود، 2007)، ص. 181.

⁴ المرجع نفسه، ص. 442.

طريق المعايير والقيم والأفكار، والثقافة المشكلة لها كمحدد في سلوكيات الأفراد والقوى المجتمعية لدول .

الفرع الأول: البنائية ومتغير الهوية الوطنية في تفسير التنافس بين الدول

شكلت الهوية وتأثيرها في العلاقات الدولية وفي مجال السياسة الخارجية، محورا أساسيا في النظرية البنائية؛ حيث يرى ألكسندر ونت أن الهوية سمة من سمات الفاعل الدولي وهي التي تنتج سلوكياته¹. ومن أهم مميزات هوية الدول هو تعدد هوياتها لدى الأفراد والجماعات. فدولة كالسعودية، مثلا، تعرف استنادا إلى ال لغة على أنها دولة عربية، وهي استنادا إلى الدين دولة إسلامية سنية، وبحكم مكانها الجغرافي هي دولة شرق أوسطية ، وهي دولة خليجية؛ في حين تعرف إيران بأنها دولة فارسية، واستنادا إلى الدين هي دولة إسلامية شيعية. وسيطرة أي من هذه الهويات يعتمد على التفاعلات الاجتماعية.

تتكون الهوية من أربع مكونات رئيسية، يختلف وزنها النسبي من حالة إلى أخرى وهي: الدين واللغة والعادات والتقاليد والتاريخ. وتتشكل الهويات نتيجة عملية من عمليات التفاعلات الداخلية. فقد تتشكل نتيجة القدرة على تعبئة الرأي العام، وأحيانا تفرض الجماعات المسيطرة على الحكم هويتها على الآخرين، من خلال عمليات سياسية وثقافية كما هو الحال في إيران.

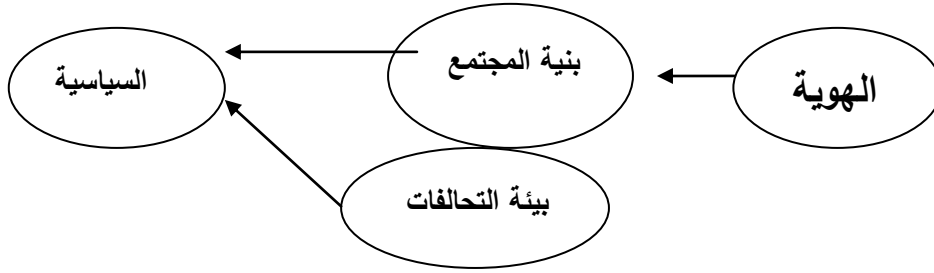
أ- كيفية تأثير الهوية في السياسة الخارجية لدول:

انقسمت الاتجاهات، التي تعطي تصورها حول كيفية تأثير الهوية في السياسة الخارجية، إلى ثلاث اتجاهات: الاتجاه الأول، وهو اتجاه يقر بتأثير الهوية المباشر، كما يذهب "يزيث أجيسام"، مثلا، في دراسة خصصها لذلك بعنوان "ادراك الدور وسياسات الهوية في السياسة الخارجية"، حيث يرى أن السياسة الخارجية تمثل انعكاسا تاما، للتصورات الخاصة بالهوية الوطنية. وينتمي "ألكسندر وندت" إلى هذا الاتجاه أيضا. إلا أنه يضيف متغيرات أخرى، يرى تأثيرها في الهوية، مثل اعتباره مدى انتشار الهوية في المجتمع

¹ألكسندر وندت، المرجع السابق، ص.189.

ومؤسسات الدولة وتصلها فيهما، وكذلك كيفية إدراك النخبة الحاكمة لها.¹ أما الاتجاه الثاني فيرى مؤيدوه أن تأثير الهوية في سياسة الدول الخارجية تأثير غير مباشر وذلك نظرا لوجود وسيطين. وقد وضع "اندرية تسيجانكوف" ذلك بالشكل التالي:

شكل 01: يوضح تأثيرات الهوية في بنية المجتمع



المصدر : نقلا عن إيمان أحمد رجب، الهوية تأثير الثقافة و الدين و التقاليد في العلاقات الدولية، مرجع سابق.

يوضح الشكل أن الهوية تؤثر في بنية المجتمع، من حيث درجة الاستقطاب فيه، ومن حيث قوة تنظيماته ومدى تجانسه وتطور التحالفات الاجتماعية فيه، من خلال القدرة على التعبير عن المطالب، والأضرار. أما الوسيط الثاني فيتمثل في وجود بيئة عملية بناء التحالف؛ أي شبكة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع.

ويعبر عن الاتجاه الثالث: "ديفيد شاندر"، الذي يرى أن السياسات الخارجية للدول، هي التي تستخدم في تأثير هويات الدول، كما هو الحال، مثلا، في التدخل العسكري، الذي يعزز بناء الدول وهوياتها الوطنية².

¹ إيمان أحمد رجب، الهوية تأثير الثقافة و الدين و التقاليد في العلاقات الدولية ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسية الدولية ملحق مجلة السياسية الدولية ، ع.186 (أكتوبر 2011)، ص.08.

² المرجع نفسه، ص. 16.

الفرع الثاني: أبعاد تأثير الهوية في العلاقات الدولية

أثبتت التجارب التاريخية أن عامل الهوية يلعب دورا في تحديد سلوكيات الدول الخارجية وقد صنف دوره وفق خمسة أبعاد: دور الهوية كمعرف للبيئة الأمنية، ودورها بوصفها محركا لتشكيل الأحلاف العسكرية، ودورها أيضا كمحفز للصراع، والهوية كأساس لنشأة الحركات الأصولية، والهوية بوصفها مشكلة للأدوار الإقليمية. وسنبيّن هذه الأدوار باختصار كما يلي¹:

الهوية كمعرف للبيئة الأمنية: بمعنى أن هناك ارتباط بين الهوية والأمن، حيث تعرف الهوية الذات، وتعرف الآخر الذي يواجه الذات. وفي هذا يرى الكسندر ون دت أن هوية الدولة، تحدد البعد الأمني في سياستها الخارجية، أمام وجود الفوضى التي هي نتاج التفاعلات بين الدول، والتي هي مسبب عدم الأمن.

الهوية كمحرك لتشكيل للأحلاف العسكرية: تلعب الهوية دورا مهما في تشكيل الأحلاف، حيث وجود هويات مشتركة، وتاريخ مشترك، وتشابه في الثقافات بين الدول، يعزز أواصر التعاون والتنسيق بينها، مما يدخلها في تحالفات.

الهوية كمحفز للصراع: تكون الهويات مسؤولة عن الصراع أحيانا، ولكنها قد تؤدي أيضا إلى التعاون. والنموذج الإيراني أوضح مثال على ذلك، حيث وجد "سي باجالي" في دراسته عن تأثير الهوية في سياسة إيران الخارجية، قبل وبعد الثورة، أن الهوية هي المحدد الرئيسي لكيفية تصوير إيران لدورها وذاتها.

الهوية الدينية كأساس لنشأة الحركات الأصولية : والذي يعبر انتشارها عن زيادة تأثير الهويات. ويعرف "مارتن ريزبرودت" الحركات الأصولية بأنها "ظاهرة عقائدية تحوي رؤية رافضة للعالم، كرد فعل على التغيرات الثقافية والاجتماعية. وتهدف إلى إنشاء نظام اجتماعي مثالي، سابق أو متخيل"، وتعد هذه الجماعات ذات طبيعة ثورية تسعى إلى تغيير في المجتمع.

¹ المرجع نفسه، ص ص. 16-22 .

الهوية مُشكّلة للأدوار الإقليمية : يرى "كي جي هولستي"، وهو احد منظري نظرية الدور في مجال تحليل السياسة الخارجية، أن الأدوار لا يحددها توزيع القوة في النظام، وإنما المكانة وإدراك الدور، وهما عاملان مرتبطان بالهوية. فالهوية تؤثر على عملية إدراك الدور، أي تصور القائد السياسي لطبيعة دور دولته.

هكذا، تبدو لنا البنائية إطارا نظريا متكاملًا، حول دور الهوية وتأثيراتها في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول. وهي أحد أهم المتغيرات في تفسيرات البنائية للتنافسات الإقليمية والدولية. لكن ما يلاحظ أن تأثير الهوية وفعاليتها في السياسة الخارجية، يتوقف على كيفية إدارة القادة السياسيين لها، وعلى مدى قدرتهم على توظيفها، فيما يخدم المصلحة المتعلقة بالسياسة الخارجية.

وبصفة عامة فقد أعطت الدراسات البنائية إطارا نظريا ملائما، لفهم سلوكيات الدول من خلال تبنيها لعلاقة التكوين المتبادل، بين البنية والفاعل، الذي لا يمكن فهمه إلا عبر البيئة المتواجد فيها، وذلك بالاعتماد على إدراك، وليس فقط على حسابات عقلانية لتقدير المصلحة.

المطلب الثالث : التنافس ضمن مقترب الدور

يندرج مقترب الدور ضمن النظريات الجزئية، في حقل العلاقات الدولية؛ وهو أنسبها لتحليل سياسات دول العالم الثالث. حيث يأخذ هذا الاقتراب من البيئة النفسية لصانع القرار السياسي ومن كل ما يرتبط بها عنده، مستوى أساسيا للتحليل. ولذلك ارتأينا تقديم قالب فكري يستعان به في فهم أعمق للسياسات المنتهجة من المملكة السعودية وإيران.

يعود أول ظهور لمقترب الدور في ميدان العلوم الاجتماعية إلى اهتمامها بالجانب السيكلوجي والنفسي للفرد داخل مجتمعه، وإلى تصويره للدور المنوط به فيه. وكغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية فقد تعددت تعاريفه؛ ونكتفي هنا بذكر ما ورد منها في المعجم الحديث للتحليل السياسي، القائل: إن "أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة، من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، ويميل الدور غالبا عن الوضع بحيث أن الوضع يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في حين يصف الدور أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف. ويكسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة

لبي أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية¹. وكما هو ملاحظ، فإن هذا التعريف يربط الدور بالمستوى الفردي، الذي اعتبره سلوكا وأداء تجاه بقية الأفراد الآخرين، والذي يحدد بالتنشئة الاجتماعية للفرد.

وبالانتقال بمفهوم الدور من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، نجد أن اقتراب الدور بيني افتراضاته في تحليل السياسة الخارجية للدول، على المعتقدات والأفكار التي تشكل إدراك وتصور صانع القرار للدور الذي يمكن أن تقوم به دولته في النسق الإقليمي أو الدولي. وذلك وفق حساباته لما يمتلك من مقومات القوة الصلبة والناعمة للعب ذلك الدور. وبالتالي فمقرب الدور يقوم على الإجابة للتساؤل المطروح: كيف تنظر الدول لنفسها ولدورها في المجتمع الدولي؟ ولذلك فالأدوار هي "عناصر من الدولة والهوية الوطنية، التي يحددها السياق الثقافي والاجتماعي التي تصنع فيه"⁽¹⁾. وهذا السياق المحدد للدور هو الذي يفرض على الدول البحث على ما تريد، وعلى ما ينبغي أن تكون عليه. وعلى هذا الأساس تختلف الأدوار في الساحة الإقليمية والدولية.

لقد درس المفكرون السياسيون مفهومهم لدور الدولة، ارتباطا بتصورات النخبة الحاكمة فيها. ويعد "هولستي" (K.HOLSTI) من أوائل من كتب في نظرية الدور في العلوم السياسية. وقد ظهر ذلك في مقاله المعروفة: "مفهوم الدور الوطني في دراسة السياسة الخارجية" « National role conception in the study of foreignpolicy»⁽²⁾ حيث يرى هولستي أن الدور هو موقف واتجاه سياسي معين، يشير إلى سلوكيات الدول الخارجية وكيف تنظر لنفسها، ولدورها المناط لها ضمن إقليمها الخارجي، ويركز هولستي أن هذه الأدوار تتشكل وفقا إلى مجموعة من المحددات على رأسها القيم والمعتقدات المكونة لصناع القرار أو النخب الحاكمة.

¹ جيوفر روبرت واليستي ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 399.

(1) Heike Hermanns, National Role Conceptions in the 'Global Korea' Foreign Policy.StrategyThe Korean Journal of International Studies, Vol. 11, No. 1 (June 2013), 55-82.

(2) Kal. J .Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy.International StudiesQuarterly 14, no.3, November1970, p.240.241

واستنادا إلى ذلك، فإن الدور يقوم على ركيزتين أساسيتين الأولى هي الإدراك والثانية هي الأداء⁽³⁾ فمتغير الإدراك متعلق بنظام معتقدات صانع القرار ونسقه العقدي. أما الأداء فهو كيف يمكن أن يصوغ صانع القرار تصورات سياسته الخارجية، وفق معطيات الساحة الإقليمية أو الدولية. ويتضح من خلال رؤية هولستي، أن مقرب الدور يحاول إعطاء علاقة توافقية بين البيئة السيكلوجية لصانع القرار من جهة، ولكيفية تصويره لبيئته ومقدرات دولته. حيث أن المتغير التابع لهذه العلاقة هو الأداء الخارجي للدولة، الذي يمكن أن نقيم، من خلاله، دورها الخارجي.

في حين نجد أن الدكتور محمد السيد سليم، قد أعطى مفهومه للدور أنه أحد علامات سياسة الوحدات الخارجية يشمل على تصورات حددها في ثلاثة أبعاد:

- ❖ تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي، ويقصد بذلك تصويره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة بنفوذها، وبدرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة أيضا. فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أو العالمي وفي كل مستوى يقدم تصور لدرجة النفوذ المتوقعة.
- ❖ تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وتتفاوت تلك الدوافع بين ما هي دوافع تعاونية؛ مثل دور الحليف المخلص، وما هي دوافع صراعية مثل الدور المعادي للاستعمار.
- ❖ توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي، نتيجة أداء وظيفته في النسق. فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق كدور تصدير الثورة مثلا، وأدوار أخرى تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن في النسق، كدور رجل الشرطة العالمي¹.

من جهته أعطى السيد سليم خصائص للدور، فهو لا ينصرف إلى مجرد تصورات صانع السياسة الخارجية لدوره، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية. كما لا يشتمل الدور

(3) Ibid.

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (بيروت: دار الجيل، 2002)، ص ص. 49، 48.

على تصور صانع القرار لدولته فقط، ولكن ينبغي أن يشمل أيضا تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون¹.

وهكذا، واستنادا لما سبق، فإن الدور الإقليمي هو تلك المواقف والقرارات الخارجية التي تتخذها الدول، نتيجة انعكاس للتصورات الذهنية التي يكونها صانع القرار، وفق معادلة تفاعلية بين ما هو موجود في البيئة الداخلية للدولة؛ بكل ما تشتمل عليه من محددات القوة ، وما هو معطى في البيئة الخارجية للبحث عن المكانة أو الهيمنة. وقد اكتسب مقترب الدور اهتماما أكبر تزامنا مع التطورات الحاصلة في الدراسات الإقليمية، التي أعطت مساحة أكبر لدراسة ادوار الوحدات ضمن إقليمها، خاصة بعد انخفاض قدرة الدول الكبرى على الامتداد داخل الأقاليم. مما يسمح بظهور قوى إقليمية تسعى للعب أدوار مطلعة للنفوذ والهيمنة في إقليمها، وفقا لحسابات الساحة الجيوسياسية².

كما أن فاعلية دور الدول الإقليمية في نسقها، تتوقف على نقطتين أساسيتين، هما إدراك الدور وقبوله³:

إدراك الدور : يعرف الإدراك "على أنه تلك الأنشطة العقلية المرتبطة بإيجاد وتنظيم واستخدام المعلومات، فهو عملية تنظيمية خاضعة لاعتبارات العقل، الذي يخضع بدوره للحوافز التي تملئها البيئتين الداخلية والخارجية بشقيهما الإقليمي والدولي. فهو نشاط قيمي يحتمل سوء إدراك صانع القرار لكل ما هو له ولما هو حوله؛ بمعنى أن عدم التقدير الجيد لما تمتلكه الوحدات من شأنه أن ينتج تصورات خاطئة في إقليمها، مما قد يترتب عنه انعكاسات سلبية في النسق الإقليمي، بشكل يغذي الصراعات بين دوله.

قبول الدور: ويخص الدول الباحثة عن لعب الأدوار، حيث تواجه هذه الدول تأثيرا كبيرا بحكم طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية القائمة. فهي تتنافس مع قوى إقليمية باحثة عن الهيمنة، أو عن مكانة ضمن نفس الإقليم، مدعومة بقوى دولية تحفظ مصالحها من خلالها توازناتها في المنطقة.

¹ المرجع نفسه، ص ص. 49، 50.

² عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي 2015)، ص. 40.

³ عرفات علي جرعون، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء وأعداء (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع ، 2016)، ص. 34.

وقد ميز ديفيد مايرز (david.meyers)، من خلال نموذج دراسة للهيمنة الإقليمية، بين ثلاث أنواع من الفواعل الإقليمية:

المهيمن الإقليمي أو المتطلع إلى الهيمنة : وهي دولة أو دول تمتلك قوة كافية، أو هي في طريقها إلى امتلاكها، للسيطرة على النظام الإقليمي.

المساوم Bargainer: وهي دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة، أو الدولة الطامحة لذلك، ويكون في مقدرة كل واحدة منها، جعل نفقات ممارسة الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية والعسكرية والمعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

الموازن balancer: قد يكون دولة أو عددا من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي وتقوم بمهام مختلفة ضمنه. ويتوقف التوازن في النسق بشكل كبير على قوة هذه الدولة، وعلى مدى رغبتها في لعب دور الوسيط¹.

وهكذا، يمكن أن يساعدنا مقترب الدور في فهم وتفسير أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس السعودي الإيراني؛ حيث أن كل من الطرفين يمتلكان من المقومات المادية والناعمة ما يؤهلها للبحث عن الدور والهيمنة الإقليمية في ظل الفراغ الاستراتيجي ، الذي أفرزته الساحة الإقليمية. الأمر الذي أدركته النخبة السياسية في كل بلد في محاولة منها لاستغلال الوضع لصالحها، في محاولة كل طرف لإعادة تموضع دوره الإقليمي . وهكذا ازداد الدور الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ؛ بعد تراجع دور كل من مصر وسوريا التقليديين، وذلك مقابل صعود الدور الإيراني وسلبية الصمت التركي. أصبح الهدف الإستراتيجي لكل منهما في ظل معطيات البيئة الإقليمية هو احتواء كل منهما لدور الإقليمي للآخر.

¹ المرجع نفسه. ص. 42.

خلاصة الفصل

أشارت الدراسة في الفصل التمهيدي إلى أهمية اعتماد الأطر المفاهيمية والنظرية في التحليل، ذلك على اعتبار أن هذه الأطر تقوم على مسلمات معينة، وعدد من المفاهيم الأساسية التي تربط بينها علاقات محددة لتفسير الظواهر السياسية، وقد توصلت الدراسة في هذا الجزء منها إلى ما يلي:

أولاً: فيما تعلق بالمبحث الأول؛ سعت الدراسة إلى توفير إطار مفاهيمي ونظري بخصوص المفاهيم المركزية في الدراسة، مفهوم الجيوسياسية، وماذا نعني بالتحول الجيوسياسي، ومفهوم التنافس في العلاقات الدولية:

أولاً فيما يخص التحولات الجيوسياسية، فاستخلصت الدراسة بأنه مفهوم يشير إلى انتقال الأوضاع الجيوسياسية ضمن إقليم معين من وضع آخر، يرتبط التحول الجيوسياسي في التصورات التقليدية بتغيرات موازين القوى ضمن نسق ما، ولكن الجيوبولتيك النقدي أضاف عنصر آخر لحدوثها، وهي الأحداث التي تكون منشأة لأوضاع جيوسياسية جديدة، مثل الحراك الثوري الشعبي.

استخلصت الدراسة كذلك أنه لو استخدمنا مفهوم الجيوبولتيك بالمفهوم الضيق التوسعي في الفكر الألماني لا يمكننا اعتبار الحراك الشعبي الذي بدأ مع نهاية عام 2010 م، وشمل كلا من دولة تونس ومصر وسوريا واليمن، تحولا جيوسياسي، لكن باستخدامنا للمفهوم الموسع للجيوبولتيك، يجعلنا ندرج الحراك في العالم العربي بتداعياته الأمنية الغير مستقرة التي راحت تمتد على مدى سنوات، والتي ترتب عنها إعادة توزيع في شبكة التفاعلات، وقوى التأثير وموازن القوى على مستوى النسق الإقليمي ثم الدولي، ضمن التحولات الجيوسياسية الهامة في المنطقة، التي لازالت تبعاتها إلى اليوم، وهذا ما يؤكد لنا أننا في نسق إقليمي جديد طور التشكل.

أما نظريا فقد سعت الدراسة للاستعانة بنظريات العلاقات الدولية التي وجدت أنها تخدم الموضوع وذلك ليتم التحليل والتفسير من خلالها في الفصول التطبيقية الموالية من هذه الدراسة، واستخلصت الدراسة من خلال تناولها للتفسيرات النظرية لظاهرة التنافس في العلاقات الدولية أن نظريات العلاقات الدولية تختلف في تفسيرها لماهية العلاقات بين الدول. فهناك نظريات تتجه في تفسيرها اتجاها يعتمد التفسير الشمولي للعلاقات بين الدول؛ من حيث الدوافع ومن حيث نمط التفاعلات فيما بينها، والتي ترى أنها علاقات يشدها مفهوما التعاون والصراع، ويتحكم في تأرجحها بين المفهومين المتغير والدائم

(الثابت). ويتحكم في هذه الكفة متغير المصلحة؛ حيث كلما كان هناك تقارب في المصالح يكون التعاون وكلما كان هناك تعارض أو تضارب في المصالح تميل الدول إلى التنافس والصراع . كما أن هناك اختلافات كبيرة ضمن هذه النظريات في تفسيراتها للعلاقات ما بين الدول، في النسق الدولي. ويرجع هذا الاختلاف إلى أن كل من هذه النظريات تولي أهميتها لمجموعة مختلفة من المتغيرات، تعتبرها مفاتيح لتحليلاتها. متغيرات تنتقيها من مستويات مختلفة، تراها ذات وزن نسبي أكثر من غيرها، في تفسيرها للعلاقات الدولية. ويمكن أن نقسم هذه المقاربات النظرية إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يولي للفاعل أهمية أساسية في التحليل، حيث يرى هذا الاتجاه أن سلوكات الدول اتجاه بعضها البعض، مرتبطة أساسا بدور الفرد (الأفراد) فيها؛ كدور صناع القرار في توجه سلوكات الدولة وتوجيهها، وكذا نسقهم العقدي أو العقائدي، وكيفية إدراكهم، من ثم، للعالم الخارجي .

الاتجاه ثاني: يرى أصحابه في مكونات النسق المحيط بالدول، المحدد الأساسي لتوجهات الدول وسلوكاتها الخارجية، أي علاقاتها ببعضها ببعض؛ حيث يعتقد أصحاب هذا الاتجاه، أن علاقات الدول بعضها ببعض، محكومة بما يمليه النسق المحيط بها من فرص ومن قيود في نفس الوقت.

اتجاه الثالث: وهو الذي يعطي الآخذون به، أهمية أساسية للعوامل غير المادية، التي همشت، إلى حد ما، في الاتجاهين السابقين؛ مثل العوامل المتعلقة بالهوية، والتي صرنا نرى زيادة في أهمية تحاليلها للعلاقات الدولية، في هذه المرحلة؛ خاصة مع التحولات الإقليمية والعالمية الراهنة، كتصاعد بؤر التوتر والصراعات الداخلية في البلدان العربية، مع تنامي بؤر التوتر الطائفي والاثني فيها.

الفصل الأول:

التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط - الحراك الثوري الشعبي متغير تفسيري

تمهيد:

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمكانة جيوسياسية هامة، وقد زاد من أهمية هذه المنطقة تنوعها الثقافي والديني الذي تميزت به منذ أقيم العصور، وتأثيره التاريخي على محيطها القريب والبعيد. هذا ما جعل أي تحول على مستوى البنى الداخلية للدولة، يكون له انعكاسات خارجية، سواء بين الفواعل الإقليمية أو الدولية متضاربة المصالح في المنطقة، مما خلق بيئة من التنافس والصراع، أقرب منها للتعاون والتكامل.

ومن بين أهمّ التحوّلات التي عرفها الشرق الأوسط، نجد تلك التطورات التي صاحبت الأحداث الأخيرة التي عرفت المنطقة مع بدايات 2011، والتي اصطلح عليها إعلامياً بالثورات العربية أو "الربيع العربي" والذي أفرز مجموعة تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية متلاحقة، في العديد من الدول العربية، كان له دورٌ هامٌ في تشكيل واقع جيوسياسيٍ جديدٍ في المنطقة، انعكس على نمط العلاقات الإقليمية بينها خاصة التفاعلات التنافسية والصراعية بين مختلف القوى الفاعلة الإقليمية والدولية، في المناطق الجيوسياسية الهامة التي تشهد اضطرابات داخلية مثل اليمن وسوريا.

وفي هذا السياق الإقليمي، الذي أفرز مجموعة من الفرص والتحديات التي خلقت هي بدورها مساحات جديدة للتنافس، بين السعودية وإيران، من أجل صياغة أدوار جديد لها. وبناء على ذلك أردنا أن يكون هذا الجزء من الدراسة قراءة تفسيرية للحراك الثوري الشعبي، والبحث في أبعاده الأمنية والجيو-ستراتيجية كتحول جيوساسي في المنطقة، باعتبار هذه الأبعاد متغيرات تفسيرية، رأينا أنها ذات وزن أكثر من غيرها نسبياً، في التأثير المباشر على صياغة العلاقات السعودية الإيرانية.

المبحث الأول: الحراك الثوري الشعبي السياق والمواقف

في سياق الأحداث الأخيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، منذ بدايات سنة 2011م، برزت الكثير من التفسيرات لطبيعة هذه الأحداث. فهناك من يصفها بالثورات العربية، وهناك من لم يعطيها هذه الصفة الثورية، ملخصاً إياها في مجرد أحداث أو انتفاضات شعبية عربية، أو الربيع الإسلامي وهناك حتى من يجدها ربيعاً أمريكياً، أو سايس بيكو جديدة، بل أكثر من ذلك هناك من تصوّرها مجرد انتفاضة سياسية مصطنعة أو انتفاضة تحت التأثير، غايتها تقسيم الشرق الأوسط والعالم العربي¹.

وهكذا، اختلفت التحليلات حول الحدث وأسبابه بين كونه مؤامرة ترتبط بمشاريع أجنبية، وبين ثورة اجتماعية سياسية أو انتفاضات شعبية تلقائية أسبابها عوامل داخلية تتعلق بتأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان العربية وتدهورها. ويقودنا هذا الاختلاف في النظر بشكل موضوعي، إلى البحث في مجموعة من التساؤلات: هل ما حدث في الدول العربية هو نتاج تضافر عوامل اقتصادية واجتماعية متأزمة أدت لانتفاضة فئات شعبية متضررة، أملا منها في التغيير، أو هو نتيجة تفاعلات إقليمية ودولية؟ أم أن ما حدث محصلة عوامل داخلية وإقليمية ودولية ساهمت في حياكتها؟

ولذلك، فإننا سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بقراءة عامة لهذه التطورات الأخيرة، ونحاول الوقوف عند أسبابها الداخلية والخارجية، مخصّصين مبحثين الموالين لتداعياتها الأمنية والجيو- إستراتيجية.

المطلب الأول: أبعاد تسمية ثورات الربيع العربي

بناء على ما ورد في إحدى الدراسات المسحية، الصادرة عن "مركز الفكر العربي"، لما لا يقل عن خمسمائة (500) عنوان، ما بين كتبٍ ومقالات صحفية حول، "الثورات العربية"، و"الربيع العربي" لتفسير هذه الأحداث وفهم حيثياتها، فإنه تم تقسيم مجموعة التحليلات التي تناولت الأحداث، حسب

¹ حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير (بيروت: دار القلم الجديد، 2013)، ص. 8.

اتجاهاتهم إلى ستة اتجاهات تفسيرية مختلفة¹ :

- 1- الاتجاه الإسلامي: وهو الاتجاه الذي تبناه التيار الإسلامي، معتبرا أن ما حدث في المنطقة العربية، هي ثورات شعبية عفوية، فهي في نظرهم صحوات عربية بدوافع إسلامية، أرغمت الغرب على الاعتراف بقوة الإسلاميين في المنطقة العربية.
- 2- أنصار نظرية المؤامرة: وهم كتّاب الأنظمة السابقة المخلوعة؛ كالإعلامي المصري توفيق عكاشة والكاتب المصري سمير كرم، الذي عنون إحدى مقالاته "لا هو ربيع، ولا هو عربي".
- 3- اتجاه التفسير النهضوي العربي الحديث: ويمثله مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، الذي ثمن الثورات العربية وشبابها وشهادتها واعتبرها فرصة لتجديد الوحدة العربية.
- 4 - الاتجاه الذي يجمع بين الاختراق الدولي و الأراضية الثورية العربية: ويمثله طارق رمضان؛ حفيد مؤسس حركة الإخوان المسلمين، حسن البنا، والدكتور التونسي حسن مصدق في كتابه "وثائق ويكيليكس وأسرار ثورات الربيع العربي". وقد أخذ هذا الاتجاه مبدأ الوسطية، حيث رأى أنصاره أن ما حدث في المنطقة العربية هو انتفاضات وحركات لا يمكن أن تأخذ مسمى الثورات، وفق التعريف الاصطلاحي لها، فقد كانت، في نظر هذا الاتجاه، أحداثا عفوية في بدايتها، لكنها وُظفت في ما يخدم مصالح الإدارة الأمريكية الجيو- إستراتيجية.
- 5 - اتجاه نظرية تقاسم النفوذ الدولي والعالم العربي: وهو الاتجاه الذي رأى أن ما حدث هو عملية دولية، أمريكية عربية تركية قطرية، تهدف بالأساس إلى تقاسم النفوذ والمواقع الجيوسياسية في المنطقة العربية؛ وهي عملية جرى تدبيرها، في نظر هذا الاتجاه، بسواعد عربية، وقد مثل هذا الاتجاه محمد حسنين هيكل و العديد من الكتاب العرب، وأيدته مجموعه من الخبراء الأجانب، منهم الخبير الفرنسي آلان شووي، مدير جهاز الاستخبارات الفرنسية السابق، الذي وصف الأحداث بأنها انقلابات تم تغطيتها بثورات شعبية.

¹المرجع السابق نفسه. ص ص. 28-38.

6- الاتجاه العربي الليبرالي: وهو الاتجاه الذي ردّ تفسيره لما حدث إلى كون القيم الليبرالية أخذت بالانتشار في المحيط السياسي العربي؛ محدثة بذلك موجة حراك ديمقراطي عربي، كما نسب ذلك أيضا إلى عامل التطور التكنولوجي، الذي أسهم في نظره في انتشار هذه القيم الليبرالية، ومن رواد هذا الاتجاه الكاتب اللبناني علي حرب، الذي أعلن عن هذا الاتجاه التفسيري لأحداث الربيع العربي في كتابة "ثورات القوة الناعمة في العالم العربي".

واستنادا إلى مراجعة الاتجاهات التفسيرية السابقة، ولفهم تطورات هذه الأحداث الراهنة يتوجب علينا قراءة معمقة للمفهوم ، الذي وظف للتعبير عن التطورات الأخيرة. فهناك من يعطيها صفة "الثورات"، وهناك من يقيّمها بوصفها مؤامرة أجنبية أو إستراتيجية عمل لمخطط أجنبي جديد للمنطقة العربية، جرى تنفيذها بأيدي عربية؛ مؤامرة إستراتيجية أسهم في نجاحها التطور التكنولوجي مثل: (الانترنت، عبر شبكات التواصل الاجتماعي. والقنوات التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية، إضافة إلى دور الهواتف الذكية، اتصالا وتصويرا، وتعميما لصور الأحداث...الخ)، وهذا الجدل الكبير يدفعنا للتساؤل عن حقيقة هذه الأحداث التي هزت المنطقة، وأخلط حسابات الفواعل الإستراتيجية فيها، فهل ما حدث ثورة؟

1- في مفهوم الثورة وفي بعض المفاهيم ذات الصلة:

تعرف موسوعة علم الاجتماع "الثورة" بـ "التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا، من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم الثورة، ومع إيديولوجيتها وأهدافها. وقد تكون الثورة عنيفة، وقد تكون سلمية، وقد تكون الثورة أيضا فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"¹.

وعرفت الموسوعة السياسية الدولية بأنها: "تغيرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية أي عندما يتم تغيير حكم قائم في النظام الاجتماعي، والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وأحيانا عنيفة بحكم آخر؛ وتغيرات ذات طابع جذري راديكالي غير سياسية حتى وإن تمت هذه

¹مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي(بنغازي: دار الكتب العربية، 2007)، ص. 99.

التغيرات ببطيء ودون عنف كما هو الحال عندما نقول ثورة علمية، وثورة فنية، وثورة ثقافية فإن هذه التغيرات المعاصرة تستخدم لوصف تغيرات شاملة في مجالات متعددة من الحياة¹.

كما يصنفها أرسطو في كتابه "السياسة" إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم، فنتتهي إلى الانتقال من نظام حكم إلى آخر؛ ونوع ثاني يؤدي إلى تغيير الحكام، ولكن في إطار بنية النظام القائم. ويعتقد أرسطو أن كل أنظمه الحكم معرضة للفساد والانحراف، وبالتالي هي عرضة للثورة، لان المرء متى كان في مركز أدنى فإنه يحدّث نفسه بالثورة وتغيير الأوضاع، حتى يحصل على حقوقه².

أما الثورة في الكتابات الغربية الحديثة فتناولها كرين برينتن في كتابه "تشریح الثورة" يصفها من خلال دراسته في أربع ثورات كبرى: الثورة الأميركية، الثورة الفرنسية، الثورة البلشفية، الحرب الأهلية في إنجلترا يرى أن مصطلح الثورة يوحي إلى كثير من الأمور ربما العنف ربما الإرهاب ربما الثورات الكبرى السابقة كالثورة الفرنسية، أو حتى القومية منها كالثورة الجزائرية فالثورات توحى على أنها: الاستبدال الثوري لمجموعه بمجموعه أخرى في انتفاضه عنيفة أو انقلاب أو عصيان مسلح أو نوع آخر من الخيانة³.

كما يصفها "كرين برينتن" على أنها عملية قلب السلطة مما يؤدي إلى تولي المتطرفين لها ثم تهدأ الأمور عادة يكون الدافع من هذه العملية هي الطبقة الوسطى التي تعبر بذلك عن سخطها بسبب القيود الاقتصادية التي تفرضها الحكومات، وقد قسم برينتن الثورة لمجموعه مراحل الأولى التي تسبق الثورة تتميز عادة بالتناظر الطبقي يحكمها شخص غير كفى يرافقها فشل في استخدام القوة أما المرحلة الثانية أين تتزايد الاحتجاجات ضد الحاكم بعدها يكون استيلاء المعتدلين على السلطة تأتي بعدها مرحلة الأزمة أين يتولى المتطرفون السيطرة على السلطة؛ بعد إبعادهم المعتدلين عنها، وتنتهي الثورة بمرحلة الخلاص بقمع المتطرفين، وتعود الأمور ببطء إلى ما كانت عليه برجع نظام حكم الطاغية⁴.

¹ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1994)، ص. 870.

² محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية (دمشق: دار الفكر 2010)، ص. 88، 87.

³ كرين برينتن، تشریح الثورة، ترجمة سمير الجليبي (أبو ظبي: دار الفارابي 2009)، ص. 24.

⁴ المرجع نفسه، ص. 7-10.

أما مفهوم "الثورة" في الفكر العربي فنجد نموذجاً عنه عند "سلمان العودة"، الذي يرى أنها ظاهرة اجتماعية ذات علاقة بتغيير الأنظمة السياسية، عبر الفعل الاجتماعي العام. فالوجه الاجتماعي العامة هي التي تحمل هذا التغيير الجذري، مما يعني أن المجتمع منخرطٌ بأكمله في هم التغيير وليس شريحة سياسية محدودة أو مجموعته حزبية صغيرة¹. فيما عرّفها "عزمي بشارة" بأنها "تحرك شعبي واسع، خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة"².

من خلال هذين التعريفين الاصطلاحيين الإجرائيين لمفهوم الثورة في الفكر العربي، نجد أن في جوهرها تعني التغيير الجذري لنظم تقليدية، واستبدالها بأخرى جديدة لها أهدافها المحددة وقيادة تُسيرها. ولكن هذا المفهوم قد يتداخل مع عدة ظواهر مشابهة فالانقلاب، والإصلاح،... الخ وهي مصطلحات تؤدي بعض الأحيان في نتائجها إلى تغيير في النظم السياسية؛ ومن بين المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الثورة نذكر:

1- الانقلاب: يعنى به ضربه حاسمه ومفاجئة، توجه إلى سياسة الحكومة، ويقترن المصطلح في الاستعمال الشعبي بالتغيير المفاجئ وغير الدستوري للحكومة أو النظام الحاكم³. يكمن الاختلاف بين الثورة والانقلاب في أن الأولى تكون، في الغالب، أو تأتي من الشعب، باعتبارها رفض منه للوضع القائم، بغية بلوغه إلى وضع أحسن، في حين يكون الانقلاب عادة من طرف الجيش أو بعض أفراد النخبة الحاكمة هدفه تغيير وتوزيع السلطة السياسية داخل النظام نفسه، وقد يحدث الانقلاب تغييراً جذرياً.

2 - الاحتجاجات الشعبية: يعود أول ظهور لمفهوم "الاعتصام" أو "التظاهر" في معناه الحديث إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث كان الكاتب الأمريكي ديفيد هنري تورو، هو أول من استعمل هذا المفهوم، وذلك في مقال شهير له، نُشر سنة 1849 م بعنوان "العصيان المدني". وقد بدأ الاهتمام

¹ سلمان بن فهد العودة، أسئلة الثورة (بيروت: مركز إنماء للبحث والدراسات، 2012)، ص. 35.

² عزمي بشارة، المرجع السابق. ص. 29.

³ أيفانز غراهام وتونهايم جيفري، المرجع السابق، ص. 248.

بدراسة سلوك التظاهر والاعتصام في منتصف القرن العشرين، وذلك في إطار أدبيات الرأي العام التي تناقش ما اصطلح على تسميته بثقافة الاحتجاج الشعبي¹.

3- الانتفاضات: هي حركات شعبية واسعة، مقاومة للاحتلال أو للأنظمة السياسية القائمة؛ وذلك بالاحتجاجات والتظاهرات، ولعل أبرز مثال لنا عن المعنى الأول للانتفاضة، هو التحركات الشعبية الفلسطينية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والتي سميت بالانتفاضة، وهي ظاهرة تحرك شعبي ضد الاحتلال، أقل درجة من الثورة².

وبإسقاط هذه المفاهيم على التحولات الأخيرة في المنطقة العربية، والتي أدرجها الكثير من الباحثين تحت مسمى "الثورات العربية"، لا يمكننا أن نعطيها مقومات الثورات وصفاتها. فقد غابت عنها أهم المعايير الأساسية لإطلاق مفهوم ثورة، فهي لم تقم على فكرة محددة، ولم تتم تحت قيادة موحدة، كما لم تنشأ التغيير الجوهري للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع؛ وهو ما يسقط عنها مفهوم الثورة، وإن كانت نجحت في تغيير رؤوس الأنظمة التي انتفضت ضدها، إلا أنها تعثرت في مراحلها الانتقالية.

كما انه حتى ولو افترضنا أنها ثورات، نجد أنه من الصعب نجاحها وصيرورتها، حتى الوصول إلى التغيير المنشود في إقليم ذو أهمية جيو إستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى؛ كإقليم الشرق الأوسط وقد اشترط " جاك غولدستون"³ توفر مجموعة من العوامل لنجاح الثورات أولها: أن تكون النظم الحاكمة عاجزة على نطاق واسع من شأنه أن يهدد مستقبل الدولة ؛ وثانيها: تحييد الجيوش وعزلها بحيث لا تستطيع التدخل في الثورات. وثالثها: ينبغي أن لا تتدخل القوى الدولية للدفاع عن الحكومات وإن تدخلت يكون لتقييد استخدام القوة من قبل الحكومات لدفاع عن نفسها، ورغم صعوبة توفر هذه

¹ عبد العزيز عبد القادر، "كيف تؤثر المظاهرات والاعتصام في سياسات الدول، مجلة السياسة الدولية في الموقع الالكتروني: www.siyassa.org (2016/05/15).

² المالكي مبارك عبد الله، مختصر الثقافة السياسية (عمان: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 111.
3 Jack a . glodstone , "understanding the revolution of 2011, **foreign affairs** , vol. 90, no.3 (2011), p.16.

العوامل مجتمعة لنجاح الثورات. إلا أن غولدستن تفاعل بهذا الحراك الثوري الشعبي في الشرق الأوسط في قوله أن: "حكم السلاطين يقترب من نهايته"¹.

ولهذا أردنا استخدام مصطلح حراك ثوري شعبي في هذه الدراسة، وذلك استنادا إلى مفهوم لينين لمعنى الحراك الثوري، الذي يرى أنه لا ثورة بدون حراك ثوري، لكن قد لا يصل الحراك الثوري إلى درجة الثورة، فهو حالة ثورية يُقصد بها أن القوى الثورية والجماهير المؤيدة لها، تعيش مرحلة زمنية تطول أو تقصر تستغرق خلالها في عملية ذات ثلاثة أبعاد²؛ أولها؛ هدم لأركان النظام السابق، ثانياً؛ بناء لمعالم النظام الجديد ومؤسساته، وأخيراً؛ تعديل ما يصلح للبقاء من تراث النظام المنهار. ولا تنتهي الحالة الثورية إلا عندما تتيقن تلك القوى من استقرار النظام بعد إعادة بنائه، وفي بعض الحالات تستغرق هذه الفترة سنوات طويلة، . وبما أن الصراعات لازالت مفتوحة ضمن بعض من دولها كسوريا واليمن وليبيا فلازال الوقت مبكراً لإعطاء حكم عليها.

المطلب الثاني: الحراك الثوري الشعبي قراءة في الأسباب الداخلية والخارجية

مع بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة، دخل الشرق الأوسط مرحلة جديدة تسارعت الأحداث فيه وتطورت. فمع بداية إشارات الغضب الأولى من مدينة "سيدي بوسعيد" الصغيرة بتونس؛ وذلك بعد إقدام شاب فقير على إضرام النار في نفسه، تنديداً بالظلم الذي شعر به، بعد أن تلقى صفعاً، كما هو معروف، من عوننة من أعوان الشرطة التونسية، بدأ فتيل الحراك الثوري ال شعبي، الذي سرعان ما انتقلت عدواه من شمال المغرب العربي الى مشرقه؛ مسقطاً على التوالي أربعة أنظمة سياسية عربية دام حكمها عقوداً، أولها نظام الجمهورية التونسية، بقيادة "زين العابدين بن علي"، وذلك يوم الرابع عشر (14) من شهر جانفي 2011؛ ثم نظام جمهورية مصر العربية، بقيادة "حسني مبارك". وذلك في الحادي عشر (11) من شهر فيفري 2011م؛ فنظام الجماهيرية العربية الليبية السياسي، بقيادة "معمر القذافي"، وذلك في الثلاثين (30) من شهر أوت؛ وأخيراً نظام الجمهورية اليمنية، بقيادة "علي عبد الله صالح". بينما ظل نظام الجمهورية العربية السورية السياسي بقيادة "بشار الأسد" يقاوم إلى هذه اللحظة.

¹ Ibid.

² أحمد فهمي، دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 2012)، ص.

فرغم الاختلافات المتباينة بين أنظمة الحكم في الدول العربية، بين نظم الحكم الملكية والنظم الجمهورية، إلا أن السياسات التي كانت تُحكم بها هذه الأنظمة شعوبها على اختلافها متشابهة، وتلتقي معظمها في ممارسات سياسية مشتركة؛ أولها أنها أنظمة حكم غير ديمقراطية دستورا وممارسة نتيحتها في الميدان هو الاستبداد السياسي¹، الذي يتمثل في التمسك بالسلطة وإدارة شؤون الحكم، وفقا لمنطق الأنظمة أحادية الحزب، الذي يعني تركيز السلطة في يد الحاكم الواحد عن طريق الحزب الواحد؛ إضافة الى التهميش السياسي. فقد انعكست نتائج هذه الممارسات السياسية في المجتمع من خلال ظواهر اجتماعية واقتصادية متخلفة، كظاهرة البطالة والفقر وغياب العدالة الاجتماعية.

لذا أجمع المتظاهرون وتعالق أصواتهم في شوارع تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن والبحرين منادية بنفس المطالب السياسية مبدئيا، وهي سقوط الأنظمة السياسية القائمة، وتكريس مطلب الحرية والكرامة الإنسانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ مطالبين بمواطنة فاعلة وأنظمة أكثر تمثيلا وعدالة في السياسة والاقتصاد²، وفي الجهة المقابلة تشابهت ردود فعل النظم الحاكمة، التي عاشت هذا الحراك الثوري، في استخدام العنف والترهيب ضد شعوبها المنتفضة³.

لا شك أن هذا الحراك الثوري أو "الربيع العربي"، كما يسميه البعض لم يأت من فراغ سياسي وتاريخي، إنما هو نتيجة تقاطع مجموعة من محركات التغيير التقت تفاعلاتها في أحداثية زمنية أو تاريخية مناسبة؛ محركات تراوحت بين ما هو داخلي منها وما هو خارجي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: العوامل الداخلية

وهي التي يمكن حصرها في مطالب سياسية أساسية معززة باحتياجات اقتصادية واجتماعية معلنة منذ مدة؛ حيث اعتبر غياب الديمقراطية نقطة مشتركة بين كلّ البلدان العربية أو جلّها. كما يعد

¹تأثر خليل حمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 112.

²فواز جرجس، "مقدمة: تمرّق"، في: فواز جرجس(محررا)، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص. 16.

³دينا شحاته ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسية الدولية، ع. 148 (ابريل 2011)، ص. 10.

الإصلاح السياسي، الذي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تطل بنية النظام السياسي القائم، مطلب وغاية الشعوب. ولذلك فإن سنده يتمثل في التحول الديمقراطي الذي يعقب تغيير النظام السياسي، الذي يعد أحد أوجه الإصلاح الشامل¹، إضافة إلى العامل التكنولوجي وتطور ثورة المعلومات، التي كانت المحرك الأول لهذا الحراك الثوري.

- **السياق السياسي:** وهي مرتبطة بالدرجة الأولى بشكل النظم السياسية العربية التي تشترك في جملة من الخصائص والسمات نذكر أهمها:

- غياب الثقافة السياسية أو ضعفها في أحسن الأحوال داخل المجتمعات العربية، حيث تعبر الثقافة السياسية العربية محدودة نوعياً، في ظل سياسة الحكم الاستبدادي، حسب التصنيف الذي وضعه غابريال الموند وفيربا، للدول ذات الحكم الاستبدادي، الذي خلق ما يعرف بأزمة المشاركة السياسية التي من خلالها يعطى الحق الدستوري لكافة أفراد المجتمع (المواطنين) في المشاركة السياسية الديمقراطية، ومن ثم في صنع القرارات السياسية، بصورة منتظمة².

- استئثار الأنظمة الحاكمة بالسلطة واحتكار القوة، بما يجيز لها استخدام كل وسائل القمع ضد المعارضين السياسيين وأصحاب الرأي المخالف، من أجل تدعيم سلطاتها، وتأمين المنافع لمؤيديهم من ضباط ومسؤولين، ولأعضاء العائلة الحاكمة عموماً³، هذا ما أدى إلى غياب الديمقراطية السياسية مما دفع بالمهتمين بالعمل السياسي إلى اعتماد قنوات بديلة تبنت خطابات التغيير، وفي مقدمتها حركات التغيير الدينية والعرقية⁴.

- إضافة إلى ذلك فإن الأنظمة العربية تمتاز باعتمادها على الأجهزة الأمنية والعسكرية، مما يؤدي إلى تكريس النزعة البوليسية، التي تركز على شرعية الوراثة وشرعية الانقلاب، حيث جاءت اغلب

¹مسلم بابا العربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، مجلة دفاثر السياسية والقانون، ع.09(جوان 2013)، ص.239.

²مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007)، ص. 88.

³ثائر خليل محمد، المرجع السابق. ص. 131.

⁴وصال العزاوي، "الثورات العربية واستحقاقات التغيير - دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية". مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع.139 (صيف 2011)، ص. 34.

النظم الحاكمة العربية إما عن طريق انقلابات عسكرية، أو بالوراثة. وهما النموذجان اللذان يؤديان إلى احتكار الدولة للثورات الوطنية.

- استناد المؤسسات السياسية للدولة كآلية لهندسة الاستبداد السياسي، بدل دورها الأساسي الذي يستند إلى الآليات القانونية وإلى أجهزة المحاسبة والرقابة، مما أدى إلى تفشي الفساد الإداري والمالي والسياسي، الأمر الذي فتح باب المزوجة بين احتكار السلطة من قبل النخب الحاكمة والهيمنة الاقتصادية؛ بمعنى زواج السلطة والمال عن طريق تحالف الأنظمة المستبدة مع التجار والرأسماليين وهذا ما أدى إلى اتساع الهوة بين الحاكمين والمحكومين من بقية مكونات المجتمع¹.

- إضافة إلى ذلك، اعتماد بعض الأنظمة العربية الحاكمة سياسية توريث السلطة التي تقوم على انتقال الحكم إلى أفراد أسرهم واحدة (سورية على سبيل المثال)، وعزم بعضها اختبار نوايا شعوبها على ذلك (ليبيا ومصر واليمن)، فقد صار هذا الأمر غير مقتصر على الأنظمة الملكية العربية، التي تعد ذلك أمراً شرعياً ومشروعاً، كغيرها من مملكات العالم، وإنما أصبح مبدأ تأخذ به الأنظمة الجمهورية العربية.

ويمكن تلخيص ما سبق، في أن كل العوامل السياسية السابقة تعتبر أسباباً عملت على احتقان المجتمعات العربية، وعلى إفقاد شعوبها الثقة بحكامها الأمر الذي عجل رغبة هذه الشعوب في التغيير والانتفاضة ضد أنظمتها الحاكمة. وهذا ما ترجمته الفسيفساء التي صنعتها الشعوب باختلاف أعمارها ودياناتها في شوارع عواصمها ومدنها وساحاتها مرددة نفس المطالب السياسية، وملخصة لها في شعار "الشعب يريد إسقاط النظام".

ب- السياق الاقتصادي الاجتماعي:

إضافة إلى العوامل السياسية، فإن لعامل التهميش الاقتصادي والاجتماعي دوراً كبيراً في تداعيات الأحداث الأخيرة التي عاشتها ومازالت تعيشها المنطقة العربية بصفة خاصة، والشرق الأوسط عامة ويتجلى ذلك في:

¹ نائر خليل محمد، المرجع السابق، ص ص. 132، 133.

الفصل الأول — التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

- ما خلقته عملية التوزيع غير المتكافئ للثروة، والانتساع غير المسبوق للهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء؛ حيث أنه من الملاحظ أن هذه الهوة تتزايد اتساعا وتسارعا في العقود الأخيرة، على عكس ما هو متوقع في ظل توفر الإمكانيات المادية الهائلة التي تزخر بها الدول العربية، والتي من شأنها أن تضمن تكافئا للفرص بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. إلا أن واقع الحال هو أن هناك تفاوتات كبيرة في مستوى الدخل والمعيشة بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد الحركات الاحتجاجية، المطالبة برفع الأجور وتحسين الظروف المعيشية للعمال¹.

- ارتفاع معدلات الفقر في المجتمعات العربية، بشكل كبير. وليس جديدا أن يكون الفقر أحد محركات الثورات، في قول الفيلسوف سقراط: الفقر هو أب الثورة، فالفقراء ينتفضون تعبيرا عن سخطهم على حكوماتهم، التي يفترض أن تضمن وصول الخدمات بشكل عادل بين مواطنيها أو أفراد شعوبها، كأحد الآليات التي تحفظ بها استقرارها الداخلي. لكن الدول العربية بقيت عاجزة عن تأمين حاجات أفرادها. وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن هناك نحو 20.3 في المائة من السكان في البلدان العربية يعيشون، عام 2005 م، تحت خط الفقر الدولي، المحدد بدولارين في اليوم. ويستند هذا التقرير إلى سبعة دول عربية ذات دخل متوسط، بمعنى أنه في 2005 كان نحو 34.6 مليون عربي يعيش في حالة فقر مدقع².

- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وهي احد أهم معايير انعدام الأمن الاقتصادي، فحسب بيانات منظمة العمل العربية سنة 2008، كان المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية 14.4 % من القوى العاملة في العام 2005، مقارنة بـ 6.3 بالمائة على الصعيد العالمي وبالنسبة إلى البلدان العربية كاملة، وتتراوح عموما معدلات البطالة في الدول العربية بين 2 % في الكويت وقطر و 22 % في موريتانيا³. لا شك أن الفئة الشبابية هي أكثر الفئات التي تعاني من البطالة في الدول العربية وفي غير الدول العربية، وتحديدًا فئة الشباب خريجي الجامعات، التي لم تتمكن مؤسسات الدولة من خلق مناصب شغل لاستيعابهم، وهو أحد التفسيرات لتواجد هذه الفئة في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير في أحداث الحراك الثوري 2011.

¹ دينا شحاته ومريم وحيد، المرجع السابق، ص. 11.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية - تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية (المكتب

الإقليمي الدول العربية: 2009)، ص. 11.

³ المكان نفسه.

- وجود فجوات هيكلية داخل المجتمعات العربية، وغياب الاندماج الوطني مما سمح بتصاعد الهويات الفرعية، على حساب الهوية الوطنية. وذلك نتيجة تركيبة المجتمعات الداخلية العربية التي تتمتع بقدر عالي من التنوع العرقي والديني، وهي قضايا تثير الكثير من المشاكل السياسية والثقافية والاجتماعية أمام فشل الأنظمة في تحقيق توازنات بين مختلف فئاتها المجتمعية، في ظل سياسية الإقصاء والتمييز في حق بعض الجماعات، من خلال حجب الحريات الثقافية، وحرمان بعض الجماعات من حق التعبير عن حريتها وثقافتها وعقيدتها¹، وهو ما أدى إلى اتجاه يطالب بالتغيير والانفصال بمعنى تجاوز الدولة مقابل الكيانات الصغرى، وهو ما حدث في السودان ويحدث في العراق مع الأكراد. وأصبح واضحاً بعد الحراك الثوري، بمتابعة الخطاب السياسي في ليبيا وسوريا واليمن الذي يبين عمق هذه الإشكالية، ومدى قدرتها على تفكيك هذه الدول إلى كيانات سياسية صغيرة على أسس إقليمية أو مذهبية أو عرقية².

ج- السياق التكنولوجي:

احتلت خدمة الشبكات المعلوماتية "الانترنت" مكانة هامة في المجتمعات العربية، منذ منتصف عقد التسعينات، ولم تلبث أن تنتشر بسرعة فائقة، بداية الألفية الجديدة. وتقدر نسبة استعمال خدمة الانترنت في الوطن العربي، حوالي 37 % . وهي تتجاوز قليلاً متوسط النسبة على مستوى دول العالم، التي قدرت بـ 35%³.

ومع الانتشار الواسع للاستخدامات التكنولوجية؛ خاصة مواقع التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية، أصبح توظيفها سياسياً وأمنياً واقعاً مألوفاً، وذلك من خلال التواصل السياسي، كأداة مساعدة للتعبيد السياسية. الأمر الذي أسهم بشكل كبير في التوعية السياسية، لدى فئات واسعة من الشعوب العربية، خاصة فئة الشباب، الذي وجد فيها مجالاً للتنفس والتعبير عن أفكاره من خلال نشر الإخبار والتعليقات، وكذا مقاطع الفيديو. واتخذت من مواقع التواصل الاجتماعي منبراً حراً لممارساته، بعيداً

¹دينا شحاته ومريم حيد، المرجع السابق. ص12.

²نصر محمد عارف، "الاتجاهات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي"، مجلة السياسية الدولية، ع.186 (أكتوبر 2011)، ص. 62.

³إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014/2015 - من تغيير النظم إلى تفكك الدول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص.62.

عن رقابة السلطات، وقد لعبت في هذا الخصوص شبكتا "الفييس بوك" (Face book) و"تويتر (Tweeter)" دورا أساسيا في التعبئة الجماهيرية، وفي تنظيم الخطاب الثوري لتغيير وتعميمه، الذي قادتة الفئة المثقفة الكترونيا، ضد أنظمتها السياسية الاستبدادية العربية.¹

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

إذا سلمنا جدلا، وفق بعض الاتجاهات، أن حراك الشعوب العربية الثوري ما هو إلا انتصار لمؤامرة خارجية أحيكت بأيدي قوى دولية لها مصلحة في تفكيك الشرق الأوسط، وإعادة تركيبه وفقا لمصالحها الخاصة، فإنه بإمكاننا القول افتراضا: إن أحد أهم العوامل الخارجية التي حاكت الحراك الثوري في منطقة الشرق الأوسط كانت المشاريع السياسية والاستراتيجيات الكبرى التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفيذها في المنطقة، وأهمها إستراتيجية الفوضى الخلاقة، التي تعد إحدى آليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير:

أولا: إستراتيجية الفوضى الخلاقة

بقيت معظم دول الشرق الأوسط لسنوات عدة بعيدة عن مطالب التحول الديمقراطي، الأمر الذي سعت الإدارة الأمريكية لدعمه، في إطار سياسية الحفاظ على الوضع القائم. وذلك لاعتبارات إستراتيجية، أهمها ضمان نفط الخليج وحماية أمن إسرائيل. إلا أن الولايات المتحدة عاشت مع بداية الألفية الجديدة؛ وتحديدا يوم 11 أيلول 2001 م، حدثا لا سابق لها بمثله، وكان نقطه تحول مفصلية في تاريخ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، اتجاه العالم بصفة عامة، واتجاه الشرق الأوسط بصفة خاصة؛ حيث اعتبرته فرصة سانحة لتحقيق التغيير في الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها وتجسيد مشاريعها السياسية الكبرى، كمشروع القرن الأمريكي، ومشروع الشرق الأوسط الكبي ر، الذي يكرس السيطرة على العالم بنشر مبدئي الحرية والديمقراطية ، التي تعتبر القيم المثلى للقضاء على التخلف والإرهاب التي تميز تركيبة دول الشرق الأوسط خاصة الدول العربية منها. ولأن العرب غير مهينين لهذه المبادئ على حسب الرؤية الأمريكية؛ لذلك تكفلت الولايات المتحدة الأمريكية باختيار

¹ثائر خليل محمد، المرجع السابق، ص ص. 145-193.

الآليات المناسبة لنشر قيمها ومبادئها، حسب قول شارانسكي: "إن العرب والمسلمين ليسوا مهينين للديمقراطية، الأمر الذي يستوجب نقلهم للديمقراطية"¹.

وتعد نظرية الفوضى الخلاقة إحدى الركائز التي بُني عليها الفكر الاستراتيجي، بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، وهي نظرية صاغها المفكر مايكل ليدن سنة 2003، وقد ظهرت لأول مرة على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس"، في وصفها للوضع الأمني في الشرق الأوسط بعد سقوط العراق بقولها "إن الفوضى التي تقررنا عجلة التحول الديمقراطي من نوع الفوضى الخلاقة، التي ربما تنتج وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً"².

تقوم نظرية الفوضى الخلاقة كإستراتيجية أمريكية في الشرق الأوسط على ثنائية التركيب، والتفتيت حيث تكون نشر الفوضى هي السبيل لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، وتفكيكه على أسس دينية وعرقية وقومية ومذهبية، بمعنى تغيير كامل لهذا الحيز الجغرافي لا يقتصر فقط على نظمه الحاكمة فقط، بل تتعداه إلى جغرافيته السياسية أي إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يخدم مصالح أمريكا واحتياجاتها.

وتعتمد نظرية الفوضى الخلاقة، في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، على فجوة الاستقرار كما سماها صموئيل هنتجتن³. وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن، وما يجب أن يكون وهي تضيق وتتسع مآثرة على الاستقرار حيث تتسع بانعدام الحريات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات وبتوسعها تولد إحباطاً ونقمة تنعكس على المجتمع، مما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة الإصلاح السياسي في ظل مطالب مجتمعاتها، وإلا فإنها تقود في النهاية إلى فوضى تؤدي استبدال قواعد اللعبة واللاعبين.

ويكشف لنا تتبع المسار التاريخي لسياسية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط على أن فكرة تغيير المنطقة ليست بالجديدة، إنما هي متأصلة لدى منظري الفكر الاستراتيجي كدعاة لتغيير

¹ رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة - السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشركته (دمشق: دار الكتاب العربي، 2012)، ص. 11.

² وائل محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص. 273.

³ المكان نفسه.

وصانعي السياسات الخارجية، والاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية كمنفذين لهذا التغيير تجاه المنطقة لإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية لها وفقا للرؤية الأمريكية لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي سمي لاحقا بالشرق الأوسط الكبير، والذي يعتبر أحد أهم أهداف إستراتيجية التغيير¹ * والذي يعتمد لتنفيذه على مجموعة من الآليات، أهمها نشر الفوضى الخلاقة لتحقيق التغيير المنشود كما جاء على لسان كونداليزا رايس "ان الشرق الأوسط الآن يمر في مرحلة مخاض عسير وأن المنطقة تشهد نوعا من أنواع الفوضى الخلاقة التي تدفع نحو شرق أوسط جديد"².

ثانيا: مشروع الشرق الأوسط الكبير

تعود جذور فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى المستشرق الايطالي برنارد لويس ، وهي فكرة صاغها في مشروع صادق عليه الكونغرس الأمريكي سنة 1983 ووضعها ضمن الاستراتيجيات القادمة في المنطقة؛ ويكمن فحوى مشروع برنالد لويس³ في تجزئة الشرق الأوسط على أسس دينية وعرقية ومذهبية واقترح لتنفيذ هذا المشروع الاعتماد على تحريض الشعوب وإثارة البعد الطائفي والاثني والعرقي.

¹تعتبر طروحات المفكرين الاستراتيجيين في أمريكا احد الروافد المهمة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، التي بدأت بعد الحرب العالمية الأولى، وتهدف إلى تغيير المنطقة وإعادة رسم الخارطة السياسية فيها بصورة تختلف عن التي وضعتها القوى الاستعمارية التقليدية فرنسا وإيطاليا في معاهدة سايس بيكو، ومن بين أهم منظري الفكر الاستراتيجي لتقسيم الشرق الأوسط نذكر هنري كسنجر صاحب نظرية الاحتواء، و برنارد لويس الذي طرح فكرة تقسيم الشرق الأوسط على أسس دينية وقومية وعرقية ، وبرجنسكي الذي طرح فكرة التقسيم في كتابه رقعة الشطرنج العظمى من خلال إعادته للفكر الماكندري ، وأهمية السيطرة على مناطق قلب الأرض، وقد اختلفت آليات التنفيذ لهذه الأفكار لدى صناع القرار بين النهج المثالي الذي تبناه ودررو ولسن في مبادئه 14، وتبعه هاري ترومان من خلال مشروع ترومان وهو مشروع اقتصادي سعى فيه لتعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة. وبيل كلنتون الذي أعاد أمريكا إلى الولسونية، أما من رواد النهج الواقعي الذي يعتمد على القوة العسكرية نجد جيمي كارتر الذي اعتمد على مبدأ نشر القوات العسكرية في الشرق الأوسط لحماية المناطق الحيوية لأمريكا تحديدا الخليج، وبعده كان بوش الأب على خطى كارتر في دعمه عسكريا لحرب الخليج الثانية، أما بوش الابن فقد توج فترته باحتلال العراق وفق مبدأ الحروب الاستباقية، في حين عرفت فترة باراك اوباما دمج بين القوتين العسكرية والناعمة المسماة بالقوة الذكية.

²تأثر خليل حمد، المرجع السابق، ص.221.

³ برنارد لويس مستشرق بريطاني من أصول يهودية يعتبر احد روافد الفكر الاستراتيجي الأمريكي وصاحب فكرة مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يهدف على القضاء على الأمة العربية مقابل ضمان امن إسرائيل ومصالح أمريكا .

الفصل الأول — التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

جاءت أولى خطوات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير على خلفية حدثين هامين الأول أحداث 2001/9/11 التي أحدثت تغييرات هامة في المنطقة ساهمت في بلورة ملامح إستراتيجية جديدة لولايات المتحدة الأمريكية، وهي إستراتيجية الحروب الوقائية في حربها على الإرهاب، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل والسعي لنشر الديمقراطية وقيم الحرية، كإستراتيجية متكاملة لتغيير المنطقة .

ثم جاء الحدث الثاني وهو احتلال العراق سنة 2003 كأحد الخطوات الهامة لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، وبالفعل فقد ساهم احتلال العراق في بداية رسم ملامح شرق أوسط جديد، ولم يكن اختيار العراق كبداية لتغيير عبثاً، إنما تكمن أهميته من أهمية موقعه الجيوسياسي، ومخزونه النفطي الكبير إضافة إلى انه يشكل احد أضلع التوازن الإقليمي في المنطقة، وعليه لاخترق المنطقة العربية من الخليج العربي شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً لن ينجح، وتكتمل أركانه إلا بمدخلها الشرقي تحديداً العراق.¹

وعليه كانت الظروف الإقليمية كافية بالنسبة لأمريكا لعرض مشروع الشرق الأوسط الكبير على مجموعة الدول الصناعية الثمانية في حزيران 2004 كمشروع له أهميته العالمية ويتطلب شراكة كاملة مع الدول الأوروبية للعمل على إحداث نقلة نوعية لهذه المنطقة التي أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً للعالم خاصة وقد خلقت البيئة الداخلية التي تميز الدول العربية في الشرق الأوسط مناخاً ملائماً لتبرير هذا المشروع لان الولايات المتحدة ترى في تدهور الأوضاع الداخلية لبعض الدول تهديداً أمنياً لها لأن الافتقار إلى الحريات الفردية والمعرفة وغياب الحقوق هي أسباب حقيقية لتنامي العنف والإرهاب.

وتعمل الولايات المتحدة في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير على إحداث تغيير شامل في المنطقة بدأته من العراق يقوم ظاهرياً على جملة من المساعدات المقدمة لدول العربية في المنطقة لتحقيق الأمن والاستقرار عبر جملة من الإصلاحات أهمها تعزيز الديمقراطية، وعمليات التحول الديمقراطي، وترسيخ الحكم الراشد، وبناء مجتمعات المعرفة، بالإضافة إلى التوسع الاقتصادي.² لكن حقيقة يقوم هذا المشروع على ثلاث ركائز أساسية تخدم إسرائيل بالدرجة الأولى في المنطقة :

¹ تائر خليل حمد، المرجع السابق، ص.227.

² Marina Ottaway , Thomas Carothers , " The Greater Middle East Initiative: Off to a False Start", **Carnegie Endowment for International Peace**, (March 2004),p.21.

الفصل الأول ————— التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

الركيزة الأولى أمنية : حيث تعمل على بناء ترتيبات أمنية تضمن قدرا من الاستقرار أهمها الحد من التسلح والقضاء على أسلحة الدمار الشامل لجميع دول المنطقة عدا إسرائيل.

الركيزة الثانية سياسية: تقوم على احتواء منطقة الهلال الإسلامي أو كما يسميه بعض المفكرين بهلال الأزمات الذي يمتد من سلسلة جبال الأطلسي في المغرب إلى جاكرتا في اندونيسيا وذلك من خلال تجزئته على أسس دينية و طائفية وعرقية بما يعطي الشرعية لتواجد الإسرائيلي¹.

الركيزة الاقتصادية: التي تعمل من خلاله على بناء أسواق اقتصادية مشتركة في المنطقة تكون فيه إسرائيل احد أطرافه.

وهو ما يكشفه تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط بعد احتلال العراق 2003 لأن الهدف الحقيقي من مشروع الشرق الأوسط الكبير ليس القضاء على الإرهاب ونشر الديمقراطية لمنطقة تكون أكثر أمن واستقرار، إنما هو مشروع صيغَ لطمس الهوية العربية وتفتيت المنطقة العربية باستعمال الورقة المذهبية الطائفية، بالشكل الذي يعطي لإسرائيل شرعية لوجودها ويضمن مصالحها الإستراتيجية في المنطقة خاصة وان العراق الذي كان يشكل حاجزا لها بحكم توسطه قلب المنطقة العربية قد سقط.

في ضوء ما تقدم يمكن أن نفترض أن الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية منذ 2011 بأنها أحد استراتيجيات الفوضى الخلاقة التي تعمل في إطار تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يتم من خلاله تفتيت المنطقة العربية وصهرها وإعادة صقلها بما يتناسب مع متطلبات الهيمنة الأمريكية. والنماذج المتوقعة لتقسيم متعددة بداية بتقسيم السودان سنة 2011، وبعدها تلك المتوقعة بعد الحراك الثوري الشعبي بعد 2011، ففي سوريا سرعان ما تحول ربيعها إلى حرب أهلية لم تنتهي إلى حد ساعة كتابة هذه الأسطر ، وربما ينتهي بها المطاف إلى التقسيم العرقي الذي وضعه الفرنسيين سابقا:²

¹ تائر خليل حمد ،مرجع سبق ذكره ،ص238.

² الوف بن فرانك، جاكوبس وبراج خانا، الشرق الأوسط خرائط جديدة ترسم(بيروت: مركز الزيتونة لنشر والدراسات (2013)، ص.13.

الفصل الأول — التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

دولة منفصلة لدروز وللعوليين، وأخرى في حلب ودمشق. نفس الشيء بالنسبة لليبي التي تعاني هي الأخيرة من مشكلة إعادة البناء في ظل تزايد الهوية بين مختلف الهويات في المجتمع الليبي الذي هو في الأصل عبارة عن مجموعة من القبائل والقوميات، بينما اليمن التي قسمت في السابق ليس مستبعدا أن يعيد تقسيمها اليوم في ظل الحروب الراهنة ويبقى الدور على بقية الدول العربية.

المطلب الثالث: الموقف الإيراني والسعودي من الحراك الثوري الشعبي

شهد الحراك الثوري الشعبي في بلدان الشرق الأوسط مواقف متباينة بين مختلف القوى الإقليمية في المنطقة إيران، السعودية، تركيا من جهة وبين مواقف الدول الكبرى أمريكا وروسيا من جهة ثانية وقد جاء تباين المواقف بتباين مصالح الدول في البلدان التي تمثل أهمية جيو استراتيجية، لذا نجد تعارض المواقف بين القوى الإقليمية والدولية في دول، بينما تتميز بالانسجام والاتفاق في أخرى ويمكن أن نرصد موقفي إيران والسعودية من الحراك الشعبي :

الفرع الأول: الموقف الإيراني

تميز الموقف الإيراني من الحراك الثوري الشعبي في الشرق الأوسط بالاختلاف داخليا بين مواقف التيار الإصلاح الذي ربط بين ما يحدث بالمنطقة العربية بالثورة الخضراء التي حدثت في إيران سنة 2009¹، واستلهموا من الحراك الثوري محفزا لهم لضغط على النظام الحاكم لتجديد مشروعات الإصلاح الداخلية، وبين مواقف القوى الحاكمة الرسمية، الذي يمكن أن نقسمه إلى موقفين أساسيين الموقف الأول؛ اتخذه مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي الذي رحب بهذا التغيير، وكان بشارة خير له حيث اعتبرها بأنها صحو إسلامية وانتصار ممتد لثورة الإسلامية الإيرانية في 1979 ومشروعهم الإقليمي الهادف لتصديرها في المنطقة، وكان ذلك بنص صريح من قبل علي خامنئي بأنها بداية "شرق أوسط إسلامي جديد"²، كما أعرب خامنئي على ضرورة دعم هذه الانتفاضات

¹ فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011)، ص.05.

² فراس أحمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة (الأردن: الأكاديميون لنشر والتوزيع، 2015)، ص.296.

الفصل الأول ————— التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحراك الشعبي متغير تفسيري

ومساندة شعوبها في بناء أنظمة حكم أكثر ديمقراطية لمواجهة التدخلات الأجنبية كي لا تفقد الثورات بريقها لأنها وحسب تصريحاته هي أحداث جد هامة وقعت في منطقة قلب العالم :

"هذه التطورات الكبيرة التي تحدث في العالم الإسلامي بدأت من تونس وتوجت في مصر، وبعدها انتقلت إلى دول أخرى. هذه التطورات عجيبة في توقيتها، ليس لها مثيل في تاريخنا المعاصر، وليست حوادث عادية، وتستطيع أن تغير وجه العالم تستطيع أن تضع حدا لتسلط الاستكبار الظالم والصهيونية على العالم الإسلامي الذي استمر سنوات طويلا، تستطيع أن تعيد صوغ الأمة الإسلامية بشرط استمرارها"¹.

أما الموقف الثاني؛ فكان من قبل الرئيس محمود أحمد نجاد الذي عبر عن الأحداث في بدايتها بأنها صحوة إنسانية²، ولكن ما إن انطلق الحراك في سوريا سرعان ما تغير موقفه منها، والذي بدا واضح من خلال تصريحاته بعد الأحداث في سوريا التي وصفها على أنها مؤامرة أجنبية تحيكتها أمريكا وإسرائيل تهدف إلى إضعاف العالم الإسلامي، وتقسيمه إلى دويلات على أسس قومية وطائفية ومذهبية ودعم موقفه بتشيده تحذير شعوب المنطقة من عمق هذه المؤامرة، ودعا للوقوف ضدها من خلال السلام والتفاهم.

وقد انعكس اختلاف المواقف لما حدث في منطقة الشرق الأوسط على السياسة الخارجية الإيرانية حيث تعاملت إيران بارتباك وتناقض شديدين مع هذا الحراك الثوري الشعبي ففي حين أيدت الشعوب المنفضة في تونس، ومصر، واليمن، وأيدت الثوار في ليبيا ورفضت أي تدخل أجنبي فيه، واتضح تأييدها لثورات أكثر بعد قيام الاحتجاجات الشيعية في البحرين، أين اتخذت مواقف أكثر تصعيدا تمثلت في لغة خطاب حادة أدانت بها النظام السياسي في البحرين بشدة واتهمه بالإجرام، وسفك الدماء وشنت حملات إعلامية كبيرة ضده، ومن جهة هاجمت العلماء السعوديين لتأييدهم الحكومة البحرينية واعتبرتها دعوة لإراقة الدماء، ودعمت موقفها من تلك الاحتجاجات البحرينية بأنها دعم لمواجهة الشعوب المستضعفة التي تطالب بحقوقها المضطهدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. لكن السياسة الخارجية الإيرانية وقعت في التناقض من خلال موقفها من الحراك الشعبي في سوريا الذي

¹ محمد صالح صدقيان، "إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي وجهة نظر إيرانية"، في أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية لثورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. 586.

² المرجع نفسه، ص. 593.

الفصل الأول — التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحراك الشعبي متغير تفسيري

يعتبر كذلك حراك شعبي لنفس الأسباب والمطالب التي طالب بها الشعب البحريني، ولم نتوانى في تأييدها لنظام السياسي في سوريا والوقوف بجانب بشار الأسد حليفها الإقليمي، لذلك رفضت ما يحدث في سوريا بشدة من خلال إعلاناتها في مواقفها الرسمية بأن ما يحدث هو مؤامرة أمريكية لدعم الكيان الصهيوني¹.

بناء على ما سبق يمكن القول أن مواقف إيران اتجاه الحراك الثوري ال شعبي وان تباينت قراءة الأحداث داخليا، إلا أنها من المؤكد أنها تصب في مصلحة إيران التي تسعى كغيرها من الدول للاستثمار في الوضع الراهن في الشرق الأوسط، من زاويتين؛ تتمثل الأولى في الضغط على الدول الخليجية التي تتواجد الأقليات الشيعية فيها من اجل دعم المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها، ومن زاوية ثانية تعاملت مع هذه التطورات من جانب تأثير هذا الحراك على وضعها الإقليمي وهذا من خلال الفرص التي يمكن أن يوفرها لها بعدما أطاح الحراك الثوري بالترتيبات الأمنية في المنطقة، واختلت خارطة التحالفات القديمة، وهي بيئة مناسبة للبحث على أكبر قدر من النفوذ الإقليمي.

وأخيرا أهم ما يمكن استنتاجه أن إيران تعاملت مع الحراك الثوري الشعبي بانتقائية وازدواجية معايير، وفقا لمتطلبات المصلحة وهو الأمر الذي اقترحته دراسة أصدرها مركز الدراسات التابع لمجلس الشورى الإيراني في ابريل 2011²، الذي أكد على ضرورة التعامل مع ما يحدث في الشرق الأوسط من منطلق المصلحة الوطنية، والذي يمكن إيضاحه من قراءتنا لمواقفها المختلفة من دول الحراك :

أولا نلاحظ سعي إيران إلى ربط الانتفاضات العربية بعاملَي الايدولوجيا والدين، وهذا ما اتضح من مباركة الانتفاضات من قبل القوى الحاكمة واعتبارها بأنها صحوة إسلامية مستمدة أفكارها من الثورة الإيرانية المجيدة .

¹ فراس أبو هلال، المرجع السابق، ص ص 7-12.

² شحاته محمد نصر، السياسية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي الاستمرارية والتغير (القاهرة: دار العين لنشر والتوزيع، 2015)، ص 406.

الفصل الأول — التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحراك الشعبي متغير تفسيري

ثانياً: التخوف والرفض الشديد لأي تدخل أجنبي من شأنه ان يحيد الحراك الثوري على مساره واعتبرته بأنه سرقة لثورات، وهو في الحقيقة تخوفاً من سرقة فرصها التي ممكن أن توفرها لها التطورات على الساحة الإقليمية، كتلك التي حصلت عليها بعد احتلال العراق .

ثالثاً: غلبت النزعة الطائفية في المواقف الإيرانية، واتضح ذلك من خلال دعمها القوي لشيعة البحرين والحوثيين في اليمن، حيث تعتبر إيران الورقة الطائفية ورقة قوة في سياساتها الإقليمية في المنطقة.

الفرع الثاني: موقف المملكة العربية السعودية

أثار الحراك الثوري الشعبي في تونس ومصر وليبيا قلق الحكومة السعودية خاصة بعد سرعة انتشاره ووصوله إلى دول الخليج العربي كالبحرين، وهذا تخوفاً من وصول ارتدادات الأحداث إليها نظراً لخصائص نظامها السياسي الداخلي ذو الطبيعة السلطوية الذي غيبت فيه الديمقراطية، وحجبت معها الحريات السياسية والاقتصادية، وهي نفسها الأسباب التي انتفضت من أجلها الشعوب العربية .

وعلى خلاف ما كان متوقع أن تدخل المملكة السعودية في إصلاحات شاملة لتدارك الأوضاع فنجد أنها انتهجت سياسية صارمة في بعدها الداخلي تهدف إلى حماية الأمن الداخلي للمملكة من خلال التضييق على حرية التعبير رافقتها خطابات دينية تلزم بإجبارية طاعة ولي الأمر، وغُلفت بلهكافات الاقتصادية التي خصصت للفئات متوسطة وضعيفة الدخل، فضلاً عن الإعانات المقدمة للبطالين، وقروض الإسكان، وان كانت هذه الإستراتيجية نجحت على الأقل في إسكات الأغلبية السنية فإنها لم تنجح في إسكات الشيعة شرق المملكة.¹

ورغم هذه السياسة الداخلية التي ارتكزت على السخاء المالي الذي شمل الفئات المتوسطة والفقيرة في الدخل، إلا انه لا توجد بوادر حقيقية لاصطلاحات سياسية تنبئ بالتغيير لنظام، فحتى الشيعة في المنطقة الغربية اقتصر مطالبها على الإصلاحات داخل النظام، ولم تنادي بتغييره بشكل صارخ.²

¹ مضاوي الرشيد، المآزق الداخلية في السعودية والاستجابات الإقليمية للانتفاضات العربية، في: الشرق الأوسط الجديد، المرجع السابق، ص ص. 315، 316.

² René Rieger, "Saudi Arabia and the Arab Uprising : National, Regional and Global Responses", the Gulf Research Centre Cambridge (2014), p. 5.

أما موقفها من الحراك الشعبي فقد كانت وفق اتجاهات متناقضة: **الاتجاه الأول ضد الثورة**؛ حيث استنكرت السعودية ما حدث في بعض الدول العربية، وساهمت في دعم بعض النظم الحاكمة لدول التي قامت فيها الانتفاضات كالبحرين، واليمن، **الاتجاه الثاني** سعى لدعم الحراك الشعبي في تونس وليبيا، حيث دعم النظام السعودي كلا من الثوار الليبيين، والتدخل العسكري للناطو ضد نظام القذافي.¹ **واتجاه ثالث**؛ وقفت فيه وبشدة مع الثوار في سوريا ضد نظام بشار الأسد، وهذه الاتجاهات الثلاث هي مواقف تعكس الإستراتيجية الأمنية التي تنتهجها السعودية.

كانت ردود النظام السعودي اتجاه الحراك في البحرين أكثر الأمثلة وضوحا في رفض المملكة لهذه الحراك الشعبي، الذي إذا نجح فهذا يعني تهديد مباشر لها حيث يلعب عامل القرب الجغرافي دورا أساسيا في توجهاتها الخارجية في البحرين، لارتباط السعودية بالبحرين من جهتها الشرقية أين تتواجد الأقلية الشيعية لكلا الدولتين، وبالتالي أي قلقلة من قبل الشيعة في البحرين من شأنه أن يمتد إلى المملكة في جهتها الشرقية.

أما موقف السعودية من الحراك في مصر، فيمكن أن يقسم إلى مرحلتين **الأولى**؛ قبل سقوط نظام حسني مبارك حيث سعت السعودية للحيلولة دون سقوطه في 11 فيفري 2011، لكن في أعقاب صعود الإخوان المسلمين قامت السعودية بدعم القوى المعارضة للإخوان المسلمين. تجد السعودية في صعود الإخوان المسلمين خطرا عليها لتعارض خطاباتهم، وأفكارهم مع المذهب الوهابي للمملكة السعودية، **والمرحلة الثانية**؛ التي أطاح بها الجيش بالرئيس محمد مرسي، والتي قدمت فيها السعودية دعما سياسيا واقتصاديا للقوات المسلحة المصرية بقيادة عبد الفتاح السيسي.²

وعلى عكس السياسة المعادية للحراك الثوري في معظم الدول العربية، فإن السعودية انتهجت نهجا آخر حيال الحراك في سوريا أكثر تحفظا، واستندت من خلاله إلى مستوى آخر من العمل غير الدعم المادي والعسكري، وهو الإعلام الذي شن حملة إعلامية لدعم الثورة السورية.³ ودون أدنى شك

¹ ibid, p.01.

²ibid ,p20.

³فرج العلكوك، السياسة السعودية اتجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة لدراسات، في :

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/07/201172371850917103.html>

(2016/01/07).

الفصل الأول ————— التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

فإن سقوط الأسد يعني خسارة فادحة لإيران، وفرصة تسعى من خلالها السعودية لإعادة ترتيب موازين القوى لصالحها .

يمكن أن نقول استنتاجا لما سبق أنه من الصعب التأكيد على أن مواقف المملكة العربية السعودية اتجاه الحراك الثوري الشعبي بأنها معادية للثورات، ولا هي في الحقيقة داعمة لنظم التقليدية، وهذا نظرا للإرباك الذي تعرضت له في دعم الثوار تارة مثل ليبيا وسوريا ، ودعمها النظم الحاكمة تارة أخرى كما حدث في البحرين واليمن ويبدو أن هذا التذبذب ما هو إلا إستراتيجية تنتهجها للاستفادة من هذه التطورات لحماية أمنها من التهديدات التي ممكن أن تنعكس على هذه الثورات في حالة تم التغيير داخل النظم، والتي من أهمها زيادة النفوذ الإيراني.

تلخيصا لما سبق يمكن أن نقترح الجدول التالي لنبيين التناقض بين مواقف كل من السعودية وإيران كالتالي :

جدول 01: يبين تباين المواقف السعودية والإيرانية اتجاه دول الحراك الثوري الشعبي 2011

المواقف	الموقف الإيراني من الحركات الثورية الشعبية	الموقف السعودي من الحركات الثورية الشعبية
التطورات		
الحراك الثوري في مصر	مؤيد للثورة: تقع مصر ضمن المحور المعادي لإيراني و سقوط النظام فيها من شأنه أن يفتح باب لسياسية غير معادية لإيران	معاد لثورة: يعد نظام حسني مبارك الحليف الاستراتيجي لسعودية لذا سعت جاهدة دون سقوطه، ودعمت بعده عبد الفتاح السيسي ماليا.
الحراك في البحرين	مؤيد لثورة: قامت إيران بتدعيم المنتفضين الشيعة ونادت لتحقيق مطالبهم المشروعة	معادي لثورة: دعمت عسكريا وماديا نظام آل خليفة في البحرين.
الحراك في اليمن	مؤيد لثورة : دعمت إيران الحوثيين ضد النظام	معادي لثورة حيث دعمت نظام عبد الله صالح عسكريا من خلال عاصفة الحزم
الحراك في سوريا	معادي لثورة: رفضت إيران سقوط الأسد واعتبرت ما يحدث هو مؤامرة خارجية لتفتيت الشرق الأوسط	مؤيد لثورة: تحفظت نوعا ما على ما حدث في سوريا، و قامت بتأييد الثوار إعلاميا، وان سعت لسقوط الأسد وهو الحليف الاستراتيجي لإيران

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا لما جاءت به مراجع الفصل

المبحث الثاني: التداخيات الأمنية للحراك الثوري الشعبي

شكل الحراك الثوري ال شعبي بعد 2011، وضعا أمنيا جديد في الشرق الأوسط فهو لم يكن بالظاهرة العابرة، ويبدو أنه سيرسم ملامح بداية لنظام عربي جديد على حسب قول روبرت كابلان Robert d.kaplan في أحد مقالاته المنشورة بعنوان: ¹ "النظام العربي الجديد"؛ الذي تتبأ فيها بان ما يحدث في المنطقة من أحداث سيشكل تغيير كبير في الشرق الأوسط ، ودون شك فقد أحدث هذا الحراك وتبعاته زلزالا أمنيا من خطر بروز الدولة الفاشلة؛ إلى تراجع الدولة المركزية مقابل ازدياد الفواعل من غير الدول؛ إلى انتشار الصراعات الداخلية، وهي تحديات أمنية خطيرة أدت إلى التغيير في طبيعة الأدوار الإستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية الفاعلة فيه للحفاظ على أمنها ومصالحها في ظل حالة السيولة الأمنية بشكل يميل أكثر إلى البعد التنافسي أكثر منه تعاوني.

المطلب الأول : تصاعد حدة الصراعات الداخلية

تعتبر ظاهرة تصاعد الصراعات ، وتعقدها احد أهم التحديات الأمنية التي ترسم ملامح الشرق الأوسط بعد موجة الحراك الثوري سنة 2011 م؛ ولعل أهم ما يميزها -صراعات الشرق الأوسط- بعد هذا التاريخ ، هو التداخل الشديد بين أطرافها، حيث أصبحت الصراعات الداخلية لدول مرتبطة بتناقضات والاختلافات بين أطراف الصراع على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، وهذا ما جعل منها صراعات ممتدة من داخل الدول إلى صراعات بين القوى الإقليمية.

وهذا ما تؤكد بعض الأطر النظرية على أن هناك علاقة طردية بين حدوث التغيير في المجتمعات، ونشوب الصراعات فيها وتكاد أن تكون هذه العلاقة قاعدة حتمية لتغيير، وان كنا نستثني بعض الحالات التي يحدث فيها التغيير دون حدوث الصراعات، والتي تعتبر من الحالات النادرة وتبقى القاعدة الأساسية هي ارتباط الصراع نشأة وتطورا ومآلا بالتغيير الإنساني ²، وهو حسب ما

¹ Robert D. Kaplan, "The New Arab World Order" ، **Foreign Policy** (28 January 2011), <http://foreignpolicy.com/2011/01/28/the-new-arab-world-order-2/>

² مالك عوني، "ما بعد الربيع العربي اختبار الكفاية النظرية لمداخل فهم صراعات المرحلة الانتقالية"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، ع.190 (أكتوبر 2012)، ص.03.

فسرها علماء الاجتماع منذ ابن خلدون إلي اليوم، وفي هذا السياق هناك قاعدتين أساسيتين تفسران أسباب ارتباط الصراعات بالتغيير:

القاعدة الأولى: التعارض بين مختلف أنساق المصالح القائمة حيث التغيير الاجتماعي يمس بالمصالح بشقيها المادية، والمعيارية (مثل المنظومات القيمية أو العقائدية) للفاعلين الأساسيين في هذه المجتمعات سواء المحليين أو الإقليميين أو الدوليين، وهذا ما يخلق حافز لصراعات .

القاعدة الثانية: أن العلاقة الجدلية بين التغيير والصراع هي علاقة مركبة ومعقدة في تداعياتها وذلك لأن السياق الذي تدور فيه الصراعات المعاصرة غير محددة بفاعلين معينين، ولا بأطر موضوعية ولا حتى بأبعاد زمنية ومكانية، وهو ما يخلق خصوصية لكل صراع، مع استحالة وجود أنماط متكررة من الصراعات خاصة في ظل تعدد أبعادها بين السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، ويبقى ازدياد حدة الصراع وتطوره مرهونا بمحصلة القاعدتين المذكورتين.

وفي ضوء ذلك اثبت واقع الشرق الأوسط بعد الحراك الثوري ال شعبي عام 2011 م، صحة العلاقة الجدلية بين التغيير الاجتماعي ونشوب الصراعات الداخلية* التي أصبحت تمثل أحد السمات البارزة في الشرق الأوسط، وهذا وفقا لتقرير معهد هايدلج الدولي للأبحاث لسنة 2014 م، الذي صرح بأن عدد الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط بلغ 71 صراعا¹، اغلبها داخلي تتداخل أبعادها (مذهبية وصراعات من اجل السلطة) بشكل لا يمكن التعميم فيه بنوع واحد بين مختلف الدول التي شهدت الحراك الثوري الشعبي، فهناك دول شهدت صراعات من اجل تقسيم السلطة والثروة مثل ما

¹ محمد عز العرب، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، تحرير محمد عبد الله يونس (القاهرة: المركز الإقليمي لدراسات الإستراتيجية ومجموعة اكسفورد للأبحاث، 2015)، ص.06.

* هناك مجموعة من المعايير التي من خلالها نستدل على وجود صراع داخلي يمكن أن نقسمها إلى ثلاث نقاط أساسية: 1- وجود قضية اختلفت حولها المواقف . 2- الإدراك والوعي بهذا التناقض بين الأطراف . 3- وجود مواقف وتفاعلات بين أطراف الصراع تتحكم في حدته وكمونه، ومن هذه المعايير قسم علماء الصراع الصراعات الداخلية إلى مستويين صراعات على الموارد يدعم هذا الاتجاه بيتر فالنستين الذي يرى أن الصراعات تنشأ في حالة عدم تلبية الموارد السياسية أو الاقتصادية حاجات الأطراف، والمستوى الثاني يركز على فواعل الصراع فجون بيرتون يرى أن الصراعات تنشأ حين يشعر الأفراد بأن هويتها وأمنها مهددة من قبل طرف آخر .

حدث في مصر وتونس، ودول أخرى تصاعد فيها العامل المذهبي والديني أمام ضعف الانتماء لدولة مثل ما يحدث في ليبيا واليمن وسوريا.¹

كما أنه في ظل حالة السيولة وانعدام الأمن بسبب تراجع دور الدولة المركزية وانهارها جعل من هذه الصراعات تأخذ بعدا اندماجيا يتداخل بعدها الداخلي والخارجي بتوسعتها من نطاقها الجغرافي داخل حيز الدول بشكل أصبح يشمل دول الجوار، ويأخذ شكلا آخر من الصراعات يصطلح عليه بالصراعات المعقدة كالصراعات غير متماثلة، والصراعات الهجينة، وحروب الوكالة والإرهاب بدون قيادات.²

لا شك أن تصاعد حدة الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط تعود أحد أسبابها إلى عوامل اجتماعية بحتة منها غياب العدالة الاجتماعية التي ولدت الحقد، والقهر من قبل بعض الشرائح المجتمعية ضد بعضها البعض، وهو الصدا الذي كشفه الحراك الثوري ال شعبي حول أزمة الدولة البنيوية في الشرق الأوسط وضعفها في تحقيق الاندماج في ظل التنوع الثقافي والديني والعربي .

إلا أن ما يمكن رصده في حالة دول الحراك الثوري ال شعبي منذ 2011م، هو تحول هذه الصراعات إلى حلبة لتنافسات الإقليمية والدولية، وهذا ما يُفسر بازدياد تأثير البعد الخارجي الذي كان حاضرا بقوة في بعض الصراعات وغائبا تماما في أخرى ويتمثل ازدياد التأثير الخارجي أولا في التدخلات الخارجية المرتكزة على الضغوط النابعة من الفواعل الدولية حيث لعبت القوى الدولية دورا مباشرا في الشؤون الداخلية لدول الحراك التي تشكل أهمية إستراتيجية لها .

وقد استخدمت هذه الفواعل آليتين لتدخل تقوم أولاها على التدخل الصلب بمعنى التدخل العسكري المباشر في الدول كالتدخل العسكري في ليبيا من قبل حلف الناتو NATO، الذي أطاح بالقدافي وثانيها التدخل المرن الذي يعتمد على استخدام المساعدات المالية لتأثير في سياسات الداخلية لدول مثل الدعم الذي حظي به نظام عبد الفتاح السيسي في مصر باعتباره استمرارا لنظام مبارك.³

¹ خالد حنفي علي، "الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي"، في: ملحق مجلة السياسة الدولية، المرجع السابق، ص.05.

² محمد عبد السلام، "التحول نحو المواجهات المكشوفة في الشرق الأوسط"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع.21 (مايو/يونيو 2017)، ص.06.

³ داليا الرشيد، البعد المنسي، المرجع السابق، ص. 18.

والملاحظ أن كل من التدخلين أسهما في تحول معظم دول الحراك إلى حلقات من الصراعات المختلفة التي وصلت إلى حروب أهلية ، لازالت قائمة إلى اليوم .

وفي ضوء ما سلف ذكره يمكن أن نقسم أنواع الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط بعد 2011 إلى مستويين رئيسيين المستوى الأول، وهي صراعات مادية تدور حول السلطة، وتقسيم المال ويمكن أن ندرج فيها الصراعات الداخلية التي حدثت في مصر وتونس، أما المستوى الثاني فهي الصراعات انتمائية مرتبطة بالوجود كالصراعات الطائفية (المذهبية والدينية) ، وبما أن المستوى الثاني من الصراعات هو أكثر الصراعات امتدادا من داخل الدول إلى ما بين الدول ضمن الإقليم لأنها صراعات مدعومة من قبل فواعل إقليمية فسقوم بتحليل والتعمق في احد أهم صورها، وهي الصراعات الطائفية.

المطلب الثاني : بروز البعد الطائفي السياسي في الشرق الأوسط

تزخر وحدات الشرق الأوسط في تكوينها الاجتماعي والثقافي بالتنوع الديني والمذهبي والعرقي وهو ما جعل منها بيئة يشهد لها التاريخ بعدم الاستقرار ، فهي تتأرجح دائما بين كفتي السلم والصراع لكن ليس بالضرورة أن يكون التنوع دائما مفتاحا لصراعات، إلا إذا وجد من يجيد اللعب الجيد على وتر التناقضات الداخلية ضمن الوحدات ، وهذا ما أسس له الحراك الثوري الشعبي بعد 2011 بفتحه باب الجدل الطائفي في المنطقة.

والطائفية هي جماعات تعرف نفسها من خلال هويتها الانتمائية إلى دين أو مذهب ما تعتبره محددًا أساسيا في تعريف الفرد لذاته، وتحدد سلوكياته وموقفه من الآخرين¹، والطائفية كظاهرة حديثة هي ذلك

¹ عزمي بشارة، الطائفة والطائفية من اللفظ ودلالاته المتبدلة إلى المصطلح السوسيولوجي التحليلي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع.23 (شتاء 2018)، ص. 23.

*يأخذ مصطلح الطائفة الدينية مفهوم أوسع من بعدها الشيعي- السني؛ فكل انتماء متعصب إلى دين أو مذهب معين يدرج باسم الطائفية في مفهومها الحديث إلا أن الدراسة هنا تقتصر على الهويات السنية الشيعية، من جهة أخرى هناك اتجاه آخر يأخذ من الطائفية صورة أوسع من الاختلاف الديني أو المذهبي لتمييز أساسي في تحديدها حيث يدرج هذا الاتجاه الجماعات العرقية إلى تعريف الطائفة ومن أنصاره ماكس فيبر Weber Max الذي يرى في الطائفة جماعة حصرية من محترفي الدين تقوم على نوع من الالتزام الطوعي، متعارضة في ذلك مع الكنيسة، وبالتالي فهما شكل متطرف من الإثنية تهدف كلاهما إلى تكوين المكانة أو المنزلة، على منتسبيها للمزيد أنظر إلى: عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره.

الجزء من الكل (المقصود بالكل الكيان الوطني لدولة)، الذي تعلق عندهم الهوية المذهبية على حساب الهوية الوطنية، وهي بحكم هذا التعريف تعتبر تهديدا للوحدة الوطنية.

وهناك من وصفها في سياقها الحديث بأنها جماعة تتجاوز الهوية المذهبية إلى السياسية والمصالح في اقرب في مفهومها الحديث إلى عملية تفتيت، ولو تبعدنا التطور الكرونولوجي للمصطلح لوجدنا أنه يحمل معنى سلبي في دلالاته يعود إلى انقسام المسلمين بعد التنافس على الخلافة الذي ظهر في القرن الرابع الهجري / 10 ميلادي، والذي انتهى إلى تأسيس ثلاث إمارات عرفت في المدونات التاريخية الكلاسيكية باسم ملوك الطوائف، وهي العباسية ببغداد؛ والأموية بالأندلس والفاطمية بالقيروان، فهو بذلك يعني به التشرد والتغلب والضعف في مقابل الوحدة المركزية والقوة¹.

وضمن نفس المعنى السلبي تعرف الطائفية السياسية بأنها تنظيم سياسي يركز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه ويستتبع ذلك أن تتحكم الطائفة في حياة الفرد الشخصية وتحكمه وفق قوانينها وشرائعها الدينية والتي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط والحكم في آن واحد².

من خلال هذا التعريف يتضح أن الطائفية * ليست بالضرورة تعني انتماء الفرد لمذهب ما، إنما هي الاستثمار الجيد من قبل فواعل معينة لجماعات متعصبة تتبنى الهوية المذهبية كهوية رئيسية تلعب الدور الأبرز في تفكير وسلوكات أفرادها، وهي بهذا المفهوم لا تختلف في مفهومها على التكوينات العشائرية والقبلية إلا عنوانها العام الذي يتخذ من الانتماء المذهبي شعارا لها، وفي تقديمها لرجال الدين في غالب الأحيان كحراس للجماعة على غرار شيوخ القبائل³.

¹ عزمي بشارة، "مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م.03، ع. 11 (شتاء 2015)، ص ص. 07،08.

² عبد الوهاب ألكيالي، موسوعة السياسة، م.03، المرجع السابق، ص 745.

³ بدر إبراهيم، النزاعات الطائفية في منطقة الخليج (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2012)، ص.03.
* تختلف الطائفة عن الطائفية، فالطائفة تعني أنك تنتمي لدين أو مذهب معين وهذا حق مشروع للجميع، في حين أن الطائفية تعني حزب ديني ذو بطانة سياسية

امتازت المنطقة العربية بالتنوع الديني والطائفي، وهنا نطرح مسألة الطائفية السنية/الشيوعية في الشرق الأوسط، وهي ليست بالظاهرة حديثة العهد فهي حقيقة موجودة منذ 1300 سنة، لكنها تغيرت تغيراً ملحوظاً في العصر الحديث، وخلافاً لرواية المتكررة التي تفيد بوجود تاريخ قديم وطويل من الصراع المستعصي بين السنة والشيعة حول الخلافات العقائدية، نجد أن الصراع اليوم أعمق وأعد أكثر يتمثل حول الصراع على الدولة والسلطة والنفوذ، بمعنى أن الصراع على السلطة هو المحرك الأساسي لصراع السني الشيعي بمعنى آخر أن الصراع السني الشيعي اليوم ليست أزمة مذهبية ما بين سني/شيعي، بقدر ما هي أزمة سياسات ومنافع شخصية.

بدأ التوتر السني الشيعي في تصاعد في الشرق الأوسط منذ أكثر من عقد، بدءاً من العراق بعد الإطاحة بصادق حسين، وقد أصبح ينظر إلى الطائفية منذ ذلك الحين باعتبارها أحد السمات المميزة لصراعات المنطقة، ويبدو أن الحراك الثوري من سوريا إلى البحرين إلى اليمن قد نجح هو الآخر في التأسيس لفصل جديد من هذه الصراعات، بعد ظهورها من جديد في خضم فراغ السلطة الذي أعقب سقوط الأنظمة السياسية فيها.

ونحن هنا لا نحاجج أن الحراك في الدول العربية بسبب الطائفية، ولكننا نحاجج أنه بوجود شرح بسيط في هذه الدول، فإن الفواعل الخارجية تستغله أي تستغل الهويات الطائفية وتدعمها لتعزيز أجنداتها الإستراتيجية، وهو ما حدث مثلاً في البحرين بين السنة والشيعة بوصف هذه الأخيرة أقلية مستضعفة أو كما تم وصفهم بالمسلمين المنسيين، وتحت شعار حقوق الأقلية أمام الأكثرية أصبحت هذه الدول رهناً لتنافس الإقليمي والدولي. حيث تعتبر الهوية الدينية أداة سياسية من خلالها تفرض الدول تأثيرها المباشر على سياسات الدول الأخرى في المنطقة لحماية مصالحها حيث ذكر سيد علي فضل الله وهو رجل دين شيعي لبناني بارز في قوله: "تستخدم الأدوات الطائفية في هذه الصراعات لما لها من تأثير كبير فإذا كنت ستطلب من الشعب القتال لكسب نفوذ إقليمي ودولي، فلن يتجاوب معك ولكنه سيستجيب حينما يقال له إن طائفكم تحفها المخاطر."¹

¹ هينر أم روبنسون، علي جي سكوتن وآخرون، الطائفية في الشرق الأوسط: التدايات على الولايات المتحدة، معهد الأبحاث rand، 2018، ص.54.

الفصل الأول — التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

هناك توجهات فكرية أكاديمية تستشرف تحول المنطقة إلى حلبة تنافس بين أصحاب المشاريع الطائفية على رأسها المملكة العربية السعودية وإيران القوتين الإقليميتين التي يمكنهما تحريك النعرات الطائفية أو إخمادها وفقا لسلوكاتها على اعتبار أنهما الراعيتين الأساسيتين لطائفتيهما على طول الصدع السني الشيعي¹، وهو أحد التوجهات المتوقعة لمسار المستقبلي للعلاقات الطائفية في المنطقة على مدى السنوات المقبلة.

وهناك توجه آخر في الرأي العام الغربي ينتقد السعودية في نشرها لطائفية، وهذا ما جاء في احد المقالات التي كتبها اندر هاموند Andrew Hammond² "السعودية: ونشر الطائفية"، حيث يرى بأنه لا توجد دولة في الشرق الأوسط راعية لطائفية كالمملكة العربية السعودية 2011؛ أو العائلة المالكة في السعودية التي تعتبر نفسها الوصي الشرعي للعقيدة الإسلامية، والمدافع على السنة والمسلمين، لذا فهي تسعى جاهدة لاحتواء أي نموذج حكم إسلامي يتعارض معها (الوهابية)، وترى بأنها إيديولوجيات إسلامية منحرفة مثل الشيعة والقوى الجديدة مثل السلفية، والإخوان المسلمين.³

وعلى غرار القوى الإقليمية السعودية وإيران الدولتان الأهم على طول الانقسام الشيعي-السني فقد ساهمت القوى الدولية الفاعلة في الإقليم مثل أمريكا، وسوريا من زيادة وتطور لصراع الطائفي في المنطقة بدعمها لطائفة على حساب أخرى كالدم الذي تحظى به الطائفة العلوية بقيادة بشار الأسد من قبل روسيا في سوريا.

مما سبق يمكن القول أنه لم يكن الجدل الطائفي، والخلافات المذهبية بالشيء الجديد في الشرق الأوسط إلا أن الحراك الثوري الشعبي، وتبعاته كان داعما بشكل كبير لتنامي البعد الطائفي السياسي فيها، وهو احد الأدوات الإستراتيجية الجيدة لتوظيف للعب في "رقعة الشطرنج" التي تلعبها القوى الإقليمية والقوى دولية.

¹ جيفري مارتيني، وليام يونغ، مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط، مركز السياسات الاستخباراتية التابع لمعهد أبحاث للدفاع الوطني RAND، 2017، ص.04.

² Andrew Hammond; "Saudi Arabia: cultivating sectarian spaces"; Gulf analysis, November 2013, p.05.

³ Ipid, p.05.

فلطائفية ظاهرة محلية أي داخل الدول، إلا انه غالبا ما تستعطف الأقلية الطائفية في بلد ما أفرادها في بلدان أخرى تحت شعار الاستضعاف والتهميش، فهي بذلك تسخر الإطار التضامني لتأخذ بعدها الإقليمي¹، فمثلا الشيعة في اليمن قد يشعرون بقدر من التضامن مع معتنقي نفس المذهب في إيران أكثر مما يشعرون به مع السنين في اليمن، وهذا ما تستثمره الدول من خلال التدخلات في الدول الأخرى باستخدام الورقة الطائفية لدعم بعض الطوائف لها نفس الانتماء.

المطلب الثالث : تراجع الدولة المركزية وبروز الفواعل من غير دول

كشف الوضع الأمني المتدهور بعد الحراك الثوري الشعبي الذي شهده الشرق الأوسط على نقطة جوهرية في العلاقات الدولية، وهي أهمية الدولة كفاعل أساسي لها أدوار داخلية وأخرى خارجية تهدف إلى البقاء والحفاظ على الأمن والاستقرار، وهو ما أكده الفشل، الذي شهدته بعض الدول وانعكاساته الإقليمية والدولية مثل ما يحدث في سوريا واليمن.

الفرع 1: فشل الدولة Failed or Collapsed State

قبل التحدث عن فشل الدولة²* في الشرق الأوسط ينبغي معرفة مفهوم الدولة في الشرق الأوسط الذي يتطلب الرجوع قليلا إلى الوراء باستعراض بعض الأدبيات الغربية التي تناولت مفهوم الدولة التي تعود جذورها إلى معاهدة واستفاليا 1648 التي أدت إلى ظهور مفهوم الدولة القومية، وعموما يعتبر مصطلح الدولة هي الترجمة اللفظية للمصطلح état بالفرنسية، الذي يعني بأنها كيان سياسي ضمن إقليم جغرافي محدد له شعب وسلطة³.

¹ عزمي بشارة، مدخل لفهم المسألة الطائفية، المرجع السابق، ص.9.

² يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة أحد المصطلحات الحديثة نسبيا، استخدمه أكاديميا لأول مرة هيلمان ورائتر عام 1993 وصنف الدولة الفاشلة وفقا إلى ثلاث معايير هي الدول التي انهارت فيها المؤسسات، والثانية هي دول التي تشهد صراعات داخلية، والأخيرة وهي الدول التي تفتقد الإدارة الجيدة لشؤونها الداخلية، للمزيد أنظر إلى :

Gerald B. Helman , Steven R, Ratner , " saving failed state s " , **Foreign policy**, (JUNE 15, 2010), <http://foreignpolicy.com/2010/06/15/saving-failed-states/>

³ le petit la rousse , **grand format** .(imprime en Belgique , ed ,2001).P. 402.

الفصل الأول ————— التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

ولفهم ماهية الدولة في الشرق الأوسط يمكننا الاستعانة بثلاث اقترابات أساسية تناولت مفهوم الدولة بشكل معمق يمكن أن نقسمها: ¹ الأول يعود للفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني **ماكس فيبر** (Max Weber)، الذي يركز على معيار احتكار العنف وممارسة الضبط على كامل إقليمها في تعريفه لدولة. أما الاقتراب الثاني فهو اقتراب عالم الاجتماع **بيير بورديو** (Pierre Bourdieu)؛ الذي يعتبر الدولة تجسيد لرؤوس المال الذي يجعلها تتفوق على بقية الوحدات "الدولة هي محصلة عملية تركيز مختلف أنماط رأس المال الإكراهي (الجيش والسلطة)، ورأس المال الاقتصادي والثقافي والمعلوماتي"، ويلاحظ أن كلا الاقترابين يرتكزان في تعريفهما لدولة على البعدين الاحتكاري لثروة والإكراهي الجيش فيما يذهب الاقتراب الثالث لأحد أهم الباحثين في الدراسات الأمنية **باري بوزن** (Barry Buzan) في مفهومه للدولة بأن جوهرها السيادة، وقد شبها بالصمغ الذي يربط بين مختلف الأجزاء فالدولة بمفهوم بوزن حزمة إقليمية-سياسية-اجتماعية مترابطة معا، فبوزن ذهب إلى ابعاد من البعد الاحتكاري لسلطة والمال في مفهومه لدولة حيث يحاول دمج القبول الطوعي للمجتمع بحقيقة وجود الدولة واستمرارها.²

وبإسقاطنا لهذه المقتربات على مفهوم الدولة في الشرق الأوسط نجدها ضمن الاقتراب الأول والثاني بالمعنى الاحتكاري والإكراهي، لكنهما ظاهرة نادرة الوجود بمفهوم **باري بوزن** فهذا الشكل التنظيمي الذي أساسه التلاحم بين المجتمع والسلطة والإقليم لا يوجد في دول الشرق الأوسط العربية وان كان بوزن قدم نماذج استثنائية في الشرق الأوسط منها الدولة المصرية التي بنيت لبناتها عبر التاريخ من تفاعلات قائمة بين البشر والأرض والسلطة بشكل لا يتيح الانفصال، وهذا التلاحم هو ما يفسر بقاء الدولة إلى اليوم رغم كل الأزمات التي تعرضت لها، وعلى قدرتها على مواجهة حالة الانهيار الغير مسبوق التي شهدتها بعد 2011. كما يمكننا القول أنه يمكن إيجاد الدولة بالمعنى الذي قدمه بوزن في الدول الغير عربية في المنطقة كإسرائيل وتركيا وإيران فيما عدا ذلك، فإن الدولة في الشرق الأوسط، وتحديدًا الدول العربية ما هي إلا وهم دولة بالنسبة لمفهومها عند بوزن، الذي يعني

¹ مالك عوني، "إعادة إنتاج الفشل: لماذا تديم مشاريع إعادة البناء "سراب الدولة في الشرق الأوسط"، ملحق مجلة السياسية الدولية، ع.208 (ابريل 2017)، ص.6.

² المرجع نفسه، ص.07.

القدرة على إدارة الشؤون الداخلية بما يوفر ظروفًا اجتماعية وسياسية واقتصادية منسجمة وبشكل لا يصدر تهديدات أمنية في الرنق الدولي والإقليمي.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن معظم دول الشرق الأوسط العربية تعاني أزمة بناء أو تأسيس ويرجع السبب في ذلك أنها دول حديثة النشأة رسمت حدودها بسياسات القوى الأوروبية المستعمرة، وزاد من مأساتها وجود النفط، الذي جعل منها مسرحًا لتدخلات الأجنبية المدعومة من قبل نخب سياسية حاكمة، وهي عوامل زادت من نسبة تآكلها وتحولها من دول قومية قائمة على التنوع والتلاحم بين السلطة والشعب، إلى بؤر توتر قابلة للانفجار في أي لحظة بمزيد من الصراعات الأهلية والطائفية والعرقية، وانتشارا للعنف والإرهاب، مما يجعلها أكثر الدول عرضة للفشل أو المتجهة نحوه.

وتثير هذه الملاحظة تساؤلاً لدينا حول ما هي أهم العوامل الهيكلية التي يجب أن تتوفر لفشل الدولة، وهذا ما يجعلنا نعود إلى الإطار النظري الأكاديمي حول المفهوم، ونجد أنه من أشهر الإسهامات التي قدمت لتعريف الدولة الفاشلة، تعريف زارتمان بأنها تلك الدول التي تعجز عن أداء وظائفها، ولا ينحصر هذا في الدول التي تشهد حرباً أهلية لتكون في فوضى، ولكنها تشير أيضاً إلى الدول التي تتخفف قدرتها على تحمل مسؤوليتها. كما تعرف: "على أنها الدولة التي تعجز عن القيام بوظائفها على مستويات مختلفة، والغير قادرة على الحفاظ على نفسها كعضو في المجتمع الدولي لانتشار العنف، والفوضى داخلها مما يهدد مواطنيها، ويهددون جيرانهم من خلال تدفقات اللاجئين وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية".¹

ويعرفها القانون الدولي بأنها الدولة التي تفتقد حكومة شرعية وتشهد حالة من العنف المركز وصدر قرار من مجلس الأمن بالتدخل فيها لأمر إنسانية. وفي سياق آخر عرفت الدولة الفاشلة: "هي الدولة التي تكون غير قادرة تماماً على المحافظة على نفسها بوصفها دولة أمة، بسبب المشاكل الداخلية التي تهدد تماسكها، والتي تفرض تحديات داخلية خطيرة على النظام السياسي".²

بناءً على التعريفات السابقة يمكن أن القول أن مفهوم الدولة الفاشلة له تصور نظري أكاديمي منضبط نسبياً، نظراً لوجود خصائص مشتركة بين أغلب الإسهامات الفكرية التي تناولته، والتي أجمعت على أنها الدولة التي أخفقت في الحفاظ على أمنها الداخلي وحماية أفرادها، وأصبح مهدداً

¹ Gerald B. Helman, op.cit.

² دلال محمود السيد، المرجع السابق، ص.07.

لأمن جيرانها نظرا للمخاطر التي يمكن أن تنتشر عنها مما يشرع قانونا بالتدخل العسكري فيها ، لكن ورغم هذا التصور العام للمفهوم يبقى إشكالية إدراج الدول الواقعة ضمنه لا تخلو من سياقه العملي بمعنى أن الممارسة العملية تختلف تتداخل فيها حسابات أخرى.

تعد الدول الشرق أوسطية من أكثر الدول اتهامها بالفشل ، وهذا وفقا لتقرير السنوي المعنون بـ "الدولة الفاشلة" الذي يصدر منذ 2005 عن صندوق السلام التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع مجلة ¹foreign policy، حيث يلاحظ أنه في الفترة الممتدة 2011-2016 وضع التقرير أغلب الدول العربية في الشرق الأوسط ضمن الدول الأكثر فشلا، أو المتجهة إلى الفشل. وقد وضع التقرير ضمن نفس الفترة الممتدة كلا من الصومال والسودان وجنوب السودان على رأس قائمة الدول الفاشلة فيما تقدمت سوريا بالتوالي خلال السنوات الستة الأخيرة من 48، ثم 23، ثم 21 ثم 15 ، ثم 8، ثم 06. وتوجد خمسة دول الأكثر فشلا في العالم منها ثلاثة عربية: سوريا اليمن ليبيا (وهي الدول التي شهدت الحراك الثوري) إضافة إلى السنغال ومالي².

وإذا تحدثنا عن فشل الدول فسنحدث عن رهانات قرار مجلس الأمن بالتدخل لأغراض إنسانية وانتقائية قراراته ففي حين شاهدنا تدخلا خارجيا قوي في سوريا لم تشهده بقية الدول الأخرى المدرجة ضمن نفس التصنيف، وهذا يجعلنا نطرح قضيتين هامتين: أولهما؛ غالبا ما يكون التدخل لخدمة المصالح الإستراتيجية لدول المتدخلة بدرجة الأولى، على غرار التدخل الأمريكي في العراق، والتدخل الروسي الإيراني في سوريا، وهذا يعني أن هناك توظيف سياسي للمفهوم.

أما القضية الثانية؛ لا شك أن الدول المتدخلة تحسم قرارات تدخلها وتوقيته وكيفيةه وفقا لإدراكها لحالة توازن القوى القائم بينها وبين غيرها من القوى الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تشكيل وضع توافقي بمعنى أن يكون القوى الدولية شبكة من التحالفات مع القوى الإقليمية الفاعلة، فروسيا مثلا تسعى إلى التقارب مع إيران وتركيا، في حين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقارب مع مصر والسعودية وهذا يعني تحويل المنطقة لشبكة من التكتلات المتنافسة تضم قوى إقليمية ودولية. ويعني كذلك أن صعوبة التفاهم بين هذه القوى يعني تأزم في الأوضاع الراهنة وتفاقمها.

¹نفس المرجع، ص.08.

²داليا رشدي، لماذا تستعصى "إعادة بناء الدولة في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص.13.

إجمالاً يمكننا القول أنه لا يمكننا إنكار أن هناك ارتباط بين فشل الدولة في الشرق الأوسط وبعض العوامل الداخلية، لكن دور العامل الخارجي في ازدياد فشلها كان حاضراً بقوة بعد 2011، على اختلاف درجات تأثيره، وهذا على حسب أهمية الدولة المتدخل فيها للقوى الإقليمية والدولية، أو بمعنى أدق ما تمثله من تهديد لمصالح هذه القوى، ففي حين نجحت تونس بعد المساندة الأوروبية والأمريكية في أن تستقر نسبياً، تحولت دول أخرى تتشابه فيها مصالح القوى الدولية والإقليمية إلى بؤرة لصراع داخلي، كما هو الحال بالنسبة لسوريا.

وإذا تحدثنا عن فشل الدولة في الشرق الأوسط، فنحن نتحدث على جملة من التهديدات الأمنية التي تنشأ عنها أهمها تحدي الفواعل من غير دول التي تسعى إلى تغيير النظام من خلال إحياء كيانات تحت الدولة أو تؤدي إلى نشوء جماعات جديدة على شكل أحزاب وحركات وعصابات، وتتولى الوظائف الأساسية التي فشلت الدولة في القيام بها مثل الحفاظ على أمن التابعين لها.¹

الفرع الثاني: تصاعد الفواعل من غير دول

كشف الحراك الشعبي على تراجع مركزية الدولة كفاعل وحيد في التفاعلات على مستواه، مقابل تصاعد الفواعل من غير دول التي أصبحت أحد الفواعل الأساسية التي تدير الصراعات الداخلية المسلحة في دوله، مع الإشارة أن تزايد تأثير هذه الفواعل كان سابقاً للحراك العربي، إلا أن زخم تفاعلاتها بعده جعلها في مصاف الدول ذاتها كما جادل بعض المختصين بمنطقة الشرق الأوسط، بأن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو عقد الفاعلين من غير الدول، وهناك من اعتبر أن القوة تحولت من الدول العربية إلى الفاعلين من غير دول.²

عرّف بريان هوكينغ Brain hoking ، وميشال سميث Michael Smith؛ الفواعل من غير دول Non State Actors: "جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال أي بمقدار من الحرية عند السعي

¹ أنور محمد فرج محمود، "الفاعلون من غير دول والدولة الفاشلة" دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، ع. 09 (حزيران 2017)، ص. 281.

² إيمان رجب، الهوية المركبة، مرجع سابق، ص. 4.

لتحقيق أهدافها والتمثيل أي تمثيل أتباعها ومؤيديها، والنفوذ أي القدرة على إحداث فرق اتجاه قضية ما في سياق معين مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها.¹

أما الباحثة إيمان رجب فقد حددت ثلاث معايير هامة لتمييز الفواعل من غير دول عن غيرهم وهي الاستقلال *autonomy*، أي مقدار الحرية التي يتمتع بها عند السعي لتحقيق أهدافه، والتمثيل *representation*، أي تمثيل أتباعه والمؤيدين له، والنفوذ *influence* أي القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها.²

وعموماً تقسم الفواعل من غير دول إلى :

- **فواعل فوق الدولة:** ويقصد هنا الفواعل التي تأخذ سمة تأخذ سمة الهيئة الجامعة لعدد من الدول وتتضمن المنظمات والتجمعات الدولية .

- **فواعل تحت الدول:** هي فواعل حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعته، وقد تسهم في التفاعل الخارجي للدول. ومن الأمثلة عليها: أحزاب، وميليشيات، وطوائف، وقبائل، وعصابات.

- **فواعل عابرة لدولة:** هي جماعات وأطراف غير حكومية قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني لكنها تتصل، وتؤثر في هيئات أخرى من ذات نوعها وتتأثر بها، تحت الدولة وعابرة لدولة.³

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا المعيار، أن الشرق الأوسط فسيفساء متنوعة من الأنماط المختلفة من هذه الفواعل، فالي جانب الفواعل من غير الدول التقليديين مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، هناك أنماط جديدة تنشأ في دول لم تكتمل نشأتها بعد؛ مثل حركة حماس في الأراضي الفلسطينية، أو في دول أصبحت تعاني درجة من درجات الضعف مثل حزب الله في لبنان، أو في دول تعرضت لانهايار كما هو الوضع بالنسبة لجيش

¹ شهرزاد ادمام، "الفواعل العنيفة من غير الدول : دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية"، مجلة سياسات عربية، ع. 08 (ابريل 2014)، ص. 26.

² إيمان رجب، ألعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير دول في الثورات العربية، متاح على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/News/1818.aspx> (2016/12/20).

³ أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص. 266.

المهدي في العراق وتنظيم داعش في العراق، أو دول ضربها الضعف حتى وصلت إلى مرحلة الانهيار كما هو الحال بالنسبة للحوثيين في اليمن¹.

وتستدعي هنا الضرورة أمام تعدد الفواعل من غير الدول إلى تحديد نمط سلوك هذه الفواعل في إقليم الشرق الأوسط بحكم انه النطاق الجغرافي لهاته الدراسة، والنمط أكثر تأثيرا في تفاعلاته، وبشكل عام هناك ثلاث معايير وظفت لفهم نمط سلوك الفاعلين من غير دول من غير الدول وتمييزهم وهي: **الإقليم**؛ من خلال هذا المعيار تعمل الفواعل من غير دول عبر نمطين الأول يعمل بشكل علني في المحافل الدولية ولهم تمثيل في مختلف الدول، في حين يعمل النمط الثاني بشكل سري، وتكون الطريقة التي تتبعها الجهات الخارجية في استخدام الفاعل ين من غير الدول تعتمد على موقعهم الجغرافي، أما المعيار الثاني؛ فهو معيار **العلاقات العامة مع المجتمع الأوسع**؛ بمعنى أن الفاعلين من غير الدول لا يعزلون ولا يستبعدون أنفسهم عن المجتمع بل يسعون إلى مراقبة وتنظيم السكان داخله، ومتابعة الاتصالات الخارجية²، أما المعيار الأخير، وهو الأكثر انتشارا في الشرق الأوسط هو معيار **الهوية العابرة للحدود**؛ وهو النمط الأكثر تأثير في تفاعلات الشرق الأوسط بعد الحراك الثوري الشعبي، ونعني بالعابرة للحدود أي تلك الفواعل التي تفاعلاتها تمتد إلى خارج الدولة، ولها فروعها في الكثير من الدول، وعموما تعرفهم الباحثة **إيمان رجب** بأنهم: "كيانات تمتلك هيكلًا تنظيميًا يمتاز بالديمومة والاستمرار، وتستند إلى **الهوية المركبة**، التي تلعب دورا رئيسيا في تحديد علاقتهم بالدولة التي ينتمون إليها بحكم النشأة، وفي تحديد سياساتهم الخارجية، وتحالفاتهم مع الدول الأخرى الموجودة في الإقليم³."

وبالنظر إلى خريطة الفواعل في الشرق الأوسط، أضحت الفواعل من غير الدول الأكثر انتشارا في إقليم الشرق الأوسط، حيث عندما تفشل الدول تعمل الفواعل من غير الدول باستراتيجيات مختلفة كما هو الحال في الشرق الأوسط بعد 2011:

1- تقدم الفواعل من غير الدول نفسها كبديل لدولة، ومؤسساتها كما هو الحال مع الجيش الحر في سوريا؛

¹ إيمان رجب، الهوية المركبة، مرجع سابق، ص. 05.

² أنور محمد فرج محمود، مرجع سابق، ص. 269.

³ إيمان رجب، الهوية المركبة، مرجع سابق، ص. 07.

الفصل الأول ————— التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

2- تعمل الفواعل من غير الدول على التحالف مع دول أخرى، سواء على أساس التبعية أو التعاون كما هو الحال مع إيران، ووكيلها جماعة الحوثيين في اليمن؛

3- تستغل الفواعل من غير الدول الصراعات المسلحة المفتوحة لسيطرة على الدولة كما يحدث في ليبيا؛

4- تقوم باستغلال الظروف السياسية الدولية لدعم أجندها مثل الحرس الثوري الإيراني؛

5- تقوم باستغلال الاضطهاد الديني والقومي والطائفي لتحقيق أهدافها كما هو الحال مع داعش.¹

استخلاصا لما سبق يمكن القول أن الحراك الثوري الشعبي زاد من حالات فشل الدولة في الشرق الأوسط وفقا لاتجاهين، الأول يعود إلى ضعف بنية الدول في حد ذاتها لعوامل داخلية سبق ذكرها في المبحث السابق، والاتجاه الثاني يستند إلى عوامل خارجية نتيجة تنافس القوى الإقليمية والدولية لسد الفراغ الاستراتيجي الذي تركه، كما يمكن القول أن التطورات التي تلت 2011؛ كشفت عن تحولات جديدة في طبيعة الفواعل حيث في ظل تراجع دور الدولة المركزية شكلت الفواعل من غير الدول أحد السمات الأساسية في الشرق الأوسط، هذه الأخيرة رسمت خريطة المنطقة بصورة تتسم بالتعقيد والتشابك في ظل تعدد أنواعها، ونمط سلوكياتها.

¹أنور محمد فرج ، مرجع سابق، ص.282.

المبحث الثالث: الانعكاسات الجيوستراتيجية للحراك الثوري الشعبي

طرح الحراك الثوري واقعا جديدا كان له انعكاساته على بنية التوازنات الإقليمية والتوازنات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، التي تأثرت بامتداد موجاته التي كان لها انعكاساتها الملحوظة على مواقع وتفاعلات القوى الإقليمية، والدولية في الإقليم فعلى مستوى الأدوار الإقليمية خرجت مصر من محور الاعتدال، وسوريا من محور الممانعة وظهرت قوى إقليمية أخرى في ظل حالة السيولة الإقليمية تسعى لإعادة تشكيل معادلة التوازن الإقليمي مثل إيران والمملكة العربية السعودية، أما على مستوى الأدوار الدولية فقد أدى الحراك الثوري إلى تراجع الدور الأمريكي وظهور ملامح ما يعرف بعدم اتساق التوجه Orientation Inconsistency¹، في سياسته الخارجية في التعامل مع مخرجات الحراك الثوري الذي اضعف من قدرة الإدارة الأمريكية في إدارة الأوضاع الأمنية مما فسح المجال إلى بروز قوى دولية صاعدة مثل روسيا التي تسعى لتثبيت موقع لها في إطار منافستها للقوى المهيمنة التقليدية- الولايات المتحدة الأمريكية- وعليه يسعى هذا المبحث إلى الكشف عن اثر الحراك على التوازنات الإستراتيجية الدولية الفاعلة في الإقليم وفقا للمطالب أدناه .

المطلب الأول: حدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط

خلال السنوات الأخيرة أثيرة عدّة تساؤلات عن حقيقة الإستراتيجية الأمريكية في ظل إدارة باراك أوباما اتجاه منطقة الشرق الأوسط تحديدا. حول إذا ما كانت إستراتيجية انكفاء على الداخل للاهتمام بالاقتصاد الأمريكي الذي تراجع بناء على عدة أسباب يمكن ذكرها لاحقا؟ أم كانت إستراتيجية انسحاب من المنطقة مقابل التوجه إلى آسيا؟ لان الخطر القادم لم يعد من الشرق الأوسط إنما هو آت من آسيا حيث توجد الدول الصاعدة مثل العملاق الصيني، ودول البر يكس التي انفتحت عدة اتجاهات على أهميتهم في إعادة هيكلة النظام الدولي الجديد بمقولة صغيرة تختزل أهميه هذه القوى: "في التاريخ الحديث أوروبا هي التي هيمنت على الماضي، الولايات المتحدة على الحاضر فيما ستكون آسيا هي المهيمنة على المستقبل" 2، أم هي إستراتيجية لا تعني الانكفاء أو التراجع من منطقة الشرق

¹ إبراهيم عرفات، "منتصف الطريق": الولايات المتحدة وسياسة تقليل مخاطر صراعات ما بعد الربيع"، محلق تحولات إستراتيجية، ع. 194 (أكتوبر 2013)، ص.19.

² مايكل هدسون، "تحولات جيوسياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، ع.130 (سبتمبر 2014)، ص.96.

الوسط إنما مجرد تخفيض الكلفة على الميزان الأمريكي في إطار ما سمي بإستراتيجية التوازن خارج المجال¹*؟ وهي الإستراتيجية التي دعا جون ميرشايمر إدارة باراك أوباما إلى تنفيذها وتقوم هذه الإستراتيجية على عدم التدخل المباشر في الشرق الأوسط، والاعتماد على قوى إقليمية حليفة في مناطق النفوذ لتواجه القوى الأخرى التي تعد قوى معادية محتملة .

الفرع الأول: الخطوط العريضة في إستراتيجية باراك أوباما في الشرق الأوسط

للإجابة عن تساؤلاتنا السابقة استلزم منا إلقاء نظرة على أهم الخطوط العريضة للإستراتيجية الأمريكية في عهدي أوباما الأولى والثانية من 2009-2016م. وذلك باستقراء أهدافها من خلال وثيقتي الأمن القومي التي نشرت سنة 2010²، ووثيقة الأمن القومي لسنة 2015، لما لهذه الوثائق من دور لا يستهان به في فهم الرؤية الشاملة للإدارات الأمريكية المتعاقبة.

جاءت إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2010 م، في سياق تحديات داخلية وخارجية وجدتها إدارة أوباما بعد وصولها لسلطة، حيث وجدت نفسها أمام عالم تعمه الفوضى، وتغرقه الأزمات وأمام هذا الوضع المعقد سعى أوباما إلى تبني إستراتيجية أكثر عقلانية في الشرق الأوسط لتحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل تكاليف ممكنة، مع مراعاة مجموعة من الأولويات في سياساته الخارجية أهمها منع حدوث ركود اقتصادي كالذي خلفته الأزمة المالية، وإنهاء الحرب في العراق وأفغانستان والانسحاب منهما، وحل أزمة برنامج إيران النووي. كما أعلنت إدارته سنة 2012 م عن سياسة بالاتجاه إلى آسيا والمحيط الهادي لتطويق العملاق النائم (الصين)، وإعادة التوازن³ في آسيا والمحيط الهادي بدل الخوض في حروب نهايتها مجهولة في الشرق الأوسط .

¹* تعرف أيضا بإستراتيجية التوازن الخارجي حيث تطرح تصورها انطلاقا من أن السيطرة على المناطق الحيوية يكون بصورة غير مباشرة من خلال حلفاء من ذات الإقليم يحققون التوازن الإقليمي لصالحها بكيح كل قوى للقوى الأخرى مثل السعودية وإيران وإسرائيل كل منهم ضد الآخر ،ولا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلا إذا ما حاولت إحدى القوى أن تهيمن على هذه المناطق الحيوية لها، للمزيد انظر إلى: ستيفن والت، نهاية العصر الأمريكي، مجلة المصلحة الوطنية، ترجمة محمد العربي، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية 2012.

² للاطلاع على الوثيقة كاملة المؤرخة في ماي 2010 أنظر : <http://nssarchive.us/NSSR/2010.pdf> .

³ إعادة التوازن هو مفهوم تحدث عنه مستشار أوباما للأمن القومي توم دونيلون ، وهو إستراتيجية شاملة متعددة الأبعاد تشتمل على تعزيز التحالفات ، وتعميق الشراكات مع القوى الصاعدة ، وبناء علاقات مستقرة منتجة وبناءة مع الصين

وهذا ما جاء في وثيقة الأمن القومي لسنة 2010 التي ارتكزت على مجموعة من النقاط نذكر أهمها:

❖ أعطت أهمية لتعاون الدولي بدل الأحادية، وأهمية تفعيل الأداة الدبلوماسية بعنصرها التحفيزي والعقابي من خلال استخدام أدوات القوة الناعمة القائمة على الحوار والتصالح مع شعوب.

❖ رفض التدخلات المباشرة بدل إستراتيجية المواجهة والأدوات الخشنة المتمثلة في الآلة العسكرية التي اتبعتها سلفه بوش الابن، الذي ترك خلفه وضعاً اقتصادياً متأزماً داخلياً نتيجة تكلفة الحروب في أفغانستان والعراق، وبؤراً ساخنة من الأزمات والقضايا العالقة خاصة في الشرق الأوسط منها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الملف النووي الإيراني، الإرهاب.

وقد جاءت وثيقة الأمن القومي لسنة 2010 بناءً على سياق داخلي ودولي يمكن أن نذكر بعض النقاط الهامة منه:

- 1) المشكلات الداخلية حيث أشارت المؤشرات الاقتصادية إلى زيادة في حدة المشكلات الاقتصادية بسبب الأزمة المالية 2008 التي زادت من نسبة البطالة وتفاقت من مشكلة الديون، وساهمت في تنامي العجز في الميزانية الأمريكية لسنة 2009 المالية بما يقارب 6 تريليون دولار بزيادة 9 بالمائة عن سنة 2008. وعليه أصبح الرأي العام الأمريكي يطالب بالاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية بدل الحروب التي خاضتها في أفغانستان والعراق التي أدت إلى عجز الميزان المالي على التحمل، وهو ما يفسر مبدأ أوباما في الانسحاب من العراق وأفغانستان .
- 2) انتقال مركز القوة الاقتصادية من أوروبا التي كانت تشكل حصتها 19 بالمائة من معدل الدخل العالمي، والولايات المتحدة بقيمة 18 بالمائة، إلى الدول الصاعدة مثل الصين ودول البريكس التي ستشكل حصتها ما يقارب نص النمو الاقتصادي مستقبلاً.1

والمساعدة على بناء هيكل اقتصادي إقليمي يستطيع أن يضمن الازدهار للجميع. للمزيد أنظر إلى: مايكل هيدسون، مرجع سبق ذكره.

¹ مايكل هيدسون، مرجع سابق، ص. 145.

(3) اكتشاف الغاز الصخري¹ * في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أحد البدائل الطاقوية لنفط التقليدي حيث توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاجه منذ سنة 2007، وعُرفت هذه الفترة بثورة الوقود الصخري التي ستحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، وبذلك ستحررها من نفط الشرق الأوسط . وعليه ركزت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي سنة 2010 على أهمية الاستثمار في هذا المجال كضرورة لتقليل تبعيتها في مجال الطاقة.² حيث بحلول سنة 2010 شكل الغاز الصخري 23 % من إنتاجها من الغاز الطبيعي، كما تشير التقارير انه سيزيد إنتاجها من الغاز الصخري من 7.8 تريليون قدم مكعب (tcf) سنة 2011 إلى أن يصل 16.7 تريليون سنة 2040³، وعليه كان من المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية اكتفاءها الذاتي من الطاقة سنة 2025. لكن والى غاية ذلك يبقى التساؤل: هل سيبقى حماية آبار النفط في الخليج أحد أهم ركائزها في الشرق الأوسط ؟

فيما جاءت وثيقة الأمن القومي لسنة 2015، في سياق تحديات أمنية عالمية، تمثلت في الاضطراب وعدم الاستقرار الذي يشهده الشرق الأوسط، بعد الحراك الشعبي منذ 2011 في تونس ومصر، وليبيا، وسوريا واليمن. والذي أعطى صورة أكثر تعقيدا وتشابكا في المنطقة جعلت إدارة أوباما تتخبط في محاولة فهمها، والعجز عن ممارسه الضبط والسيطرة على الأوضاع المتأزمة بعد الانفلات الأمني الناتج عنها، وهو ما كشف على وجود معضلتين حقيقتين تواجهان الإدارة الأمريكية⁴ تتعلق الأولى بتنافس القوى الصاعدة التي تتعارض معها في المصالح في المنطقة مثل روسيا والصين، أو قوى إقليمية مثل إيران.

* يتواجد الغاز الصخري داخل الأحواض الصخرية الرسوبية ويتم استخراجه عن طريق توظيف تكنولوجيا تعرف بالتكسير الهيدروكلوريكي، التي تعتمد على تقنية ضخ المياه والرمال والكيماويات داخل الصخور مما يسمح باستخراج الوقود من داخلها.

² Robert D. Kaplan , The Geopolitics of Shale , Dec 19, 2012 , at :

<https://worldview.stratfor.com/article/geopolitics-shale>

³ The Shale gas 'revolution' in United States: Global implications, EU DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES POLICY DEPARTMENT , April 2013 ,at http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/briefing_note/join/2013/491498/EXPO-AFET_SP%282013%29491498_EN.pdf

⁴ loc.cit.

فيما تمثلت المعضلة الثانية؛ في انفجار الصراعات المعقدة التي يصعب احتواءها أو حتى إدارتها لان معظمها باتت صراعات داخلية ذات أبعاد اجتماعية ممتدة أو اقتصادية هيكلية، وهو ما يشكل معضلة حقيقية أمام الإدارة الأمريكية التي لم تستطع رغم كل أدواتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية أن تحل أو حتى تدير صراع واحد فقط من هذه الصراعات المعقدة .

وقد انقسمت وثيقة الأمن القومي لسنة 2015 أربع أجزاء كبرى، وهي الأمن، والرفاهية، والقيم والنظام الدولي، وفي مقدمة الوثيقة حددت الإدارة الأمريكية ستة طرق لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، تمثلت **الطريقة الأولى**؛ القيادة بهدف حماية الأمن القومي الأمريكي من الأخطار الإستراتيجية وذكر التقرير أهمها انتشار أسلحة الدمار الشامل، والآثار الأمنية المرتبطة بالدول الفاشلة، **الطريقة الثانية**؛ من منطلق القوة الأمريكية وذلك بالتأكيد على قوة أمريكا التي لا يمكن تحديها، **الطريقة الثالثة**؛ القيادة بالمثل من خلال أنه حينما تحترم أمريكا قيمها في الداخل، فإنها تصبح في وضع أفضل لنشره في العالم، **رابعا**؛ تمثل في القيادة مع الشركاء القادرين مؤكداً أنه في عالم اليوم لا توجد مشكلة يمكن حلها دون أمريكا، فيما تمثلت **الطريقة الخامسة** على القيادة باستخدام أدوات القوة وهنا أكدت الوثيقة على أولوية العمل الدبلوماسي على استخدام القوة العسكرية، أما **الطريقة السادسة** فتمثلت بمنظور القيادة طويل المدى، لأن هناك مستجدات غيرت البنية الأمنية في العالم منذ 2010 وهي صعود قوى دولية كبرى، تراجع قوة الدولة المركزية مقابل تزايد دور الفواعل من غير الدول الصراع على السلطة في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وحدثت تحولات هائلة في سوق الطاقة العالمية.¹

وفي الجزء الخاص بالأمن حددت الوثيقة ثمانية أهداف إستراتيجية كبرى:

- ✓ تقوية الدفاع الوطني الأمريكي؛
- ✓ تقوية الأمن الداخلي الأمريكي؛
- ✓ مكافحة الإرهاب؛
- ✓ بناء القدرات بهدف منع الصراعات ما بين الدول وداخل الدول؛

¹ محمد مطاوع، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015: المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير، مجلة سياسات عربية، ع.15 (تموز/يوليو 2015)، ص ص.07،09.

✓ منع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وأكدت الوثيقة أن الاتفاق النووي مع إيران هو الحل الأنسب؛

✓ مواجهة التغير المناخي؛

✓ ضمان النفاذ إلى الفضاءات المشتركة (الأمن السبراني، والأمن البحري والجوي)؛

✓ زيادة أمن الصحة العالمية.

من جهتها تزامنت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع ظهور بعض ال كتابات الفكرية التي تؤكد حتمية أفول الولايات المتحدة كقوة وحيدة، وهذا ما أكده مقال انتهاء العصر الأمريكي The and of the American Era الذي كتبه ستيفن والت سنة 2011، كما كتب عن تراجع الدور الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق في قوله " انه سيكون من العمى التاريخي تجاهل علامات التحذير التي تقدمها الخبرة التاريخية لانهايار القوى العظمى بالنسبة لواقع الولايات المتحدة الراهن"1، وعليه حاول جورج فريدمان في كتابه الموسوم "العشرية القادمة" 2 تحديد الخطوط الإستراتيجية الأنسب للولايات المتحدة في ظل التحولات السريعة التي تصيب بنية النظام الدولي والنظم الإقليمية للحفاظ على مصالحها المتزامية في ربوع العالم من خلال إستراتيجية التلاعب بتوازنات القوى الإقليمية، وهي قائمة بالأساس على عدم التدخل المباشر في الصراعات ضمن الأقاليم الجيوسياسية الهامة لها، في المقابل الاعتماد على القوى المركزية ضمن هذه الأقاليم وتسخيرها لضبط بعضها البعض على غرار التوازن بين العراق وإيران خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، ويرى فريدمان أن اللعب على التوازنات الإقليمية في العالم ، وعدم التدخل يجب أن يمثل "الحل الأمثل" للمشكلات الإقليمية والدولية على أن يكون الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية هو منع ظهور قوة منافسة للولايات المتحدة في أية زاوية من زوايا العالم .

كما اقترح فريدمان ترتيب الأولويات لتوجهات الجيوسياسية الأميركية كالتالي: روسيا هي الأهم يليها الشرق الأوسط، ثم غرب الباسيفيكي . ودعا إلى إستراتيجية جديدة في الخليج العربي تقوم على

¹ وائل محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص.370.

² جورج فريدمان، "العشرية القادمة" التلاعب بالقوى الإقليمية" ، في الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/04/20134382748221169.html>

(2017/08/24).

ركيزتين¹: تنتمي الأولى إلى النمط الميكافلي من خلال التقارب مع إيران على حساب السعودية؛ إذ يحقق هذا التقارب ضمناً لتدفق النفط في مضيق هرمز، أما الركيزة الثانية فهي تقوم على أن تستثمر الولايات المتحدة الأمريكية في الدور التركي في المنطقة لموازنة الدور الإيراني.

في واقع العلاقات الدولية التي تتميز بالتفاعل والتشابك والتغير المستمر، لا توجد إستراتيجية ولا عقيدة أمنية ثابتة، لذلك فالفواعل الدولية دائماً تتكيف مع مجريات الأحداث، وهو ما استنتج من خلال تحليلنا للخطوط العريضة للإستراتيجية الأمريكية لإدارة أوباما التي جاءت في وثيقتي الأمن القومي 2010، 2015، والتي لم يخرج فيها أوباما على الأهداف والمصالح الأساسية التي يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها، ولكنها كانت أكثر عقلانية بناء على التحديات التي خلفتها إدارة سلفه بوش، لذلك نجد أوباما انتقد بشدة سياسات بوش الابن التي اعتمدت على أولوية القوة العسكرية في تحقيق السلم والأمن، من خلال التدخل والحروب الإستباقية أو ما عرف بمبدأ بوش، والذي ركيزته الأساسية هي استخدام الضربات الإستباقية درئاً للخطر، والقضاء على التهديد الذي يمس بالمصالح الأمريكية. وجاءت إدارته بعيداً عن النهج العدائي فهي تشبه نهج الجمهوريين المعتدلين، رغم ذلك فإن أوباما لا يرفض استخدام القوة العسكرية إذا اقتضى الأمر، وهذا ما يمكن استقراءه من خلال تحليل مفردات خطابه عقب نيله جائزة نوبل للسلام في أكتوبر 2009² الذي قال فيه بالرغم من إعجابه بأفكار غاندي (Gandhi)، ومارتن لوتر (Martin Luther) حول اللاعنف، إلا أن هناك أوقات يكون استخدام القوة فيها مبرراً أخلاقياً حينما تكون الحرب أحسن الخيارات في بعض الأحيان، كما أكدت وثيقة الأمن القومي لسنة 2015 أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تستخدم القوة العسكرية بصورة أحادية عند الضرورة.

استخلاصاً لما سبق يمكن القول أن السياق الفكري والعملية (المحلي والدولي) ساهم في بلورة إستراتيجية باراك أوباما، الذي حاول رسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك عقب سنوات عاصفة من إدارة بوش التي تركت الولايات المتحدة على شفا انهيار مالي، ووسعت فجوة عدم الثقة

¹ المرجع نفسه.

² france24، أوباما يتسلم جائزة نوبل للسلام في أوسلو، من الموقع الإلكتروني: [https://www.france24.com/ar/20091210-us-ware-president-obama-nobel-prize-peace-oslo-\(2017/05/14\).afghanistan](https://www.france24.com/ar/20091210-us-ware-president-obama-nobel-prize-peace-oslo-(2017/05/14).afghanistan)

والعداء بين الشعوب والمجتمعات الإسلامية والولايات المتحدة، إلا أن سياسته الخارجية لم تلقى استحسانا لدى تيار المحافظين حيث وصفها جون بينر John Boehner، وهو أحد المحافظين الجدد بأنها بدون إستراتيجية واضحة، واعتبرتها نهجا انهزاميا، كما انتقدت إدارته بأنها ازدواجية بين الخطابات السياسية التي لا تشبه استراتيجياته الميدانية واتهم بالفشل في إدارة العديد من القضايا الهامة في الشرق الأوسط، وهو ما أدى إلى ضعف وتراجع الدور الأمريكي الريادي في المنطقة في ظل حالة السيولة التي تشهدها المنطقة. وفي حملته الانتخابية الثانية في 2012 انتقده المرشح الرئاسي الجمهوري "مترومني" بصورة كبيرة خاصة في سياسته اتجاه الشرق الأوسط، حيث أكد مترومني أن إعادة انتخاب أوباما ستؤدي إلى امتلاك إيران للسلاح النووي، كما انتقد سياسته في سوريا وعدم استخدامه القوة العسكرية للإطاحة بالرئيس بشار الأسد. وهو ما أدى إلى تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط. وهذا ما يجعلنا نتساءل حول حقيقة هذا التراجع، وما هي المؤشرات التي يمكننا رصدها من الواقع لقياس هذا التراجع.¹

فرع الثاني: مؤشرات التراجع الأمريكي في الشرق الأوسط

يمكن القول أن هناك عدة مؤشرات يمكن أن نرصد من خلالها ملامح التراجع في السياسية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط في ظل ما عرف بالثورات العربية، مثل تخليها على أهم حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة الذي وضعها في دائرة الشك وعدم الثقة مع بقية الحلفاء دول الخليج تحديدا الإرباك والتردد في التعامل مع الأزمات في المنطقة مثل الأزمة السورية التي جسدت عودة الصراع الدولي على الشرق الأوسط :

الارتباك والتردد والتأني في القرارات: في إطار ممارسة الصبر الاستراتيجي خلال فترة الانتقال السياسي في دول الحراك الثوري وفي مصر تحديدا، وجدت أمريكا نفسها تنتقل بين مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان التي تطالب بها الشعوب العربية في الساحات الاعتصامية وميادين التحرير، وما يمليه الأمن القومي من حفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، من

¹فواز جرجس، "أسس ومركزات سياسية أوباما الخارجية في ولايته الثانية"، مركز الجزيرة لدراسات، (31 يناير/كانون الثاني 2013)، ص ص.03.04.

الفصل الأول ————— التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

جهته لم يترك الحراك الشعبي خيارات جيدة لأمريكا فليس من مصلحتها الدخول في حروب لا نهاية لها كما هو الحال في سوريا، كما أن بروز الصين وروسيا قيد سياساتها الخارجية عن الإدارة المطلقة.

نقل الولايات وتغيير التحالفات: ساهمت الولايات المتحدة في إعادة ترتيب الوضع السياسي الداخلي لبعض دول الحراك الشعبي، ونقل الولايات من أنظمة استبدادية كانت حليف استراتيجي إلى أنظمة أخرى ففي مصر وضع الحراك الشعبي العلاقات المصرية - الأمريكية التي تعود إلى نهاية السبعينات على شفا انهيار ملموس، بعد أن وضعها محل تناقضين بين أن تُنمّن الحراك الثوري في إطار منظومتها لنشر القيم الديمقراطية والحريات العامة، وبين أولوية مصالحها إذ تخلت عن حليف استراتيجي دعمها بزيادة النفوذ في المنطقة لسنوات كثيرة، لتجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة على التخلي على نظام مبارك، وقبول صعود التيارات الإسلامية كالإخوان المسلمين رغم أنها ليست من اختياراتها الأساسية بل لكونهم وصلوا إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع.¹

رغم أن هذا القبول مشروط باستعداد هذا الأخير لتتسيق مع إستراتيجيتها في المنطقة ، بعد أن استوعبت أمريكا وجوب تشكيل تحالفات جديدة مع ما يطرحه الواقع، إذا لم تشكل خطرا على مصالحها. وبالنسبة لإدارة باراك أوباما لا يشكل التيار الإسلامي خطرا ما لم يكن هناك تحالفات إقليمية مع الدول الإسلامية الأخرى، من جهة أخرى عرفت العلاقات الأمريكية السعودية توترا على خلفية أزمة الثقة بعد تخلي الولايات المتحدة الأمريكية على حليفها المصري، واختلاف الموقف السعودي عن الموقف الأمريكي اتجاه نظام الإخوان المسلمين، وازدادت العلاقات توترا بعد الاتفاق النووي الأمريكي

الانتقائية في التدخلات العسكرية : شكل الانسحاب الرسمي للقوات الأمريكية من العراق سنة 2011 وأفغانستان مع نهاية 2014 احد أهم المؤشرات للانكفاء الأمريكي عن المنطقة، وتبني نهج عدم التدخل المباشر في أزمات المنطقة رغم هذا فقد مثلت الحالة الليبية احد الحالات التي استخدمت فيها القوة العسكرية في إدارة أزمته، حيث اجتمعت مجموعة من المعايير رشحت التدخل العسكري كحل أنسب لإدارتها، أهمها أن حسابات التدخل العسكري لم تكن بالأمر المعقد بعد أن وافقت كل من

¹الآن كيسوتر، ميليسيا بويل ماهر، "الارتهان ل الواقع .. حدود قدرة الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي" ، في ملحق تحولات إستراتيجية : القوى الكبرى أثر الثورات العربية على التحولات في هيكل النظام الدولي، مجلة السياسية الدولية، ع.190 (أكتوبر 2012) ،ص.08.

الصين وروسيا على التخلص من **معمر القذافي**، إضافة إلى موافقة الطرف العربي التي أجازت استعمال القوة ليسيطر الغرب على آبار البترول¹.

أما الأزمة السورية فقد تحفظت الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل بصورة مباشرة رغم استخدام نظام الأسد لغاز السارين في الغوطة الشرقية في 21 أوت 2013، التي رغم التأهب الأمريكي لتوجيه الضربة العسكرية نحو سوريا استنادا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما يتيح استخدام القوة لتفكيك وتدمير ترسانة سوريا من الأسلحة الكيميائية إلا أن هذا القرار أحدث تباينات داخل مجلس الأمن الدولي في ظل المعارضة الروسية التي كانت حاضرة بقوة بحجة عدم وجود أدلة كافية في تقارير الأمم المتحدة على استخدام النظام السوري لسلح الكيمياء، لتتقض الحرج السياسي الأمريكي باقتراح يقوم على تفكيك الأسلحة الكيميائية السورية مع بدء عملية جنيف 2 للوصول إلى حل سياسي للأزمة².

دون أدنى شك فحسابات التدخل العسكري تختلف في سوريا عن ليبيا، فلأزمة السورية أكثر تعقيدا بمعيار عدد وطبيعة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية المشاركة فيها مع إدراك القوى الكبرى أن الساحة في سوريا ليست مفتوحة على كل الخيارات، والأدوات في إدارة الأزمة لتصل الأزمة إلى طريق مسدود محصلتها مباراة الأصفرية بحيث لا يكون هناك فائز بين الأطراف الإقليمية مثل تركيا وإيران والسعودية، ولا الدولية بين القوى الغربية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مقابل روسيا والصين، وحسابات التدخل العسكري الأمريكي ستكون أكثر تعقيدا في ظل استخدام الفيتو لكل من الصين وروسيا .

استخلاصا لما سبق يمكن اختصار مضمون الإستراتيجية الجديدة لإدارة أوباما في الشرق الأوسط التي وصفها البعض بتراجع وضعف لدور الأمريكي إلا أنها حقيقة كان تراجع تكتيكي فرضته الظروف والتحديات التي واجهتها فترة إدارته، ويمكن رصد أهم مبادئها في مجموعة من النقاط الأساسية:

¹ إبراهيم عرفات، المرجع السابق، ص ص 19-23.

² مصطفى علوى، "مباراة لا صفرية : الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط"، ملحق مجلة السياسة الدولية، ع. 194 (أكتوبر 2013)، ص 25.

الفصل الأول — التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

- ✓ مبدأ القيادة من الخلف والصبر الاستراتيجي؛ الذي يعني اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على حلفائها الاستراتيجيين في إدارة وتسوية الصراعات التي تقع محيط إقليمهم الجغرافي ممن ترتبط مصالحهم وأهدافهم بمصالح وأهداف الولايات المتحدة.
- ✓ الانسحاب من الحروب وعدم الدخول في حروب جديدة؛
- ✓ تقليص مشاركة القوات الأمريكية واستبدالها بمشاركة جيوش الدول ذات العلاقة في الإقليم.

كما عرفت فترته تصاعد النشاطات الإرهابية، وتصاعد خطر الأسلحة النووية، وضرب هيبة أمريكا بعد وقوعها في مستنقع حربها على العراق وأفغانستان، لذلك وجدت إدارة أوباما بأن تعتمد على مبدأ التعاون الدولي والتصرف تحت مظلة الشرعية الدولية، وهذا بناء على نهج براجماتي يقتضي الحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية بأقل التكاليف الممكنة.¹

كما يمكننا استخلاص أن هذا التراجع في الشرق الأوسط رسم حقيقتين إستراتيجيتين في الشرق الأوسط. أولها؛ اللافاعلية في الدور الأمريكي، وهو ما أثبتته الواقع بالفشل المتكرر في إدارة الأزمات المتتابعة في الشرق الأوسط، مقابل تصاعد النشاط المتزايد للقوى الصاعدة مثل روسيا التي استغلت التحولات الجيوسياسية في المنطقة واختلال موازين القوى فيها لتنفيذ إستراتيجيتها، وثانياً؛ وهو دور القوى الإقليمية التي باتت تتصرف بأحادية في ظل الفراغ الاستراتيجي الأمريكي، وخير مثال لتصرف بصورة أحادية كان قرار المملكة العربية السعودية في عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن (سيتم التوسع في ذلك في الفصل التالي).

¹عدنان هيجانة، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الجوار الخليجي: بين الثابت والمتغير"، دورية دراسات، م.02، ع.01 (2015)، ص.144.

المطلب الثاني: تصاعد الدور الروسي في التفاعلات الإقليمية

أثارت التطورات المتسارعة التي تلت الحراك الثوري الشعبي هي الأخرى؛ مجموعة من التساؤلات حول السياسية الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط، وحقيقة الدور الذي باتت تلعبه في المنطقة خاصة في ظل إستراتيجية الانسحاب التدريجي لأمريكا التي وضعتها إدارة باراك أوباما، والتي تركت فراغ إستراتيجي ساهم في زيادة الفرص أمام روسيا من أجل استرداد فاعليتها، وتثبيت دورها الجيوسياسي في مناطقها الحيوية خاصة، والساحة الدولية عامة بوصفها قوة عظمى لها وزنها السياسي والاقتصادي والعسكري.

بدأت بوادر تحقيق حلم إعادة روسيا إلى الساحة الدولية منذ تولي فلاديمير بوتين Vladimir Poutine مقاليد السلطة في روسيا سنة 2000 * حيث بدا عازما على انتشال روسيا من حالة الضياع الذي عاشته بعد حالة الضعف، والانكسار التي عرفتتها مع نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وما نتج عنها من انهيار داخلي أصاب مختلف النواحي خاصة الاقتصادية والسياسية وخارجي بفقدانها مكانتها الدولية بعد التحول من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.¹

من هذا المنطلق جاءت رؤية بوتين لبناء سياسات روسيا الخارجية، تهدف في خطوات جادة إلى إعادة روسيا إلى الصدارة في الساحة الدولية كفاعل مؤثر في النظام الدولي، حيث بدأ بوتين بالداخل بالتركيز على الإصلاحات السياسية والإدارية التي دارت حول تشديد مركزية الدولة، وتقوية هرم السلطة وإخماد النزاعات الانفصالية التي انتشرت في عهدة الرئيس الذي سبقه بوريس يلتسن Yeltsin Boris كما عمل على رفع نسبة النمو في الاقتصاد الروسي التي ارتفعت بنسبة 7 بالمائة ما بين 1999-2008 ، متجها بعدها إلى صياغة سياسة خارجية قوية تعيد لروسيا موقعها، وقد بدأ التغير يتبلور تدريجيا منذ 2003 بعد إعلان روسيا الانفتاح على التعاون الأمني مع الغرب في كل

¹ أحمد حسين، الأبعاد الإستراتيجية لصعود الدب الروسي (تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي لدراسات، 2017)، ص. 09.

* تم إعادة انتخاب فلاديمير بوتين لثلاثة ولايات 2000، 2012، 2004 .

ميادين التهديدات الجديدة¹، عموماً فقد حُدِّت أهداف بوتين في سياسته الخارجية في مجموعة من النقاط عرفت بمبدأ **بوتين** كالتالي :

- تعميق التوجه الأورآسي لروسيا في سياستها الخارجية ؛
- التركيز على برامج الإصلاح الداخلي ليس على حساب السياسة الخارجية ؛
- رفض القبول بعالم أحادي الهيمنة مع التركيز على الدور الروسي في عالم متعدد الأقطاب ،مع إمكانية التعاون مع الولايات المتحدة في القضايا العالمية كالحد من التسلح، وحقوق الإنسان وغيرها.. ؛
- السعي لاستعادة الدور الروسي في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي ،مع تقوية الروابط مع بيئتها الأمنية في الشرق من الصين والهند، واليابان ومنغوليا².

من هذه الأهداف تتضح إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية، وللدور الذي تريده لنفسها في الساحة الدولية خلال فترات حكم فلاديمير بوتين، التي صاغها من خلال أربع وثائق وضحت أهداف ومبادئ روسيا الخارجية، وحددت أولية المناطق الحيوية لديها جاءت هذه الوثائق في السنوات التالية تباعا 2000 و 2008 و 2013 وآخرها كانت سنة 2016، وجاءت هذه الوثيقة بسبب التغيرات الإقليمية والدولية بعد 2014 بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والعقوبات الغربية على روسيا والانخراط في الأزمة السورية. وقد جاءت هذه الوثيقة لتؤكد النظرة البراغماتية لسياسة روسيا الخارجية في سياق واضح، وصريح نصت عليه الوثيقة: "على أن روسيا تتبع سياسة خارجية حازمة ومستقلة تسترشد بمصالحها الوطنية لتحقيق أولوياتها الوطنية الإستراتيجية التي تأتي على رأسها : ضمان الأمن الوطني والسلامة الإقليمية، تعزيز موقع روسيا بوصفها مركز لنفوذ، إضافة إلى تعزيز موقعها في العلاقات الاقتصادية العالمية"³.

وعلى اعتبار أن السياسة الخارجية لدول هي تعبير عن مصالحها الحيوية الدائمة، فقد أثبت التاريخ أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا، حيث يعود الاهتمام الروسي بالمنطقة إلى عهد قديم يعود إلى أحد قيصرتها **بيار الأكبر Pierre le Grand** ، الذي وصف أهمية المنطقة في مقولة قالها سنة

¹المرجع السابق نفسه، ص ص. 13-18.

²وائل محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص.332.

³علي الجرباوي، "الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن"، مجلة سياسات عربية، ع. 31 (مارس 2018)، ص ص. 17، 18.

1725؛ وهو مطلع على الخريطة "من يهيمن هنا هو سيد العالم"، وكان يقصد بهنا قلب الشرق الأوسط الخليج العربي تحديداً، الذي يعتبر الذراع المائي الرابط بين شبه الجزيرة العربية، والجنوب الغربي لإيران باتجاه محيطها المباشر، وهي الحدود الجنوبية لروسيا والمجاورة بالإضافة للخليج وإيران إلى تركيا وأفغانستان¹. وبما أن للجغرافيا أحكامها كان من الطبيعي أن يكون الشرق الأوسط ضمن أولويات السياسة الخارجية الروسية منذ زمن القياصرة إلى اليوم لاعتبارات جيوسياسية رتبت كالتالي²:

الأولوية الأولى: لإيران وتركيا المحاذيتان لها، حيث تعتبر تركيا الجسر الواصل بين الشرق والغرب أما إيران فهي البوابة الشرقية للمنطقة العربية، كما تتمتع الدولتان بنفوذ تاريخي وثقافي واقتصادي في المنطقة.

الأولوية الثانية: لمنطقة الخليج العربي تقوم على سياسة توازنات صعبة بين مختلف القوى المتناحرة فيها، بداية مع إيران والعراق، ثم مع السعودية وإيران. إلا أنه رغم هذا لم تشهد العلاقات الروسية الخليجية تطورات ملموسة.

الأولوية الثالثة: لمنطقة الصراع العربي الإسرائيلي التي أصبحت مجرد ورقة ضغط تستخدمها روسيا لتحسين وضعها في النظام الرأسمالي العالمي.

وتعتبر هذه البوابات الثلاثة للولوج لشرق الأوسط، وإعادة إحياء الدور الروسي بما يتناسب مع التطورات التي تمر بالمنطقة.

شهد الشرق الأوسط عدة أحداث بارزة كان لها تأثيراتها على أنماط التعاون والصراع بين مختلف القوى الفاعلة فيها، آخرها الحراك الثوري الشعبي بعد 2011، الذي شكل أحد أهم محطات الاضطراب والانفلات الأمني في المنطقة. مما أثر بقوة على الدور الروسي فيها وعلى طبيعة علاقاته الإستراتيجية مع دوله، حيث طرح الحراك عدة متغيرات كانت بمثابة فرص، وتحديات دفعت روسيا لحساباتها الخارجية في الشرق الأوسط في إطار سعيها للحفاظ على مصالحها الحيوية في مناطق نفوذها، والبحث عن دورها العالمي المأمول من خلال إيجاد نظام متعدد تكون هي أحد أقطابه، وهي الرؤية التي تنطلق منها روسيا في سياستها الخارجية اتجاه الشرق الأوسط كمنطقة جيوسياسية هامة

¹ أعمار جفال، المرجع السابق، ص ص. 37، 38.

² نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ومصر وسوريا نموذجا)، مجلة سياسيات عربية، ع. 12 (كانون الثاني 2015)، ص ص. 113، 114.

تحتل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية لما تمثله من قلب العالم، ومركز التوازنات والقوى لكونها نقطة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأي قوة عالمية.¹

إلى غاية مطلع الألفية الجديدة لم يكن لروسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي أي دور فعال في الشرق الأوسط، لكن وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم أحدث تحولا دراماتيكيا نحو العلاقات الروسية مع دول المنطقة خاصة الدول العربية، باتجاهه إلى بناء علاقات جيدة معها، بما يسمح لروسيا أن تكون أحد الفواعل الأساسية في قضاياها وشؤونها الأمنية التي تزداد تعقيدا واشتباكا منذ سقوط العراق لكن ما إن لبثت روسيا في ترتيب علاقاتها في المنطقة مع الأنظمة التقليدية على أسس جيدة، حتى عصفت بها رياح التغيير، الذي أطاح بحلفائها التقليديين، وهو ما انعكس على حساباتها الإستراتيجية اتجاه التحولات السريعة في المنطقة، التي كشفت على وجود إرهابيات مرتبطة بالتوازنات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتشير معطياتها إلى إعادة تعريف الحلفاء وكذا الخصوم أو المنافسين في المنطقة، وهو ما ينبئ بإعادة رسم للخريطة الجيوسياسية للقوى والتحالفات.²

وهذا ما يفسر التفاوت في الاهتمام، والاختلاف في المواقف لروسيا اتجاه دول الحراك حيث بدت متحفظة اتجاه دول مثل ليبيا ومصر، والتزمت الصمت في دول أخرى البحرين واليمن. في حين كانت مواقفها صارمة اتجاه الأحداث في سوريا تحديدا التي تلاحقت أحداثها بوتيرة سريعة نقلتها من أزمة داخلية إلى أزمة دولية تشابكت مصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين على مستواها. وهو ما فرض على روسيا إعادة ترتيب أولوياتها الخارجية في ظل التحديات الإقليمية الجديدة وفقا لمجموعة من المحددات :

أولا / المحدد الأمني ومواجهة التهديدات الأمنية الناتجة عن الحراك الثوري الشعبي: يعتبر العامل الأمني أحد أكثر العوامل أهمية في إستراتيجية روسيا، التي تسعى جاهدة لحماية أمن حدودها الجنوبية مع الشرق الأوسط، حيث عامل الجوار القريب يجعل روسيا تتأثر بشدة بما يحدث في الشرق الأوسط ويتفرع إدراك صانع القرار الروسي لتهديد المنتشر من الشرق الأوسط من خلال نقطتين نعتبرهما أساسيتين :

¹ باسم رشيد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي(مصر:مكتبة الإسكندرية، 2013)، ص.38.

² المرجع نفسه، ص. 32.

أ- **التخوف من صعود الإسلام السياسي:** يشكل المسلمون في روسيا عامل مزدوج بين قوة وتهديد أما باعتباره عامل قوة فتواجد المسلمين بشكل كبير، الذي بلغ نسبة ما بين 16-17 %، من إجمالي السكان في روسيا أي ما يقارب 23-24 مليون مسلم من أصل 144 مليون، أكسبها مقعدا دائما بصفة مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو ما يؤهلها أن تمتلك نشاطا أكبر في الشرق الأوسط الذي ترتبط معه بمصالح إستراتيجية بشكل مباشر، أما عامل تهديد فروسيا تتخوف من زيادة الكبيرة في عدد السكان المسلمين بما يقابله نقص في الخصوية وارتفاع في عدد المهاجرين بسبب تدهور الحالة الاقتصادية، وهو ما سيكون له انعكاسات على المجتمع أخطر من تلك التي رافقت انهيار الاتحاد السوفياتي، من جهة أخرى تشير الإحصائيات إلى تدني إلى أن المسلمين يحتلون مراتب متدنية طبقا للمقاييس الاقتصادية والاجتماعية إذا ما قورنت بالسكان الروسيين، وهو ما يثير مخاوف صانع القرار من انتقال عدوى الحراك الثوري الشعبي، الذي اعتبره أحد مظاهر الثورات الملونة التي عرفتها روسيا وهي: الثورة البرتقالية الأوكرانية سنة 2004، وسبققتها جورجيا سنة 2002، وتلتها سنة 2005، ثورة أخرى في قيرغستان¹. وعليه فروسيا تتخوف من أي ارتداد لرياح التغيير في الشرق الأوسط إلى ولاياتها الداخلية .

ويعود هذا التخوف الروسي إلى رؤية مفادها أن صعود الإسلاميين للحكم في الشرق الأوسط سينعكس بالسلب على الداخل الروسي، حيث سيعمل صعود الإسلاميين للحكم على تشجيع تنامي الحركات الإسلامية المعارضة مما يدفع إلى إنشاء بيئة اقتصادية إسلامية تهدد تخومها في القوقاز وآسيا الوسطى². ومن جهة ثانية سيعمل هذا الصعود على دفع التمرد الإسلامي خاصة في الجمهوريات الإسلامية التي شهدت العديد من الاحتجاجات المؤيدة للاحتجاجات العربية سنة 2012

¹ Anna Borshchevskaya , "RUSSIA IN THE MIDDLE EAST: Motives, Consequences, Prospects" , **The Washington Institute for Near East Policy** ,(Feb2016),pp.13-14.

²نوار جليل هاشم، المرجع السابق، ص. 116.

* تعتبر آسيا الوسطى والقوقاز من مناطق صراع النفوذ بين القوى الكبرى باعتبارها دول غنية بالثروات النفطية بالإضافة إلى موقعها الجيوسياسي، ومن جهة ثانية تعتبر من الدول الرعوية المتخلفة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وليس لديها المؤهلات لتنمية والاستثمار فيها، لذا طرحت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بصفتها راعية لها لتحقيق تنميتها واستقرارها وهو يمثل تهديد لروسيا كون هذه المنطقة عمق استراتيجي لها حيث من يسيطر على القوقاز فقد سيطر على أوراسيا .

في شمال القوقاز خاصة بعد أن شهدت داغستان عام 2013 نفس الاحتجاجات الحاشدة بعد أن أقدمت منضمتان إسلاميتان بمظاهرات حاشدة احتجاجا على السياسة الروسية اتجاه سوريا.¹

ب- **التخوف من انتشار التنظيمات الإرهابية** : تعاني روسيا منذ التسعينات من انتشار التطرف والجماعات المسلحة خاصة في القوقاز وآسيا الوسطى، التي تسعى لحماية وجودها وتحقيق أهدافها بالانضمام إلى تنظيمات إرهابية كبيرة، وهو ما يشكل تحديا حقيقيا للأمن القومي الروسي، وما تتخوف منه روسيا في ظل المتغيرات الجديدة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط انتشار واسع للجماعات الإرهابية التي تحاول جاهدة للاستثمار في الفراغ الأمني والسياسي نتيجة الانفلات الأمني بعد تعثر تجارب الانتقال في المنطقة، ودخولها في صراعات مما جعل من ساحاتها مرتع للجماعات والتنظيمات الإرهابية التي يصعب عدّها وإحصاءها، ولعل أخطرها هو ظهور **تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق** خاصة بعد ما بدأت الإحصاءات تشير إلى تواجد مقاتلين من القوقاز وجورجيا ووجود أسماء من الشيشان ضمن القيادات في التنظيم² وهو ما يعتبر تهديدا مباشرا لأمنها واستقرارها .

ثانيا/المحدد الاقتصادي : يشكل المحدد الاقتصادي أحد أهم المداخل لفهم وتفسير السلوك الروسي في الشرق الأوسط بعد الحراك الثوري الشعبي، حيث تواجه روسيا أزمات اقتصادية داخلية تعود أكثر أسبابها للعقوبات الاقتصادية المطبقة عليها من جهة، وإلى تدني أسعار البترول العالمية من جهة أخرى، ولذلك تسعى روسيا في ظل التطورات السريعة في الشرق الأوسط إلى انتهاز كافة الفرص لإنعاش اقتصادها، وفق ركيزتين أساسيتين:

أولها في مجال الطاقة والنفط من خلال إقامة شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني من دول المنطقة حتى مع تغير النظم الحاكمة في بعض الدول العربية في المنطقة تضمن من خلالها استقرار أسواق النفط والطاقة، حيث يمثل قطاع الطاقة أحد أهم محاور تقاطع مصالح العرب مع روسيا لا سيما مع دول الخليج، خاصة السعودية التي تنظر إليها بوصفها حليف في مجال الطاقة وتسعى لتعاون والتنسيق معها في إطار محورين أساسيين يتمثل الأول في ضمان استقرار أسواق النفط من خلال التحكم في إنتاجه، **والمحور الثاني** من خلال تعزيز الاستثمارات في قطاع النفط خاصة

¹ نوار جليل هاشم، مرجع سابق، ص. 127.

² للاستزادة أكثر حول داعش أنظر إلى: مازن شندب، داعش: ماهيته، نشأته، أهدافه، إستراتيجيته (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص. 127.

وأن روسيا تمتلك من الإمكانيات والخبرة ما يؤهلها لتطوير التعاون العربي الروسي في مجال الطاقة في الوطن العربي.¹

ثانيها في مجال تجارة الأسلحة حيث يمثل الشرق الأوسط سوقا مهمة لسلاح الروسي، وهذا وفقا لأحد التقارير الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الصادر سنة 2018 الذي أشار إلى تصاعد حجم المبيعات العالمية بحوالي 10 % خلال السنوات الماضية (2013-2017)، وتصدرت الدول التالية أكبر خمسة مصدرين لسلاح بالترتيب الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، ألمانيا الصين وسيطروا مجتمعين على حوالي 74% من صادرات الأسلحة، في حين كان أكبر المستوردين لسلاح بالترتيب: الهند 12%، المملكة العربية السعودية 10%، مصر 4.5 %، الإمارات العربية المتحدة 4.5%، الصين 4.0 %².

ثالثا/المحدد الاستراتيجي: يعتبر أكبر تحدي لروسيا في الشرق الأوسط بعد 2011 هو سقوط نظام بشار الأسد، حيث سقوط النظام في سوريا يعتبر انهيار للمحور الثلاثي روسيا إيران_سوريا، وهذا يعني خسارة إستراتيجية لروسيا، لأن سقوط الأسد سيخلق مشكلة أمنية لروسيا، فمن جهة سيجعلها تفقد قواعدها العسكرية في البحر الأبيض المتوسط³، ومن جهة ثانية سيكون من الصعب على إيران الصمود طويلا، وهذا يعني انكشاف الحدود الجنوبية لها في منطقة القوقاز وجمهورية آسيا أمام الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمح لها بإحكام الطوق على أحد أهم المجالات الحيوية لروسيا⁴. ومن وجهة نظر أخرى فإن سقوط نظام بشار الأسد الحليف القوي والوحيد في العالم العربي سيقابله توسع أمريكي، مقابل تقلص لدور الإيراني في المنطقة كما جاء على لسان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف Sergueï Lavrov : "إن المطالبة بتغيير النظام في سوريا حلقة في لعبة جيوسياسية تقصد إيران".

¹نورهان الشيخ، "روسيا والتغيرات الجيوسياسية، المرجع السابق، ص.303 .

² Trend in international Arms Transfer , SIPRI , Summary2018, accessible at : https://www.sipri.org/sites/default/files/2018-06/yb_18_summary_en_0.pdf

³ zvi ,magen , Russia and the Middle East: Policy Challenges, **Institute for National Security Studies**, Memorandum No. 127 (May 2013) ,p.58.

⁴نورهان الشيخ، المرجع السابق، ص.310 .

الفصل الأول — التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الحركات الشعبية متغير تفسيري

في الأخير يمكن القول أنه في ظل التحديات الصعبة الناتجة عن التحولات السريعة التي تشهدها المنطقة تتخذ روسيا إستراتيجية دفاعية-هجومية تسعى من خلال الإستراتيجية الدفاعية الحفاظ على حلفائها في المنطقة على غرار سوريا وإيران، أما في شقها الهجومي فهي تتضح من خلال سعيها في الاستثمار في البدائل الجديدة، والتأثير والتأثر فيها لإيجاد موضع لها في وسط هذه التحولات التي تعيد رسم الشرق الأوسط جيوسياسيا.

من جهتها توظف روسيا لإدارة لعبة التوازنات الجديدة في الشرق الأوسط إستراتيجية مبنية على نمط التحالفات المرنة¹. وهو ما تتخذه منذ 2011 لترسيخ تواجدها في المنطقة واتضح ذلك من خلال كثافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة، من مؤشراتنا :

- ✓ انخراطها الفعال في إدارة الأزمة سورية؛
- ✓ تعزيز علاقاتها الجيدة مع الدول الفاعلة في المنطقة، والذي اتضحت مؤشراتته من خلال كثافة الزيارات لموسكو منها زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى موسكو سنة 2015، وزيارة الملك سلمان سنة 2017 التي نتج عنها العديد من الاتفاقيات بين الدولتين.
- ✓ تستخدم روسيا دبلوماسية السلاح من خلال زيادة التعاون في المجال العسكري مع دول المنطقة كالسعودية، مصر، إيران .

* يمكن تعريف التحالفات في أوسع معانيها باعتبارها "اتفاقيات أو تفاهات رسمية أو غير رسمية للتعاون الأمني بين فاعلين دوليين أو أكثر بهدف إدارة تغيير توازنات القوى و/أو التهديدات ، والفرص القائمة أو المحتملة أو المدركة، بما يحقق مصالح هؤلاء الأعضاء.

خلاصة الفصل الأول

تناولت الدراسة في الجزء الأول من هذا الفصل الحراك الثوري الشعبي التحول الجيوسياسي الذي اخترناه كمتغير تفسيري مركزي في الدراسة ، من خلال قراءة في المفهوم، ثم الأسباب، ثم تناولنا مواقف كل من السعودية وإيران، وأخيرا تناولنا التداخيات الأمنية والجيواستراتيجية له استخلصت الدراسة أن الحراك الثوري الشعبي شكل منعطفًا تاريخيًا هامًا في المنطقة، كان له ارتداداته الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي استطاع إسقاط عدد من الأنظمة التقليدية التي حكمت لعقود طويلة (تونس، مصر ليبيا، اليمن)، وعلى المستوى الإقليمي أثار ملامح ترتيب إقليمي جديد تتواجه فيه السعودية مع إيران، وينبئ بصعود روسي في ظل التراجع التكتيكي لدور الأمريكي فترة إدارة باراك أوباما الثانية، وهذا يعتبر أكبر تحول للإستراتيجية الأمريكية منذ احتلال العراق.

كما كشفت التحديات الأمنية التي صاحبت الحراك الشعبي أن نجاح الدولة في الشرق الأوسط كفاعل امني له القدرة على السيطرة على حدوده، والحفاظ على أمنه في ظل أوضاع أمنية غير مستقرة يكون مرتبط بالتوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة، وعليه ففشل الدول أو نجاح بنائها مرتبط أساسا بمدى تطابق ذلك مع مصالح القوى الفاعلة في الشرق الأوسط. بمعنى آخر يمكن القول أن الوضع الأمني الغير مستقر هو أحد أسباب بحث القوى الفاعلة إما لتحقيق مصلحة مادية أو لتحقيق توازن إقليمي، وهو ما يؤدي إلى التنافس خاصة في الدول التي تشهد صراعات داخلية ، ولها وزن استراتيجي بالنسبة لأحد الفواعل الإقليمية (إيران/السعودية)، أو دوليا (أمريكا/روسيا) مثل ما يحدث في سوريا أين تتقاطع المصالح الأمريكية والروسية ، وما حدث في البحرين واليمن أين تتقاطع المصالح السعودية والإيرانية.

وأخيرا استخلصت الدراسة أثر اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى الدولية في الشرق الأوسط على شكل التحالفات الإقليمية وأطرافها التي تبنى على أساس هدفين استراتيجيين أولهما التهديدات الأمنية المشتركة، وثانيها المصالح المشتركة بين الحلفاء، ولذلك فإن إستراتيجية روسيا التي تعمل على إعادة نفوذها في المنطقة سيميل كفة التوازنات لصالح إيران وحلفائها في المنطقة، في المقابل يبقى إعادة التوازنات لصالح الخليج، والعرب مرهون بنقطتين الدور المؤثر للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها حليفها الاستراتيجي، أو تشكيل منظومة أمنية مشتركة تسعى من خلالها لدفاع عربي مشترك.

الفصل الثاني المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

تمهيد

يسهم هذا الفصل في نقل الدراسة من جانبها النظري المجرد إلى جانبها العملي الملموس، وقد جاء هذا الفصل لاستعراض محددات القوة الصلبة والناعمة على اعتبار أن التطلع للزعامة الإقليمية وإدارة التنافس بين الطرفين لا يمكن أن يغفل هذه النقطة، لذلك سيكون هذا الجزء من الدراسة تحليلاً لمقدرات القوة المادية المتمثلة في بعدها العسكري الذي يعتبر صمام الأمان للدول للحفاظ على أمنها واستقرارها ثم نتناول البنية الاقتصادية لكلا الطرفين، وكذا تناول أهمية العامل الجغرافي، ومن ثم نتنقل إلى دراسة مقومات القوة المعنوية من خلال تناول أهمية دور الإيديولوجيا والثقافة في توجهات الطرفين، وكذا من خلال تناول القيم السياسية لطرفين فكل منهما معطيات داخلية، وامتداد تاريخي وعمق استراتيجي، ونخب حاكمة ومصالح سياسية تحكم توجهاتهما الخارجية.

المبحث الأول: مقارنة إيتيمولوجية لمفهوم الشرق الأوسط

يعتبر مفهوم الشرق الأوسط (Middle East) من أكثر المفاهيم شيوعاً في الأدبيات السياسية والإعلامية العالمية، وبالرغم من ذلك، يعتبر كذلك من أكثر المفاهيم غموضاً وأصعبها تحديداً، إذ لا يوجد تعريف مستقر، و دقيق لهذا المجال الجغرافي الشاسع ، ولفضائه الثقافي ، والحضاري المتنوع. ويعود هذا اللبس في تحديده إلى تعدد الدلالات الجيوسياسية لهذا المفهوم، وإن اتفق على تسميته اصطلاحياً.

لذا سنناقش في هذا الجزء من الدراسة مفهوم الشرق الأوسط بما تقتضيه عملية تأسيس المفاهيم في إطار متكامل، وذلك من خلال مناقشته ضمن مختلف الرؤى الفكرية التي تناولته بما تسمح به المراجع المتوفرة لنا بهذا الخصوص. ومن ثم بيان خصائص المنطقة ومكانتها الهامة التي جعلتها منطقة محورية في استراتيجيات القوى الإقليمية ، والدولية وفق النظرة الجيو-إستراتيجية، بأبعادها الجيوثقافية، الجيوسياسية، والجيواقتصادية.

المطلب الأول: الشرق الأوسط دراسة في المعنى والمدلول

تثير محاولة تعريف الشرق الأوسط عدة صعوبات، انطلاقاً من المصطلح في حد ذاته، فالشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية معينة مضبوطة الحدود؛ كما أنه ليس من وضع أبناء منطقتهم السياسيين، ومن ثم فهو لا يحمل اسماً يعبر عن دلالة تاريخية أو حضارية نابعة من خصوصيات منطقتهم الثقافية أو الدينية، كمنطقة الوطن العربي أو المشرق العربي أو الشرق الإسلامي... الخ ، كما أنه ومن خلال مراجعتنا للكتابات التي تناولت مفهوم الشرق الأوسط، رأينا تنوعاً في الأطروحات الفكرية بين الباحثين؛ الأمر الذي أدى إلى التباس بين مجموعة مصطلحات لمنطقة واحدة. فهناك من يستخدم مصطلح الشرق الأوسط، وهناك من يستخدم مصطلح المشرق العربي مقلصاً هذه المنطقة إلى مجموعة دول عربية مستبعداً بذلك كلاً من إيران، وتركيا، وباكستان وأفغانستان، وإسرائيل. وهناك من يعرفه على أنه العالم الإسلامي المترامي الأطراف الممتد من المغرب في الغرب إلى شرق دولة باكستان والهند وتركمنستان في الشرق¹.

¹ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998)، ص. 26.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإبراني السعودي في الشرق الأوسط

ويمكن أن نقسم هذه الاتجاهات إلى اتجاهين أساسيين، وهما؛ أولاً: الأدبيات السياسية الغربية التي تعطي الشرق الأوسط مجالاً أكثر اتساعاً لتشمل الدول المستبعدة السابق ذكرها، حيث يجمع هذا الاتجاه على أن منطقة الشرق الأوسط ذات طابع فسيفسائي، بتفوّع الإثنيات، وتعدّد الأديان، والثقافات واللغات بشكل كبير فيه. فمنطقة الشرق الأوسط تجمع بين ثلاث أديان؛ الإسلامية والمسيحية واليهودية إضافة إلى تعدد الطوائف من جهة، وتعدد لهجات اللغات الأساسية السائدة فيه؛ العربية والتركية والفارسية. ونجد من هذا أن الأدبيات الغربية لم تشترط التماثل بقدر ما أرادته منطقة تضم مزيجاً مختلطاً من القوميات واللغات والأديان، وهذا في حد ذاته تغييراً لهوية المنطقة.¹

وثانياً: الأدبيات العربية، وأحد رواد هذا الاتجاه الباحث المصري **علي الدين هلال** في فكرة النظام العربي. وذلك في مواجهة فكرة الشرق الأوسط، التي يهدف منظروها من خلالها إلى تمزيق الوطن العربي، وطمس هويته العربية تبريراً في الأخير لإدماج الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة.

وبتتبع الصيرورة التاريخية لهذا المصطلح، نجد أن منطقة الشرق الأوسط أخذت أكثر من مسمى منها: "الليفانت" (Levant)، ويعود أصل هذه التسمية إلى العصر الإغريقي الروماني وكانت تعبر على جزء من المنطقة، والتي تضم سوريا ولبنان وفلسطين.² ومصطلح الشرق القديم أو الأقدم (Most East Ancient)، وهو مصطلح حضاري، شمل المنطقة التي نشأت فيها الحضارات العليا القديمة في مصر، والعراق، وفينيقيا ووسط الأناضول، وغربي إيران؛ في حين استخدم مصطلح الصحارى الكلاسيكية (South-West Asia) على منطقة الصحراء العربية، وهوامش الأراضي الزراعية ما بين النيل، والفرات؛ فيما شاع مصطلح الشرق القريب في فترة زمنية محددة، بديلاً عن الشرق الأدنى والشرق الأوسط.

ثم عرف الفكر الغربي ثلاث مصطلحات أساسية: الشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى وهي ترجع إلى فترة الاستعمار الأوروبي. وقد أطلقت عليها هذه التسميات انطلاقاً من قرب المنطقة من أوروبا أو بعدها عنها. لذلك أطلق على المناطق القريبة من أوروبا مصطلح "الشرق الأدنى"، وكان

¹ جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي - دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1986)، ص. 29.

² يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط و الصراع الدولي - دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع (بيروت: دار النهضة، 1986)، ص. 145، 144.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

آنذاك يطلق على المناطق الدالة على الإمبراطورية العثمانية. أما المناطق البعيدة عن أوروبا فأطلق عليها مصطلح "الشرق الأقصى"، وهي تشمل منطقتي الهند والصين.

ظهر مصطلح "الشرق الأدنى" (Near East)، في منتصف القرن التاسع عشر وتحديدًا مع الفرنسيين لتقسيم مناطق نفوذهم. كما اشتمل عند البريطانيين على تلك الدول الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت تابعة للدولة العثمانية، وهي تركيا، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، والأردن ومصر، وجزيرة قبرص¹.

وفي حين رأت الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأدنى رؤية أوسع؛ حيث شمل المنطقة التي تضم مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية، بالإضافة إلى إيران وتركيا وقبرص. وقسمت الخارجية الأمريكية شؤون الشرق الأدنى إلى مكتبين اختص أولها بشؤون الدول العربية، فيما اختص الثاني بتركيا وإيران واليونان².

وحسب ما ذكر، يقال أن أول ظهور لمصطلح الشرق الأوسط كان في مقال صدر سنة 1902 لضابط البحرية الأمريكي "الفرد ماهان"، صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ. بعنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية". وذلك من خلال مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة روسيا في إيران. وكذلك المشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خطة السكة الحديدية الذي يربط بين برلين وبغداد. ولكن ماهان لم يحدد نطاق المنطقة الجغرافي واستخدم المصطلح للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي والممتدة بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى³.

بعدها تتالى استخدام مصطلح الشرق الأوسط، ففي نفس السنة التي اصدر فيها الفرد ماهان مقاله صدرت سنة 1909 م مجموعة مقالات لفالنتين شيرويل؛ وهو مراسل الشؤون الخارجية لجريدة التايمز

¹ غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص.10.

² خديجة لعربي، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2011، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص. 28.

³ ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع السوفيياتي الأمريكي في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)، ص.39.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

استخدم فيها عبارة "مشاكل الشرق الأوسط"، ثم أعقبه استخدام "اللورد كيرزون" حاكم الهند عبارة "الشرق الأوسط" للدلالة على المناطق التي تمثل الطريق إلى الهند¹.

بعد الحرب العالمية الأولى بدأ مصطلح الشرق الأوسط يستخدم بشكل واسع في الجامعات والندوات العلمية ولدى صناع القرار فاستخدمه ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية في ما عرف بإدارة الشرق الأوسط التي أنشأها سنة 1921 والتي تشرف على شؤون الأردن وفلسطين والعراق. وأصبح أكثر شيوعاً وتداولاً بعد الحرب العالمية الثانية مع إنشاء مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط الذي لم يحدد المساحة المشرف من الشرق الأوسط.

وبالرغم من كثرة ما كتب عن الشرق الأوسط، إلا أن تحديد الدول جغرافياً لم يستقر بعد أمام غياب معيار موضوعي متفق عليه. هل هو المعيار الجغرافي؟ أم التاريخي؟ فيما كان يرى البعض أن المنطقة يجب أن تحدد سيكولوجياً أو ثقافياً وليس جغرافياً. وتدعيماً لهذا الطرح نورد بعض التعاريف المختلفة الرؤى والمنطلقات في ذلك.

نجد أن مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد حددها بالمنطقة التي تشمل: كل من تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان" كما ضم التعريف الوارد في هذا المجلد دولاً من شمال إفريقيا، وهي: الجزائر وتونس والمغرب، وهي دول نادراً ما نجدتها ضمن التعاريف التي تحدد المجال الجغرافي للشرق الأوسط. فيما شمل تعريف المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية مفهومه لمنطقة الشرق الأوسط، كلا من دول إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية، إضافة إلى منطقة الهلال الخصيب ودولتي السودان وقبرص².

وحددت موسوعة عبد الوهاب الكيالي السياسية نطاق مفهوم الشرق الأوسط الجغرافي بكل من دول مصر، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والخليج العربي، إضافة تركيا وإيران وتوسعه أحياناً ليشمل أيضاً قبرص وأفغانستان في آسيا الوسطى، وليبيا في شمال إفريقيا³.

¹ جميل مطر، المرجع السابق، ص. 22.

² يحيى محمد الكعكي، المرجع السابق، ص. 41.

³ عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص. 456.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

أما الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية فقدت مفهوماً أوسع لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك في مجلداتها السنوي الذي تصدره تحت عنوان "سجل الشرق الأوسط". وقد شمل هذا المفهوم كل المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى إثيوبيا والصومال والسودان جنوباً، ومن إيران شرقاً إلى قبرص وليبيا غرباً¹.

في ضوء ما سبق يمكننا القول أن الشرق الأوسط مصطلحاً ديناميكياً، يمكن أن يضيق ويتسع لإدخال دول غير عربية كتركيا وإيران وإخراج أخرى منها كالجزائر والمغرب وتونس. كما أنه يستخدم حسب الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال بحثه، أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم. فهو بذلك إقليم مرن، يضيق ويتسع وفق مصالح الفاعلين فيه. كما يمكننا القول من التعاريف السابقة، أن هناك شبه إجماع على بعض الدول التي اصطلح عليها بدول القلب؛ وهي تضم المجال الجغرافي من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي. في حين نجد اختلافاً بينها حول ما سمي بدول الهامش أو دول الأطراف مثل دول شمال إفريقيا في مفهومه الحالي.

أما هذه الدراسة، فهي لا تحدد المنطقة وفق الأدبيات العربية التي يحددها مفهوم النظام الإقليمي العربي، إنما تلك التي تمتد لتشمل الدول العربية مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان والعراق واليمن ودول الخليج الست، مع إدخال الدول الغير عربية المحورية في المنطقة، كإسرائيل التي فرضتها قوة الأمر الواقع، أما تركيا وإيران فحضورها التاريخي والثقافي والسياسي له عمقه التاريخي في المنطقة. وهذا استناداً إلى عدة اعتبارات²:

—الاعتبار الجيوسياسي: لا يمكن فصل السياسة عن الجغرافيا، فالمنطقة العربية محاطة بمجموعة من الدول لا تربط بينها وبين الدول العربية علاقات ودية بالضرورة، لكنها علاقات تتميز بالاستمرارية والنظمية، والتأثير المتبادل.

¹ علي الدين هلال، المرجع السابق. ص. 24.

² أحمد الكاتب، القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة اقليمية في الشرق الأوسط، متاح على الرابط:

(2018/02/08) <https://rawabetcenter.com/archives/1141>

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

-الاعتبار التاريخي: يحتاج أصحاب هذا الاتجاه بأن المنطقة هي قلب العالم القديم، والحضارات الإنسانية، والديانات السماوية، وبالتالي فلا يمكن أن تستأثر أي جماعة بشرية بمفردها بحق من الحقوق علي هذه المنطقة. والمقصود هنا العنصر العربي ، الذي وفقا لهذه الرؤية، يجب أن يتعايش مع العناصر الفارسية (إيران)، و(تركيا)، واليهودية (إسرائيل).

-الاعتبار الواقعي: من الاعتبارين السابقين، يمكن الوصول إلي نتيجة منطقية تحكم طبيعة العلاقات بين دول المنطقة، وهي العلاقات ذات النمط الهوبزي، حيث التناقضات مستحكمة في تفاعل الدول مع بعضها بعضا، سواء كانت بين الدول العربية، أو بين هذه الأخيرة والدول المجاورة غير العربية. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلي احتمال وجود تفاهات ضمنية بين بعض دول الشرق الأوسط العربية وغير العربية في مواجهة دول أخرى من الفئتين.

تشكل هذه الاعتبارات تبريرا منطقيا أعطى أهميته لمعيار التفاعل بين هاته الدول، وأهمية المتغيرات الإقليمية، والدولية التي تحتم على الدارس تحديد هوية منطقة الشرق الأوسط دون محاولة فصل البيئة العربية عن باقي الدول المحيطة بها.

المطلب الثاني: التصورات الجيو-سياسية لشرق الأوسط

كان الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، ولا يزالان، يشكلان منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة؛ نظرا لما لهذه المنطقة من مميزات وخصائص، نابعة من خصوصيتها التاريخية والحضارية بالأساس، ومن مساحتها الشاسعة وحجم سكانها وخيرات باطن أرضها؛ إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز، الذي جعلها مركزا حيويا لتفاعلات إقليمية ودولية تتنافس عليها منذ مطلع القرن العشرين، ومن قبله أيضا، وذلك من أجل تكريس نفوذها الدائم فيها ، وتحقيق مصالحها الآنية والبعيدة منها.

ولان جيو-استراتيجية الشرق الأوسط الدولية هامة للغاية، فإنها تفرض على سياسات الدول المحلية والدولية، أن تستفيد من جيوسياسية المكان الغني بالثورات الباطنية المتنوعة. وأهمها أو في مقدمتها الثروة البترولية المتحكمة في مصير العالم الصناعي المتقدم. وهي الثروة المتمركز أساسا، كما هو معروف، في دول الخليج، وبشكل خاص في السعودية والعراق وإيران وقطر، إضافة إلى الإمارات

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

العربية المتحدة والكويت. ولذلك فإن ما نقصده بأهمية الشرق الأوسط الجيوسياسية هو: أهمية موقع هذه المنطقة بالنسبة لبقية أقاليم العالم الأخرى.

لذلك، سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى أهمية موقع الشرق الأوسط من خلال النظريات الجيوبوليتيكية لـ "هالفورد ماكيندر" (Mackinder Halford) و"نيكولاس سبايكمان". فقد وضع ماكيندر إحدى أهم النظريات الجيوبوليتيكية، وهي النظرية التي عرفت بـ"قلب الأرض" أو "الهارت لاند - (Land Heart) التي تقوم على فكرة "من يحكم الهرت لاند يتحكم في الجزيرة العالمية؛ ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم"¹

فقد رأى ماكيندر أن الكرة الأرضية تنقسم إلى قسمين: محيط عالمي (Ocean World) يأخذ ثلاث أرباع المساحة الكلية لغير اليابسة، وهو يشمل كل البحار والمحيطات؛ لأنها متصلة ببعضها. والجزء المتبقي يابسة تشكل فيه القارات الثلاث، أوروبا وآسيا وإفريقيا، ثلثي مساحتها، وهي ما اصطلح عليها بـ"الجزيرة العالمية" (World Island). وتتشكل هذه الجزيرة العالمية من نقطة ارتكاز أساسية تعرف بـ"قلب الأرض"، ونقطة ثانية اصطلح عليها بـ"قلبا الأرض الجنوبي". ويضم قلب الأرض الشمالي الأرض الممتدة من حوض نهر الفلوجة في الاتحاد السوفياتي، إلى غاية شرق سيبيريا، إضافة إلى القسم الأكبر من الهضبة الإيرانية. أما قلب الأرض الجنوبي، فيمتد عبر إفريقيا وجنوبي الصحراء الكبرى².

ويقع الشرق الأوسط، وفق نظرية ماكيندر، بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي فهو الطريق البري الرابط بين القلبين، والذي تمتد مساحته من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا، ما بين سفوح جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن جنوبا. صحيح، إن التقدم العلمي والتكنولوجي، الذي عرفه العالم قد قلل بشكل واضح من أهمية هذه النظرية؛ باعتبار أن من الممكن الآن بل من المحقق الآن أن مناطق كثيرة في العالم شهدت سيطرة غربية عليها دون أن تكون هناك آثار لهذه النظرية في تحقيق ذلك، إلا أنها مع ذلك مازالت تحوز على مصداقية نظرية ونتائج واقعية مهمة.

¹ محمد رياض، المرجع السابق، ص. 63.

² ممدوح محمود، المرجع السابق، ص. 50.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

أما سبايكمان المعروف بنظرية "النطاق الساحلي" أو "الريملاند"، فقد عاكس بنظريته نظرية ماكيندر. فهو يرى أنّ من يتحكم في الأطراف أو الحوافي هو الذي يحكم العالم ، وتتمثل الحواف، أي أطراف الأرض المركز أو قلب الأرض، في تلك المنطقة الممتدة في أشباه الجزر الضخمة حول أوروبا وآسيا وهي: أوروبا؛ كشبه جزيرة لآسيا؛ والهند وجنوب شرقي آسيا ويدخل الشرق الأوسط ضمنها¹.

ولو القينا نظرة على خارطة الشرق الأوسط الجيو-سياسية، لوجدنا أنها تشكل جزءا كبيرا من المناطق الحيوية الهامة، التي التقت فلسفتا ماكيندر وسبايكمان السياسية؛ كل من منظوره السياسي الخاص، على أهمية موقعها الجغرافي المتميز ، وبالتالي على ضرورة السيطرة عليها. فالمنطقة تشكل جسرا رابطا بين ثلاث قارات؛ آسيا وأوروبا وإفريقيا، ويوجد وسط هذه المنطقة مثلث صغير يشكل القلب الحيوي للشرق الأوسط؛ مثلث تشكل حدوده الشكل الآتي: تمتد قاعدته من شمال البحر العربي إلى جزيرة سقطرة، بحداء الساحل الجنوبي للجزيرة العربية مشتملاً على خليجي عمان وعدن والخليج العربي والبحر الأحمر ، ويمتد ضلعه الأيمن مع جبال زاغروس، موازياً للساحل الإيراني على خليجي عمان والعربي، ومكماً سيره مع جبال كردستان، بموازاة الحدود العراقية الإيرانية، ثم يخترق هضبة الأناضول في اتجاه الشمال الغربي إلى أن نجد رأس المثلث في منطقة المضائق التركية. أما الضلع الأيسر للمثلث فيمتد من خليج عدن مشتملاً على شمال الصومال والبحر الأحمر ونهر النيل في مصر، ويعبر البحر المتوسط وبحر إيجة ليلتقي برأس المثلث في تركيا الأوروبية².

ويحتل هذا المثلث الذي يضم منطقة الخليج العربي أهمية حيوية بسبب موقعه الجغرافي ، الذي يتوسط ثلاث قارات ويشرف على أربع بحار هي: البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود فبحر قزوين والبحر الأحمر، إضافة إلى المحيط الهندي والخليج العربي. وأهم ملاحظة يمكن استخلاصها في هذا الخصوص، هو أن قلب الشرق الأوسط يسيطر على أهم الممرات المائية الإستراتيجية، التي تعد بمثابة شرايين الملاحة العالمية، وأحد أهم الطرق التجارية الأكثر سهولة والأقل تكلفة، لنقل مواد الصناعة الخام والموارد الطاقوية، ومن أهم هذه المنافذ المرورية المائية الطبيعية، أو الشرايين الحيوية النابضة في قلب الشرق الأوسط، نجد مضيق هرمز، وباب المندب.

¹ محمد رياض، المرجع السابق، ص. 59.

² المرجع نفسه، ص. 229.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

فمضيق هرمز يعد أحد أهم مضائق التجارة العالمية التي تتمتع بوزن اقتصادي إستراتيجي إقليمي ودولي. فهو يقع بين دائرتي عرض 27/25 درجة شمالاً، وبين خطي طول 57/55 درجة شرقاً؛ كما يعد بوابة الخليج العربي، حيث يصل بين الخليج العربي، وهو بحر شبه مغلق، وبين خليج عمان المفتوح على المحيط الهندي. وتشرف عليه ثلاث دول، إيران التي تطل على الجزء الشمالي الشرقي منه، وسلطنة عمان التي تطل بدورها على القسم الجنوبي الغربي منه، إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة التي تشرف على جزء صغير من ساحله الجنوبي. ويبلغ طوله حوالي 104 أميالاً بحرية وعرض مدخله 525 ميلاً بحرياً، بين رأس دبا ومنطقة دماجة. وتقع أضيق نقطة فيه بين جزيرتي "سلامة الكبرى" العمانية وجزيرة "لارك" الإيرانية، بينما يتراوح عمق مياهه ما بين 40-50 قامة تقع أكثر المناطق عمقا فيه في الجهة العربية، وتحديدًا عند الجهة الشمالية لجزيرة مسندم العمانية. ويضم المضيق عدة جزر، تتحكم في مدخله، وأهمها الجزر الثلاث المتنازع عليها بين إيران والإمارات العربية المتحدة؛ وهي طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، التي سيطرت عليها إيران بعد رحيل القوات الانجليزية سنة 1971 م.¹

ونظراً لما يحظى به هذا المضيق من أهمية وثقل إستراتيجي عالمي، فقد أطلقت عليه عدة تسميات تعكس أهميته بصفته صمام أمان عالمي، مثل "الممر الدولي للنفط" و"شريان الطاقة" و"المضيق الإستراتيجي"². وتأتي أهمية المضيق من كونه الممر العالمي لتجارة النفط، الذي يربط الخليج بالمحيط الهندي وبالطرق التجارية المتجهة إلى اليابان، ودول أوروبا وأمريكا، كما يعد المنفذ المائي الوحيد لدول الخليج، عدا السعودية وسلطنة عمان. ولذلك فهو أكثر الممرات حركة بالسفن إذ تعبره ما بين عشرين وثلاثين ناقلة نفط يومياً، بحمولة تتراوح ما بين 16.5 و17 مليون برميل. وهو رقم يشكل 40% من تجارة النفط العالمية، بحسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأميركية لعام 2006.³

¹ علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص ص. 37-19.

² حمد سعد الموعد، أمن الممرات المائية العربية (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص. 60.

³ مضيق هرمز، موسوعة الجزيرة، نقلاً عن الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/9/%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2>

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

أما مضيق باب المندب، فيقع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا؛ وهو مضيق يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي من جهة الجنوب، وكذا الخليج العربي والقرن الإفريقي، وتشرف عليه كل من دول اليمن وإريتريا وجيبوتي¹.

وتكمن أهمية مضيق باب المندب من أنه باب عبور يتحكم في الدخول ، والخروج من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي عبر بحر العرب والقرن الإفريقي ، وبحر عمان ، ويربط الخليج العربي بالبحر الأحمر ومنه إلى البحر الأبيض المتوسط. ولذلك فإن الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط عموماً، ولمنطقة الخليج العربي خصوصاً، تشكل محددات أساسية لقوة دول المنطقة؛ خاصة تلك الدول التي تتربع على منابع رئيسية للنفط، وتتحكم في معابره الإستراتيجية، مثل إيران والمملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: الأهمية الجيو-الاقتصادية لمشرق الأوسط

إلى جانب ما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط من أهمية جيو-سياسية حيوية، فإنها تتمتع بثروات وموارد باطنية، ذات قيمة اقتصادية جعلت منها محورا أساسيا في التجارة الدولية، وفي الاقتصاد العالمي؛ ومن أهمها النفط والغاز ومشتقاتهما. نعم، فالنفط يعد عصب السياسة الدولية المعاصرة وأحد أهم العناصر المحرك لها. وترجع بداية الاهتمام به في الشرق الأوسط، إلى بدايات القرن العشرين، وهو التاريخ الذي تم فيه اكتشاف أولى حقول البترول في إيران؛ وتحديداً سنة 1908 م² الاكتشاف الذي زاد من حيوية المنطقة ، وأدخلها في مرحلة جديدة من تنافس القوى الدولية، وكذلك القوى الإقليمية التي تسعى لتوسيع نفوذها.

يعد الشرق الأوسط من أغنى المناطق المنتجة للنفط في العالم، ويضم أكبر خمسة دول مصدرة رئيسية له؛ وهي السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى قطر والبحرين وعمان واليمن، التي يعد دورها ثانوياً في ذلك بالنسبة للدول الخمس المذكورة. حيث تحوز هذه الدول الخمس المنتجة الكبرى للنفط مجتمعة، على قرابة 70% من الاحتياط العالمي. كما قدر إنتاجها بحوالي 35% من الإنتاج العالمي؛ إذا ما استثنيت روسيا من هذه النسبة. وتغطي هذه الكمية

¹ علي وهب، المرجع السابق، ص. 137.

² ممدوح محمود ، المرجع السابق، ص. 55.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

الدول المستوردة على النحو الآتي: 45% من احتياجات ألمانيا، و 75 % من احتياجات فرنسا و 44 % بالنسبة لأمريكا و 90% بالنسبة لاحتياجات اليابان من هذه المادة، حسب تقديرات سنة 2000.

تعتبر السعودية من أكبر مصدري النفط، ليس في الخليج فحسب وإنما في العالم؛ حيث قدر إنتاجها سنة 1999 م بـ 6.8 مليون برميل في اليوم، أي ما يقارب 12 % من الإنتاج العالمي. وهي بذلك تفوق إنتاج أمريكا الشمالية والجنوبية وروسيا وأوروبا مجتمعين. كما تحتوي على أكبر الاحتياطات العالمية، إضافة إلى المخزون غير المستخرج.¹

يعتبر نفط الشرق الأوسط قوة متعددة الأبعاد ، لاسيما من الناحيتين الاقتصادية والسياسية فهو قوة ذات بعد اقتصادي حيث أنه مصدر رئيسي لطاقة العالمية، ومادة خام تعتبر محركا أساسيا في عملية التصنيع العالمية، كما يعتبر مصدرا لثروة نتيجة عائداته المالية الوفير التي انعكست على دول الخليج لتصبح من أغنى دول العالم دون انتمائها لدول الصناعية. أما في بعدها السياسي فيتمثل في أنه سلاح ضغط سياسي في يد الدول المصدرة تستعملها في تحقيق مصالحها مثل تشكيل شبكة تحالفات خارجية مع دول كبرى، وإقامة علاقات معها بما يضمن مصالح الطرفين، والذي من شأنه أن ينعكس على طبيعة العلاقات بين الدول المحلية في المنطقة بوجود قوى خارجية داعمة تسعى للحيلولة دون وقوع نفط الخليج في يد قوة معادية. كما هو الحال مع السعودية وأمريكا وإيران وروسيا.

وعلى العموم فنحن اليوم عندما نتحدث على النفط نحن لا نقصر على تلك المادة الخام التي تستخدم كوقود لتشغيل السيارات والطائرات فقط، إنما تلك المادة الخام المحركة لل تنافس الإقليمي والدولي، المثيرة لمخاوف الصدام خصوصا إذا ارتبطت مصالح الطاقة بمصالح السياسية الخارجية.² وتجسد إيران هذا المثال، حيث أثارت ببرنامجه النووي استياء الولايات المتحدة الأمريكية مما دفع دول أوروبا إلى سحب عقود استيراد النفط معها. الأمر الذي فتح المجال أمام قوى صاعده مثل الصين

¹ مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2002)، ص.69.

² دانييل يرغن، السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث، ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص.337.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

لمحاولة تعزيز دورها في الشرق الأوسط منافسة بذلك القوى المركزية التقليدية السائدة في المنطقة، كالولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً، فإن ما يمكن استخلاصه هو أن جيو - إستراتيجية منطقة الشرق الأوسط جد هامة. ولذلك فقد فرضت على سياسات الدول المحلية والدولية ضرورة الاستفادة من جيو-سياسية هذا المكان الغني بثرواته الباطنية المتنوعة؛ وأهمها الثروة النفطية، التي تتحكم في مصير العالم الصناعي المتقدم. الأمر الذي أدخل المنطقة في سلسلة تناقضات إقليمية ودولية كبيرة من أجل النفوذ والسيطرة عليها.

المبحث الثاني: المقومات المادية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

تعتبر العلاقات الدولية بشقيها التنافسي أو التعاوني نتاج لمجموعة من المحددات التي تحكم توجهات الدول وتحدد أهدافها. وتتنوع هذه المحددات ما بين مقومات مادية؛ أي ما يسمى مقومات القوة الصلبة، وأخرى معنوية تمثل فيما يسمى مقومات القوة الناعمة، فما هي مرتكزات القوة المادية و القوة الناعمة التي تحكم التنافس الإيراني السعودي في الخليج العربي تحديدا والشرق الأوسط عموما؟

المطلب الأول: أهمية المحدد الجغرافي لكل من المملكة العربية السعودية وإيران

يشكل العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد خيارات الدول في مجال صياغة سياساتها الخارجية كما أنه يؤثر في قوتها، ومن ثم في الدور الذي يمكن أن تمارسه خارجيا، سواء في محيطها الإقليمي أو الدولي. ويؤكد أهمية هذا الطرح أنصار مدرسة "الحنمية الجغرافية"، وفي طليعته "راتزل" الذي يذهب إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسة الدول، وتكمن حقيقة هذه الأهمية كون الموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي للدول، كما يحدد ماهية التهديدات الموجهة لها. ويأخذ الأمر جدية أكثر في حالة التجاور الجغرافي كما هو الحال في العلاقات السعودية الإيرانية وعموما يشمل العامل الجغرافي مجموعة من العوامل الفرعية كالموقع، المساحة والتضاريس، وهو ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: إيران

تقع إيران في جنوب غربي آسيا، وشمال شرقي شبه الجزيرة العربية، تحدها جمهوريتا تركمانستان وأذربجان (الاتحاد السوفياتي سابقا) وبحر قزوين من الشمال ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ويحدها الخليج العربي وخليج عمان من الجنوب، ومن الغرب العراق وتركيا، وتبلغ مساحتها حوالي 1.633.188 كلم مربع.²

¹ محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص.150.

² عرفات علي جرجون، العلاقات الإيرانية الخليجية صراع...الانفراج...التوتر (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص.51.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

تحظى إيران بالجغرافية الرئيسية في الشرق الأوسط من حيث الموقع، ومن حيث عدد السكان وموارد الطاقة، وقد وصفها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بأنها تمتلك موارد أكثر من أي بلد تجعلها أعظم قوة إقليمية مسيطرة على الخليج"، وزادها أهمية موقعها الجيو استراتيجي الهام في الجزء الجنوبي من الأرض المركزية التي وصفها **ماكيندر**، وداخل الأرض المحيطة التي وصفها **سبيكمان** ويشغل هذا الموقع المنطقة الممتدة من بحر قزوين إلى الخليج العربي، لذلك فإن إيران تعتبر الدولة الوحيدة التي تتربع على امتداد منطقتين هامتين تتربعان على أكبر مخزونات النفط والغاز الطبيعي في الشرق الأوسط¹.

خريطة رقم 01: توضح الموقع الجغرافي لإيران والسعودية



المصدر: شوقي أبو خليل، **أطلس دول العالم الإسلامي** (سوريا: دار الفكر، 2003)، ص. 24.

¹ روبرت كابلان، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة إيهاب عبد الرحيم (الكويت: عالم المعرفة، 2015)، ص. 318.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

واستنادا إلى الحتمية الجغرافية التي تتمثل في الحفاظ على التماسك الداخلي للدول ولحماية حدودها وتأمينها، فإن الضرورات الجيوسياسية الهامة بالنسبة لإيران تتمثل في حماية ثلاث مداخل أساسية لها هي:

- ✓ حماية غربها وشمالها من أي هجمات محتملة من خلال السيطرة على جبال زاكروس (zagros) و البورس¹ (Elburz) ؛ حيث تشكل هذه الجبال قلب إيران وحاجز حماية لغربها وشمالها.
- ✓ حماية الحدود الشرقية مع باكستان وأفغانستان، وحماية الحدود من أقصى الشمال والغرب للحد من التهديدات التركية والروسية.
- ✓ حماية الحدود من التهديدات المحتملة خاصة الدول الكبرى في المنطقة.
- ✓ التحكم في معطيات العناصر الدينية والعرقية التاريخية داخلها ومراعاة متغيراتها بالحسبان.
- ✓ حماية ساحلها الغربي المطل على الخليج العربي².

يمتد طول سواحل إيران على الخليج العربي ما يقارب 1200 كلم، وعلى هذا الامتداد تقع الأغلبية الساحقة من حقول إيران النفطية، وبالرغم من أن إيران تمتلك إطلالة ساحلية أخرى على خليج عمان المفتوح على المحيط الهندي، إلا أن صعوبة تضاريسه جعلها تعتمد بشكل أساسي على سواحل الخليج العربي³. ويمثل هذا الموقع الجغرافي لإيران المطل على الخليج العربي، أهمية كبيرة في صياغة وتنفيذ سياساتها الخارجية اتجاه دول الخليج العربي، وذلك وفقا لمجموعة من الاعتبارات:

¹ تنقسم إيران إلى أربعة مناطق رئيسية: جبال زاكروس وتمتد سلاسلها على طول الحدود العراقية بارتفاع 12 ألف قدم وتشكل حاجز حماية على طول الحدود التركية، وداخل أفغانستان بارتفاع 18600 قدم، والهضبة الإيرانية، وهي محصورة بين جبال زاكروس وامتدادها حتى باكستان وأفغانستان، وإقليم خوزستان وهو امتداد لسهل المنخفض بالعراق وبحر قزوين وهو مصدر حمايتها من الشمال.

² George Friedman, " THE GEOPOLITICS OF IRAN: Holding the Center of a Mountain Fortress", July / 2008. at : <https://worldview.stratfor.com/article/geopolitics-iran-holding-center-mountain-fortress>.

³ ibid.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

✓ تحوز إيران على ضفة كاملة من الخليج العربي، ومنه تستمد إيران أهميتها الإستراتيجية؛ أي من أهمية منطقة الخليج باعتبارها أحد أهم المناطق الإستراتيجية على خريطة الصراع الدولي والإقليمي.

✓ كما تشغل إيران موقعا مميزا، يقع بين بحر قزوين والخليج العربي وهذا ما يجعلها همزة وصل بين سوق آسيا الوسطى وسوق الخليج العربي، وهو ما يقوي الإحساس لديها بأهمية دورها في إي ترتيبات إقليمية أو عالمية.

✓ ومن ذلك، تحرص إيران على التحكم في أحد أهم الممرات المائية العالمية **مضيق هرمز** الذي يرتبط بأحد أهم المصالح الحيوية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يمر معظم إنتاجها النفطي منه وعليه فهو ورقة ضاغطة عند إيران تهدد باستخدامه ضد هذه الدول.

خلاصة القول يمكن أن نستنتج أن الأهمية الجغرافية للخليج العربي، الذي يعتبر محورا لربط القارات الثلاث أوربا وإفريقيا وآسيا، يفسر استمرارية الإستراتيجية الإيرانية اتجاه السعودية التي تشاركها الإطلالة عليه؛ وهي السياسة التي لم تتغير رغم تعاقب أنظمة الحكم فيها.

الفرع الثاني: المملكة العربية السعودية

تعتبر السعودية أكبر دول الخليج العربي، حيث تبلغ مساحتها 80 % من مساحة شبه الجزيرة العربية، أي ما مقداره مليونين ومائتين وخمسين ألف كيلومتر مربع (2.250.000 كلم)، يحدّها من الشمال العراق والأردن والكويت، ومن الجنوب سلطنة عمان واليمن وعلى حدودها الشرقية والغربية تمتلك أطول ساحلين هما ساحل الخليج العربي من الكويت شمالا حتى دولة الإمارات العربية المتحدة جنوبا، مروراً بقطر، ثم ساحل البحر الأحمر غرباً¹. وفي حين تتكون إيران جغرافياً من جبال تشكل عامل قوة لها، تتشكل السعودية جغرافياً من شبكة من الواحات تفصل بينها مساحات شاسعة من الصحاري الجدباء. كما يحيط بالسعودية مجموعة من الإمارات القوية سماها المستعرب البريطاني **بيتر مانسفيلد MANSFIELD** دول الكنوز الأسطورية (states) (Eldorado)، وهي الدول التي تقع على طول الطريق التجاري لأكبر قوة بحرية في القرن التاسع عشر بريطانيا العظمى. وهي إمارات

¹ عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج (السعودية: مكتبة العبيكان، 2004)، ص.14.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

تتربع على احتياطات هائلة من النفط تتمثل في الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر بما فيهم المملكة العربية السعودية.¹

إلا أن المملكة العربية السعودية تستمد أهميتها الإستراتيجية كذلك، من موقعها الجغرافي فهي تطل على مسطحين مائيين مهمين الخليج العربي، والبحر الأحمر مما يجعلها حلقة اتصال رئيسية بين العالم الغربي، وآسيا عبر المياه الدولية التي تقربها من منطقة المحيط الهندي بكل أهميتها الإستراتيجية في خارطة الصراع بين مختلف القوى الدولية .

ولهذا، فإن الخليج العربي يُعدّ مجالا حيويا جغرافيا وسياسيا للمملكة العربية السعودية، وهذا ما يفرض عليها الاهتمام بما يجري حوله. وهو اهتمام عبر عن نفسه في قضايا تحقيق أمن دول الخليج واستقرارها، وتسوية حدودها بشكل خاص. وهذا أمر يعتبر محددًا أساسيا في سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية اتجاه إيران، التي تتمتع معها بأطول سواحل على الخليج العربي، وتختلف رؤيتها مع السعودية حول الكثير من قضاياها، لعل أهمها قضية أمنه، وهو ما يفرض التنافس بين الطرفين من أجل السيطرة الفعلية على الخليج سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

غير أنه في حين أنها تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي هام؛ والذي يشكل احد أهم مكامن قوتها المادية، فإن مساحتها الشاسعة بطبيعتها الصحراوية القاسية تمثل مقابل ذلك نقطة ضعف لها في مجال السيطرة الأمنية على حدودها البرية والبحرية والجوية الأمر الذي خلق لديها حساسية مفردة إزاء قضايا الأمن والدفاع.²

وفي مقابل الإطالة الإستراتيجية على الخليج العربي وأهميتها، يشكل جنوب غرب المملكة العربية السعودية، وتحديدًا اليمن الخاصرة الرخوة لها خطرا أساسيا على أمنها، فاليمن التي تمتلك ربع مساحة أراضي المملكة العربية السعودية إلا أن سكانها يعادل حجم سكانها تقريبا، وعبر الحدود اليمنية المزدحم بسكانه، وذو الطبيعة القبلية في تركيبته تتدفق الأسلحة والمتفجرات، والمخدرات مما يجعل اليمن نقطة ضعف في خاصرة المملكة العربية السعودية ، وتلعب دور كبير في تحديد مستقبلها.³

¹ روبرت كابلان، المرجع السابق، ص.317.

² وليد حمدي الاعظمي، العلاقات الأمريكية السعودية وأمن الخليج (لندن: دار الحكمة، 1992)، ص.23.

³ المكان نفسه.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

وعليه فإن الوضع الجغرافي له انعكاساته على السياسية الخارجية السعودية، وعلى دورها الإقليمي والدولي، وكما تم تحديد عوامل القوة، والكشف عن مكامن الضعف في موقعها يمكن القول أيضا إن قوة المملكة الحقيقية ليست مستمدة من موقعا الجغرافي فحسب، إنما قوتها الحقيقية في امتلاكها لأكبر احتياطات النفط في العالم.

وأخيرا وبمقارنة بسيطة بين مقومات الدولتين الطبيعية والبشرية نجد أن كلا من المملكة العربية السعودية وإيران تمتلكان من الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي ما يدفعها لتبني سياسات فعالة اتجاه الشرق الأوسط عامة والخليج العربي بصفة خاصة، إلا أن تفعيل خصائص الموقع الجيو استراتيجي لكليهما يختلف عند الدولتين. فإيران تدرك جيدا أهميته موقعها الجغرافي، وما يقدمه من فرص وما يفرضه عليها من تحديات؛ وهو الذي دفعها إلى اتجاهين الأول في دفاعها ومواجهتها للتهديدات الأمنية المحيطة بها، والاتجاه الثاني يكمن في تطوير دورها في منطقة الشرق الأوسط بما يتناسب مع مقوماتها المادية.

المطلب الثاني: المقدرات العسكرية لدولتين

إن تناول موضوع التنافس الإيراني السعودي ليس له أهمية دون تحليل مقارن لعناصر القوة العسكرية والاقتصادية للدولتين المتنافستين، باعتبار أن معرفة توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية من شأنه أن يحدد كفة التوازنات الإقليمية، كما يفسر سياسات الدول الخارجية حيث بناءً على النظريات التي تناولت توازن القوى نجد أن أي خلل في توازنات القوى داخل إقليم معين لصالح دولة معينة، يدفع بهذه الأخيرة إلى ممارسة الهيمنة الإقليمية على بقية دول الإقليم.

اختلفت الرؤى حول مؤشرات قياس قوة الدولة¹، إلا أنها أجمعت على أن القوة العسكرية تبقى أحد أهم محددات القوة في العصر الحديث، وبتطبيقها على الحالة الإيرانية تكاد تجمع مختلف

¹ من هذه المؤشرات: نموذج ديفيد سنجر Singer J. David الذي قدم نموذجًا للقياس يقوم على مجموعة من العناصر وتتمثل في المعادلة التالية: معادلة القوة = نسبة سكان الدولة من العالم + نسبة الحضر إلى سكان الدولة + نسبة إنتاج الدولة من الصلب والحديد إلى العالم + نسبة استهلاك الطاقة في الدولة + نسبة الإنفاق العسكري + نسبة العسكريين إلى عدد السكان ÷ 6 ، أما بول كينيدي (Paul Kennedy) فقد ربط بين صعود وهبوط القوى العظمى من خلال متغيرين، هما: النمو الاقتصادي والقوة العسكرية، وهو أمر مكنه من التنبؤ بتراجع المكانة الأميركية منذ حوالي ربع قرن.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

الأبحاث المطلع عليها في هذه الدراسة على اعتبار إيران قوة عسكرية متفوقة على بقية دول الشرق الأوسط؛ أهمها دراسة كوردسمان عن التوازن العسكري في الشرق الأوسط، والتي أشار فيها إلى أن موازين القوى التقليدية بين دول الشرق الأوسط مختلفة لصالح القوى غير العربية، مثل إيران التي تستطيع أن تهزم أي تكتل من دول مجلس التعاون الخليجي بفضل القوة البشرية التي تمتلكها والمسلحة تسليحا جيدا¹.

وهناك مجموعة من المؤشرات يمكن التطرق إليها لقياس القوة العسكرية، لعل أهمها حجم القوات المسلحة ونسبتها إلى حجم السكان الأصلي، وفي هذا تشير تقديرات 2017 بأن تعداد الجيش الإيراني إجمالاً يقارب الخمسمائة وخمسة وعشرون (525) ألف جندي، في حين يبلغ عدد جنود دول الخليج مجتمعة بما فيها المملكة العربية السعودية ما يقارب المائتين وأربعة وعشرون (224) ألف موزعة على الشكل الآتي:

جدول 02: مقياس القوة العسكرية بين إيران والسعودية

الحرس الوطني	الدفاع صاروخي	الدفاع الجوي	سلاح جو	القوات البحرية	القوات البرية	
100000	2500	16000	20000	13500	75000	السعودية
125000 حرس ثوري		12000	30000	18000	350000	إيران

المصدر: نقلا عن تقرير التوازن العسكري iiss لسنة 2017:

International Institute for Strategic studies , **The military balance**(London: 2017),p. 358.

ولو تناولنا مؤشر السكان تشير التقديرات من نفس السنة إلى أن عدد سكان المملكة العربية السعودية بلغ حوالي ستة وعشرون (26) مليون نسمة؛ بما في ذلك الأجانب، ويوازي بحوالي ثلاث

¹وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وأفاقها ، في شفيق شقير (محررا)، إيران ومرتكزات القوة (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات،2013).

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

أضعاف في إيران التي وصل عدد سكانها في تقديرات نفس السنة إلى ما يقارب الثمانية والسبعون (78) مليون نسمة.

ومن خلال هذا المؤشر، يمكننا أن نلاحظ مدى قوة الجيش الإيراني بالنسبة لقوة الجيش السعودي ومدى تفوقه عددياً بحوالي الضعف. وهو ما يزيد من رجحان كفة القوة العسكرية لصالح إيران هو الثقل السكاني، الذي يدفعها للعب دور إقليمي أكبر، بحكم عدده الضخم مقابل قلة عدد جيش المملكة العربية السعودية ودورها الإقليمي.

وإذا أخذنا مؤشر حجم الأسلحة التقليدية والتحديث، فقد سعت إيران إلى إعادة صياغة سياستها الدفاعية، وتطويرها لتأمين نفسها من أي تهديدات داخلية أو خارجية (وما تتطوي عليه من احتمال مواجهه مسلحة محتملة مع إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية أو خصومها الإقليميين)، وقد تبلورت هذه الإستراتيجية في النقاط التالية¹:

1. العمل على توسيع نطاق صناعتها العسكرية، حيث عملت على تطوير الصواريخ الباليستية كما حصلت على أسلحة متطورة؛ منها نظام الصواريخ الأرضية من روسيا (SA -20C) للدفاع الجوي وأظهرت قدرتها على التحكم في الطائرات بدون طيار في سوريا.
2. تعتبر إيران أن الهجمات الإلكترونية تهديدا كبيرا بالنسبة إليها، ولذلك عملت على تطوير القدرات السيبرانية الهجومية - الدفاعية.
3. إعادة هيكلة قوات الباسيج (وهي ميليشيات داخلية تطوعية أنشأها الخميني عام 79، وهي خط الدفاع الأول لإيران ضد الأزمات)؛ وقوات الأمن الداخلي. إضافة إلى التدخل الواسع لقواتها البرية في سوريا والعراق واليمن.
4. بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية، لاستكمال أعمال البناء التسليحي الإيراني، واستخدامها في التعويض عن طول المدى الزمني للانتهاء من أعمال التسليح التقليدي⁽¹⁾.
5. الاعتماد على قطاع المعلومات كمقوم للفكر العسكري الإيراني، وهذا ما أكده محمود علوي؛ وزير المعلومات (الاستخبارات) في قوله: أن "إستراتيجيتنا المعلوماتية تقوم على توسيع مظلة المعلومات في جميع الساحات والنخبة، والشخصيات بأقل قدر من التكلفة، وأكبر قدر من الانجازات المعلوماتية، ومن أهم الأولويات المواجهة الجادة لأي نوع من المؤامرة والإجراءات

¹ Fiscal Year 2016 Report on the Military Power of Iran January 2017 at : https://fas.org/man/eprint/dod_iran_2016.pdf

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

العدائية، وزيادة إنتاج المواد التحليلية، والتوصيفية في الموضوعات الأمنية والمعلوماتية، حيث أن المعلومات ستفقد مفهومها التقليدي، و ستحظى القوة الناعمة بأهمية خاصة.¹

تشير هذه المؤشرات إلى أن إيران أصبحت تمتلك قوة عسكرية برية وجوية وتكنولوجية ذات مستوى متطور من التحديث والكفاءة البشرية، استطاعت تطويرها وتحديثها باستفادتها من تطورات محيطها الإقليمي والدولي (حربي الخليج الأولى والثانية، احتلال العراق والحصار الغربي عليها). فهذا السياق المحلي والدولي الذي لا يمكن إغفاله، خاصة في تحليل مقومات القوة الإيرانية، إذ لا بد من الأخذ بعين الاعتبار، في هذا السياق، دور العقوبات الاقتصادية، وسياسة العزلة المطبقة على إيران. (سيتم تناول المقدرات الاقتصادية في المطلب التالي).

فهذا الظرف كان محفز بالنسبة إلى إيران، حيث دفعها إلى تبني سياسية الاعتماد على الذات في الدفاع والردع، وقد اتضح ذلك عمليا من خلال اعتمادها على التصنيع العسكري التقليدي المحلي بدرجة معتبرة قللت من تبعيتها إلى الدول الغربية في التسلح، فقد بلغت شحنات الأسلحة المسلمة لها ما بين 2011-2014 حوالي 100 مليون دولار، فيما ارتفعت نسبة الشحنات المسلمة للمملكة العربية السعودية حوالي 16.000 مليون دولار.²

وبالرجوع إلى تقييم القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية، نجد أنها تعتمد على سياسية تنويع مصادر الاستيراد من الخارج لتفادي أخطار المقاطعة، وتخصص لذلك الميزانية الأكبر من الناتج المحلي لنفقات التسلح، لتصبح رابع أكبر دولة في العالم إنفاقا على السلاح في عام 2013 وفق تقرير التوازن العسكري الصادر عن "المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية"، وهذا ما جعلها في مرتبة متقدمة بين القوى المسلحة، وباستعمال المعايير العسكرية، صُنفت إمكانات المملكة العربية

¹ محمد السعيد عبد المؤمن، المرونة الشجاعة: المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي، في: "الدور الإيراني الانفراج المراوغ ومحددات السياسة الإقليمية للجمهورية الإسلامية"، ملحق مجلة السياسة الدولية، (يناير 2015)، ص.9.

² Anthony H. Cordesman and Abdullah Toukan, " Iran and the Gulf Military Balance ", centre for strategic studies (octobre,2016),p.27.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

السعودية العسكرية بالقوية، بالمقارنة بدول حلف الناتو NATO. ولذلك عُدَّت معدات الجيش السعودي أحد أفضل الأنظمة الدفاعية في الشرق الأوسط.¹

ما يمكن استنتاجه من خلال هذه المقارنة، باعتماد مؤشر الأسلحة التقليدية، نجد أن إيران تعتمد في بناء منظومتها الدفاعية اعتماداً شبه ذاتي تقريباً. وهذا في حد ذاته يعتبر عامل تفوق على المملكة العربية السعودية التي تحاول تغطية خلل الثقل الاستراتيجي السكاني اتجاه إيران، باكتساب التفوق في العُدّة العسكرية، ووجدها تتسلح سنوياً بما يقارب أربعة أضعاف ما تصرفه إيران على السلاح. وباعتبار كل ذلك يفترض أن لا تشكل مواجهة هذه الدول لإيران تحدياً حقيقياً؛ خاصة في ظل التفوق التكنولوجي للسلاح الغربي². والمشكل الحقيقي أن المملكة العربية السعودية لا تستخدم السلاح الذي تقتنيه لمواجهة خصمها الإقليمي الإيراني، وفي قراءة أخرى نجد أنها لا تمتلك القوة البشرية والتدريب الكافي القادر على استيعاب السلاح الذي تصرف الأموال بسخاء على شرائه.

ومن المؤشرات الهامة كذلك لقياس القوة العسكرية مؤشر حجم الإنفاق العسكري (Military spending)، وتسمى أيضاً ميزانية القوات المسلحة أو نفقات الدفاع، التقديرات حسب هذا المؤشر تأخذ طابع السرية في دول العالم الثالث، ولا تحمل درجة مصداقية كبيرة. لكن في حدود ما هو متاح في بعض التقارير السنوية الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وتقارير التوازن العسكري الصادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية IISS، لوحظ تزايد واضح في الإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية منذ 2012 م، حتى بلغ الإنفاق ذروته سنة 2015 م بموازنة قدرت بحوالي 81 %، واحتلت بذلك المرتبة الثالثة عالمياً مع اشتعال الحرب في اليمن واستمر إلى غاية 2016 م مع تراجع طفيف في الموازنة حيث تصدرت المرتبة الأولى في دول الشرق الأوسط لسنة 2016 م بموازنة قدرت بـ 56.9 مليار دولار، جاءت بعدها العراق ثم إسرائيل، ثم إيران في المرتبة الرابعة بموازنة قدرها 15.9 مليار دولار.³

¹ فراس محمد أحمد الجحيشي، المرجع السابق، ص. 210.

² عزمي بشارة، "العرب وإيران ملاحظات عامة"، في: محمد حامد الاحمري وآخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 17، 18.

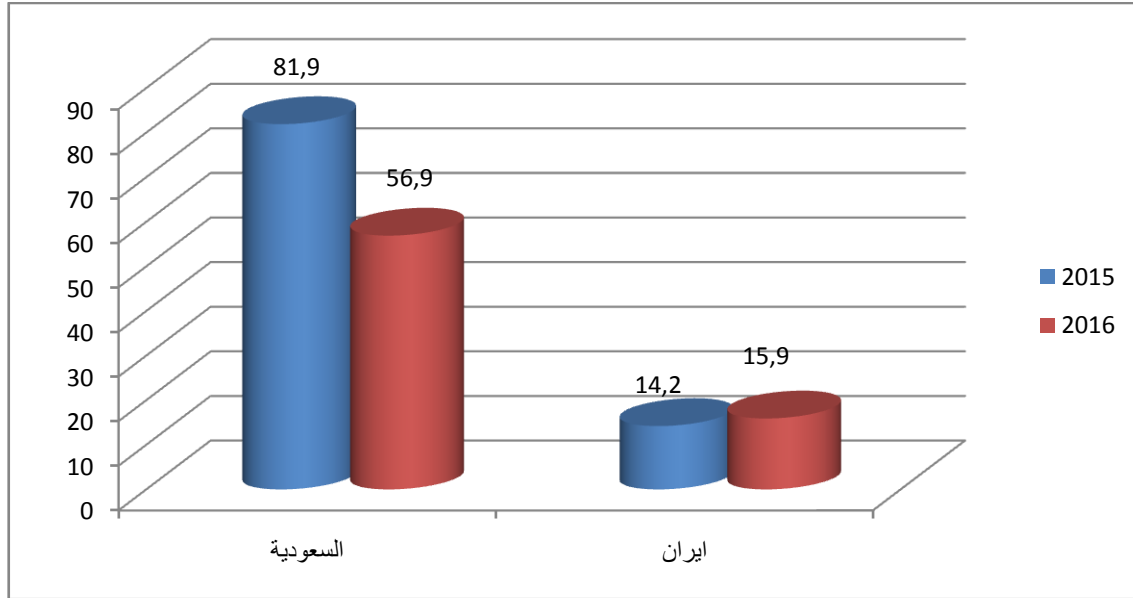
³ International Institute for Strategic studies , op.cit, p. 370.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

ووفق نفس التقرير يلاحظ تراجع في موازنات الدفاع في كل من السعودية وإيران بين عامي

2015-2016، كما يوضح الشكل الآتي:

شكل 01 يوضح تطور ميزانية الدفاع في المملكة العربية السعودية وإيران بين 2015-2016

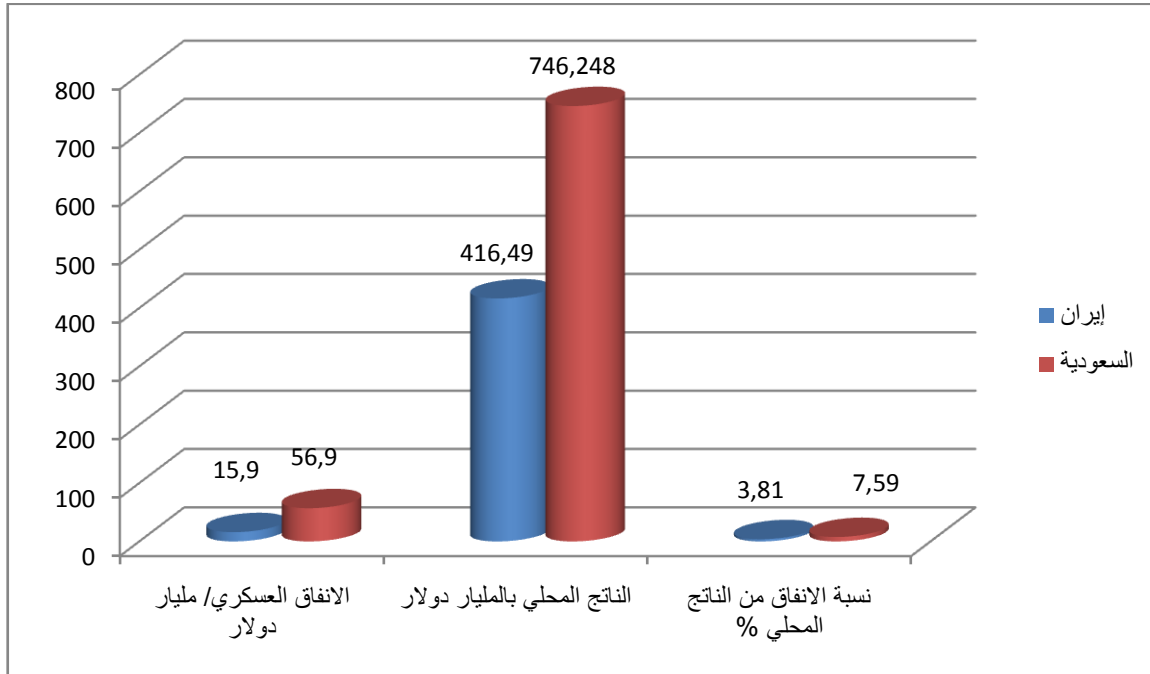


المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بتقرير التوازن العسكري 2017.

في مقارنة بسيطة بين نفقات التسلح، ونسبته إلى الناتج المحلي، نجد أن النفقات العسكرية تشكل عبئاً على الاقتصاد المحلي لإيران، وهذا بسبب انعكاسات العقوبات الاقتصادية التي أدت لتدني الناتج المحلي، مقارنة بالمملكة العربية السعودية التي تتقدم بفارق كبير عليها في هذا المجال، وتحتل المرتبة 19 عالمياً مقارنة بإيران التي تحتل المرتبة 29 عالمياً.¹

¹ Anthony H ,op.cit,p. 32.

شكل رقم 02 يوضح مؤشرات حجم الإنفاق العسكري بالنسبة لنتاج المحلي لكل من المملكة العربية السعودية وإيران



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة ب: تقرير التوازن العسكري لسنة 2017 الصادر عن المعهد الدولي لدراسات الإستراتيجية، وتقرير صندوق النقد الدولي لعام 2016.

ما يمكن استخلاصه من تحليل مقومات القوة العسكرية أن إيران تتفوق على المملكة العربية من حيث حجم القوات المسلحة، إلا أن المملكة تغطي هذا العجز بزيادة نسبة الإنفاق العسكري وعمليات تحديث الأسلحة، والمعدات العسكرية، كما أن تحليل القوة العسكرية لدولتين من شأنه أن يعطي لنا ملامح اختلاف العقيدة الأمنية لكل من المملكة العربية السعودية وإيران، ومبادئ بناء قوتها بعد 2011؛ يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 03: يوضح الفرق بين العقيدة الأمنية لكل من الدولتين

العقيدة الأمنية لإيران	العقيدة الأمنية للمملكة العربية السعودية
<p>- كانت منظومة العقيدة العسكرية الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي غريبة التسلح والتفكير، تعتمد بالدرجة الأولى على الولايات المتحدة الأمريكية، لتتحول بعد الثورة إلى عقيدة متشعبة بالحماسة الثورية، ذات المبادئ "الإسلامية" والأيديولوجية الشيعية.</p> <p>- الاعتماد على الذات في الدفاع.</p> <p>- التصنيع في جانب الأسلحة التقليدية.</p> <p>- التوجه لبناء منظومة غير تقليدية متمثلة في البرنامج النووي باعتباره أقل كلفة من التسليح التقليدي لخلق نوع من الموازنة للجانب الاقتصادي الذي يعاني تدهورا .</p> <p>- البحث عن المكانة الإقليمية من خلال تطويرها للجانب العسكري. كأحد الأبعاد الهامة لتحقيقه.</p> <p>- رؤيتها لأمن الخليج: تجد أنه مسؤولية دول المنطقة، وترفض أي تدخل أجنبي أو إقليمي غير دول الخليج، وتؤكد على أنه لا يمكن تحقيق الأمن الخليجي إلا بتكاتف جهود دوله.</p>	<p>- الاعتماد بدرجة كبيرة على الحماية الأمريكية -زيادة التسلح العسكري بشكل كبير جدا -تطوير دفاعها بصيغة الأمن المشترك بعد 2011، والتحديات التي جاءت بعده، وبدا هذا من خلال التحالفات الأمنية منها انضمامها لتحلف الدولي لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة داعش سنة 2013.</p> <p>كما قامت المملكة بتحالف عربي إسلامي لمواجهة الحوثيين في اليمن في افريل 2015، سميت بعاصفة الحزم، والتي تعتبر تمرينا واقعا لمقترح تشكيل قوة عربية عسكرية مشتركة التي جاءت على لسان عبد الفتاح السيسي، في القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ مارس 2015، لمواجهة التحديات الأمنية بعد 2011.</p> <p>رؤيتها لأمن الخليج: لا يتحقق إلا من خلال ترتيبات على مستويات مختلفة وليس مستوى واحد أولها بالتنسيق مع دول الخليج، والتنسيق إقليميا مع بعض الدول العربية وكذا دوليا مع الولايات المتحدة الأمريكية.</p>

المصدر: من إعداد الباحثة تلخيصا لما سبق.

المطلب الثالث: تحليل المقومات الاقتصادية

يشكل المحدد الاقتصادي دورا أساسيا في قياس قوة الدولة، وكذا تحديد توجهاتها وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، باعتباره عامل فعال ومؤثر في مختلف الأصعدة الإيديولوجية والعسكرية، والسياسية لدول، وعليه يحظى هذا المحدد على أهمية بالغة بالنسبة للعلاقات السعودية الإيرانية.

يمكننا التعرف على حقيقة المقدرات الاقتصادية لدولتين من خلال عدة مؤشرات منها مؤشر التجارة الخارجية، حجم الاستثمارات، حجم الصادرات، والواردات، وباعتبار كل من إيران، والمملكة العربية السعودية من الاقتصاديات التي تعتمد بالدرجة الأولى على صادراتها البترولية التي يرتكز ارتفاع أو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي على حسب مبيعات هذه المادة، سيتم التركيز في تحليلنا لاقتصاديات هذه الدول على مؤشر الصادرات النفطية.

الفرع الأول: المقومات الاقتصادية لإيران

عموما قدر الإنتاج المحلي الإيراني بحوالي 387.66 مليار دولار سنة 2015، ويلاحظ أنه تراجع عن فترة 2011؛ التي وصلت لـ 564.45 مليار، وعند الحديث على مؤشر تجارة إيران الخارجية ما بين 2011-2015، نجد أن الصادرات الإيرانية الإجمالية قدرت بحوالي 83.226 مليار دولار ولكنها شهدت تراجع ملحوظ إلى 77.97 مليار دولار بداية سنة 2016.¹

أما مؤشر الاستثمارات فنجد أن الاستثمارات ضعيف جدا بسبب العقوبات الدولية والحصار ولكن يبقى قطاع الطاقة هو المجال الوحيد الذي تستطيع إيران المناورة فيه بسبب أهميته الحيوية للقوى الصناعية الكبرى، لذلك يحتل النفط مكانة أساسية في تعزيز نفوذ السياسة الخارجية الإيرانية ودعمها بحيث تستعمله كورقة ضغط للخروج من عزلتها السياسية، وكسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها، وتجسد ذلك من خلال الاتفاقيات النفطية مع كل من روسيا وسوريا، وكذلك تستخدم إيران النفط لبناء علاقات جيدة مع دول الأوروبية.

وبالنسبة لمؤشر المقومات الطاقوية، وموقعها في سوق النفط، تمتلك إيران أكبر الاحتياطات النفطية في العالم جعلها تنصدر المرتبة الثالثة عالميا، بلغ احتياطها من النفط الخام حوالي

¹ Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), **Annual Statistical Bulletin** (Vienna:2016), pp.16-22.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

158.400 مليار برميل سنة 2015، فيما شهدت صادراتها البترولية انخفاضا من 114.715 ألف برميل يومي لسنة 2011، إلى 27.308 ألف برميل يومي لسنة 2015¹، ورغم تراجع بعض الشيء في إنتاج النفط تبقى الاحتياطات الضخمة أهم ما يميز الاقتصاد الإيراني، بالإضافة إلى النفط تمتلك إيران احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي قدرت بحوالي 970 تريليون متر مكعب بما يقارب 16 بالمائة من الاحتياط العالمي.²

وبالنظر إلى أن الاقتصاد الإيراني اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، إضافة إلى أن سعر النفط يرتفع وينخفض من فترة إلى أخرى، كذلك يخضع سعره إلى الظروف الأمنية، والجيوسياسية هذا ما دفع الحكومة الإيرانية إلى تبني خطة عمل على المدى البعيد، ففي سنة 2003 قدم خامنئي مشروع "إيران في أفق سنة 2025"، الذي يهدف إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية منافسه لدول جنوب غرب آسيا والتي تشمل 25 دولة (آسيا الوسطى وتركيا، وباكستان، وأفغانستان، وتضم الدول العربية: اليمن والعراق وعمان وسوريا والمملكة العربية السعودية والأردن والإمارات العربية وفلسطين والكويت وقطر ولبنان والبحرين ومصر)، ويتضمن هذا المشروع خطط لتطوير القطاعات الاجتماعية والعلمية، على أن يكون المتغير المركزي للتحقيق المكانة هو معدل النمو الاقتصادي، الذي يفترض أن يكون 8 بالمائة لسنة 2025.³

وبالتساؤل حول ما حققته إيران بعد أكثر من عقد على هذا المشروع نجد أن إيران حققت نقلة معتبرة في اقتصادياتها، حيث احتلت المرتبة الأولى من بين اقتصاديات 26 دولة في منطقة جنوب غرب آسيا. أما فيما يخص مؤشر متوسط الدخل الفردي فقد لوحظ زيادة ملحوظة بلغت بحوالي 17571 دولار سنة 2015، وباستعمال مؤشر الإنتاجية يلاحظ تراجع إيران من المرتبة 15 إلى المرتبة 16 سنة 2011. وباستعمال مؤشر التنافسية فقد وضع المنتدى الاقتصادي العالمي بعض الدول العربية منها المملكة العربية السعودية، وقطر في مراتب متقدمة على إيران. فيما قدم صندوق النقد الدولي انخفاض في نسبة المدخرات الوطنية الإيرانية إلى 31.19 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2015، أما فيما يخص معدل النمو الاقتصادي، فبحسب تقرير صندوق النقد

¹ ibid .

² روبرت كابلان، المرجع السابق، ص.318.

³ وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وآفاقها، المرجع السابق .

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

الدولي لوحظ تراجع بشكل ملحوظ في النمو الاقتصادي الإيراني بنسبة 0.827 بالمائة سنة 2015 بعد أن بلغت 4.3 بالمائة سنة 2014¹. وللاستزادة نضيف بعض المؤشرات لتحليل البنية الاقتصادية الإيرانية :

جدول رقم 04: بوض مؤشرات لتحليل البنية الاقتصادية الإيرانية

التضخم	23 بالمائة سنة 2015
معدل الدخل الفردي	17571 دولار لسنة 2015
حصتها من الاقتصاد العالمي	1.22 لسنة 2015.
إيرادات الحكومة	بلغت نفقاتها حوالي 16.77 بالمائة/2015 .
الدين الحكومي الإجمالي	ارتفع أكثر من 69 مليار /2015 بينما كان 60 مليار
المؤشرات الإنتاجية	تراجعت من 15 إلى المرتبة 2015/16

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بتقرير صندوق النقد الدولي وتقرير منظمة الاوبك لسنة 2016 من الموقع:

Organization of the Petroleum Exporting Countries (opec).

استخلاصا لما سبق يمكن القول منذ نجاح الثورة الإسلامية وجدت إيران نفسها أمام اقتصاد استهلاكي، زادت من تدهوره الأزمات التي مرت عليها جراء الحرب مع العراق والحصار والعقوبات الدولية، لذا كان إصلاح الاقتصاد الإيراني، واحد من القضايا الأساسية لمختلف الحكومات المتعاقبة آخرها مخطط عمل الخامنئي من 2005-2025، لتنفيذ هدفه بأن تحتل إيران موقعا اقتصاديا مميزا ضمن الشرق الأوسط، ويبدو أن الخامنئي وفقا لقراءتنا لبعض المؤشرات التي اخترناها، والتي تدل على قوة الدولة اقتصاديا، قد فشل في مشروعه، ولم تستطع إيران إلى اليوم أن تقدم نموذجا اقتصاديا

¹ وحدة تحليل السياسات ، إيران في أفق 2025(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016)،ص 9-11.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

ناجحا كما قدمت الصين، ولا حتى تجربة اقتصادية ناجحة كالتي قدمتها تركيا، ولا زالت إيران دولة تعتمد على المال السهل كدولة تعتمد في اقتصادها على ريعها من البترول.¹

الفرع الثاني: المحدد الاقتصادي السعودي وأهمية متغير النفط

بالنسبة للمملكة العربية السعودية؛ قسم الباحثون الوضع الاقتصادي فيها إلى ثلاث فترات زمنية هي :

الفترة الأولى: يعود معلمها الزمني إلى الفترة الممتدة ما بين 1925-1938؛ أي قبل اكتشاف النفط حيث كان اقتصاد المملكة يعتمد على الرعي مدعما بالعائد المادي لموسم الحج والعمرة.

الفترة الثانية: الممتدة ما بين 1983-2000؛ تحديدا منذ اكتشاف النفط وهي الفترة التي ازدادت فيها وتيرة التنمية في مجال الصناعة والخدمات، بسبب زيادة عوائد البترول خاصة في السبعينات .

الفترة الثالثة: التي تمتد من 2000، إلى غاية كتابة هذه الدراسة، وهي مرحلة التنمية القائمة على التنوع الاقتصادي، ووضع استراتيجيات لمشروعات بعيدة الأمد كمحاولة لتقليل من الاعتماد على النفط.²

ونتيجة لهذه الإستراتيجيات فقد شهد القطاع الخاص في السعودية نموا معتبرا بسبب تنوع مصادر الدخل بدل من الاعتماد على سوق النفط، حيث نمت العديد من القطاعات غير نفطية، وقد تصدرت المنتجات البتروكيميائية، والبلاستيكية، والمطاط قائمة الصادرات الغير نفطية بنسبة بلغت حوالي 65 % من قيمة الصادرات الغير نفطية وفق لإحصاءات 2014.³

¹ علي حسن باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية... القدرات وحدود التأثير، في شفيق شقير (محررا)، إيران ومرتكزات القوة (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات، 2013).

² عباس فاضل عضوان، العلاقات السعودية التركية (القاهرة: العربي لنشر والتوزيع، 2015)، ص.35.

³ السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، في الموقع الالكتروني :

<http://old.chamber.sa/mainpage/ChamberServices/SiteAssets/Pages/%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D9%81%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9.pdf>

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

لكن يبقى اقتصاد السعودية يعتمد بالدرجة الأولى على النفط الذي يشكل الرافد الاقتصادي الأول وأحد دعائم الدخل القومي فيها، حيث قدرت عائداته المالية بحوالي 85 % من الاقتصاد السعودي وفقا لتقارير سنة 2014 في حين بلغت نسبة الصادرات السعودية من نفس السنة حوالي 326 مليار دولار، منها 277 مليار دولار لصادرات النفطية، وبلغت القيمة الإجمالية للواردات حوالي 155 مليار دولار فيما شهد الناتج المحلي تراجعاً طفيفاً لسنة 2015 قدر بـ 653.219 مليار دولار بعد أن بلغ 759.832 مليار دولار سنة 2014.¹

ووفقاً لأحد التقارير التي وضعها الاتحاد النفطي السويسري سنة 2013 احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في العالم من حيث احتياطها من النفط، باحتياط خام قدر بـ 6.40 مليار طن أو ما يعادل نحو 20.2 % من احتياط العالم، وتأتي بعدها فنزويلا ثم تأتي كندا في المرتبة الثالثة بدل ما كانت إيران.² يضاف إلى ذلك فإن السعودية تتمتع بمخزون كبير من احتياط الغاز الطبيعي ووفقاً لتقرير منظمة الأوبك، فقد قدر مخزونها بحوالي 8.588.2 مليار متر مكعب لسنة 2015، أو ما يعادل 4.5 % من الإنتاج العالمي، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية.³

دون أدنى شك فقد ساهمت العائدات النفطية الضخمة في جعل السعودية من أكبر الاقتصاديات في الشرق الأوسط، حيث يعادل اقتصادها نحو 22 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، و 48.5 في المائة من اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة لدورها المحوري في استقرار أسواق البترول، وما يتبعه من تأثير على الاقتصاد العالمي. ويمكننا إجراء مقارنة بسيطة بين مؤشرات الناتج المحلي والصادرات، واحتياطيات النفط والغاز لكل من المملكة العربية السعودية، وإيران فيلاحظ أن الكفة راجحة بشكل كبير لصالح السعودية خاصة عند مؤشر النفط إنتاجاً وتصديراً واحتياطاً، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), op cit ,p15.

² عباس فاضل عضوان، المرجع السابق، ص36.

³ Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), op cit ,p100.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

جدول 05: يوضح التباين في بعض المؤشرات الاقتصادية لكل السعودية وإيران لسنة 2015.

احتياطها من الغاز الطبيعي	احتياطها من النفط الخام مليون برميل	الصادرات النفطية	الصادرات الإجمالية	الناتج المحلي بالمليار دولار	
283 مليار قدم مكعب	266.14	157.962	205	659.209	السعودية
940 ترليون متر مكعب	158.400	27.308	77.974	387.611	إيران

المصدر: Organization of the Petroleum Exporting Countries (opec,op.cit)

يحقق النفط، وعائداته المالية الضخمة مكانة إستراتيجية للمملكة العربية السعودية على الصعيدين المحلي والدولي، فعلى الصعيد المحلي تستخدم المملكة العربية النفط في جانبين أساسيين، يتمثل البعد الأول، في بناء بنية اقتصادية قوية من خلال إستراتيجية تنموية للاستفادة بعائدات البترول الضخمة واستثمارها في قطاعات اقتصادية غير بترولية¹، والدفع بعجلة التنمية المحلية لتحقيق تنمية شاملة وبالفعل استطاعت المملكة أن تستثمر خلال سنوات قليلة ما يمكن استثماره خلال خمسين عاما. أما البعد الثاني؛ يذهب لنفقات التسلح العسكري حيث احتلت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة المراكز الأولى ضمن قائمة الدول الأكثر إنفاقا حول العالم، وهنا لا يمكن إغفال البعد السياسي الذي يقف وراء هذا الهوس السعودي ببناء منظومة أسلحة أكثر تطورا وتحديثا، وهو مواجهة التهديدات التي تفرضها إيران، وبدرجة أقل إسرائيل لامتلاكهما منظومة تسليح غير تقليدية (النووي).

ورغم ما اكتسبته السعودية من ميزات قدمها لها وجود النفط، إلا أن هذا الكنز شكل سلاح ذو حدين لها، فبقدر ما أعطى من ميزات شكل لها مجموعة من التحديات الأمنية، أهمها موقع آبار النفط التي تتجمع في مثلث من الشمال الشرقي لا تتعدى مساحته 10/1 من المساحة الكلية للمملكة، وهي المنطقة التي تعرف بالمنطقة الشرقية الشريان، حيث من بين 70 حقل نفطي بالسعودية تحتضن المنطقة الشرقية 50 حقلا، منها أكبر حقلي في العالم (الغوار والقطيف)، وتزود هذه الحقول ما نسبته

¹ عباس فاضل عضوان، المرجع السابق، ص.38.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

90-95% من الدخل القومي للمملكة¹، وهي المنطقة التي يتمذهب سكانها بالمذهب الشيعي الجعفري، وهي الفئة المهمشة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، زيادة على أنها تقع في منطقة حدودية على مقربة من دولتين منافستين لها إقليميا هما العراق وإيران، وبالتالي فإن أي احتلال أجنبي لقسم صغير من هذه المنطقة، أو أي انتفاضة داخلية كفيلا أن يخنق المملكة العربية السعودية اقتصاديا².

خريطة رقم 02: خريطة مواقع نفط المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية



المصدر: <https://cutt.us/nU0w3>

أما على الصعيد الإقليمي، والدولي فالمملكة العربية السعودية تسعى لتوظيف قدراتها المالية والاقتصادية المرتبطة أساسا بالنفط، وعائداته في:

1- إقامة علاقات دبلوماسية متينة مع مختلف الدول الكبرى بما يوفر لها إضافة إلى الصداقة الإستراتيجية خيارات مختلفة تبقى موجودة لديها على الدوام في مواجهة المنافسين الإقليميين. حيث يشكل النفط حجر الأساس في العلاقات الأمريكية السعودية القائمة منذ سنوات على معادلة النفط مقابل الأمن والتقنية، كما تستخدم المملكة العربية السعودية نفوذها المالي من عائدات النفط في

¹ أمال درنيز، "التحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط: نحو إعادة التموضع الإقليمي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع.09 (يونيو/حزيران 2018)، ص.120.

² غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ 1945، الدراسات الإستراتيجية 03 (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص.141.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

تعزيز مواقفها الإقليمية، حيث أفادت بعد التقارير عن إمكانية أن تقوم المملكة العربية السعودية بتعويض الدول المتضررة من العقوبات النفطية على إيران على سبيل المثال تعمل السعودية على زيادة إنتاجها لتحقيق استقرار في الأسواق النفطية¹.

2-تحقيق الهيبة والمكانة بين الدول، حيث أتاحت العائدات النفطية الضخمة للمملكة العربية السعودية أن تحقق مكانة مهمة خاصة لدول النامية حيث تفتتح المملكة على تنمية العالم النامي بمساعداتها المالية الضخمة لها، أما دولياً فقد استطاعت المملكة أن تبرز كفاعل أساسي خاصة خلال وبعد الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي سنة 2008. وفي نفس السنة ضمت المملكة لمنتهى مجموعة العشرين الاقتصادي، وهي الدولة العربية الوحيدة في المجموعة لما لها من أهمية اقتصادية محورية في الاقتصاد العالمي، وهذا ما أكده الخبير الاستراتيجي **جورج فريدمان** بقوله أن المملكة العربية السعودية واحدة من أهم ثلاث دول في العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كونها تمتلك قدرات كبيرة في مجال الطاقة، بالإضافة أنها المتحكمة في أسواقه كما أشار فريدمان إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط مشيراً إلى أن أي قرار عالمي بالمنطقة، لا بد من مشاركة المملكة العربية السعودية فيه².

في الأخير يمكن القول أنه رغم أن المملكة العربية السعودية استفادت كثيراً بوجود النفط إلا أن هذا الأخير ورغم عائداته الكبيرة التي يدرها عليها إلا أنها لم تستطع الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، وبقي اقتصادها اقتصاداً ربيعياً بامتياز له انعكاساته السلبية، لعل أهمها تغير ديناميات أسواق النفط مثل التي حدثت مؤخراً نتيجة ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري منذ عام 2008 والذي أسهم بشكل كبير في انخفاض حاد في أسعار النفط، حيث أظهرت بعض التقارير إلى أن إنتاج النفط الأمريكي الخام وصل إلى أعلى مستوياته، حيث ارتفع بين 2008 إلى 2015 بنحو 4,5 ملايين برميل يومياً ، وفي مقابل هذه الزيادة المطردة في إنتاج الخام الأمريكي تراجع اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخام المستورد بشكل كبير ، حتى بلغ الإنتاج العالمي للنفط أكثر

¹ علي حسين باكير، "العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا"، مجلة مدارات استراتيجية، ع.05 (أكتوبر 2010)، ص.45.

² مساعد الزياتي، "لهذه الأسباب المملكة العربية السعودية ضمن مجموعة العشرين"، جريدة الشرق الأوسط، 14 نوفمبر 2015.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

من ضعف حجم الاستهلاك مع نهاية 2014، وهو ما أدى إلى تهاوي أسعاره، وهو ما شكّل تحدياً حقيقياً للمملكة وقيد خياراتها، حيث أن تخفيض إنتاجها سوف يقابله زيادة مباشرة في الإنتاج من النفط في روسيا ودول أميركا الجنوبية، أو ارتفاع إنتاج النفط الخفيف في الدول الأعضاء في أوبك نفسها كالجزائر ونيجيريا والعراق وليبيا.¹

وتبنت السعودية تحت هذا الضغط خيار المحافظة على حصصها في السوق، وهو ما أدى إلى انهيار الأسعار بشكل دراماتيكي،² وفي ظل هذه الإستراتيجية شهدت السوق النفطية صراعاً بين التنافس، والاحتكار بين المملكة العربية السعودية التي رفضت خفض الإنتاج من خلال التمسك بحصصها في السوق وهو نهج اتبعته كي لا تذهب حصص الأوبك لصالح دول منتجة من خارجها. وبين القوى الكبرى التي تسعى لسيطرة على السوق النفطية من خلال التأثير في الأسعار والتحكم فيها وبالتالي في دخول هذه الدول، هذا إضافة إلى إبراز قدرتها على إضعاف تأثير الأوبك وهو أحد الأهداف طويلة الأمد للإدارات الأمريكية المتعاقبة.³ وعملياً وضحت بعض التقارير المتخصصة أن زيادة الإنتاج الخام الأمريكي من 10 ملايين برميل إلى 10.25 برميل يومياً سنة 2018، هي من ألفت بظلالها على أسواق النفط العالمية، وهي المسؤولة عن تحكم الأسعار بشكل كبير.

في آخر هذا المبحث يمكن أن نضع جدول مقارنة بين متغيرات القوة الشاملة لكل من المملكة العربية السعودية وإيران من خلال تناول مؤشرات اختارها الدكتور وليد عبد الحي لقياس مكانة القوى المركزية، وترتيبها في إقليم الشرق الأوسط :

¹ ناصر التميمي، السعودية وأسواق النفط: عدم تخفيض الرياض للإنتاج خيار أم ضرورة، تقارير، مركز الجزيرة لدراسات (يوليو 2015)، ص. 11، 10.

² عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، دور الأوبك بقيادة السعودية في استقرار أسواق النفط العالمية (دار ناشري لنشر الإلكتروني، 2017)، ص. 52.

³ أحمد السيد نجار، حال الأمة العربية 2017-2018، نيفين مسعد (محرراً)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص. 29.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

جدول رقم 06: مقارنة بين متغيرات القوة الشاملة لكل من السعودية وإيران

إيران		السعودية		متغير القوة
إقليميا	عالميا	إقليميا	عالميا	
2	20	1	15	المساحة
2	41	5	78	الإنتاج الزراعي
4	94	2	61	التنمية البشرية
1	13	4	33	عدد السكان
2	18	3	24	الناتج المحلي الإجمالي
4	137	02	30	معدل النمو الاقتصادي
5	25	01	7	نسبة الإنفاق العسكري
3	13	05	26	القوة العسكرية
5	50	3	31	بحوث العلوم التطبيقية

المصدر: وليد عبد الحي، بنية القوة الإيرانية وأفاقها، مرجع سبق ذكره.

افترض الدكتور عبد الحي أن الوزن النسبي للمؤشرات المستخدمة في قياس القوة متساوي ومن خلاله قام بترتيب خمسة القوى المركزية في الشرق إيران، وتركيا، إسرائيل، السعودية، ومصر، وقد كانت مركز القوة الثانية لصالح إيران بمعدل رتبة إقليمية 2.88، وهي بذلك بعد تركيا، في حين كان مركز القوة الثالثة في الإقليم لصالح المملكة العربية السعودية متساوي مع إسرائيل برتبة 3.11 واحتلت مصر المركز الخامس برتبة 3.55.

المبحث الثالث: المقومات المعنوية لدور الإيراني - السعودي في الشرق الأوسط

يكاد يجمع منظري العلاقات الدولية على اختلاف روافدهم على أهمية القدرات المعنوية والفكرية لدولة التي تؤهلها للعب دور فعال في السياسة العالمية، ورغم تعدد اجتهادات تعريف هذا الجزء المعنوي للقوة ومؤشراته، تبقى إسهامات جوزيف ناي أحد أهم الإسهامات المركزية لمصادر القوة المعنوية، وقد استخدم ناي مفهوم القوة الناعمة *soft power*، على اعتباره مفهوم مرادف لمعنى القدرات المعنوية لدولة، والتي عرفها على أنها " القدرة على الحصول على ما نريد بالاعتماد أكثر على مزيج من الإغراء والجاذبية بدلا من الإكراه والعقاب"¹، وحدد ناي في هذا السياق ثلاث مصادر أساسية تقاس من خلالها القوة الناعمة لدولة وهي:

* ثقافة الدولة أو الفاعل أو الفاعل سواء النخبوية أو الشعبوية، أي العناصر الجاذبة في قيم المجتمع وممارساته العليا أو النخبوية كالأدب والتعليم والأفلام والمسلسلات.

*القيم السياسية للفاعل عندما تطبقها بإخلاص في الداخل والخارج يقيسها جوزيف ناي بمؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد.

*سياسات الفاعل الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية وأخلاقية، وترتبط عند ناي بالعمل من خلال المؤسسات والأطر القانونية القائمة والبعد عن الانفرادية.²

وعليه سيجاول هذا المبحث فحص هذا الشكل من أشكال القوة لدى كل من إيران والمملكة العربية السعودية التي تستخدمها كأحد أشكال القوة لإدارة التنافس في الشرق الأوسط، مع الاقتصار على المؤشر الأول والثاني أي ثقافة الدولة، والقيم السياسية، فيما سيتم الكشف عن كيف تم توظيف أدواتها الناعمة في سياستها الخارجية الفصل التالي.

¹ جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة محمد توفيق (السعودية): مكتبة العبيكان، (2007)، ص.24.

² علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسية الخارجية (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2019)، ص.21.

المطلب الأول: دور الثقافة والقيم السياسية كمصدر للقوة الناعمة الإيرانية

تتمتع إيران بعمق تاريخي، وثقافي عريق يمتد إلى زمن الإمبراطورية الفارسية، جعل منها مصدراً هاماً لقوتها الناعمة، التي تفوق في تأثيرها في ظل التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة بكثير تأثير العوامل المادية الأخرى، سواء الاقتصادية أو القوة العسكرية، حيث تنطلق إيران في إستراتيجيتها اتجاه محيطها الإقليمي من خلال توظيف مقومات قوتها الناعمة من ثقافة، وحضارة ولغة فارسية وإيديولوجيا بشكل يستهدف تحقيق مصالحها الإستراتيجية.

الفرع الأول: اللغة والثقافة

تُعتبر الثقافة بكافة تفرعاتها ومستوياتها، مصدراً مهماً من مصادر القوة الناعمة لأية دولة، وتُعرف الثقافة على أنها مجموعة القيم والممارسات التي تترك معنى بالنسبة للمجتمع، والتي من الممكن لها أن تأتي بعدة أشكال، مثل الثقافة النخبوية (الأدب، الفن، التعليم العالي)، أو مثل الثقافة الشعبية التي تستهوي الجماهير، **بالنسبة لإيران؛** يرى الباحث الإيراني عباس مالكي أن إيران تمتلك مخزوناً كبيراً لتوليد القوة الناعمة من بينها ثقافتها التي تضم حسب تصنيفه: اللغة، والتقاليد الإيرانية، والتشيع.¹

ويضيف في ذلك الباحث عباس مالكي، أهمية **اللغة الفارسية** لعنصر أساسي في اجتذاب الثقافات الأخرى، لأنها تدخل في تركيب العديد من اللغات الأخرى في العالم، كاللغة التركية والهندية والأرمنية، وحتى العربية وغيرها²، وهذا ما يجعل من إيران عامل **جذب حضاري** يسحب الشعوب إلى مداره اللغوي، وهو جوهر القوة الناعمة، وكذلك أكد المؤرخ البريطاني **مايكل اكسوردي** على أهمية الثقافة، واللغة الفارسية، والتي اصطلح عليهما بـ "**الفكرة الإيرانية**" التي تجعل من إيران دولة محورية في السياسة العالمية³، إلا أنه وبالرغم من أهميتها فلا تعتقد الباحثة أنها ستكون عامل جذب على مستوى منطقة الشرق الأوسط خاصة لدى الدول الناطقة بالعربية.

¹ علي حسن باكير، اكتشاف القوة الناعمة، المرجع السابق.

² المكان نفسه.

³ روبرت كابلان، المرجع السابق، ص.322.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

وعلى صعيد الثقافة الإيرانية، فهي تركز على العنصر القومي الفارسي، رغم كونها جمهورية إسلامية، ويأخذ هذا العنصر أهميته في الترويج للقوة الناعمة الإيرانية في محيطها الإقليمي لارتباطه بمشروع إيراني كبير يعرف " بالحوزة الحضارية الإيرانية "، أو إيران الكبرى، والذي يشمل المنطقة الواقعة على حدود الصين شرقاً، والمحيط الهندي جنوباً، والخليج الفارسي غرباً، والقوقاز، وشمالاً البحر المتوسط.¹ وهي ذاتها المناطق التي تشكل الأقليات الشيعية جزءاً من نسيجها الاجتماعي، أين يكون التأثير الثقافي يعمل بقوة بوجود الشيعة وهي: باكستان، أفغانستان، الهند، أذربيجان، العراق تركيا، سوريا، اليمن، والسعودية كما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم 03: تمثل المناطق التي يتواجد فيها الأقلية الشيعية



المصدر من الموقع : <https://www.sasapost.com/models-of-irans-soft-power-in-the-region/>

يتضح من الخريطة أن نسبة الشيعة في إيران أكبر من غيرها في البلدان الأخرى، لذا تشكل إيران دولة القلب أو الدولة الأم للأقليات الشيعية الأخرى، فيما تشكل بقية الدول ما يمكن أن نصلح

¹ علي حسن باكير، مرجع سابق.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

عليه بدول الرخوة التي يسهل اختراقها، لا عسكرياً إنما بتوظيف الجيد لمصادر قوتها الناعمة، وتمتلك إيران أدواتها لتميرير وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ما بين مؤسسات دينية تعمل على الترويج لتشيع عبر الدول الرخوة منها المجمع العالمي لأهل البيت، ومنظمة التبليغ الإسلامية التي تتلقى دعماً مباشراً من وزارة الثقافة، ويوجد كذلك مجمع التقريب بين المذاهب، ومؤسسة الإمام الخميني للإغاثة والتي تقدم خدمات اقتصادية¹، والإعلام؛ الذي يعد أحد الأذرع الهامة عند الخميني، الذي يؤكد أن تصدير الثورة إلى الخارج يعتمد بشكل كبير على الإعلام، وتمتلك إيران إمبراطورية إعلامية كبيرة تعرف بوكالة فارس للأخبار IRIB والتي تعد الأكبر على مستوى المنطقة، وهي تمتلك حرية التعبير وبث أفكارها عبر 30 لغة عالمية، بتأييد من الدستور الإيراني في مادته 175، وتخضع بشكل مباشر للمرشد الأعلى.²

فرع الثاني: قيم النظرية السياسية الإيرانية

يعرف كل من جهاد عودة؛ وأحمد النجار قيم النظرية السياسية بأنها: "تلك المعايير التضمينية التي تهيمن على قيم السياسية الخارجية وتميز الهوية السياسية للسلوك السياسي الدولي لدولة ما، وهي ناشئة عن الحركة السياسية العامة في الدولة والتوجهات المتغيرة لنخب الدولة والنسق العقدي لنظام الحكم فيها".³

اعتماداً على التعريف الذي قدمه جهاد عودة؛ وأحمد النجار يمكن أن نستشف أنه لكل دولة قيمها السياسية، ومحدداتها الداخلية، وامتدادها التاريخي وعمقها الاستراتيجي، ونخبها الحاكمة، ومصالحها السياسية التي تحكم مجمل تفاعلاتها، وسلوكاتها السياسية، وهي مجسدة في بنية نظامها السياسي:

1- البنية السياسية لإيران قبل الثورة:

¹ عبد الرحمان جمعة، نماذج من قوى إيران الناعمة في المنطقة، متاح على الرابط:

<https://www.sasapost.com/models-of-irans-soft-power-in-the-region/> تاريخ الدخول 2019/08/17.

² عبد الله فهد النفيسي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية (مصر: دار البشر لثقافة والعلوم، 2015)، ص. 31.

³ جهاد عودة، محمد أحمد النجار، صراع قيم النظرية السياسية بين إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)، ص. 09.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

يكشف لنا التتبع التاريخي لإيران اليوم، أنها كانت إمبراطورية كبرى عرفت بالإمبراطورية الفارسية التي تأسست منذ نشأتها الأولى على التوسع على حساب الدول المجاورة خاصة العرب منهم بحكم عامل الجوار، وقد كان الاعتزاز الحضاري والعرقى، وتأثير الديانة الزرادشية هي المحرك الأساسي للإمبراطورية الفارسية¹، فيما تعتبر **المذهبية الصفوية** المحرك الأساسي للجمهورية الإيرانية الحديثة، والتي ترسخت جذورها في إيران منذ نشأت الدولة الصفوية، عام 1500م؛ بعد ثمان قرون من السيادة التركية والمغولية على يد الشاه **إسماعيل بن صفى الدين**، الذي أسس للمذهب الشيعي الإثني عشري كمذهب رسمي لدولة بدل المذهب السني الذي ساد في بلاد فارس، وقد كان الحكم يدار بتوافق بين الشاه والمرجع الشيعي الأعلى، ولم يحدث بينهما أي تعارض.

سقطت الدولة الصفوية بعد قرابة 129 سنة من حكمها، وتوارث المنطقة الأفيشار، بعدها القجاريون أين خضعت إيران لنفوذ الروسي في عهدهم، وإبان الحرب العالمية الأولى كانت إيران ميدانا للصراع بين الألمان والدولة العثمانية، تُركت بانتهائها إيران في حالة انهيار عسكري وسياسي كما شهدت فترة حكم القجاريين صراع داخلي بين الحاكم **الشاه ناصر الدين**، والمرجع الديني **السيد حسن الشيرازي**، بسبب أمور عديدة أهمها إعطاء الحكومة لامتياز التبغ لشركة بريطانية، وبقي الصراع قائم إلى غاية تمكن علماء الدين من تغيير الحكم الاستبدادي الذي كان سائدا، ووضع دستور 1906، الذي منحت من خلاله امتيازات لرجال الدين، وبذلك تأكدت أكثر السلطة المزدوجة في حكم إيران بين سلطة الحاكم السياسي والمجتهد الديني².

ومابين النفوذ الروسي في الشمال الإيراني، الذي انتهى بقيام الثورة الشيوعية في روسيا، إلى النفوذ البريطاني في الجنوب الإيراني، الذي وجد لنفسه نفوذا في إيران بعقد اتفاقية "المساعدة البريطانية من أجل تقدم فارس ورفاهيتها"، برزت تيارات وشخصيات معادية لتواجد الغربي على الساحة السياسية، مثل شخصية **رضا البهلوي**، الذي شغل فيما بعد منصب رئيس الوزراء إبان حكم أحمد شاه، ثم بسط نفوذه على البلاد تدريجيا، كما أبدى رغبته في تغيير نظام الحكم في إيران إلى جمهوري، واستمر مهيمنا على الأوضاع السياسية إلى غاية 1925م، حيث اختارته الجمعية العامة

¹ نيل علي العتوم، إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة (لندن: مركز العصر لدراسات الإستراتيجية المستقبلية، 2013)، ص.50.

² المرجع نفسه، ص.51.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

ملكا على البلاد مكان أحمد شاه، آخر الملوك القجاريين، وبذلك كانت بداية لحكم الأسرة البهلوية التي لم يحكم منها سوى اثنان رضا البهلوي وابنه محمد رضا، لتدخل إيران حقبة جديدة من التبعية لكن هذه المرة كان حليفها الولايات المتحدة الأمريكية، استمر حكم الأسرة البهلوية ما يقارب 56 عام، منذ عام 1926م إلى غاية عام 1979م¹، وقيام الثورة الإسلامية الإيرانية بزعامة الخميني* التي أطاحت بالشاه وبذلك أنهت الحكم الملكي الذي دام قرابة 2500 سنة، وتحولت إيران إلى جمهورية إيران الإسلامية.

2- البنية السياسية بعد الثورة الإيرانية 1979:

كان نجاح الثورة الإسلامية، وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حدثا هاما داخل إيران كما كان له انعكاساته على توجهاتها الخارجية، فقد أدت الثورة الإيرانية إلى وصول قوى إسلامية إلى سدة الحكم تحمل في طياتها أفكار إيديولوجية ركيزتها المذهب الشيعي، الذي اقترن بإيران بقيام الدولة الصفوية سنة 1501؛ كما تبنت مفهومي الاستقلالية والحكم العالمي الإسلامي كركائز أساسية لإيديولوجيتها، للوصول للهدف الأساسي، الذي حدده قائدها الخميني، وهو إقامة حكومة شيعية عالمية تمهيدا لعودة المهدي المنتظر.

وهذا الهدف هو ما جعل الإيرانيين رغم مرور أكثر من ربع قرن على انتصار ثورتهم الإسلامية سنة 1979؛ إلا أنهم متيقنين على أن الرسالة الأساسية التي تحملها ثورتهم لم تتحقق بعد، ألا وهي بناء حضارة إسلامية شيعية، لذلك كانت فكرة تصدير الثورة على اعتبار أن الثورات حدث له مراحل تكامل: أولها مرحلة اليقظة الإسلامية، ثم مرحلة الانتصار، ثم مرحلة استقرار النظام وإقامة حكومة إسلامية، ثم مرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامي، ثم إنشاء الحضارة الإسلامية الحديثة، وعلى اعتقادهم فإن الثورة الإسلامية الإيرانية اليوم في نهاية مراحلها وهي إقامة الحكومة الإسلامية.²

¹ جهاد عودة، المرجع السابق، ص. 17.

* الخميني هو سيد روح الله الموسوي الخميني (1902-1989)، قائد الثورة الدينية التي أسقطت حكم الشاه البهلوي، أعلن في ستينات ثورته البيضاء ضد الشاه الذي نفاه إلى تركيا ثم ذهب إلى النجف بالعراق وكون مبادئه حول حكم الولي الفقيه، وفي سبعينات غادر إلى فرنسا، وبدأ يحث على إسقاط الشاه وحليفته أمريكا، وبعد انتصاره عاد إلى إيران وأعلن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسمي الخميني إماما، وقائد أعلى للجمهورية.

² نبيل علي العتوم، المرجع السابق، ص. 89.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

اكتسبت الثورة الإيرانية زخما شعبيا كبيرا، فقد أطاحت بالشاه البهلوي، الذي كان معاديا للعرب وحليفا متعاوننا مع إسرائيل أمريكا، وفي هذا كان بشارة خير للعرب، كما أن الثورة رفعت شعاراتها الإسلامية وألغت الاحتفالات الفارسية، وبالتالي رجحت كفة الحكم الثيوقراطي على حساب الحكم العلماني ذو النزعة الفارسية الذي كان إبان حكم الشاه، وهذا انتصارا فعليا للمؤسسة الدينية في علاقتها مع السلطة السياسية.

وفي هذا السياق يقول الباحث الفرنسي أوليفيه روي **Roy**، بأن أصالة الثورة الإيرانية تكمن في التحالف بين رجال الدين والنخبة المثقفة الإسلامية:

"لا شك في أن رجال الدين الشيعة هم أكثر انفتاحا على مجموعة النصوص غير الإسلامية من علماء السنة؛ فأيات الله هم من كبار القراء بما في ذلك قراءاتهم لفكر ماركس وفويرباخ، ففي نفوسهم شيء من الرهبان اليسوعيين أو الدومنيكان، وبالتالي فهم يجمعون بين التوفيق الواضح بين المعتقدات الفلسفية وبين التقيد الصارم بالفتاوي الدينية.. تتسم الثقافة المزوجة لرجال الدين الشيعة بكونها لافتة لنظر: فهي متمسكة بالتقاليد للغاية.. ومع ذلك منفتحة للغاية على العالم الحديث".¹

إن المتمعن لهاته الأسطر يستكشف أن أوليفيه يجد أن انفتاح رجال الدين اتجاه الفلسفة السياسية الغربية مثل أفكار كارل ماركس وغيره، قد ساعدهم على فهم التاريخ جيدا، ومن خلال تلك الأفكار بنو قاعدة تفوقهم، وهي التي أدت إلى عدم انحدار حكم رجال الدين إلى مجرد حكم قمعي ووحشي، وبيدوا أن تلك الثقافة السياسية هي من ساهمت في عبقرية النظام الإيراني بزعامة الخميني الذي استطاعت أن يكيف المذهب الشيعي مع فكرة الثورة التي بدورها تتطلب حسا بالتاريخ والعدالة الاجتماعية.

لم تستمد الثورة الإيرانية ميزتها الأساسية باعتبارها أكبر الثورات الشعبية في تلك الفترة فقط، إنما كونها كانت حدثا تاريخيا قلب الموازين الإستراتيجية إقليميا ودوليا، كما فرض واقعا داخليا مغايرا لما كان بعد تولى الخميني، الذي قام بدور كبير في بلورة أفكار النظام السياسي الإيراني بعد أن جعل من المذهب الشيعي المذهب الرسمي للجمهورية الإيرانية، ومكونا جوهريا لنسيج مجتمعا بمختلف طوائفه وعرقياته* وبذلك تم التأسيس لأول دولة شيعية في العصر الحديث، وفي هذا الإطار برزت المفاهيم

¹ روبرت كابلان، مرجع سبق ذكره، ص. 327.

* يتسم المجتمع الإيراني بالتنوع العرقي الكبير، وفي الواقع لا توجد إحصاءات رسمية لعددها، وبصفة عامة هي تتكون من الفرس، كما هناك العرب والأذربيون والأكراد والتركمانيون والبوش ...، إضافة إلى التنوع الديني، والمذهبي ما بين مسلمين من السنة والشيعة والصوفية والإسماعيلية، فضلا عن ذلك لا يخلو المجتمع الإيراني من اليهودية والمسيحية.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

والقيم الطائفية كركيزة تعتمد عليها إيران في سياساتها الخارجية لتصدير ثورتها وقيمها المذهبية الشيعية.

إذن فعلى صعيد **المقوم المذهبي - الإيديولوجي**؛ يلعب المذهب الجعفري أو الشيعي أحد أهم أدوات القوة الناعمة الإيرانية، حيث تعتبر إيران مركز الشيعة في العالم، وترتكز معظم سياساتها الخارجية لتعزيز الإسلام الشيعي الذي تعتبره دين عملي وأكثر قابلية لتكيف مع الزمن، من المذهب الوهابي الذي تعتقه السعودية والذي تنظر إليه إيران على أنه تثبيت للوحدة الإسلامية، كما تنظر للعائلات الملكية في الخليج على أنها غير مؤهلة لبناء هذه الوحدة الإسلامية.¹

ويعد التشيع ظاهرة حديثة نسبياً على المجتمع الإيراني، جلبته الأسرة الصفوية في القرن السادس عشر كوسيلة لتجيش في مواجهة الدولة العثمانية السنية، وهذا بدوره يجعلنا نتمعن أكثر في جوهر المذهب الشيعي، هل هو في الأصل مذهب حركي معارض تلازمت نشأته مع رفض قيام معاوية بن أبي سفيان بمنازعة علي بن أبي طالب حقه في الخلافة؟ أم هو في الأساس مذهب محافظ يقوم على الانتظار والتريث لحين ظهور المهدي المنتظر؟ أم هو مذهب فيه شيء من هذا وذاك على نحو يكسبه مرونة في التنقل بينهما حسب مقتضى الحال؟² وفي هذا يجيب **عبد الله النفيسي** أن التشيع في إيران أداه وآلية أكثر منها غاية والتزام، فمنذ زمن الصفويين كانت الأولوية الجيوسياسية للقومية الفارسية، ومن مؤشرات انحياز الصفويين إلى مدينة قم الفارسية كمرجعية لشيعة على حساب النجف العربية.³

وهذا يجعلنا نطرح تساؤل آخر حول المحدد الحقيقي الذي يوجه سلوكات إيران الخارجية، ودون أدنى شك تعتبر إشكالية تحديد الهوية الإيرانية أحد أهم القضايا محل اختلاف بين الدارسين حول ما إذا كانت تعبر عن هوية إسلامية ممثلة في المذهب الشيعي؟ أم هي هوية قومية نسبة للحضارة الفارسية العريقة والشخصية الفارسية التي تنتمي إلى العرق الآري؟ بحيث لا يمكن إخفاء النزعة القومية التي تتراوح بين عوامل تأججها، وأخرى تضعفها، وفي هذا رصدت الباحثة **شيرين هنتر**

¹ بنفشه كي نوش، المرجع السابق، ص ص 57، 58.

² نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 34.

³ عبد الله النفيسي، المرجع السابق، ص 17.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

مجموعة من العوامل التي تضعف الهوية القومية من ضمنها¹: عامل التعدد الإثني حيث يشكل الفرس ما يقارب 51 بالمائة، بينما حددت هنتر عوامل تدعيم الشعور القومي بالطبيعة الجغرافية التي تحيط بإيران التي ساعدتها على تحقيق وحدتها، وأمدتها بالقدرة على امتصاص الغزو الثقافي، وثانيها المذهب الشيعي الذي يميزها بوصفها الدولة الوحيدة في العالم التي تعتقه رسمياً.

من جهتنا نجد أن الثورة الإسلامية كانت من صنع رجال الدين الذين استتقروا حكم الشاه الذي انصاع للغرب وتخلّى عن قيم الهوية الإسلامية، وفي قراءتنا للفكر السياسي للخميني نجد أنه يعتمد كثيراً على الهوية الإسلامية، واعتبر الحكومة الإسلامية أفضل الحكومات، وهنا ثمة تناقض في هذا المفهوم بين الوحدة الإسلامية بوصفها تشمل الشعوب الإسلامية كافة، أم الوحدة الإسلامية الشيعية كمفهوم يعبر عن خصوصية الشعب الإيراني، كما أنه رغم انتقاد **الخميني** لنعرات القومية التي برأيه تقسم العالم الإسلامي، إلا أنه لم يخفي انتمائه القومي الفارسي، وهذا بدا واضحاً أكثر من خلال الدستور الإيراني الذي جاءت بعض موادّه تخصيصية أي تخاطب الأمة الفارسية فقط، وفي هذا الإطار جاءت المادة 17 التي تشير إلى أن الدوائر الحكومية تعتمد التاريخ الهجري الشمسي وهو تقويم فارسي²، كما نجد المادة 125 التي تحدد شروط الترشح لمنصب الرئاسة بأن يكون مؤمناً بالمبادئ الأساسية لجمهورية إيران الإسلامية والمذهب الشيعي³، كما نجد أن الخميني أبقى على تسمية العملة الإيرانية بالتومان وهي كلمة فارسية بمعنى فرقة عسكرية⁴، وكل هذا يثبت خصوصية وتمايز الشعب الإيراني على الوسط الإسلامي الأشمل، وترسيخاً لرموز الحضارة الفارسية في الأذهان.

وإذا كانت هذه بعض التناقضات النظرية؛ فإن فجوة الممارسة ظهرت في حماسة الحرس الثوري الإيراني أثناء اجتياحه لجزيرة الفاو العراقية، وإطلاق أسماء فارسية على شوارع الجزيرة ومساجدها⁵ ويضاف إلى ذلك الإصرار الإيراني على تسمية الخليج الفارسي، بدل الخليج الإسلامي أو الخليج العربي، والتمعن في هذا يجعلك تتخيل طرف فارسي مقابل طرف عربي.

¹ نيفين مسعد، المرجع السابق، ص.59.

² أنظر في: دستور إيران الصادر عام 1979 شاملاً تعديلاته لغاية عام 1989، ص.25.

³ المرجع نفسه.

⁴ نبيل علي العتوم، المرجع السابق، ص.104.

⁵ نيفين مسعد، المرجع السابق، ص.61.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

إن من أهم التناقضات التي يواجهها الفكر السياسي الإيراني هي مفارقة قومي/إسلامي، التي تجعلنا نستشف التناقض الذي وقعت فيه الثورة الإسلامية الإيرانية، التي في بدايتها رجحت القيم الدينية على القيم الفارسية، وربطت بين الإسلام والثورة، واتخذت من نظرية ولي الفقيه أساسا سياسيا لها وبذلك يجمع النظام السياسي بعد الثورة بين أسس الديمقراطية الحديثة تمثلت في سلطة الشعب في الانتخابات وسلطة المؤسسة الدينية المتمثلة في الولي الفقيه. إلا أنها لم تستطع تغييب النزعة الفارسية نظريا وممارسة.

الفرع الثالث: الأطر النظرية للفكر السياسي الإيراني بعد الثورة

1- نظرية ولاية الفقيه: تعد نظرية ولاية الفقيه من أهم الأطروحات الفكرية التي تشكل سلاحا ناعما في يد الإيرانيين لجذب الآخرين خاصة الأقليات الشيعية، وهي بذلك تكرر البعد الطائفي في سياسات إيران الخارجية، صاغها الخميني بعد الثورة، وقوامها في الفكر الشيعي على أن مبدأ الحاكمية في الإسلام هو الله تعالى صاحب السيادة المطلقة على المخلوقات كافة، والذي تستمد الولاية الشرعية في الأرض شرعيتها منه وتتمثل هذه الولاية في ثلاث دعائم تجسد حاكميه الله على الأرض هي: **النبوة والإمامة، وولاية الفقيه.**¹ وهذه الدعائم بالترتيب تشكل مراحل استخلاف الإنسان في الأرض تنفيذاً للإرادة الإلهية، حيث تجسد امتداد بالنبوة بالنص بمعنى أن **النبي صلى الله عليه وسلم** حمل الرسالة من السماء باختيار من الله، في حين جاءت الإمامة بالعصمة، والإمام هو مستودع تلك الرسالة السماوية، وهو معين من الله. أما ولاية الفقيه فقد جاءت بالمنزلة أي أن الفقيه الولي معين تعيين نوعي من خلال شروط حددها الإسلام وتبقى انطباقه عليه من عدم تطابقها مهمة الأمة.²

بمعنى آخر، ومن خلال أولوية الاستخلاف في الأرض، فإن النبوة لنبي عليه الصلاة والسلام والإمامة هي للأنبياء والرسل، ونظرا لغيب الإمام المنتظر، وهو الإمام الثاني عشر عند الشيعة الأمامية فإن قيادة المجتمع الشيعي تكون من خلال الفقيه الذي تجتمع فيه الكفاءة العلمية، وصفة العدل ويتمتع هذا الولي بولاية عامة، وسلطة مطلقة على شئون البلاد والعباد في انتظار المهدي المنتظر.

¹ سعيد الصباغ، "أسس وآليات إستراتيجية لنشر المذهب الشيعي"، مجلة السياسية الدولية، م.52، ع. 208 (ابريل 2017)، ص ص. 17، 18.

² المكان نفسه.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

ووفقاً لنظرية ولاية الفقيه حصل آية الله الخميني على مكانة مرموقة باعتباره المرشد الأعلى لثورة الإسلام، وأصبح ولياً لأمر الشيعة نيابة عن الإمام الغائب، والمنتعم في أفكار الخميني يجد أن هناك مجموعة من القيم الأساسية صاغ من خلالها هوية إيران الدينية، وأثرت في كيفية إدارته لسياسة الخارجية الإيرانية إلى اليوم وهي: ثنائية المستكبر/المستضعف، المظلومية المذهبية

أ- **ثنائية المستكبرين/المستضعفين**: شاعت كلمة مستضعف في إيران منذ قيام الثورة، وهو مفهوم له دلالاته السياسية والاجتماعية يستهدف مخاطبة الطبقة الاجتماعية الواسعة في المجتمع الإيراني من الفقراء والمحرومين والمظلومين، وإعطاء صورة أن الثورة الإيرانية منحازة لهذه الطبقة، وبهذا استطاعت الثورة أن تكون من هؤلاء المستضعفين عناصر تنظيمية فاعلة داخليا مثل الحرس الثوري، الباسيج اللجان الثورية، حزب الله.¹ أما خارجياً فإن إيران تستهدف بدعم المستضعفين إلى تصدير ثورتها التي في تروج أن في مبادئها وقيمها خلاص لهاته الفئة، وهذا في الحقيقة ما هو إلا شكل من أشكال التدخل الخارجي في شؤون الدولة، وهو يناقض مبدأ الحياد الذي يعد أحد المفاهيم الجوهرية في الفكر الخميني ويبرز هنا التناقض في قول الخميني في إحدى المواضع: نحن نهدف إلى تصدير ثورتنا إلى كل الدول الإسلامية حيث يوجد مستكبرون يحكمون مستضعفين.²

ب- **المظلومية/المذهبية**: تقوم هذه الفكرة كسابقتها على غرس فكرة لأتباع المذهب الشيعي بأنهم الأقلية المستضعفة بشكل يرسخ فكرة الانتقام، تعود تاريخياً هذه الفكرة إلى مظلومية الحسين بن علي رضي الله عنهما، واستشهاده في كربلاء،³ وهذه الحادثة غرست قيمة فرعية أخرى عند الإيرانيين تتمحور فكرتها ثقافة الاستشهاد استناداً إلى مظلومية المذهب، وبذلك وظفت إيران إستراتيجية الاستشهاد في مواجهة العدو في توليفة مفادها أن الجمهورية الإيرانية لها قيمة دينية لدى كل الشيعة في بقاع الأرض، وفي هذا أعظم توظيف للقوة الناعمة .

2- **نظرية أم القرى**: صاغها محمد جواد لايجاني، وهو من كبار صنّاع السياسة الخارجية الإيرانية وكبير مستشاري الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني، وضع لايجاني أفكار هذه الإستراتيجية في الثمانينات، وتم استئنافها في التسعينات، والتي من خلالها يقوم بإعطاء هالة من القدسية لموقع إيران

¹ المرجع نفسه، ص. 19.

² تيفين مسعد، المرجع السابق، ص. 63.

³ سعيد الصباغ، المرجع السابق، ص. 20.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

في العالم الإسلامي، وتعني دولة أم القرى أن تصبح إيران هي نواة مركز الإسلام العالمي، وبالتالي فهي تمثل الدولة القائدة التي تخرج زعيما تكون له السلطة والصلاحيات والولاية على الأمة الإسلامية جمعاء، وفي حالة قيام دولة أم القرى فإن إيران ستصبح دار الإسلام ومركزه، لذلك تعتبر عين المصلحة الحافظ عليها من جانب الشعوب الإسلامية، لأنها تجسد فكرة بداية وحدة الحكومات الإسلامية الواحدة التي أشار إليها الخميني.¹

وتؤكد هذه النظرية على ثلاثة خطوط عريضة ترتكز عليها الإستراتيجية الإيرانية اليوم وهي:

- ✓ الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني، وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي.
- ✓ ضرورة الدفاع عن أمن الدولة الإيرانية.
- ✓ التمدد الإقليمي وفرض الهيمنة.

ويشرح لاريجاني النقطة الأخيرة حسب رؤيته أن التوسع الإقليمي هو حتمية على إيران التي يجب أن لا تحد حدودها الجغرافية، حيث لا توجد دولة مثل إيران باستطاعتها قيادة العالم الإسلامي.²

في الأخير يمكن القول أن إيران تميزت قبل الثورة 1979، بغلبة النزعة القومية الفارسية، والتي من مؤشراتنا تغيب لدور المؤسسة الدينية التي لم يكن لها دور يذكر خاصة سنوات حكم الأسرة البهلوية التي قضت على السلالة القاجارية، وبعد قيام الثورة الإيرانية التي نقلت إيران من الملكية إلى الجمهورية وحملت بين طياتها منذ بدايتها أبعاد دينية ومذهبية واضحة تجسدت في النظام السياسي الإيراني بعد الثورة، الذي يعد أحد الأنظمة الفريدة من نوعها في تاريخ النظم السياسية، بحيث يجمع بين سلطة الولي الفقيه المعين، وبين سلطة الشعب المنتخب.

ونظيف أن النسق السياسي الفكري للخميني، كان له الدور الكبير في بلورة النظام السياسي في إيران الذي تمركز حول المذهب الشيعي، واتخذ من فكره نظرية ولي الفقيه، التي حولت من خلاله إيران إلى دولة قلب للشيعية، وفي هذا خطر حقيقي على العالم الإسلامي خاصة، ودول الخليج أخص

¹ نبيل علي العتوم، المرجع السابق، ص ص. 148، 149.

² حسين باكير، المشروع الإيراني في المنطقة "واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية"، مجلة البيان، ع. 09(31) ديسمبر 2012، ص. 25.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

بعد أن جعلت منه محددًا أساسيًا من محدداتها الداخلية والخارجية، وهو ما كرس الولاء لطائفة، وجعل من إيران مصدر جذب وإعجاب للأقليات الشيعية في العالم.

كما يمكن أن نقول أن الفكر السياسي بعد الثورة يعاني من إشكالية انتماء مزدوج ما بين حضارتين الأولى فارسية، والثانية إسلامية، مع الأسبقية التاريخية للأولى على الثانية، ومن خلالهما تعاني إيران من معضلة التفوق والتميز على الجوار، جعلها تلعب دورًا توسعيًا في الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : مقومات القوة الناعمة السعودية

عادة حينما نتساءل حول المصادر العامة لقوة المملكة العربية السعودية فإنه يتبادر إلى الأذهان اقتصرها على ثروتها النفطية الكبيرة، وفي اعتقادنا أنه خطئ لأن الجدير بالذكر أن للمملكة خصوصية إسلامية تعتبر مصدرا أساسيا لقوتها الناعمة بالقدر الذي يمثله النفط لها، تقترن هذه الخصوصية بوصفها مهد الدين الإسلامي الذي كان ولازال محددًا أساسيًا في سياساتها الداخلية، بل وحتى الخارجية على مختلف دوائرها الإقليمية والإسلامية.

الفرع الأول: أهمية السعودية ضمن دول الحضارة الإسلامية

تعد المملكة العربية السعودية واحدة من الدول المحورية في الشرق الأوسط التي تتمتع بالإضافة إلى النفوذ المالي والاقتصادي، بإنفرادها بوجود بيت الله الحرام الذي جعله الله قبلة للمسلمين، وهو أول بيت وضعه الله للناس لعبادته سبحانه وتعالى، كما شرفت أراضيها بوجود الحرمين المكي والمدني، في إشارة إلى الحرمين أنهما الأكثر قداسة في الإسلام: المسجد الحرام في مكة المكرمة، والمسجد النبوي في المدينة المنورة وهي بذلك تمثل الموقع الروحي للعالم الإسلامي.

تتميز مكة المكرمة بأهمية استراتيجيه بالغة حيث توجد فيها الكعبة الشريفة والأماكن المقدسة (عرفات، ومنى، والمزدلفة) التي يقصدها ملايين المسلمين على مدار السنة لأداء مناسك العمرة والحج لتأدية الركن الخامس من ديننا الحنيف، أما المدينة المنورة فهي لا تقل أهمية عن مكة فقد خصها الله سبحانه وتعالى وشرفها بنبيه محمد عليه الصلاة والسلام، وفيها يوجد قبره عليه السلام ، وفي المدينة بني أول مسجد في الإسلام الذي سمي بمسجد قباء، ثم المسجد النبوي الشريف الذي أمر الرسول عليه

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

السلام بشد الرحال إليه من بين ثلاثة أماكن مقدسة وهي الكعبة الشريفة والمسجد الأقصى والمسجد النبوي.¹

شكل العقيدة الإسلامية أهمية مركزية في فلسفة الدولة السعودية، وأحد أهم ركائز قوتها الناعمة الدينية حيث يعد الإسلام أولى المبادئ التي تقوم عليها السياسية الداخلية والخارجية للسعودية، ولذلك نجد أن الإسلام بما يعنيه من رموز سلوكية وفكرية تمثل التزام عقيدي لصانع القرار في المملكة وقيم كبرى تحدد من خلاله آليات، وديناميات العملية السياسية. من جهة ثانية فلاسلام بمذهبه الوهابي يمثل شرعية حكم الأسرة المملكة العربية السعودية.²

ولعل ذلك يفسر أهمية هذا المحدد الديني في توجهات صناع القرار في المملكة العربية السعودية على نطاق واسع باعتباره إيديولوجية قائمة على تضامن الأمة، أو المجتمع الإسلامي ككل كما يشتمل على ضرورة معيارية لمساعدة المسلمين الآخرين في وقت الأزمات والعمل نحو نوع من الوحدة بين المسلمين، لذلك نجد أن النظام السياسي والاجتماعي الذي تعززه المملكة العربية السعودية مستمد من مبدأ ديني ذي هوية دينية.

والمتتبع لسياسات المملكة العربية السعودية الخارجية اتجاه محيطها العربي، والإسلامي يلاحظ أنها تستند بشكل كبير لقوتها الناعمة الدينية في تحديد، وصياغة مبادئها وأهدافها التالية:

- 1- تحقيق التضامن الإسلامي الشامل؛
- 2- حتمية الترابط بين العروبة والإسلام، فالمملكة العربية السعودية تمتاز بكونها مهد الإسلام ومنبع العروبة؛ من خلال الالتزام بمبدأ الأخوة العربية الذي يتجسد في الدعم والمساعدة بكلفة أشكالها؛
- 3- التصدي للاجتياح الثقافي، والغزو الفكري الذي يهدد العالم الإسلامي بكل أشكاله؛
- 4- تقديم الدعم والنصرة للأقليات المسلمة في جميع دول العالم، والدفاع عن حقوقهم الشرعية؛
- 5- تقديم صورة مشرقة وحقيقية للدين الإسلامي وشريعته السمحاء، والدفاع عن الإسلام والمسلمين.³

¹ عباس فاضل عطوان، المرجع السابق، ص. 28.

² وليد حمدي الأعظمي، المرجع السابق، ص. 78.

³ محمد صادق، المرجع السابق، ص. 63.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

ما يمكن ملاحظته من هذه المبادئ أن المملكة العربية السعودية تحاول قيادة العالم الإسلامي والإنفراد بالهيمنة على الهوية الإسلامية من أجل تعزيز التماسك الإسلامي تحت زعامتها باعتبارها موطن الإسلام الأصلي، وعلى أراضيها توجد المعالم المقدسة له، ولغتها لغة الإسلام. وبذلك تعززت علاقات المملكة العربية السعودية في محيطها العربي، والإسلامي الذي يعتبر محيطاً هاماً بشكل خاص في سياساتها الخارجية، خاصة في أشكالها التنظيمية إذ بادرت المملكة العربية السعودية سنة 1956م، إلى توقيع اتفاق مع كل من مصر وباكستان لتأسيس **المؤتمر الإسلامي**، كما شكلت **رابطة العالم الإسلامي** سنة 1962م¹، كما سعت لتوسيع شبكة علاقاتها على المستوى الدولي، فكانت من أولى الدول التي انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة سنة 1945م، كما تعد عضواً مهماً في صندوق النقد الدولي، كما تعتبر من الدول المؤسسة لمنظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول)، وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

كما تسعى لتعزيز علاقاتها من خلال دعوتها إلى الحوار بين الأديان كوسيلة لتسوية النزاعات، تجسد ذلك واقعا من خلال إنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان، والثقافات لتسهيل هذه الجهود ودعمها، بحيث يسعى هذا المركز للعمل من أجل نبذ العنف والتطرف. وتشجيع وتعزيز الحوار والتفاهم والاحترام والتعاون بين الشعوب وترسيخ قيم العدالة والتسامح من أجل القضاء على العنف والصراعات الدينية.²

الفرع لثاني: المساعدات المالية الإنسانية

خطت المملكة العربية السعودية منذ بداية خمسينات القرن الماضي إلى اليوم، خطوات كبيرة في مجال أعمال الإغاثة، وتقديم المساعدات المالية الإنسانية لمختلف دول العالم الهشة التي تحتاج إعانة، بداية من تقديم المساعدات لدعم الشعوب في الدول التي تعاني من أزمات إنسانية، وصولاً إلى القروض والمنح للبلدان منخفضة الدخل من أجل المساهمة في البنى التحتية الأساسية، وهذا وفقاً لبعض التقارير والبيانات لازال حجم المساعدات الإنسانية في النمو؛ وعلى سبيل المثال 2014م فقد

¹ وليد حمدي الأعظمي، المرجع السابق، ص.78.

² Alanazi, Abdullah Khuliyf, **Saudi Arabia's implementation of soft power policy to confront Iran's obvious threats**, Master of Arts in Security Studies, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, CALIFORNIA, Décembre 2015,p.55.

الفصل الثاني — المقومات المادية والمعنوية لدور الإبراني السعودي في الشرق الأوسط

أظهر أحدى التقارير أنه في عام 2014م بلغ إجمالي حجم المساعدات الإنمائية الرسمية السعودية 14.5 مليار دولار أمريكي (54 مليار ريال سعودي)، وهو ما يمثل نسبة 1.9 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمملكة. واحتلت السعودية المركز الرابع كأكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية في 2014 والسابع كأكبر مانح للمساعدات الإنسانية¹.

وتقدم هذه المساعدات من خلال مجموعة من القنوات المخصصة لها منها **الصندوق السعودي لتنمية**، وهو المؤسسة الإنمائية الأولى في السعودية، الذي يهدف بالأساس في تمويل المشاريع الإنمائية في البلدان النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، **ومركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية** الذي تأسس في 2015؛ برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وقد أنشئ خصيصا بهدف تنسيق استجابة السعودية للأزمة اليمنية، وتبلغ ميزانيته بحوالي 2مليار ريال سعودي، كما توجد **اللجان والحملات الإغاثية** التي تستخدم الأموال الخاصة المقدمة من عامة الشعب بشكل علني لفائدة الأغراض الإنسانية، وهيئة الهلال الأحمر التي تقدم الخدمات الطبية داخل المملكة ومع الحدود بين المملكة العربية السعودية وجيرانها.²

إذن تعتبر المملكة العربية السعودية أحد الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني كطرف مانح ويعد هذا السخاء المالي في إطار المساعدات الإنسانية ذو بعد إنساني وعمق سياسي خاصة في ظل اضطراب الأوضاع الاجتماعية، والأمنية في أعقاب الحراك الشعبي بعد 2011م؛ حيث عملت المملكة العربية السعودية على التركيز على مساهمة السياسية الخارجية في تشكيل فاعليتها في العمل الإنساني، الذي يعتبر بمثابة أداة تستخدمها من أجل تعزيز صورتها كزعيمة للعالمين العربي والإسلامي، كما يعد أمرا هاما لتعزيز شرعية النظام داخليا كما له أبعاده السياسية التي ظهرت بوضوح من خلال الأزمة اليمنية التي وقفت فيها المملكة العربية السعودية موقف المتناقض بين وقفها كجهة فاعلة لتقديم مساعدات إنسانية، وفي نفس الوقت تقف كطرف أساسي كمحارب لها.

¹ شرين الطرابلسي، **مملكة الإنسانية؟ قيم المملكة العربية السعودية وأنظمتها ومصالحها في مجال العمل الإنساني** (لندن: معهد التنمية في ما وراء البحار، 2017)، ص. 10.

² المرجع نفسه، ص. 12، 13.

فرع الثالث: تضمينات قيم النظرية السياسية السعودية

بالرجوع تاريخياً إلى أصل نشأة المملكة العربية السعودية كمشروع سياسي نجده مرتبط ارتباط وثيق بحركة الإصلاح الديني في القرن الثامن عشر، وهي الحركة الوهابية التي بدأت مع محمد عبد الوهاب¹ من خلال اتفاقية يقال أن بواورها بدأت بطلب من الإمام محمد بن عبد الوهاب من عبد العزيز بن محمد ببناء مسجد كبير يسع جميع رجال البلدة، وأصبحت الصلاة في ذلك المسجد إلزامية للرجال وأعلن الإمام: "كل من لا يحضر الصلاة مع قدرته عاقبناه"، ومن هذا الأساس أصبحت وظيفة الحركة الوهابية هي ضبط سلوك المواطن وفق أصول الإسلام، وهي الوظيفة التي قبل بها النظام السياسي منذ بداية التحرك لبناء كيان سياسي جديد.²

عرفت هذه الاتفاقية باتفاقية الدرعية، من خلالها بدأت أولى خطوات تأسيس قيام الدولة السعودية الأولى، من خلال التعاون بين كل من أمير الدرعية **محمد بن سعود بن مقرن بن مانع آل سعود**³ والإمام **محمد بن عبد الوهاب** بعد لقائهما سنة 1175هـ، وقد كان جوهر هذا الاتفاق هو تبادل للمصالح بين الأمير الذي كان يسعى لبط نفوذه في المنطقة ووجد في دعوة عبد الوهاب ضالته فمن خلالها يعطي الأمير لتمدد دولته الإطار الفكري الذي يستطيع أن يعبر الحدود إلى أماكن ومناطق لا تستطيع أن تصله قواته العسكرية، بالاستعانة بالإمام الذي دعا القضاة والعلماء لنصرة محمد بن سعود في معاركه، مقابل يساعده في نشر دعوته الوهابية.⁴

¹ اسمه محمد بن الوهاب بن سليمان، ولد في عام 1703م بالعينية شمال غرب المملكة العربية السعودية، وكان آل مشرف يسكنون بلدة أشيقر التي كانت تشهد نشاطاً علمياً في نجد خلال القرنين السادس عشر، والسابع عشر الميلاديين بسبب اهتمام سكانها بالوظائف القضائية، كان يتمذهب بالمذهب الحنبلي الذي كان يتمذهب به أغلب فقهاء وقضاة نجد، للاستزادة أكثر أنظر: أوراق بحثية، **الوهابية والسلفية الأفكار والآثار**، رائد السمهوري (محرراً) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016).

² تامر هاشم، المرجع السابق، ص. 580.

³ مؤسس الأسرة السعودية في أوائل القرن الثاني عشر الهجري مع إخوانه، كان يسعى لبط نفوذه في المنطقة، التقى مع دعوة محمد عبد الوهاب الذي قامت دعوته على مناقضة منطلقات التصوف، وما يشترك فيه مع التشيع داعياً لتوحيد الخالص والتخلص مما يمكن أن يعتبر شرك أو بدع منها تعظيم الأولياء والصالحين وتعظيم المزارات تقديس قبور الصالحين.

⁴ المرجع نفسه، ص. 581.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

وتعرف الوهابية عموماً بوصفها مدرسة دينية تطورت على مدى امتداد نشأة الدولة السعودية على يد علماء المؤسسة الدينية السعودية الرسمية التي أسسها ورثة محمد بن عبد الوهاب وتشكل الوهابية ومعها المؤسسة الدينية المملكة العربية السعودية قلب الساحة الفكرية السعودية، مع العلم أنهم لا يستخدمون مصطلح الوهابيين في التعريف بأنفسهم إنما يستخدمون المصطلحين: أهل التوحيد أو السلفيون.¹

إذن ومن خلال اتفاقية الدرعية وضعت أسس النظام القيمي للدولة السعودية مرتكزة على قيم المجتمع الإسلامي في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، وهي قيم أعلى من السلطات والأفراد والمرجع الأساسي عند حدوث النزاعات، أو بمعنى آخر تم تكوين الهوية الوطنية لدولة السعودية، بناءً عن رؤية إسلامية لمفهوم الوطنية تتجاوز القبلية أو العصبية، إنما من خلال نظرة أشمل ينصهر فيها الولاء من الجزء إلى الكل، بمعنى أن الولاء أو الانتماء لا يتوقف عند حدود العائلة أو القبيلة إنما يتسع ليشمل كل شيء من مكان الوطن وزمانه.

واستطاعت الحركة الوهابية على مر الزمن أن تبني لنفسها هيكلًا مؤسساتيًا متكاملًا يضمن بقائها كمؤسسة دينية تتحكم في أهم الأنشطة الإنسانية في الدولة، وهي مرتبة كالتالي:

أولاً: هيئة كبار العلماء وهي رأس المؤسسة الدينية الرسمية، أنشئت بأمر ملكي في عام 1971، تضم أعلم الناس، وأفقههم في الشريعة؛

ثانياً: مجلس القضاء الأعلى ويرأسه أرفع القضاة منزلة، وهو مرجع قضاة المملكة؛

ثالثاً: الوزارات الدينية المتخصصة وأهمها وزارتا العدل والأوقاف؛

رابعاً: الهيئات الدينية المستقلة مثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمجمع العالمي للفقهاء؛

خامساً: الجامعات الإسلامية، وأبرزها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.²

¹ ستيفن لأكرو وآخرون، السياسية بين الإسلاميين والليبراليين في المملكة العربية السعودية، بول آرنتس (محرراً)، في: المملكة العربية السعودية في الميزان الاقتصادي السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص. 57.

² تامر هاشم، المرجع السابق، ص. 586.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

كما يوجد هياكل خصصت لنشر الدعوة الوهابية في الخارج نذكر منها: وزارة الشؤون الإسلامية والتي تعتبر الداعم الأول لموارد مثل المال والكتب والأفراد، اللازمة للأنشطة التبشيرية الدولية، وتوجد رابطة العالم الإسلامي التي تعمل على تعزيز التضامن الإسلامي، وتشجيع نشر الإسلام على المستوى العالمي كما توجد الجمعية العالمية لشباب الإسلام وهي ترتبط بالمؤسسة الدينية، وتشارك بشكل كبير في الأنشطة التي تركز على نشر الوهابية، وأخيرا يوجد الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والتي تقوم على توفير منح دراسية سخية لطلاب من الدول الأخرى، وهذا ما جعلها وجهة جذابة لدراسات الدينية العليا وتعتبر قناة مباشرة لتصدير الوهابية.¹

وفي هذا السياق يمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل أساسية يتمحور عليها دور المؤسسة الدينية أولا؛ نشر تعاليم الإسلام الوهابي في الدول الأخرى عبر بناء مدارس وجوامع ، ثانيا؛ إصدار الفتاوى والتي تعتبر حاسمة لتبرير السياسة الخارجية المملكة العربية السعودية ، ثالثا؛ قدرتهم على حض الحكومة لدعم الدول والمجموعات المسلمة عبر المساعدات المالية، أو منع المساعدات على الدول التي تخالف تعاليم الإسلام.²

لعبت المؤسسة الدينية بهياكلها السابقة دورا مهما بجانب المؤسسة السياسية السعودية، فقد حظيت الوهابية بقيمة إستراتيجية جد هامة عند حكام المملكة العربية السعودية منذ قيام الحكم الملكي إلى اليوم، حيث يحرص ملوك المملكة رغم تعاقبهم على تمسكهم بالإسلام، والمنهج السلفي الوهابي في شؤون الحكم. وقد أثبتت المؤسسة الدينية فاعليتها الكبيرة، كأداة يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات السياسية والأمنية، كما أصبحت المؤسسة الدينية أحد المصادر التي يستخدمها آل سعود لإضفاء شرعيتهم السياسية.

من جهتها تدرك المؤسسة السياسية جيدا أهمية الحفاظ على وجود الوهابية على أراضيها فإضافة إلى الدور الثقافي والاجتماعي الذي تلعبه، فإن لها بعد إستراتيجي عالمي، حيث ظهرت الوهابية في وقت كانت الأمة الإسلامية قد سلمت بالهزيمة خاصة إبان ضعف، وانحطاط الدولة العثمانية مع تبني أتاتورك خيار التضحية بالحل الإسلامي مقابل حماية الأراضي، ولم يتبقى وقتها

1 Peter Mandaville ,Shadi Hamdi , "islam as statecraft :how governments use religion in foreign policy" , **Foreign Policy at Brookings**(NOVEMBER 2018),pp.10•11.

²ستيفن لاکرو وآخرون، المرجع السابق، ص.373.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

على الساحة سوى الحركة الوهابية تحمل عبء الدفاع عن الإسلام، التي استطاعت بالتعاون مع آل سعود أن يقدموا أول ثورة عربية الملتحمة بالإسلام.¹

ورغم هذا الارتباط بين المؤسستين إلا أن التاريخ أثبت أن العلاقة بينهما مرت بنوع من الاختلال الوظيفي وظهر هذا خاصة مع حرب الخليج، فاحتلال العراق للكويت وإمكانية توغله في الأراضي السعودية، فوفقاً لاعتبارات أمنية قامت المملكة العربية السعودية بدعوة القوى الغربية لمساعدتها في الدفاع عن بقاء الدولة في حال تهديدها، وقد قامت المؤسسة السياسية بالضغط على المؤسسة الدينية للحصول على تأييدها في قدوم القوى الغربية، وقد نتج عن هذا الخلل عجز المؤسسة الدينية في الحفاظ على نفسها وانقسمت إلى اتجاهين متصارعين التيار الأول التقليدي، وتيار الصحوة الذي تتمحور نشاطاته حول محاربة التغريب.²

كما شهدت نهاية التسعينات من القرن الماضي، وفي ظل العولمة نشوء اتجاهات جديدة على الساحة الإسلامية الداخلية منها الاتجاه التحديثي التغريبي، الذي عمل على الضغط على المؤسسة السياسية من أجل إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بشكل يتوافق مع النماذج الغربية في الحكم، وهو ما ترى فيه الوهابية بأنها أكبر خطر على هوية الدولة السعودية، التي هي في مواجهة مستمرة مع إيران والمد الشيوعي.

عموم القول أن الحياة السياسية في المملكة يسيطر عليه الانقسامات والتباينات لكن يبدو أن هناك مرونة في الحركة الوهابية التي تستطيع التكيف مع التغيرات التي بدأت تضرب البنية الفكرية التي أسستها الحركة منذ حرب الخليج الثانية، وهذا وفق رؤيتنا الإستراتيجية يعود لطبيعة العلاقة بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية فكلاهما تنطلقان من تصور مشترك لنفس التهديد الخارجي، ألا وهو التمدد الإيراني في المنطقة، فلا تخشى المؤسسة السياسية في المملكة العربية السعودية تهديداً كالذي تخشاه من النفوذ الإيراني في الخليج والشرق الأوسط، وهو ما تخشاه المؤسسة الدينية نتيجة البعد المذهبي في التنافس الإيراني السعودي، وهذا ما يجعل من ارتباط المؤسستين، كتحالف يضمن لكل منهما مصلحته رغم ضعف قواعد هذا التحالف خلال السنوات الأخيرة.

¹المرجع نفسه، ص.584.

²المرجع نفسه، ص.588.

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

استخلاصا لما سبق يمكن القول أن السياسة الخارجية السعودية تعتمد بقوة على مصادر قوتها الناعمة الدينية باعتبارها الإطار الداعم لمكانتها الإقليمية والدولية، فالمملكة العربية السعودية تتمتع بميزة نسبية ترتبط ارتباطا وثيقا بوجود الأماكن المقدسة على أراضيها كذلك تتميز بدعمها السخي للقضايا الإسلامية في جميع أنحاء العالم، كما يمكن القول أن تعتمد على الدين الإسلامي بمذهبه الوهابي كجانب واضح من هويتها.

خلاصة الفصل

يمكننا الإشارة إلى أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضمن هذا الفصل أو أكثرها أهمية :

تناولت الدراسة مفهوم الشرق الأوسط وفق مقارنة انطولوجيا بالرجوع إلى مصدر وظروف ظهوره ثم معرفة أهميته الجيوستراتيجية، وخلصت إلى أن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية معينة مضبوطة الحدود؛ كما أنه مصطلح ليس من وضع أبناء منطقتة السياسيين ومن ثم فهو لا يحمل اسما يعبر عن دلالة تاريخية أو حضارية نابعة من خصوصيات منطقتة الثقافية أو الدينية، كمنطقة الوطن العربي أو المشرق العربي أو الشرق الإسلامي... الخ إنما أصل التسمية راجع لاعتبارات سياسية غايتها بالدرجة الأولى إبعاد هوية المنطقة التاريخية والحضارية وإقحام اسم دولة إسرائيل وإدماجه فيها بغية إضفاء شرعية سياسية تاريخية على إقامة كيانها، وذلك بفصل منطقة آسيا العربية على شمال إفريقيا العربية، وخلصت الدراسة أيضا أن منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى شساعة موقعها الجغرافي، فهي فضاء تاريخيا ذو أهمية اقتصادية ، وثقافية ، وحضارية كبرى عبر التاريخ بأزمته القديمة والحديثة. ولذلك فهي منطقة تتميز بثقلها الاقتصادي، والثقافي ، والحضاري والتاريخي هذا عن بقية أقاليم العالم الأخرى. الأمر الذي جعلها مسرحا حيويا، تتنافس عليه مختلف القوى للسيطرة عليه وتحقيق مصالحها الحيوية فيه منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، وتقسيم ارثها فيه من خلال اتفاقية سايس بيكو المعروفة، إلى اليوم.

عرضت الدراسة، محددات القوة المادية والمعنوية لكل من الطرفين، واستخلصنا أن كل من إيران والسعودية تمتلكان مقدرات مادية، وناعمة أساسية للعب أدوار فعالة في الشرق الأوسط وكونت لكل منهما ميزة إضافية تتمثل في أحقية كل منها بالسيطرة على الشرق الأوسط والخليج خاصة، وهذا ما أدى إلى تشكيل أنواع من التصادم والتوتر بين الدولتين كان بدايتها مع الصدام الإيديولوجي بينهما خاصة مع بدايات الثمانينات بعد أن أصبحت إيران قوة الأمر الواقع وبدأت كذلك على نحو متزايد وثانيها بسبب الطموح الإيراني المتزايد في الحصول على النووي، أما التصادم الآخر فبسبب تحكم السعودية في سوق الطاقة العالمي، والتصادم الأبرز اليوم في ظل التحولات التي تشهدها الشرق الأوسط في ساحاته المختلفة اليمن مثلا كنموذج بارز في هذا.

الفصل الثاني — المفومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

بالنسبة لإيران، فليديها مجموعة من العوامل الهامة التي تحدد قوتها، أولها يتمثل في العامل الجغرافي، الذي تعتبره إيران مجالاً حيويًا لها، تتساوى أهميته مع أهمية العوامل الأخرى، وهذا لعدة اعتبارات أهمها مضيق هرمز الذي سيطرة عليه من خلال سيطرتها على أغلب الجزر التي تقع فيه أو بالقرب منه، وباعتبار المضيق ممر رئيسي لطاقة، فهنا تكتسب إيران أولى أوراق القوة باستخدامه إغلاقه كوسيلة ضغط وتهديد ضد الدول الأخرى.

ثم يأتي العامل الديني الذي أصبح بارزًا بشكل كبير بعد الثورة الإسلامية، وجعل من إيران دولة جذابة إيديولوجيًا، وسياسيًا مستعملة في ذلك المذهب الشيعي الذي شكل لها عصا قوية لضرب استقرار المجتمعات العربية التي تقطنها أقليات شيعية، وبذلك كانت الدول التي شهدت الحراك الثوري الشعبي والتي تحوي العنصر الشيعي، مناطق رخوة لها تستطيع الولوج لها من خلال اللعب على هذه الورقة من خلال دعم الأقليات الشيعية في تحقيق مطالبهم وفرض وجودهم مستثمرين في حالة عدم الاستقرار، وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر الحركة الحوثية في اليمن التي باتت أحد أذرع إيران لتنفيذ مخططاتها الخارجية. كما يمكننا القول أن التشيع أداه وليس غاية والتزام، والتاريخ يثبت ذلك منذ قدم الصفويين في القرن السادس عشر ودخول التشيع كوسيلة للوقوف ضد الدولة العثمانية السنية، إلى غاية اليوم في إيران الفارسية لا تستطيع مخاطبة العرب بهويتها القومية الفارسية، لذا يشكل التشيع أدواتها الأساسية لاختراق العرب وورقتها الراححة في ذلك وجود أقليات شيعية في دول الجوار.

إضافة إلى ما سبق فإن إيران كانت إمبراطورية عظمى تواقفة دائمًا لتوسع على حساب جيرانها وهذا ما ينعكس اليوم على سياسة إيران اليوم وميولها لنزعة التوسع اتجاه محيطها الإقليمي، والتي جعلت منها تعاني من معضلة إستراتيجية كما أصطلح عليها عبد الله النفيسي، والتي اختصرها في ثلاث نقاط: الأولى هي الإحساس بالتفوق العسكري على الجوار العربي، الثانية: الإحساس بالعزلة الثقافية عن محيطها الإسلامي في إيران دولة شيعية في محيط سني ودولة فارسية في محيط عربي، ولا شك، ولا شك أن هذا الإحساس بالعزلة هو ما خلق لديها عقدة الخوف في المنطقة وبرمج في ذهنية صانع القرار بامتلاك كل مقومات القوة التي تمكنها من التواجد ودرء أي خطر في بيئة تختلف عنها والنقطة الأخيرة وهي الإحساس بالكراهية وعقدة المخالفة للعرب.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فهي مرشح طبيعي لدور قيادي على المستوى الإقليمي على الرغم من أن الكثافة السكانية منخفضة للغاية، إلا أن المملكة العربية السعودية هي أكبر دولة

الفصل الثاني — المفاهيم المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

من حيث مساحتها الشاسعة (80% من شبه الجزيرة العربية). هذا بالإضافة إلى الحدود المشتركة مع سبع دول عربية لها حضارات، وثقافات مختلفة من منطقة إلى أخرى حسب العادات والتراث، ومع ذلك هناك عناصر ثقافية مشتركة بينها تتبع من تراث عربي مشترك أهمها أنها المهد الأول للإسلام وفيها الحرمين الشريفين، ولغتها العربية هي لغة الإسلام.

أضافها اكتشاف النفط على أراضيها منذ ثلاثينات القرن الماضي، أهمية إستراتيجية كبيرة حيث تعتبر من أكبر منتجي النفط في الشرق الأوسط بأكمله، وما يتبعه من نفوذ مالي ضخم يمكن تكريسه لشتى أنواع القضايا التي تدعمها، والتي جميعها مرتبطة بخيارات سياسية مختلفة للمملكة، يحددها الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بمحيطها المباشر، والذي يركز بالدرجة الأولى على الدائرة الخليجية ثم العربية، ثم الإسلامية. من جهة ثانية فإن تاريخ السعودية الطويل المتميز يكمل هذه المصادر الاقتصادية، والجغرافية ويؤهلها إلى التنافس لقيادة العالم الإسلامي.

كما استخلصت الدراسة أن مسألة النفط تلعب دوراً أساسياً ومحدداً هاماً في تصاعد التوتر والخلاف في العلاقات السعودية الإيرانية، حيث أن اعتماد اقتصاد كليهما على القطاع النفطي، يجعل من اقتصادهما مرتبطاً بسعر النفط في السوق العالمية، وهذا ما تستغله السعودية وتوظفه كسلاح سياسي ضد إيران، حيث تعمل المملكة العربية السعودية عادة على زيادة الإنتاج مقابل خفض السعر لخلق الاقتصاد الإيراني، هذا الأخير الذي يرى أن السياسية المثلى تكون في خفض الإنتاج ورفع الأسعار. وهنا يمكن الإشارة إلى قرار المملكة بالحفاظ على إنتاج النفط عالي وعلى أسعار النفط منخفضة، بعد هبوط سعر النفط في منتصف سنة 2014، وهي سياسة مدروسة أحد أبعادها كان تقويض الاقتصاد الإيراني، وليس هناك شك في أن هذه السياسة تشكل تحديات كبيرة للمملكة نفسها التي تشهد عجزاً في الميزانية وتتخذ التدابير اللازمة لخفض الدعم ولكنها تجعل إيران تدفع أيضاً تكلفة عالية جداً.

ومما سبق يمكن القول أنه بالرغم من القدرات المادية والمعنوية التي تمتلكها المملكة العربية السعودية إلا أنها تبقى هشّة ويمكن أن نرجع ذلك أولاً إلى الامتداد الشاسع لأراضيها وطول سواحلها مما يسهل من إمكانية التسلل إليها خاصة في ظل الجوار المتأزم: العراق، واليمن اللذان يعانيان من عدم الاستقرار، وكذلك نذكر سبباً آخر هو القدرة النسبية لجيشها عدداً وعدة، حيث بالرغم من أنها تمتلك الكثير من الأدوات الحربية ذات الكفاءة العالية إلا أنها لم تستخدم بكفاءة، وفاعلية عالية.

الفصل الثالث
انعكاس التداعيات الأمنية للحراك على التنافس
الإيراني السعودي

تمهيد:

كان من بين أهم الانعكاسات الأمنية للحراك الشعبي منذ 2011؛ في منطقة الشرق الأوسط تزايد حدة الصراعات الداخلية خاصة في سوريا، واليمن التي سرعان ما تحول الوضع فيهما إلى حروب أهلية، وفي ظل غياب رؤية مشتركة لإدارة هذه الصراعات بين مختلف القوى الدولية والإقليمية برزت أكثر من جبهة للمنافسة الجيوسياسية في ساحات جديدة منها البحرين وسوريا، لكن تبقى اليمن هي أكثر الساحات الجيوسياسية التي تبرز حدة التنافس السعودي الإيراني وحدوده ومآلاتها المستقبلية.

وتكمن أهمية هذا الجزء من الدراسة كونه ينقلنا من الجانب البنيوي الذي تناول المقدرات والمقومات إلى الجانب التفاعلي المرتكز على توظيف الاستراتيجيات من خلال المقارنة بين الأهداف واستراتيجيات كل من الطرف السعودي والإيراني لإدارة التنافس بينهما

المبحث الأول: اليمن تعارض الأهداف وتصادم الاستراتيجيات

تعتبر اليمن إحدى أهم ساحات المنافسة الجيوسياسية بالنسبة لكل من السعودية وإيران، لما لها من أهمية في الحفاظ على أمن الطاقة والسياسية بشكل عام، والتي من شأنها أن تساعد على تعزيز المكانة وتعزيز النفوذ، وقد ساهمت تصاعد حدة الصراعات الداخلية من تفعيل دورهما لتأثير والتحكم في مجريات الأحداث فيها مستندتين على مجموعة من الاعتبارات الإستراتيجية والمذهبية لإدارة التنافس بينهما.

المطلب الأول: أهمية اليمن في الإدراك الاستراتيجي الإيراني والسعودي

تقع اليمن في الزاوية الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية يحدها شمالاً المملكة العربية السعودية وتطل جنوباً على خليج عدن والبحر العربي، وشرقاً تحدها سلطنة عمان، وغرباً البحر الأحمر، ترجع أهمية موقعها المتميز إلى إشرافها على أهم الممرات البحرية؛ مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، وبالتالي يتحكم بالتجارة بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى أنه يمتلك أكثر من عشرة موانئ، وعدداً من الجزر المهمة مثل جزر سوقطرة، وحنيش الصغرى والكبرى وكمران وعشرات الجزر الأخرى، ناهيك عن جزيرة ميون التي تقع في وسط مضيق باب المندب وتتحكم به¹. (سبق التطرق لأهمية المعابر البحرية في الفصل الأول).

وبناءً على هذا الموقع الحيوي، حيث تشرف على الجزء الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك تداخل وثيق بين مضيق هرمز وباب المندب، الذي يمثل طريقاً لناقلات النفط الخليجية اتجاه أوروبا، فضلاً عن أنها تربط حزام أمن شبه الجزيرة العربية، والخليج العربي ابتداءً من قناة السويس انتهاءً بشط العرب. هو ما جعلها تمتلك أهمية كبيرة، ومكانته إستراتيجية لكل من إيران والمملكة العربية السعودية وهذا بدوره منحها أولوية ضمن الأهداف الإستراتيجية التي تسعى من خلاله كل منهما للحفاظ على مصالحهما وتعزيز نفوذهما.

بداية بالنظر إلى الأهداف الإستراتيجية الإيرانية، يعود الاهتمام في السيطرة على اليمن والترقب على البحر الأحمر، في الفكر الاستراتيجي الإيراني إلى زمن الإمبراطور الفارسي واستعمارها لمناطق

¹ عبد الزهرة شلش العتابي، "الموقع الجيوبوليتيكي لليمن وانعكاساته على أوضاعها الداخلية والخارجية"، مجلة كلية التربية الأساسية، ع. 49 (خريف 2006)، ص. 230.

الفصل الثالث — انعكاسات التداميات الأمنية للحراك على التنافس الإيراني السعودي

واسعة من اليمن، ومن ضمنها عاصمتها صنعاء في عهد الدولة الحميرية الذي استتجد ملكها " سيف بن ذي يزن" بفارس لدحر الاحتلال الحبشي عن بلاده، وقد استمر التواجد الفارسي في اليمن حتى ظهور الإسلام، ودخول اليمنيين تحت حكمه¹.

وبالنسبة لتاريخ المعاصر فباستثناء دعم نظام الشاه للطرف الملكي خلال الحرب الأهلية بين التيارين الملكي والجمهوري (1962 - 1970)، فقد بقي الحضور الإيراني في اليمن ضعيف جدا إن لم نقل محدودا إلى غاية قيام الثورة في إيران 1979؛ حيث تزايد الاهتمام بها بشكل لافت، إذ عملت إيران على المستوى الشعبي في إطار سعيها إلى تصدير نموذجها الثوري إلى اليمن باستقطاب بعض الطلاب اليمنيين للدراسة في الجامعات والحوزات، والحسينيات الإيرانية في إيران خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في المقابل لم تكن هناك علاقات ودية مع النظام الحاكم آنذاك الذي كان حليف لصدام حسين العدو الأول لإيران في المنطقة².

بعدها بقيت الإستراتيجية الإيرانية اتجاه اليمن تتميز بالغموض والخصوصية، وبقيت اليمن بعيدة عن أولويات أهداف الإستراتيجية الإيرانية المباشرة، إلا أن دخولها ضمن دول الحراك الثوري الشعبي جعل منها فرصة لإيران لتوظيف كافة الجهود من أجل إعادة النفوذ إليها بناء لعدة اعتبارات أهمها:

-الاعتبارات الجيوسياسية: نظرا لأهمية الموقع الجيوستراتيجي لليمن فإن إيران تسعى إلى السيطرة على مضيق باب المندب، الذي تمر منه ناقلات النفط عبر البحر الأحمر³، متجهة إلى قناة السويس ومنها إلى الأسواق الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تواجد إيران في اليمن سيعزز من حضورها الإقليمي، ويساعدها في السيطرة على المداخل والمخارج الرئيسية لتجارة النفط العالمية، والتي بحسب قول علماء الإستراتيجية أن من يمتلك النفط كمن يمتلك خزانات الذهب، ومن

¹ عاتق جار الله ، النفوذ الإيراني في اليمن .. والفرص الموهوبة (تركي: مركز الفكر الاستراتيجي لدراسات، 2016)، ص.05.

²المكان نفسه.

³تبلغ طول السواحل اليمنية على البحر الأحمر تقريبا 1200كم، وتعد منفذا مهما للأسلحة الإيرانية للحوثيين، وتعتبر بعض الجزر في اريتريا نقاط انطلاق لصالح إيران، وهو ما دعا المملكة العربية السعودية للبحث في إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لنقل خطوط الدفاع عن الأمن القومي خارج نطاق الأزمة اليمنية، وأكدده سفير جيبوتي في المملكة بقوله: "أن بلاده تترقب توقيع اتفاقية مع المملكة العربية السعودية لإنشاء قاعدة عسكرية سعودية على الأراضي الجيبوتية.

الفصل الثالث — انعكاسات التحولات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

يسيطر على ممرات عبوره نحو الدول الأخرى أشبه بمن يمتلك مفتاح تلك الخزانات¹، وإيران تدرك جيداً أهمية البعد الاستراتيجي للمرات الدولية بدءاً بمضيق هرمز مروراً بخليج عدن وصولاً إلى باب المندب ثم البحر الأحمر فالمتوسط، وهي تسيطر على بوابته الأولى أي مضيق هرمز، وتسعى لإخضاع باب المندب تحت سيطرتها.

- **الحوثيون والعامل المذهبي:** تشكل القبائل في اليمن حوالي 58% من تعداد السكان البالغ عددهم وفق إحصائيات سنة 2013 حوالي 25 مليون نسمة، وتبلغ نسبة المسلمين فيها 99% يتوزعون بين الشافعية حوالي (60-70%) مقابل الزيدية (30 - 40%)²، أسست الزيدية في بداية التسعينات كياناً سياسياً وإيديولوجياً يمثلها وهي الحركة الحوثية نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي، والتي تصب أفكارها في إطار المذهب الزيدي الذي يعد الرافد الفكري الأساسي لها في قول محمد الحوثي "نحن لب الزيدية عقيدة وفكر وثقافة وسلوكاً"³.

وتعود إرهاصات ظهورها إلى تظافر مجموعة من العوامل أهمها العامل الإقليمي الذي ارتبط بنجاح الثورة الإيرانية سنة 1979م التي اعتبرها الزيدية بمثابة هبة سماوية لإنقاذ الكرامة الإسلامية في العالم، وأنه أن الأوان ليتحرك المتقفون لنقل معانيها وأفكارها للعالم، وبذلك بدأت أول تحركات الزيدية فكان تأسيس (إتحاد الشباب) سنة 1986م لتدريس المذهب الزيدي، وتولى تدريسهم محمد بدر الدين الحوثي وكانت من بين المواد التي تدرس مواد تتعلق بالثورة الإسلامية الإيرانية ومبادئها، ثم جاءت الوحدة اليمنية في ماي 1990م التي أفرزت تحولات سياسية هامة أساسها التعددية السياسية والفكرية والسماح بقيام الأحزاب فاستغل نشطاء الزيدية ذلك وتحولت نشاطات الحركة من النشاط التربوي إلى النشاط السياسي تحت اسم حركة الشباب المؤمن، وهي الحركة المعروفة بجماعة الحوثيين، بدأت بعدها الحركة بتوسيع نشاطاتها فظهرت الكثير من المراكز والفعاليات والأنشطة العلمية وترافق مع هذا الانتشار ملامح لوجود تغلغل الإثني عشري خاصة في المناطق التي يغلب

¹ التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول، مركز الخليج العربي لدراسات الإيرانية، (ديسمبر 2016)، ص.139.

² خالد عقلان، "اليمن جذور الصراعات الداخلية" ملفات إقليمية، (11 ماي 2017)، ص.ص. 12، 13.

³ أحمد أمين الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجه (اليمن: مكتبة طريق العلم، 2012)، ص. 21.

الفصل الثالث — انعكاسات التحولات الأمنية للحراك على التنافس الإيراني السعودي

عليها الطابع الزيدي، ومع بدايات سنة 2000م بدأت الحركة تصعد من نشاطاتها السياسية ورفعت شعاراتها (الموت لأمريكا والموت لإسرائيل)¹.

ورغم أن الرئيس اليمني السابق علي عبد صالح قد ترك لهم مساحة نسبية لممارسة نشاطاتهم إلا أن ممارساتهم المستمرة قد ادخلتهم في نزاع مسلح مع قوات النظام في حربهم الأولى سنة 2004 في مدينة صعدة والتي إمتدت لستة جولات² بعدها. وفي هذه الفترة كانت إيران بدأت مساعي الإستراتيجية الإيرانية لنفوذ إليها، الى غاية بداية الحراك الشعبي سنة 2011م أين كثفت فيها إيران نشاطها السياسي والعسكري في التدخل في الأزمة الأمنية فيها عبر دعم العسكري لجماعة الحوثيين كأحد الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة.

ونستخلص مما سبق أن الحركة الحوثية مرت بمراحل وتقلبات في الانتماءات السياسية والولاءات الحزبية حتى اكتملت كحركة مستقلة ماديا وسياسيا، وأثبتت بأنها ذات قوة ببعدين عسكرية متنامية ووطنية ذات مشروع سياسي ومذهبي في نفس الوقت. وبالنظر الى أطراف الأزمة اليمنية بعد 2011 فإننا نجدنا قائمة على المواجهة بين قوات النظام بقيادة منصور هادي، وجماعة الحوثيين التي يشكل التقارب المذهبي بينها وبين إيران الركيزة الإيديولوجية التي عززت من تواجد هذه الأخيرة في اليمن خاصة وأن إيران تعتبر الوجود الشيعي في اليمن كإمتداد تاريخي لها.

وبالانتقال إلى الأهداف الإستراتيجية السعودية؛ تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اتجاهات فكرية

ترى أن الخليج العربي من الناحية الجيوسياسية أكثر اتساعا من الخليج العربي جغرافيا، وهنا يتسع الخليج وفق هذا المعيار إلى الدول التي ليست لها سواحل على الخليج العربي وبذلك تدخل اليمن ضمنها حيث التواصل الجغرافي جعلها تشكل كتلة إستراتيجية واحدة مع دول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية، التي تعتبرها جزءا من أمنها القومي.

تعتبر اليمن جار المملكة العربية السعودية وعمقها الاستراتيجي، وخصرتها الرخوة نظرا لطول الحدود المشتركة بينهما، فضلا عن تركيبة المجتمع اليمني القبلية البالغة التعقيد، كما أنها محدودة

¹ المرجع نفسه، ص ص 21-25.

² سجلت ستة جولات بين الحوثيين والدولة اليمنية؛ انطلقت الجولة الأولى في 18 يونيو 2004، والثانية في مارس 2005، والثالثة مع أوائل 2006، والرابعة حزيران 2007، والخامسة مارس 2008، والسادسة أغسطس 2009.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للحراك على التنافس الإيراني السعودي

الموارد ما جعلها تعاني من أزمات اقتصادية دائمة. ومن ثم فالتعامل مع الأوضاع الداخلية فيها مسألة بالغة التعقيد، بعدها لحقت بموجة الحراك الشعبي سنة 2011م التي أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية فيه، منتجا بيئة جديدة تستفيد منها الدول أهمها إيران، وهو ما منح الأزمة اليمنية بعد 2011م أهمية قصوى في الحسابات الإستراتيجية لصانع القرار السعودي، وذلك بناء على عدة اعتبارات :

الاعتبارات الأمنية: ترتبط المملكة العربية السعودية مع اليمن بعلاقة تاريخية طويلة بحكم تضافر عدة عوامل أهمها العامل الجغرافي، وهذا ما جعلها لها أولوية دائمة لصناع القرار في السعودية منذ ستينات القرن العشرين، من خلال تبنيهم لسياسية الاحتواء والحماية من خلال تقديم الدعم الكافي لأي نظام في السلطة في صنعاء لمنع انهيار الدولة فيها، بحكم أن اليمن من أفقر الدول في الجزيرة العربية كما أنها ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان، ولذلك فإن أي انهيار داخلي سيكون له تبعاته السلبية على المملكة والتي من أهمها تدفق المهاجرين والمهربين والمتشددین الإسلاميون.¹

وفي إطار موجة الحراك الثوري الشعبي؛ جاءت انتفاضة الشباب اليمني ضد الرئيس الأسبق على عبد اله صالح، وهو ما تزامن في حينه مع انتعاش حركة تنظيم القاعدة وهو أكبر تنظيم في المنطقة العربية، والحراك الجنوبي وتمرد الحوثيين في الشمال، الأمر الذي جعل اليمن مسرحا للكثير من التحديات التي تمثل تهديدا مباشرا لأمن المملكة العربية السعودية، حيث يعتبر اليمن الفناء الخلفي لها لذلك من الطبيعي أن تتأثر بالتحولات الداخلية وعدم الاستقرار الأمني فيه، فأمن المملكة العربية السعودية من أمن اليمن لذلك أبدت السعودية قدرا كبيرا من الحسم في تعاملها مع المسألة اليمنية بالمقارنة مع مسائل أخرى مهمة في السياسة الخارجية، مثل الشائنين السوري والعراقي .

وفي سياق تطور الأزمة باليمن وتزايد نفوذ جماعة الحوثيين وسيطرتهم على السلطة في صنعاء وتقديم عبد ربه منصور هادي ورئيس الحكومة خالد بحاح استقالتيهما، دخلت اليمن في حالة من الفراغ السياسي والدستوري، الذي كان له تبعاته المباشرة ليس فقط على السعودية فحسب إنما مجمل

¹ Peter Salisbury , Yemen and the Saudi–Iranian ‘Cold War’ , **Middle East and North Africa Programme** ,(February 2015) , p.03.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

التفاعلات الإقليمية بشكل عام وهو ما صرح به السفير السعودي في الكويت عبد العزيز فايز: " إن أي تهديد لأمن واستقرار اليمن هو تهديد لأمن واستقرار المنطقة".¹

وهنا لعبت الجغرافيا السياسية دورها في وضع السعودية في قلب الأزمة اليمنية خاصة بعد أن أصبحت هدفاً مباشراً بعد سيطرة الحوثيين الذين اعتبروا مدنها: أبها وجدة، والسعودية أهدافاً مشروعاً لهم. وقد تعرضت السعودية لعدة هجمات منها ما تم صدها، ومنها ما أصابت هدفها؛ مثل الهجمات على معسكر الحرس الوطني السعودي في مدينة نجران بصاروخ باليستي من نوع "سكود"، كذلك أطلقت قوات الحوثيين صاروخاً باليستياً من نوع " قاهر 1" على شركة "أرامكو" السعودية في ميناء جيزان وقصفت معسكر رجلاء والمواقع المحيطة به في نجران، كما أعلن الحوثيون في 20 ديسمبر 2015؛ على إدخال 300 هدف عسكري، ومنشأة حيوية سعودية.²

الاعتبارات الاقتصادية: يشكل اليمن أهمية جيو-سياسية للسعودية، ويستمد اليمن هذه الأهمية من أهمية باب المندب في التجارة العالمية للنفط؛ حيث تصدر السعودية ما يقارب 65 % من صادراتها النفطية عن طريق ميناء ينبع في شواطئ البحر الأحمر، والسيطرة على باب المندب تعني تحكمها بأهم ثلاثة ممرات مائية تتحكم في تجارة النفط العالمية؛ فباب المندب يتيح لها التحكم بقناة السويس أيضاً، وبذلك تسيطر على مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس.³

الاعتبارات الإستراتيجية: وهي برأي الباحثة أهم محدد لدور السعودي في اليمن، والذي يتمثل في محاصرة الدور الإيراني في الأزمة اليمنية أو على الأقل موازنته، ويرتكز هذا الدور على الدعم المستمر على جميع المستويات للحوثيين، وهو ما يعتبر تهديداً حقيقياً إذ نجاح التمرد الإيراني في اليمن سيصب في ميزان القوى لصالح إيران، كما يتخوف صانع القرار السعودي من إمكانية استتساخ

¹ فراس عباس هاشم، الأزمة اليمنية وتأثيرها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني، مجلة الخليج العربي، ع.1-2، 2016، ص.39.

² ظافر محمد العجمي، "دور إيران في المرحلة الباليستية باليمن"، مركز الخليج العربي لدراسات الإيرانية، (أكتوبر 2016)، ص.03.

³ أمل عالم، "الصراع السعودي الإيراني على اليمن وجهة نظر يمنية"، مركز الجزيرة لدراسات، الدوحة، 25 يونيو - حزيران 2015، ص.04.

الفصل الثالث — انعكاسات التداخلات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

حزب الله اللبناني في اليمن، وما يمكن أن يشكله من تهديد على أمنها خاصة في وجود أقلية من الشيعة داخلها.

وهكذا فإن الدور السعودي الفعال في اليمن هو إدراكا استراتيجيا بعيد المدى سعى من خلاله صانع القرار في المملكة لاستعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة بعد أن شهد الدور السعودي تراجع إلى حد كبير مقابل النفوذ الإيراني في العراق بعد سقوطها، ثم سوريا بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها في وجود قوي لإيران، وهو ما طوقها بهلال إيراني يمتد من العراق وسوريا، وأصبح قريبا من اليمن لذلك فقد كانت الأزمة اليمنية بمثابة فرصة لسعودية لتصحيح موازين القوى لمصلحتها واستعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة.¹

كذلك يمكن أن نذكر أنه من ضمن الأهداف الإستراتيجية لدور السعودي في اليمن هو إنشاء

ميناء نفطي في "المهرة"* على ساحل البحر العربي وهذا للحصول على متنفس على بحر العرب والمحيط الهندي لتصدير منتجاتها النفطية إلى الصين وآسيا شرقا بعيدا عن مضيق هرمز، والتهديدات الإيرانية فبعد سنوات من تحويل محافظة "خرخير" التابعة للسعودية إلى مخزن لنفط الخام سيمكنها من مد أنبوب نفطي وإنشاء ميناء في مهرة بتكاليف أقل، كما أنه من خلال تواجدها على البحر العربي يمكنها من منع تهريب السلاح لحدودها مع اليمن، إلا أن من أبرز سلبيات هذا المشروع هو بقاء التهديد الإيراني لمروره بالقرب من حدود سلطنة عمان الحليف الإيراني.²

¹ فراس عباس هاشم، الأزمة اليمنية، المرجع السابق، ص42.

* مهرة هي محافظة تقع المهرة في الجزء الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية بين خطي العرض (15-18) فهي في النهاية الشرقية لليمن وتلامس الحدود الغربية لسلطنة عمان، أما من ناحية الغرب فتحدها محافظة حضرموت ومن الناحية الشمالية الربع الخالي وجنوباً بحر العرب .

² وحدة تحليل السياسات، عاصمة الحزم في عامها الرابع.. هل يريد الخليج الانتصار على إيران أم لديه أطماع في اليمن، مركز أبعاد لدراسات والبحوث ، (مارس 2018)، ص.20.

المطلب الثاني: تصادم الاستراتيجيات بين إستراتيجية التطويق وإستراتيجية استعادة التوازن

عملت الإستراتيجية الإيرانية في اليمن بشكل يختلف عنه في العراق ولبنان وسوريا، إذ اتسمت إستراتيجيتها بالغموض والخصوصية، وهو ما يمكن إرجاعه لسببين؛ يتمثل الأول في إستراتيجية إدارة الصراع مع المملكة العربية السعودية، حيث تتجنب إيران أي ممارسة تجعلها في مواجهة مباشرة مع السعودية، أما السبب الثاني؛ فيتمثل في العلاقة السلبية مع النظام الحاكم إضافة إلى ضعف القاعدة الشعبية لشيعه في اليمن، فحتى جماعة الحوثيين لا تظهر معتقداتهم الشيعية خوفا من الرفض الشعبي لهم.¹

لكن رغم الحذر من المواجهة مع المملكة العربية السعودية فلا يمكن تفنيد أن اليمن تعتبر أحد الساحات الهامة لتمدد والتأثير الإيراني، بسبب موقعها الاستراتيجي في خاصرة المملكة العربية السعودية، وهو ما يُمكن إيران من تطويق المملكة العربية السعودية جنوبا بعدما نجحوا في تطويقها شمالا، وعلاقات إيران المتينة مع الحوثيين، وهما الركائز الأساسية للإستراتيجية الإيرانية في اليمن. ويمكن تقسيم مراحل الإستراتيجية الإيرانية في اليمن عموما، إلى مرحلتين أساسيتين، لكل مرحلة خصائصها؛ تمتد المرحلة الأولى إلى ما بعد 2001؛ يمكن أن نسميها **مرحلة بداية التموضع**؛ حيث ساهمت **البيئة الإقليمية** عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 واحتلال العراق، وبعدها سقوط نظام صدام حسين في العراق، في إعطاء فرصة ذهبية لإيران لتعزيز نفوذها الخارجي في دول الجوار، من بينها اليمن الذي ساهمت العوامل المحلية فيه كحالة الانسداد السياسي والصراعات حول مشروع توريث الحكم إلى تعزيز التواجد الإيراني، الذي شهد تصاعد ملحوظ في الفترة ما بين 2004-2011؛ حينما اندلعت أولى المواجهات بين الحوثيين والدولة اليمنية في صيف 2004، وقد استمرت هذه المواجهات لستة جولات رسمية مع الجيش اليمني، وعشرات الحروب مع قبائل يمنية في صعدة

¹ عاتق جار الله، مرجع سابق، ص.06.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

وعمران والجوف¹ ومن خلال هذه الجولات كثفت إيران دعمها المستمر للحوثيين طوال فترة صراعاتهم المسلحة مع الحكومة اليمنية.²

أما المرحلة الثانية، فهي عقب الأزمة التي عرفتتها اليمن عام 2011، ودخولها في صراعات داخلية متشابكة، وهي مرحلة التحول من حليف خفي وهامشي إلى حليف علني ورئيسي، حيث بدأت إيران في توظيف ما يحدث داخلها بما يعزز مشروعها الإقليمي من خلال حلفائها الحوثيين في شمال اليمن، وعملت من خلال إستراتيجية قوامها:

أ- **توظيف البعد المذهبي:** تعتمد إيران بشكل كبير على قوتها الناعمة من أجل توسيع مجال نفوذها وهيمنتها في اليمن، من خلال توظيف التشيع السياسي بشكل مكثف لتقوية علاقاتها مع الحوثيون الشيعة في اليمن، والذي منحها حظورا قويا في الأزمة اليمنية الحالية، خاصة في ظل انفتاح العديد من العناصر أو القيادات الزيدية اتجاه السياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما منح إيران وسيلة جاهزة لتوسيع نفوذها في اليمن³.

كما استخدمت إيران الدعم الاعلامي الذي كان حاضرا بقوة، فقد وظفت إيران امبراطوريتها الاعلامية الضخمة لخدمة أهدافها في اليمن، حيث قامت باطلاق عدد من القنوات الفضائية لدعم الحوثيين، مثل "قناة الميادين" و"قناة المسيرة"؛ الموجودتين جنوب لبنان، كما دعمت اصدار الصحف لنفس الغرض منها صحيفة "المسار"، و"الديمقراطي"⁴، وقد استخدمت إيران هذه القوة الناعمة من أجل التأثير في الرأي العام في المنطقة، وتصوير أن إيران هي داعمة المظلومين، ولكن الحقيقة أن هذه السياسية قد عززت من النعرات الطائفية المحفزة للانقسام في اليمن، وداعمة لتعتت، والتصعيد من قبل الحوثيين بشكل يفرض سيطرتهم على اليمن بمنطق القوة.

¹ وحدة الدراسات والأبحاث، "الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم"، مركز صناعة الفكر لدراسات والأبحاث، 2017، ص.03.

² MOHAMMAD HASSAN AL-QADHI, " THE IRANIAN ROLE IN YEMEN and its Implications on the Regional Security", Arabian Gulf Centre for Iranian Studies , (december2017),p. 26.

³ ibid, p.50.

⁴ ibid, p.52.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

ب- **البعد العسكري:** بالرغم من أن هناك غموض حول مسألة الدعم الإيراني بالسلاح بالنسبة لجماعة الحوثيين، إلا أن ما كشفته بعض التقارير السرية **للجنة العقوبات المتعلقة بلازمة اليمنية** والتابعة للأمم المتحدة، في تقريرها الأخير، عن التورط الإيراني في تسليح جماعة الحوثيين منذ 2009 حيث وفقا لهذا التقرير سجل بأنه تم نقل أسلحة إلى اليمن عبر سفن إيرانية في 2009، ووفقا لنفس التقرير صرح بأنه في 2011؛ تم توقيف مركب صيد إيراني من قبل الحكومة اليمنية يحمل قطع من الأسلحة قدرت بحوالي 900 صاروخ مضاد لدبابات و طائرات إيرانية الصنع.¹

فيما أكد تقرير مطول آخر صادر عن **وكالة رويترز** في مارس 2017، نفس المعلومات، حيث نقل هذا التقرير عن مصادر إقليمية، وغربية بأن إيران خلال السنوات الأخيرة من عمر الأزمة اليمنية كثفت إمداداتها من الأسلحة المتطورة، وغيرها لدعم الحوثيين الشيعة في صراعاتهم الداخلية المسلحة² أما فيما يخص الطرق التي كانت تستخدمها إيران لتمويلهم، فعلى حسب ما هو مذكور في بعض التقارير أن إيران تعتمد بشكل أساسي على المنافذ البحرية في تمرير شحنات الأسلحة، وقد ساعدها في ذلك طول السواحل اليمنية على البحر الأحمر التي تقدر بحوالي 1900 كم، حيث تتحكم إيران من خلالها بكثير من نقاط الارتكاز لانطلاق إمداداتها، بداية بمضيق هرمز، إلى خليج عمان ثم تنتقل بعدها نحو إقليم البنط بالصومام، وأخيرا إلى ميناء الحديدية اليمني على البحر الأحمر، (كما توضح الخريطة التالية)، بالإضافة إلى بعض الجزر التي استأجرتها إيران في اريتريا كمنطلق لإمداداتها لوكلائها، وهذا حسب ما صرحت به وكالة **فرانس برس** على لسان أحد قادة المعارضة الاريترية اتهم فيه إيران باستخدام اريتريا قاعدة لنقل الأسلحة من إيران إلى سواحل مدينة "عصب" وأخيرا إلى اليمن³.

¹ وحدة الدراسات والأبحاث، "الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم"، المرجع السابق، ص.07.

² عاتق جار الله، مرجع سابق، ص.17.

³ أبو داود، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي** (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2014)، ص.174.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

خريطة رقم 4: توضح المعابر البحرية التي تمر بها شحنات الأسلحة من إيران وصولاً لليمن



المصدر: <https://www.plus-sport.com/Different-news/147109.html>

تسعى إيران من خلال هذا الدعم أن تصبح جماعة الحوثيين رقماً قوياً في المعادلة اليمنية للوصول إلى السلطة، وإعلان صنعاء جديدة امتداداً للثورة الإيرانية، وهذا جاء تأكيداً على لسان النائب الإيراني علي رضا زاکاني، ودعمه في ذلك التصريح الذي جاء به العميد محمد رضا نقدي القائد العام لقوات التعبئة "الباسيج" في سبتمبر 2016 في قوله: "إن راية الثورة الإسلامية ترفرف في اليمن إلى جانب سوريا والعراق"،¹ كما أكد علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الإيراني في نفس السنة بأن بلاده لن تتوانى في تقديم الدعم لحلفائها في اليمن .

ب - البعد السياسي: اعتبرت إيران الثورة اليمنية امتداداً طبيعياً لثورتها الإيرانية، واعتبرت صنعاء رابع عاصمة عربية تقترب من الانضمام إلى الثورة الإيرانية، ونصح البرلمان على دعم الحركات التي تعمل ضمن إطار الثورة الإيرانية التي من أهم مبادئها إنهاء الظلم ومساعدة المظلومين في الشرق الأوسط،² ولا شك أن هذه التصريحات تؤكد على أهمية الدعم السياسي لجماعة الحوثيين في اليمن

¹ المرجع السابق نفسه، ص ص. 139، 140.

² فراس عباس هاشم، الأزمة اليمنية، المرجع السابق، ص 45.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

والتي يقابلها بطبيعة الحال ازدياد وحضور إيراني كبير، والتي يمكن أن نستدل عليه بمجموعة من المؤشرات:

- ❖ مع بدايات سيطرة الحوثيين على صنعاء بدأت إيران تتحدث عن قوة نفوذها في السيطرة على المياه استنادا لتصريح **محمد صادق الحسيني** : ... "صرنا سلاطين المتوسط والخليج، والمحيط الهندي والبحر الأحمر." كما نشر موقع تسنيم المقرب من علي خامئي تصريحات **ليد الله شير مردي** جاء فيها: أن كل طرق مرور النفط بدءا من باب المندب والسويس حتى مضيق هرمز تحت السيطرة الإيرانية.
- ❖ سعت إيران لإفشال خيارات المفاوضات بين الحوثيين، ونظام عبد ربه هادي التي جرت في الكويت سنة 2016؛ والتي خرجت دون نتائج تذكر، أمام تعنت الحوثيين، وقد فشلت المفاوضات بإعلان الحوثيين المجلس الأعلى لليمن.
- ❖ رفض المبادرات الدولية والأممية: حيث إلى غاية كتابة هذه الأسطر؛ بقيت الأبواب موصدة أمام هذا الخيار لعدم حصول الحوثيين على الضوء الأخضر الإيراني، ومنها المبادرة الأمريكية المؤرخة في 2016/08/28 التي تضمنت تشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة الحوثيين مع جلائهم من صنعاء و تسليم كافة الأسلحة الثقيلة، والصواريخ الباليستية للدولة، وهي المبادرة التي رحبت بها المملكة العربية السعودية، ودول الخليج لحل الأزمة في اليمن.¹
- ❖ سعت إيران لتعزيز شراكتها مع جماعة الحوثيين من خلال توقيع اتفاقيات اقتصادية لتعاون في مجالات مختلفة كالنفط؛ حيث تعهدت إيران بتزويد اليمن بالنفط ومشتقاته، كما تم الاتفاق على إنشاء محطات لتوليد الكهرباء في محافظات عدن والحديدة وتعز بالإضافة إلى تعزيز خطوط النقل الجوي والبحري بين البلدين، سعيا منها لتعزيز سيطرة الحوثيين على مقاليد السلطة في اليمن.²

ويمكننا استخلاصا مما ذكر أن المساعي الإيرانية لدعم جماعة الحوثيين لا تخلو من الاعتبارات السياسية التي تهدف من خلالها إيران لتعظيم دورها في المنطقة بما يسمح لها أن تكون رقما في أي

¹ المرجع نفسه، ص141.

² MOHAMMAD HASSAN AL-QADHI , op cit, p27.

الفصل الثالث — انعكاسات التحولات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

ترتيبات أمنية تحدث فيها، كما تسعى من خلاله للاستثمار في الأزمة اليمنية ومحاولة لخلق مجالاً لنفوذ سياسي يكون لإيران من خلاله دوراً مهماً في المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي.

استخلاصاً لما سبق يمكن القول أن إستراتيجية إيران لدعم الحوثيين، ومحاولة إيصاله م السلطة وإقامة حكم ذاتي لهم في صعدة على الحدود السعودية، أولاً هي محاولة لإثارة القلاقل في الجنوب لتفجير الوضع العسكري الداخلي بهدف زعزعة استقرار المملكة العربية السعودية، كجزء من إستراتيجيتها الكبرى التي تهدف من خلالها لإعادة صياغة موازين القوى الإقليمية ففي حال سيطرت الحوثيين على اليمن يعني تحقق حلم الإمبراطوري الفارسية القديم، الذي كان يرى أن السيطرة على منطقة الخليج لن يكون إلا بالسيطرة و فرض النفوذ في اليمن .

أما بالنسبة للإستراتيجية السعودية كدافع لاستعادة التوازن، فكما سبق القول أن الجغرافيا السياسية وضعت المملكة العربية السعودية في قلب الأزمة اليمنية منذ بدايتها، فقد وجدت السعودية في دخول الحوثيين العاصمة صنعاء، والاستيلاء عليها بالقوة ثم الاستيلاء على ميناء الحُدَيْدَة الإستراتيجي تحدياً حقيقياً لأمنها، وأمن الخليج العربي بأكمله خاصة في ظل الدعم الإيراني على المستويين السياسي والعسكري، لذلك فإن الدور السعودي يهدف بصفة أساسية لمحاصرة النفوذ الإيراني الذي يهدق بأمنها في حدودها الجنوبية، وذلك عبر إستراتيجية تعتبر فرصة لاستعادة التوازن في المنطقة قوامها ثلاث أبعاد:

البعد السياسي: عملت المملكة العربية السعودية سياسياً من خلال دعم حلفائها في اليمن، أولهم عبد ربه هادي وبعض القبائل اليمنية ذات التأثير السياسي والانتشار الجيوسياسي في اليمن، كما دعمت المملكة العربية السعودية ما يعرف ب"المقاومة الشعبية" اليمنية، وهي قوات قبلية تقاوم إلى جوار ما تبقى من الجيش النظامي موالياً للرئيس هادي¹، كما عملت المملكة العربية السعودية لحل الأزمة اليمنية استناداً إلى الشرعية الدولية عن طريق مخرجات الحوار الوطني والقرار الدولي 2216 الذي

¹ أحمد التلاوي، "تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي"، المعهد المصري لدراسات السياسية والإستراتيجية، (أوت 2016)، ص.04.

الفصل الثالث — انعكاسات التحديّات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

اشترط على الحوثيين الاعتراف أولاً بعبد ربه هادي رئيساً منتخبا لدولة تمردوا عليها، ثم تسليم السلاح الثقيل وانسحاب مسلحيهم من المدن والمؤسسات قبل أن يتم إشراكهم في إي حكومة.¹

البعد العسكري: بعد فشل المفاوضات السياسية المباشرة والغير مباشرة، وإنحدار الأوضاع الأمنية في اليمن باتجاه حرب أهلية، بدأ التحرك السعودي بنهج أكثر صرامة، اتجاها درء الخطر ومحاصرة مخاطر النفوذ الإيراني بما يتضمنه ذلك من الناحية المذهبية أن نجاح الحوثيين في اليمن يمكن أن يغير معادلة التيارات الشيعية في الخليج، فبروز الشيعة في اليمن من شأنه تزكية النعرة المذهبية في بقية دول الخليج التي يقطنها الشيعة، بشكل يندرج بالإنقسام، وهذا ما جعل المملكة العربية تتحرك مع دول الخليج العربي عبر **التدخل العسكري** من خلال ما عرف **بعاصفة الحزم** بهدف استعادة الشرعية لحكومة **عبد ربه هادي** المدعومة من المملكة العربية السعودية، والقضاء على الحوثية، ولا شك أن المملكة السعودية تحتاج الشرعية لتبرير تدخلاتها العسكرية، وقد وجدت في اللّعب على الورقة الطائفية الغطاء الواسع لعملياتها العسكرية في اليمن.²

جاءت عاصفة الحزم بعد إعلان المملكة العربية السعودية على تكوين تحالف عربي من تسعة دول هي المملكة العربية السعودية، والإمارات وقطر والبحرين والكويت والمغرب والسودان ومصر والأردن، بهدف دعم الشرعية اليمنية بناء على طلب من الرئيس عبد ربه هادي ومستندة إلى قرار مجلس الأمن رقم 2216 الصادر في ابريل 2014، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.³ وقد قام هذا التحالف العربي المدعوم دوليا وإقليميا بضربات جوية مكثفة شاركت فيها دول خليجية أخرى، وقد دعمته الولايات المتحدة لوجستيا واستخباراتيا. ويمكن الإشارة إلى أن هذه المبادرة التي حملت الطابع العسكري كانت أحد مظاهر التغيير في السياسة الخارجية السعودية التي تبنت استخدام القوة العسكرية في إطار سياسية الردع الاستباقي بمعنى استباق التهديدات الخارجية على الحدود اليمنية السعودية وردع الحوثيين التي تعني سيطرتهم على اليمن هي سيطرة إيران.

¹ التقرير السنوي الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص.141.

² May Darwich , " The Yemen War: A Proxy Sectarian War?", in **Saudi Arabia and Iran: The Struggle to Shape the Middle East** ,ob cit ,p19-20.

³ أشرف محمد كشك، " دول الخليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة"، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج العربي لدراسات الإيرانية، العدد الأول، ديسمبر 2016، ص.25.

الفصل الثالث — انعكاسات التدهورات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

وجدير بذكر أن قرار التدخل العسكري جاء في سياق مجموعة من الظروف التي يمكن القول أنها ساهمت في تحديد وقته، فقد مثل وصول الأمير محمد بن سلمان إلى منصب ولي العهد السعودي محطة مهمة في السياسة السعودية داخليا وخارجيا، حيث ارتبط الأمر بطموحات ولي العهد الجديد بإجراء تغييرات جذرية في بنية الحكم بالمملكة والتي انطوت على نهج أكثر صرامة رافقته نزعة عسكرية تجاه التنافس الإقليمي، كما ارتبط ذلك بوجود قدر من الإحباط لسعودي تجاه التراجع الأمريكي من قضايا الشرق الأوسط، كما كان قرار التدخل العسكري كمحاولة سعودية لتأثير على المفاوضات الإيرانية النووية سنة 2015.

ماليا: من خلال تدعيم نفوذها أينما يتواجد النفوذ الإيراني، من خلال تقديم الدعم المالي إلى السنة في العراق، وفي اليمن، والبحرين وأينما تتواجد السنة مقابل الشيعة.

في الأخير يمكن القول أن الأزمة اليمنية شكلت أحد ساحات التنافس الشديد بين المملكة العربية السعودية، وإيران أين تتقاطع مصالحهما في السيطرة على هذه الدولة التي تتربع على موقع جيواستراتيجي بوقوعها على ممر مائي يربط بين البحر الهندي والبحر الأحمر والمتوسط من خلال خليج عدن وباب المندب، وهو ما جعل منها تشكل جزءا من عصب الاقتصاد العالمي، فضلا عن الاعتبارات الأمنية بالنسبة للمملكة العربية السعودية حيث تشكل اليمن جزءا من أمنها القومي بحكم الارتباط الجغرافي الشاسع، وأمام تزايد نفوذ الحوثيين فيها بدعم إيراني .

ويبدو أن هذا التنافس يتجه إلى أن يكون لعبة صفرية في ظل تقاطع المصالح وتصادم الاستراتيجيات ما بين استراتيجيه التطويق التي تسعى من خلالها إيران لتطويق المملكة العربية السعودية في خاصرتها الهشة بتوظيف ركيزتها الأساسية، وهي دعم الحوثيين الذي يعد نجاحهم في إقامة دولة مستقلة في الجنوب هو موطئ قدم إستراتيجي لتواجد الإيراني، وما بين إستراتيجية استعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة التي سعت من خلالها المملكة العربية السعودية استنادا إلى ثقلها السياسي والمالي والعسكري لمحاصرة النفوذ الإيراني في اليمن، وقد كانت عاصفة الحزم هي المؤشر الحقيقي، والواضح لأبعاد هذه الإستراتيجية على أرض الميدان، وهي في حد ذاتها تغيير كبير في معالم السياسة السعودية في المنطقة، فبعد أن كانت المملكة العربية السعودية تكتفي في تحركاتها الإقليمية بتحريك حلفائها، ومدعمهم بالمال والسلاح تؤشر عاصفة الحزم إلى محاولة جديّة لتحول

الفصل الثالث — انعكاسات التدامميات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

الإستراتيجية السعودية من سياسة الحياد السلبي ضد قضايا المنطقة إلى إستراتيجية المبادرات لاستعادة التوازنات، وتصحيحها في المنطقة ضد النفوذ الإيراني الممتد فيها.

المبحث الثاني : سوريا وتباينات النفوذ الاستراتيجي الإيراني السعودي

لم تكن التدخلات الخارجية في سوريا وليدة الصراع المسلح الداخلي بعد الحراك الشعبي السوري إنما هي امتداد لسلسلة طويلة من التفاعلات بدأت منذ سقوط العراق، الذي أنهى دور المثلث العربي سوريا ومصر، المملكة العربية السعودية، وأدى إلى صعود قوى إقليمية غير عربية، مثل تركيا وإيران هذه الأخيرة التي استطاعت النفوذ إلى العراق وسعت بعده إلى وصل مناطق نفوذها، ومثل ما أخذت إيران ترى أن العراق منطقة نفوذ لها، بدأت تركيا ترى سورية من المنظار نفسه، ومن ثم كانت سورية بالنسبة إلى تركيا أهم من أن تترك للنفوذ الإيراني الساعي إلى ضمها لقوس النفوذ المتشكل¹. وبهذا وجد النظام السوري نفسه بين قوتين متنافستين، ولحاجته الإستراتيجية لكليهما، سعى لتوازن بينهما ففي حين عمل على توطيد العلاقات الأمنية والعسكرية مع إيران، اختار تركيا كشريك تجاري له.

في المقابل كان تنامي النفوذ الإيراني في سوريا بعد سيطرته على العراق مصدر قلق للمملكة العربية السعودية التي غابت عن الساحة بعد سقوط العراق، ومقاطعتها نظام الأسد بسبب اتهامه باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الحريري، لتحاول العودة من جديد والدخول على خط التنافس الإيراني التركي في سوريا بداية سنة 2009 عندما أطلق الملك عبد الله بن عبد العزيز دعوة إلى المصالحة في القمة العربية الاقتصادية الأولى بالكويت. وبذلك أصبح لدى النظام السوري ثلاث قوى فاعلة تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية أصبح يستغل التناقض بينهم وتنافسهم في كسبه كحليف².

استطاع النظام السوري لفترة طويلة إدارة لعبة التوازنات الإقليمية بين مختلف القوى الثلاث الفاعلة في المنطقة، لكن باختلال ميزان القوى الداخلي القائم بينه، وبين قوى المجتمع الذي يحكمه باندلاع الحراك الشعبي في مارس 2011 فقد النظام قدرته على السيطرة الداخلية وإدارته لتوازنات الخارجية. جاء الحراك الشعبي في سوريا على غرار الحراك الشعبي في تونس ومصر واليمن بمطالب إصلاحية اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابهة، ولكنها سرعان ما تحولت إلى صراع داخلي مسلح، وما ميز الأزمة في سوريا أن أطراف الصراع الداخلي هي من استدعت التدخل الخارجي بصفة صريحة

¹ مروان قبلان، الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، سياسات عربية، ع.18 (يناير 2016)، ص ص. 68-70.

² عبد الرحمان الحاج، أثر التدخل الإيراني في سوريا على الخريطة المذهبية، مجلة الدراسات الإيرانية، ع.6 (مارس 2018)، ص.73.

الفصل الثالث — انعكاسات التداميات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

فالمعارضة لضعفها وافتقارها إلى أي قدرات لمواجهة النظام الأقوى منها، لم يكن لديها أمل في إسقاط نظام بشار الأسد من دون تدخل خارجي إما مباشرة كما حصل في ليبيا وإما عبر الدعم العسكري والمالي والسياسي لها¹، أما النظام لتعويله على شبكة علاقاته الإقليمية والدولية الواسعة، وبذلك أخذت الأزمة طابعا إقليميا، ودوليا بمشاركة كل القوى الفاعلة إقليميا فكانت إيران والمملكة العربية وتركيا وقوى دولية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: محددات الإستراتيجية الإيرانية اتجاه الأزمة السورية

تزامن بداية الأزمة السورية مع الانسحاب الأمريكي من العراق، لتظهر مكامن طموح النفوذ لدى إيران لملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن الانكفاء الأمريكي محاولة ربط مناطق نفوذها في لبنان عبر سوريا، لكن هذه المرة كانت المملكة العربية السعودية مدركة جيدا لخطورة هذا المد الإيراني الذي يمتد شمال حدودها مع العراق، وخوفا من أن يطوقها في اليمن حيث التمرد الحوثي لذلك قررت أن تكون في مواجهته، وعدم تكرار سياسية الحياد السلبي التي اتبعتها بعد سقوط العراق والتي مكنت إيران من النفوذ، وبذلك مع نهاية 2011 بلغ التنافس الإيراني السعودي ذروته في سوريا.

رسخت إيران على مدى سنوات طويلة مصالحها الإستراتيجية والجيوستراتيجية في سوريا، وإن تعددت هذه المصالح، فإن الهدف النهائي لها يبقى واحد، وهو تشكيل نفوذ إيراني قوي في الشرق الأوسط يتقاطع مع المحور السني التركي السعودي، ولهذا منذ بداية الأزمة السورية وإيران تدرك جيدا أن سقوط نظام الأسد هو هزيمة إستراتيجية لها. وانحصار لنفوذها في الشرق الأوسط، لذلك لم يتأخر الموقف الإيراني كثيرا حتى يعبر عن دعمه الكامل لنظام السوري سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا.

عملت إيران على مدى سنوات لنفوذ في سوريا، وقد اعتمدت لتحقيق ذلك قبل الحراك الشعبي السوري على إستراتيجية قوامها بعدين: الأول؛ تعمل من خلاله على تأمين الممرات البرية من إيران إلى بيروت مروراً بالعراق وسوريا من خلال تركيز التشييع في هذه الممرات لإحداث تغيير ديمغرافي مذهبي يكون له تأثير سياسي فعال لاحقا. وتقوم إستراتيجية التغيير المذهبي على ثلاث آليات هي: التشييع، تجنيس المقاتلين الشيعة، التهجير والتوطين²، وفي حين كان التبشير هو الآلية المستخدمة

¹ مروان قبلان، المرجع السابق، ص.72.

² عبد الرحمان الحاج، المرجع السابق، ص.79.

الفصل الثالث — انعكاسات التحولات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

قبل الأزمة السورية، فإن الحرب الأهلية التي عرفت بعد 2011 كانت مناخا مناسباً لتوظيف الآليتين الأخيرتين. ويقصد بالتجنيس هنا هو منح الجنسية السورية للمقاتلين الشيعيين وعائلاتهم عند إنهاءهم الخدمة العسكرية، وتعد كلمة الأسد أمام ممثلين عن منظمات شعبية سنة 2015 في قوله: "الوطن ليس لمن يسكن فيه أو يحمل جنسيته وجواز سفره، بل لمن يدافع عنه ويحميه" ، أوضح تصريح على عمليات التجنيس.

وفي وقت كان فيه تنفيذ هذه الإستراتيجية بوقت قصير المدى شبه مستحيل في ظل التركيبة السنية الكبيرة للمجتمع السوري، فإن مناخ الأزمة السورية قد ساهم بشكل كبير في اختصار مراحل تنفيذها، أين تم الانتقال من الاعتماد على التبشير إلى الاعتماد على القوة العسكرية، والأمنية من خلال بناء شبكة قواعد عسكرية تتكون من ميليشيات محلية غير نظامية عمادها، وقيادتها علوية باستشارة خبراء من الحرس الثوري، وميليشيات أجنبية شيعية متعددة الجنسيات.¹ وهذا ما أكدته بعض التقارير الإقليمية والدولية الصادرة عن مؤسسات أممية إمداد النظام الإيراني للأسد بكافة أنواع الأسلحة، فيما تحدثت أخرى عن تخصيص هيئة استشارية للنظام السوري، تتضمن ممثلين عن الحرس الثوري، وفيلق القدس التابع للحرس، والقوات البرية الإيرانية، وهدفها الأساسي إعادة هيكلة العمل العسكري والأمني بما يساعد على منع انهيار نظام الأسد أو على الأقل تأخير ذلك قدر المستطاع.² أما **البعد الثاني** في تنفيذ إستراتيجيتها فيعتمد على الأقلية الشيعية الصغيرة المواليين للولي الفقيه في إيران والعلويين المتشيعين³ للوصول إلى عمق مؤسسات الدولة ومواقع صنع القرار وبشكل خاص في المؤسسات الحكومية كالجيش وأجهزة الأمن والاقتصاد والتعليم، وإلى حجم المساعدات المالية والسياسية التي تقدمها إيران، خاصة تلك المقدمة لنظام السوري بعد الأزمة، وأنقذت نظام الأسد من السقوط عام 2013 بعد أن أدى تصاعد حدة القتال بين قوات النظام والجيش الحر السوري، إلى انخفاض إنتاج النفط في سوريا قابله ازدياد قيمة استيراد النفط الإيراني، بعد أن كانت

¹ المرجع نفسه، ص ص. 80-84.

² علي حسين باكير، معوقات التغيير: السياسة الإيرانية اتجاه الأزمة السورية ، "مجلة السياسية الدولية"، م.39، ع.196 (أبريل 2014)، ص.72.

³ قدر عدد المشيعيين وفقاً لسنة 2011 بحوالي 7000 فرداً، ورغم أن هذا العدد لا يمكن أن يؤثر بشكل كبير في التغيير المذهبي، إلا أن سياق ما بعد الأزمة السورية شكل مناخاً مناسباً لزيادته فبعد أن كان مدعوم بالمال قبل الأزمة أصبح مدعوم بقوة السلاح بعدها.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

تقدر قبل 2011 بما يقارب 400 ألف برميل يوميا، بلغت قيمتها سنة 2012 ما يقارب 4 مليون برميل بتخفيض وصل إلى 10%، عبر خط ائتمان قدره 3.6 مليار قدمته إيران لنظام السوري كتسهيل لها في ظل مشكلة السيولة المالية التي كان يواجهها، وفي مقابل ذلك عقد الطرفان اتفاقية يحق لإيران بموجبها الاستحواذ على حصص ضخمة من الاستثمارات ومشروعات سوريا المستقبلية.¹

وهذا يعني أن الإستراتيجية الإيرانية في سوريا بعد الأزمة قد تجاوزت محاولات التشجيع وتأسيس وتدريب الميليشيات، ودعم الجيش النظامي السوري وتعزيز جهازه الأمني إلى لعب دور أكبر في قطاعات الاقتصاد السوري، فوفقا لهذه الاتفاقية وفي حال انتهت الأزمة في سوريا بعد التوصل لاتفاق سياسي لتسويتها، سيكون لإيران النفوذ الواضح والحقيقي في سوريا، وهو ما يسمح لها بالضغط على أي حكومة انتقالية ستتولى إدارة سوريا على المدى البعيد.

من الناحية الجيو-إستراتيجية تتمتع سوريا بأهمية كبيرة بالنسبة لأمن الطاقة في إيران، إذ يمثل مشروع **خط الغاز الإسلامي** أكبر مشروعات إيران الإستراتيجية لتصدير الغاز إلى كل من: العراق سوريا ولبنان، والذي سيتمدد مستقبلا إلى القارة الأوربية عبر البحر المتوسط.² يعود هذا المشروع إلى سنة 2010 حيث عقدت إيران مفاوضات أولية مع كل من العراق وسوريا لمناقشته، وفي جويلية 2011 توصلت الدول الثلاث لاتفاق لتنفيذ هذا المشروع، والذي قدرت تكلفته بحوالي 10 مليار دولار، ويبلغ طوله تقريبا 2000 كلم، ينطلق من مدينة عسوية المطلّة على الخليج العربي وصولا إلى الحدود العراقية، ومنها إلى الأراضي اللبنانية. يتفرع الخط من الأراضي السورية ليغذي الجنوب اللبناني بطاقة 5-7 مليون متر مكعب يوميا، وتبلغ طاقة ضخ الخط الإسلامي الكلية حوالي 110 مليون متر مكعب من الغاز يوميا.³

وعليه ولاستكمال هذا المشروع فإن بقاء نظام الأسد ضرورة حتمية لإيران من أجل تأمين مشروعها لخط الغاز الإسلامي كأحد أكبر مشروعات إيران الإستراتيجية، الذي لم تتضح معالمه بعد، رغم محاولات العمل على اكتماله، وهي المحاولات التي ستكون ناجحة كلما حقق النظام السوري السيطرة

¹ التقرير السنوي الاستراتيجي، مرجع سابق، ص.149.

² تجلاء مكلوي، يحيى صهيب وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي (تركيا: مركز صناعة الفكر لدراسات الإستراتيجية، 2015) ص.246، 247.

³ المرجع نفسه، ص.247.

الفصل الثالث — انعكاسات التحالفات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

على الطرق والمنافذ الإستراتيجية، وهو يعني نجاح مشروعها في سوريا في ظل خططها المستقبلية التي لا تكتفي بتصدير غازها الطبيعي إلى منطقة شرق المتوسط، وإنما تتجاوز طموحات إيران لتصدير الغاز السوري الذي يتم التنقيب عنه في المياه الإقليمية السورية، إلى كل من: الهند، باكستان وهو ما يجعلها جسرا للطاقة بين شرق المتوسط وشرق آسيا.

من جهة أخرى يبقى بقاء نظام الأسد ضرورة جيوسياسية حتمية لإيران، لضمان استمرار دور حزب الله السياسي والأمني في لبنان حيث تعتبر سوريا المعبر الوحيد لدعم الإيراني لحزب الله لوجستيا، منذ تأسيسه كحركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان، وهو الحزب الذي شكل معها نواة لما محور الممانعة، الذي وقف إلى جانب حركات المقاومة في كل لبنان وفلسطين¹، كما يعتبر أحد أهم أذرع إيران التي تلعب دورا حيويا في ردع إسرائيل، كما يلعب الحزب دورا أكبر في تعزيز النشاط الاستخباراتي لإيران عبر مختلف المؤسسات، التي يديرها الحزب إقليميا ودوليا.

اعتمدت إيران كذلك في تنفيذ إستراتيجيتها على توظيف البعد الطائفي الذي كان حاضرا بقوة في خطاباتها السياسية كالخطابات التي أدانت فيها الوهابية واتهمتها بارتكابها لجرائم الإنسانية في سوريا وقد كان البعد الطائفي واضحا في سلوكيات إيران منذ بداية الأزمة حيث أرسلت ميليشيات شيعية إسلامية للقتال في صف بشار الأسد قدر عددها بحوالي 8000 مقاتل تابع لحزب الله، كما أرسلت قوات القدس التابعة للحرس الثوري الإسلامي لإعادة تدريب، وتأهيل الجيش النظامي للأسد. وقد استندت العديد من هذه الميليشيات الشيعية على هويتها الطائفية مما أدى إلى تطرف المقاتلين السنيين الذي كانوا في صفوف الأسد، وهو ما أعطى الصبغة الطائفية على الأزمة السورية.²

في الأخير يمكن القول أن بقاء النظام السوري، هو جزء مهم من إستراتيجية إيران لنفوذها الإقليمي في المنطقة، لذلك فهي تعي جيدا وجوب إيجاد إستراتيجية فعالة لضمان بقائه، وقد عملت على ذلك من منطلقين، الأول طائفي يتعلق بدعم نظام شيعي مهدد بالسقوط، والثاني استراتيجي على اعتبار أن نظام الأسد حليف استراتيجي لإيران منذ الثورة الإيرانية، وهو خط دفاعي أول لها ضد إسرائيل. إضافة إلى أن بشار الأسد كان الداعم المتحمس لحزب الله، كل هذا يفسر أن إيران تنظر

¹ طلال عتريس، العرب وإيران: مصالح مشتركة، المرجع السابق، ص. 99.

² Julien Barnes, " Saudi–Iranian Rivalry and the Impact on the Syrian Conflict" at : <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/06/22/saudi-iranian-rivalry-and-the-impact-on-the-syrian-conflict/>. (17/01/2018).

الفصل الثالث — انعكاسات التحالفات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

لسوريا من وجهة نظر إستراتيجية أكثر منها طائفية، وهي وجهة تتعلق بتهديد نفوذها الاستراتيجي، من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة على رأسهم المملكة العربية السعودية ، لذلك تجد إيران أنها المستهدفة مما يجري في سوريا، وقد يكون لافتا أن تربط معظم التحليلات الغربية بين ما يجري في سوريا واستهداف إيران، ومن ذلك الفرضية التي تقول إن السبيل إلى تحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتحسين حقوق الإنسان في سوريا هو بإزاحة نظام الأسد، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تسليم إيران ومعها روسيا هزيمة إستراتيجية كاملة في سورية، وهذه الفرضية نفسها تم التصريح عنها في بعض دوائر صنع القرار في الغرب لما يحدث في سوريا بأنه " تحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتوجيه ضربة لها".¹

تبرز على الساحة السورية عدة قيود وتحديات تواجه الدور الإيراني فيها، ولعل أهمها المواقف الإقليمية والدولية الراضة لهذا الدور، وهنا تقف إيران في مواجهة المملكة العربية السعودية مرة أخرى في الساحة السورية فأيران تعلم جيدا أن أي تغيير في سوريا يعني خسارة إستراتيجية لها بفقدانها حليف إقليمي مهم في المنطقة، والأهم من ذلك هو مكاسب إستراتيجية لطرف المقابل للقوى المعادية لها أين تقع المملكة العربية السعودية ، مع دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: المحددات الموجه لسلوك السعودي اتجاه الأزمة السورية

اتخذت المملكة العربية السعودية موقف مؤيد اتجاه الحراك الثوري السوري، على عكس مواقفها اتجاه بقية دول الحراك الأخرى، وقد تضمنت إستراتيجيته اتجاه الأزمة السورية مزيجا من الدبلوماسية والمساعدات المالية الكبيرة، تمثلت في حكم الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز في تقديم الدعم السياسي، والعسكري لقوات المعارضة، ومع وصول الملك سلمان إلى الحكم زاد الدعم السعودي للمعارضة بشكل كبير، وأصبح التخلص من نظام بشار الأسد هدف المملكة العربية السعودية الأول في سوريا، وأحد أهم الملفات الإقليمية بعد الأزمة اليمنية. وهذا دون أدنى شك مدفوعا بمنطق التنافس مع إيران الحليف الاستراتيجي لنظام بشار الأسد كأولوية إستراتيجية.

¹ طلال عتريس ، الأهداف والمصالح الإيرانية، المرجع السابق، ص.365.

الفصل الثالث — انعكاسات التداخلات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

وجدت السعودية في الأزمة السورية فرصة لها لتغيير موازين القوى الإقليمية في المنطقة التي كانت لصالح إيران منذ سقوط بغداد 2003، فقد وفرت الأزمة السورية فرصة لها للتعافي من خسارة العراق، وربما الأهم من ذلك أنه كان فرصة للسعودية للتكفير عن خسارة لبنان حيث هيمن حزب الله حليف إيران، على منافسيه السنة الذين تدعمهم السعودية¹. لذلك هدفت من تدخلها إلى انتزاع سوريا من المحور إيران، من خلال السعي إلى إقامة نظام سلطوي سني مستقر فيها يكون شريكاً طبيعياً لمنطقة الخليج، ويقضي على محور المقاومة القديم المكوّن من إيران وحماس وحزب الله.

بهذا الدافع تحركت السعودية باتجاه سوريا ليس دفاعاً على المدنيين المستهدفين وليس دعماً لثوار ضد نظام مستبد، إنما كضربة إستراتيجية قاصمة لنفوذ الإيراني، لأن السعودية تعلم أنه لا شيء سيكسر النفوذ الإيراني أكثر من خسرتها لسوريا، ورغم أهمية هدفها الاستراتيجي إلا أنها كانت بطيئة في دعمها للمعارضة منذ البداية، ويعود السبب إلى الخوف من المزيد من الاضطرابات الإقليمية التي ستعكس على استقرارها الداخلي، ولذلك فعلت في البداية الجهود الدبلوماسية لدفع بشار الأسد لتقديم تنازلات سياسية، ولكن أمام تعنت هذا الأخير وتزايد الضغط الشعبي الداخلي، غيرت السعودية موقفها وتبنّت أجندة الثوار الهادفة لتغيير النظام، وبدأت منذ 2012 ببرنامجهما لدعم المالي، والمسلح لفصائل المعارضة². بالنظر إلى الدوافع الأخرى؛ الموجه لدور السعودي اتجاه الأزمة السورية، فيمكن القول أنه تضافرت مجموعة من الأسباب الأخرى التي دفعت بالمملكة العربية السعودية للانخراط في الأزمة السورية وكلها تتطوي جميعها على رهانات السعودية في البحث عن المكانة الإقليمية وحماية أمنها نذكر منها:

✓ محاولة تحقيق انتصار معنوي ينعكس إيجاباً على سمعة المملكة العربية السعودية، التي تحاول منذ وصول الملك سلمان إلى الحكم تصدير فكرة أنها حامي الدول الإسلامية السننية أمام النفوذ الإيراني³.

¹ فريديريك ويرى، الحسابات الخليجية في الصراع السوري، مركز كارنيجي لشرق الأوسط، في الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2014/06/12/ar-pub-55905> (2019/01/09).

² Julien Barnes, op.cit.

³ فريديريك ويرى، المرجع السابق.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

✓ تسعى المملكة العربية السعودية إلى الحد من صعود الجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية أهمها تنظيم الدولة الإسلامية الذي أصبح يمثل تهديداً كبيراً لدول المنطقة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية خاصة وأن من أهم أهداف هذا التنظيم هو نزع الشرعية الدينية عن حكم آل سعود. كما أن إعلان المملكة العربية السعودية أنها ستتدخل عسكرياً في سوريا للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامي سيصور المملكة العربية السعودية على أنها تحارب الفكر المتطرف، ويبعد عنها شبهة دعم المنظمات الإرهابية التي اتهمت بها منذ سبتمبر 2002 إلى اليوم¹.

✓ تخشى المملكة العربية السعودية كثيراً من أن أي تغيير في حكومة سوريا يمكن أن يفسح المجال أمام صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة، لأن الإخوان يمثلون القوة السياسية السرية والمنظمة الوحيدة في المجتمع السعودي لذلك لديهم القدرة على التعبئة ضد النظام، فهم بذلك لا يمكن الوثوق بهم ويمثلون تهديداً محتملاً لشرعية وحكم آل سعود².

في ضوء ما سبق يمكن القول أن المملكة العربية السعودية سعت من خلال دعمها لسقوط نظام بشار الأسد لتحقيق مكسب استراتيجي بحت، حيث في حال سقوطه ستدعم السعودية قيام حكومة تسيطر عليها الطائفة السنية، وهذا سيخدم أهدافها الإستراتيجية الرامية لترجيح كفة التوازن الاستراتيجي باتجاهها بعد اضمحلال الدور الإيراني في حال ما تم القضاء على حليفه الاستراتيجي. ودعمت موقفها هذا بدأ بسحب سفيرها في دمشق مروراً بالمواقف التي اتخذتها في الجامعة العربية وصولاً إلى الدعم المادي والعسكري للمعارضة .

من جهة ثانية، يمكن القول أن الأزمة السورية شكلت أحد الساحات الجيوسياسية التي خضعت لتجاذبات الطائفية بين المملكة العربية السعودية وإيران، حيث تشكل ساحتها الداخلية توليفة اثنية دينية، مذهبية مناسبة للعب على الورقة الطائفية. اعتمدت السعودية في تدخلاتها في الصراع الأهلي

¹ غندي عنتر، التدخل السعودي في سوريا الدوافع والسيناريوهات، المعهد المصري لدراسات السياسية والإستراتيجية، (فبراير 2016)، ص. 03.

² برنارد هيكل، المملكة العربية السعودية وقطر في زمن ثورة، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمان، مجلة دراسات دولية، ع. 55، 2013، ص. 189.

الفصل الثالث — انعكاسات التحديّات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

القائم على غطاء إيديولوجي وعرقي ومذهبي يتمثل في تعبئة ما يسمى في الفقه الإسلامي التقليدي أهل السنة مقابل الروافض أي الشيعة¹.

واستندت السعودية في تنفيذ إستراتيجية التعبئة إلى خطابات رجال الدين الداعية للجهاد ضد بشار الأسد المدعوم من إيران وحزب الله لنصرة السنة المستضعفين.² في حين تبنت إيران موقف الداعم لنظام بشار الأسد سياسياً؛ ولوجيستياً، واعتبرت أن ما يحدث ما هو إلا مؤامرة أمريكية إسرائيلية بنكهة سعودية، ومن خلالها استطاعت إيران تقديم نفسها كقوة فاعلة في الأزمة وظفت لها كافة الإمكانيات لضمان نفوذ راسخ لها ممتد إلى البحر المتوسط يقطع المحور السني السعودي والتركي ويجعل منها قوة إقليمية متحكمة في الشرق الأوسط.

استخلاصاً لما سبق يمكن القول أن كل من المملكة العربية السعودية، وإيران انخرطتا بعمق في الأزمة السورية، ورغم تعامل الطرفين المتنافسين مع الأزمة من منطلق سياسة الهوية الطائفية لتحقيق مكاسبهما، وتعزيز أهدافهما إلا أن البعد البراغماتي المبني على المصلحة الوطنية كان حاضراً بقوة هو الآخر في الأزمة السورية، بحكم خصوصية الحالة السورية نظراً لعلاقة التحالف الاستراتيجي بين إيران وسوريا من جهة والخلافات القديمة بين النظام السوري، والمملكة العربية السعودية من ناحية ثانية.

¹نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص.16.

² Andrew Hammond, op cit.p .06.

المبحث الثالث: البحرين وتوظيف البعد الطائفي في التنافس الإيراني السعودي

يعود الاهتمام بالبعد الطائفي كأحد أهم الأبعاد المؤثرة في التفاعلات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والعلاقات الإيرانية المملكة العربية السعودية بشكل خاص، إلى احتلال العراق في 2003 وصعود الشيعة السياسية كنظام بديل في العراق ولبنان وغيرهما من الدول، وكثر الحديث عن خطر الهلال الشيعي في المنطقة، إلا أن هذا التوتر الطائفي السني-الشيعي، مع مرور الوقت بدأت آثاره السياسية بالتراجع التدريجي، إلى غاية بدايات الحراك الشعبي وإفرازاته الأمنية، مع ازدياد الحضور الشيعي في المعادلة الأمنية في الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة، وبذلك تم التأسيس لمرحة جديدة من الاحتقان الطائفي في المنطقة، خاصة في البحرين أين يشكل شيعة الخليج وأوضاعهم ومطالبهم أحد أهم الملفات الخلافية بين السعودية وإيران.

المطلب الأول: أهداف وآليات الاختراق الإيراني للبحرين

تعتبر مملكة البحرين أرخبيل يتكون من 33 جزيرة أكبرها البحرين، تقع على بعد حوالي 16 كيلومتراً من الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، ويربط بينهما جسر الملك فهد، وتبعد بحوالي 768 كلم من الساحل الغربي الإيراني، بلغ عدد سكانها حسب إحصاءات عام 2010، ما يقارب 1,234,571 نسمة، منهم فقط حوالي 399 ألف بحرينيون، وهذا ما يجعل البحرين أصغر دولة في مجلس التعاون الخليجي، كما أنها الدولة الأصغر أيضاً في الشرق الأوسط، اشتهرت البحرين بداية لكونها من أقدم الدول من حيث استخراج النفط، فقد تم حفر أول بئر نفطي سنة 1931م إلا أنها لا تتمتع بميزات نفطية كما هو الحال بالنسبة لبقية دول الخليج، وإنما تتبع أهميتها من أهمية موقعها الجيوستراتيجي.¹

وتكمن هذه الأهمية في كونها توفر إمكانية الإشراف المائي على الخليج العربي، كما أنها توفر مزايا عسكرية وأمنية متقدمة فيما يخص حماية الخليج ومراقبة الملاحة، لكونها كانت قاعدة بحرية متقدمة لكل القوى التي مرت على الخليج بدءا ببريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتفظ بمقر أسطولها البحري الخامس فيها بموجب معاهدة ثنائية بين البلدين، كما تعتبر البحرين

¹ Simon Mabon , " Bahrain: The Epicentre of the Saudi-Iranian Rivalry?", in :Saudi Arabia and Iran: The Struggle to Shape the Middle East, **The Foreign Policy Centre**(November 2018),p.17.

الفصل الثالث — انعكاسات التداخلات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

مركزا استراتيجيا مهما لمن يستطيع أن يتمركز فيها للانطلاق باتجاه آسيا الوسطى أو باتجاه شمال إفريقيا لكونها في الوسط تقريبا. كما تعتبر مركزا متقدما في عمق الخليج العربي للدفاع عن الضفة الغربية منه وعن مجلس التعاون الخليجي، بحيث تستطيع العمل كمحطة إنذار مبكر متقدمة تجاه المخاطر القادمة من الضفة الشرقية للخليج العربي¹. من جهة ثانية؛ تشير بعض التقارير إلى أن 75 في المائة من السكان هم من الشيعة والقبيلة الحاكمة آل خليفة تنحدر من شبه الجزيرة العربية وهم من المسلمين السنة، وبالنظر إلى هذه النسب من الناحية السيسولوجية فإننا نصنف البحرين ضمن الدول المتنوعة اثنيا، ومن شأن هذا التنوع أن يلعب دورا مهما في التأثير على فاعلية النظام السياسي وشرعيته، ومن جهة أخرى باستطاعته أن يمارس دورا في تشكيل الهوية الوطنية والهويات الفرعية، وما قد ينتج عنها من صراع أو تعايش، لكن رغم هذا التنوع الإثني فقد أثبت تقرير جوشياردى الذي منح البحرين استقلالها سنة 1971، حقيقة مفادها أنه رغم التنوع الإثني الذي يميز مجتمعها إلا أن هناك اندماج يكاد يكون كاملا في المجتمع البحريني كما أشار التقرير نفسه إلى عدم وجود خلافات مذهبية تدخل السنة والشيعة في صراع.²

ترتبط الأهمية الجيواستراتيجية للبحرين بالأهداف، والطموحات الإيرانية التوسعية ومشروعها الإقليمي. وتجيبنا معرفة هذه الأهداف عن تساؤلاتنا حول المحاولات الإيرانية الحديثة للإطاحة بالحكم فيها منذ السبعينات، وبإلقاء نظرة فاحصة بالرجوع إلى التاريخ، فنجد أنه قديما اعتبرت البحرين جزءا من السيادة الإيرانية وهذا حسبما أفادت به أحد الوثائق التي نشرت على الموقع الإيراني "مركز وثائق الثورة الإيرانية" سنة 2013، التي قدم من خلالها الكاتب الإيراني **أعظم حميد بور** علاقة بلاده بالبحرين باعتبارها كانت تحت السيادة الإيرانية على مدى التاريخ، الذي يعود إلى نهاية العصر الإشكاني وصولا إلى حكم القاجار في العصر الحديث والقرن العشرين حيث العصر البهلوي الأول **رضا شاه**، والبهلوي الثاني **محمد رضا بهلوي**³، وحسب رأي الكاتب بأن حكم العصر البهلوي الأول

¹ علي حسن باكير، البحرين: الهيمنة الفارسية والإتحاد الخليجي، التقرير الاستراتيجي، ع.10 (ديسمبر 2010)، ص 1-18.

² عباس المرشد، الطائفية الجديدة والتحريك المذهبي في البحرين، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <https://cutt.us/Ksmn1> (2019/09/11).

³ نجلاء مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص.256.

الفصل الثالث — انعكاسات التحديّات الأمنية للعراق على التنافس الإيراني السعودي

والثاني كان أحد الأسباب التي أدت إلى إضعاف مركزية الدور الإيراني في البحرين، وذلك بعد الاعتراف بها دولة مستقلة سنة 1971م.

وبعد نجاح الثورة الإسلامية سنة 1979 أصبحت البحرين تأخذ أهميتها في الفكر الاستراتيجي الإيراني في إطار علاقة إيران بدول الخليج ككل بعد أن أصبحت البحرين ضمن الدول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي سنة 1981، الذي انشأ بهدف تكوين حزام أمني في مواجهة النفوذ المتزايد لإيران بعد نجاح الثورة الإسلامية المدفوعة بفكرة تصديرها، وبذلك أصبحت البحرين بوابة إيران الإستراتيجية للخليج سعت لنفوذ إليها مدفوعة بركيزتها الإيديولوجية لتواجد العنصر الشيعي فيها، وهذا بناء على الاتهامات التي وجهتها البحرين لإيران على إثر مجموعة من الحوادث، منها اتهام رئيس وزراء البحرين بتدريب المئات من الشباب الخليجي في معسكرات إيران للقيام بأعمال تخريبية، وجاء هذا الاتهام عقب محاولة انقلاب فاشلة في البحرين اتهمت إيران بتدبيرها، كما جددت أصابع الاتهام لإيران سنة 1996 بتدريبها لحزب الله البحريني وهو حركة معارضة شيعية أسست سنة 1976 في مدينة قم واتخذت إيران مقرا لها ومن أهم مخططاته تنفيذ انقلاب على النظام.¹

أما من الناحية الأمنية، فتكتسب إيران أهميتها بالنسبة لإيران في كونها تلعب دورا رئيسيا في توسع النشاطات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى تمركز قيادة الأسطول الخامس الأمريكي في المنامة منذ التسعينات من القرن الماضي، وهذا التعاون العسكري البحريني الأمريكي حتما سيؤثر على النفوذ الإقليمي الإيراني ويهدد أمنها.² ومن جهة أخرى تشترك البحرين وبعض دول الخليج في ما عرف ب(مبادرة اسطنبول لتعاون) كحليف غير عضو في حلف الناتو، والتي تجد فيها إيران أنها استهدافا لمراقبه خطوطها الملاحية داخل الخليج، ومراقبة لنشاطها بوجه عام في الخليج.

جدد الحراك البحريني المساعي الإيرانية لتغلغل والنفوذ فيها، الذي بدأ في 14 فيفري 2011 من قرى شيعية عدّة بمطالبه بالإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة النظام السياسي، وهو يعد استمرارا لصراع تاريخي ما بين العائلة المالكة، والأقلية السنية التي تحكم هذا البلد منذ الإعلان عن استقلال البحرين في السبعينات، وبين الأكثرية السكانية الشيعية، التي تجد نفسها مهمشة ومضطهدة، وغير مسموح لها

¹ السيد أبو داود، مرجع سبق ذكره، ص.186.

² نجلاء مكاي، مرجع سبق ذكره، ص.258.

الفصل الثالث — انعكاسات التداخلات الأمنية للحراك على التنافس الإيراني السعودي

بتولي المناصب السياسية، وقد كانت مطالب الحراك في معظمها في الحقوق السياسية حيث طالبت بملكية دستورية يكون فيها الشعب مصدر السلطات، وطالبت بعمل دستور جديد يقيم توازنا حقيقيا في التمثيل، كما اتخذت مطالبه بعدا اقتصاديا واجتماعيا، حيث طالب المحتجون برفع مستويات المعيشة وزيادة رواتب الموظفين، وحل مشكلات البطالة.

وبذلك شكلت الحالة البحرينية، فرصة حقيقية لإيران للاستثمار في الوضع لصالحها لتعزيز موقعها الإقليمي، في إطار بلورت الحركات الاحتجاجية لشيعة انقساما داخليا واستقطابا دغدغ محددات البعد الطائفي. فنجد أن إيران برغم من أنها أيدت الحراك في كل من مصر وتونس، إلا أن مواقفها اتجه الاحتجاجات البحرينية اتسم بالتشدد، والتصعيد في دعمها، ومساندتها للحركات الاحتجاجية التي عمادها الشيعة. ومن مؤشرات تصريحاتها، وانتقاداتها المتكررة ضد النظام الحاكم في البحرين، واتهامه بالإجرام وسفك الدماء ضد المتظاهرين، ومن جهته وفي ظل تصاعد الاحتجاجات اتهم النظام الحاكم البحريني في 21 فبراير 2013 الحرس الثوري الإيراني بتأسيس خلية بحرينية سميت "جيش الإمام" بهدف شن هجمات على منشآت حيوية بحرينية. وفي نفس السنة اتهمت البحرين حزب الله اللبناني بدعم تنظيمات بحرينية مسلحة، ووضعته على قائمة المنظمات الإرهابية.¹

ودون أدنى شك فإن موقف إيران الداعم للحراك البحريني مبني وفق رؤية إستراتيجية محكمة وهنا يشكل عامل الموروثات المذهبية والثقافية التي تربطها بالأغلبية السكانية الشيعية للبحرين أحد أهم الآليات التي تستخدمها إيران لنفوذ في البحرين، والخليج العربي ككل، خاصة أنها تعتبر البحرين النقطة الأضعف في الخليج العربي والخاصة الرخوة لمجلس التعاون الخليجي، والهدف الأسهل ضمن قائمة أهدافها الإستراتيجية في الخليج، حيث تجد في نجاح الشيعة بحكم تفوقهم العددي في البحرين يعني فرصة أمامها لتعزيز نفوذها في دول الخليج، وهو ما سيمنحها قاعدة نفوذ في الساحل العربي للخليج.² على اعتبار أن اتصال البحرين بعدد من القضايا ذات الأهمية الجيوإستراتيجية من الممكن أن يشكل سقوطها الحجر الذي سيدحرج بقية أحجار الدومينو في الخليج.³

¹ نجلاء مكاي، المرجع السابق، ص.259.

² وحدة تحليل السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيو-إستراتيجية والثورات العربية" (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.12.

³ علي حسن باكير، البحرين، المرجع السابق، ص.1-18.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للحراك على التنافس الإيراني السعودي

كما أن اتصالها بالسعودية برّيا عبر الجسر الذي يربط البلدين، وإمكانية انتقال الاضطرابات سريعا إليها، خاصة لارتباط شيعة البحرين بشيعة منطقة القطيف السعودية¹، حيث ينتمون إلى الأصول نفسها ويتشاركون التاريخ نفسه، وهنا يوفر العامل المذهبي شبكة من وسائل الدعم الاجتماعي والايديولوجي، التي تستخدمها إيران للعب دور المساعد للشيعة في مواجهة التهميش والتمييز من النظام الحاكم، بهدف إحداث تغيير سياسي على المدى البعيد، وهو ما يشكل بدوره أداة فعالة لضغط على النظم الملكية في البحرين والمملكة العربية السعودية.

في الأخير يمكن القول أن الحراك الشيعي البحريني وفر الفرصة الذهبية لإيران لتعزيز نفوذها الإقليمي، خاصة أن البحرين مؤهلة للاختراق لتكون بوابة لنفوذ الإيراني لبقية دول الخليج، فسقوط النظام الحاكم فيها يعني السيطرة عليه من قبل قوى شيعية موالية، وهذا يعني إعطاء دفعة جديدة للتشيع الصفوي في المنطقة بعدما أخذ زخمه الأول مع حزب الله، والثاني مع سقوط نظام صدام حسين². إذا فالتشيع هو أدواتها القوية في اختراق المجتمع البحريني ودول الخليج العربي عامة.

ودون شك فإن أي تواجد إيراني في البحرين سيجعلها في مواجهة مباشرة مع المملكة العربية السعودية، التي يفصلها عن البحرين مسافة جسر الملك فهد، وهي أحد المبررات لموقف المملكة العربية السعودية ضد هذه الاحتجاجات، التي توفر موطئ قدم لتعزيز النفوذ الإيراني في البحرين وهو ما يؤثر على نفوذها إقليميا، وبشكل في نظر صانع القرار السعودي تهديدا حقيقيا لأمن المملكة.

¹ Simon Mabon, op.cit.p.21.

² علي حسن باكير، البحرين: الهيمنة الفارسية، المرجع السابق.

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية السعودية في البحرين

بالانتقال إلى السعودية، فعلاقتها مع البحرين يحكمها تاريخ طويل من التعاون والتنسيق على كل المستويات، انطلاقاً من الرؤى المشتركة بين آل سعود وآل خليفة المدفوعة بالهاجس الأمني، وقد تم تعزيز هذه العلاقات بالمصاهرة من خلال زواج ابنة الملك عبد الله من نجل الملك حمد، أما أمنياً فقد تم تعزيز العلاقات السعودية البحرينية في إطار مجلس التعاون الخليجي بداية عام 1982، الذي يجسد صيغة تعاونية إقليمية تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دوله السنة في جميع الميادين، وقد جاء كرد فعل على المخاطر الخارجية لا سيما الخطر الإيراني والقصور في القدرات الأمنية والعسكرية الفردية لكل دولة من دوله.

وفي هذا الإطار تأتي البحرين التي تفتقد إلى أي نوع من أنواع التوازن الذاتي للقوى، لمحدودية مواردها أولاً، ولموقعها الجغرافي ثانياً، ولضعفها الكبير في الميزان الجغرافي والديمقراطي والاقتصادي مقارنة بالدول المجاورة ولا سيما إيران، وهذا ما يضطرها للبحث عن دول أخرى للموازنة مع القوى الأخرى لرفع اقتصادها وحماية أمنها، وهنا تأتي السعودية على رأس قائمة التوجهات الخارجية البحرينية. فاقصادياً؛ بحسب بعض التقارير تعتمد البحرين على حقل أبو سعة النفطي السعودي حيث تحصل على نصف الإنتاج تقريباً، وهو ما تقدره بعض التقارير بـ 70% من عائدات البحرين الحكومية¹، وأمنياً؛ حينما اتفق وزراء دفاع المجلس على التنسيق في مجالات سياسات التسليح وتطوير قطاع التصنيع العسكري وفي نفس سنة تأسيسه تم تأسيس قوات درع الجزيرة في إطار تعزيز التعاون الأمني². تكتسب البحرين أهميتها بالنسبة للمملكة العربية السعودية في بعدين:

-أولها المخاوف الجيوسياسية بشأن النفوذ الإيراني : الذي يشكل تهديداً حقيقياً للبحرين، ليس فقط في ما يتعلق بأمنها واستقرارها الداخلي، وإنما مصيرها كدولة خاصة في ظل الدعاوي الإيرانية باعتبارها المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة. وما يزيد من هذا التهديد هو تواجد المكون الشيعي داخل المجتمع البحريني، لذلك يجد صانع القرار السعودي في استقرار نظام حكم آل خليفة ضرورة أمنية كبيرة للحد من النفوذ الإيراني في البحرين، وربما هذه الضرورة تفسر لنا أسباب بناء جسر الملك فهد

¹ المرجع نفسه.

² وحدة تحليل السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيو-إستراتيجية، المرجع السابق.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للحراك على التنافس الإيراني السعودي

الذي ظاهريا كان لأهداف اقتصادية واجتماعية تساهم في إرساء التعاون بين البلدين، إلا أنه حقيقيا يغلب عليه الهاجس الأمني باعتباره ممر سريع لمرور الجيش السعودي لحماية نظام حكم آل خليفة إذا تعرض للخطر. وهو ما ترجم بالفعل بعد الحراك البحريني، حيث قامت المملكة العربية السعودية بإرسال قوات مجلس التعاون الخليجي بقيادتها لقوات درع الجزيرة في مارس 2011؛ أي بعد شهر واحد من الاحتجاجات لدعم حملات القمع التي يقوم بها النظام ضد المحتجين الذين تدعمهم إيران¹ وانتهت الحملة بعدما فقدت الاحتجاجات الشيعية زخمها الثوري المتصاعد.

وقد بررت السعودية هذا التدخل بأنه تحرك من أجل وقف التدخلات الإيرانية السافرة لدول الخليج العربي. كما استطاعت تكييف الأحداث طائفا لخدمة داخلها مستخدمة بذلك الاحتجاجات لكسب الرأي العام الداخلي السني من خلال توصيف ما يحدث في منطقتها الشرقية ذات الغالبية الشيعية بأنه مخطط إيراني يسعى لتدخل للاستيلاء على حقول النفط الموجودة فيها أما مواقفها الخارجية فقد اتسمت بالتشدد والتصعيد لدعم نظام الحكم السني في البحرين ضد الاحتجاجات الشيعية المناهضة له.

ثانيا: المشكلة الشيعية: يمثل الشيعة في السعودية أحد أهم بؤر التوتر، وهم يتمركزون في المنطقة الشرقية ويشكلون 75 % من سكانها، وهي أهم المناطق السعودية إنتاجا للنفط، يصف الشيعة ما تمارسه السلطات السعودية ضدهم بسياسات الاضطهاد والتمييز من قبيل منعهم من إقامة شعائهم الدينية، وعدم السماح لهم بشغل أية مناصب سياسية، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بمذهبهم²، وهذا ما دفع بهم بالقيام بالعديد من المظاهرات وفي مناسبات عديدة وخاصة مناسبة الحج، وذلك محاولة منهم على إجبار السلطات السعودية إعطائهم وضع المواطنين من الدرجة الأولى، وغالبا ما اعتبرت السعودية تظاهرات الشيعة مظهرا من مظاهر النفوذ السياسي الإيراني.³ وبالتالي يعتبر تواجد الشيعة مشكلة أمنية حقيقية لسعودية ليس فقط بسبب قربهم الجغرافي والفكري من إيران، بل لتواجدهم بمقربة مخزونات النفط.

ارتباطا بما سبق، يلاحظ أن إيران تعاملت مع الأزمة البحرينية بحذر شديد، حيث رغم كل التشدد والرفض ضد التدخل العسكري السعودي إلا أنها لم تقدم على مواجهة عسكرية ضد المملكة العربية

¹ Simon Mabon, op cit ,p.18.

² نجلاء مكاي، المرجع السابق، ص.201.

³ وحدة تحليل السياسات، إيران في أفق 2025، المرجع السابق، ص.54.

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

السعودية ، واكتفت بالتصعيد الكلامي والإعلامي من خلال التصريحات الرسمية العدائية ضد السعودية، التي بلغت من فبراير 2011 إلى ديسمبر 2015، حوالي 100 تصريح عدائي منها 64 تصريح حول البحرين.¹ وهو ما يكشف لنا احد الثغرات التي تحكم السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه المملكة حيث تلوح بالتهديد الشديد على مستوى خطاباتها السياسية دون أن يكون هناك مقابل على ارض الواقع.

في الأخير يمكن القول أن الحراك الثوري البحريني قد أتاح لإيران والمملكة العربية السعودية ساحة جديدة لتنافس، لما تتمتع به البحرين من أهمية جيوسياسية لكلا الدولتين، نظرا لقربتها من المملكة العربية السعودية، وكذا دورها داخل مجلس التعاون الخليجي، كما أن تصورات زيادة النفوذ الشيعي ينظر إليها من قبل صانع القرار السعودي على أنه نفوذ إيراني متزايد. من جهتها توفر البحرين فرصة لإيران لزيادة نفوذها في ظل المناخ الاجتماعي المضطرب لشعبة البحرين. و على هذا النحو فإن الاعتبارات الجيوسياسية والقيود الأيديولوجية توجه كلاً من إيران والمملكة العربية السعودية في تنافسهما داخل البحرين.

¹ اشرف كشك، "توتر العلاقات الإيرانية-الخليجية الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة"، دراسات إستراتيجية، (فبراير 2016)، ص. 16.

خلاصة الفصل

رصد في هذا الجزء من الدراسة أهم القضايا الجديدة المتنافسة عليها بين الدولتين، واستراتيجيات المواجهة، التي تنوعت بين استخدام القوة العسكرية في الحالة السورية والبحرينية، وتوظيف البعد الطائفي الذي لم يغيب في الساحات المختارة ككل:

الحالة اليمنية، ترى هذه الدراسة أن أطراف الصراع الداخلية في اليمن لعبت دوراً أساسياً في زيادة حدة التنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية، لتصل هذه الأخيرة إلى توظيف القوة العسكرية اتجاه الصعود السياسي والعسكري لجماعة الحوثيين، بعد تمكنهم من إسقاط العاصمة صنعاء والانقلاب على شرعية الرئيس عبد ربه هادي، ويتضح التنافس السعودي الإيراني من خلال الأزمة اليمنية من طبيعة سلوكيات، والمواقف المتعارضة لكل طرف. وظفت فيه جميع الأدوات حتى العسكرية منها. كما وظف بأدوات طائفية، وأصبح يحسب مع الصراعات الطائفية بين السنة والشيعة في المنطقة، رغم أن الطائفية لم تكن يوماً محركاً لصراعات المحلية في اليمن، إلا أنها وظفت بعد الحراك الشعبي في المنطقة في حرب استراتيجية استخدمها كل من إيران والسعودية في إدارة تنافسهما الاقليمي. يمكن الإشارة هنا إلى أن ما يخطط في اليمن والشرق الأوسط عموماً من إثارة الحروب الطائفية، وإعادة تقسيم المنطقة على أساس طائفي عرقي وإنهاء مفهوم الدولة الوطنية بناء على خطة مرسومة، تعود إلى مشروع برنارد لويس الذي سبق شرحه في الفصل السابق.

الحالة البحرينية؛ شكلت الإدعاءات الإيرانية بأحقية البحرين التي لم تتوقف منذ استقلالها سنة 1971 أحد الأسباب التي تؤدي إلى رفع وتيرة التوتر بين كل من السعودية وإيران، إلى غاية 2011 أين جدد الحراك الثوري البحريني هذه الإدعاءات، باعتباره فرصة سانحة لإيران لاستعادة أحقية نفوذها فيها كما تدعي، من خلال محاولة التأثير في المناخ المضطرب لشيعة حيث وفر لها العامل المذهبي قاعدة لدعم الإيديولوجي لهم في مواجهة النظام السني الحاكم لإضعافه، لذلك كانت أول المرشحين بهذا التغيير والمساندين لها على أنها ثورة شعبية للمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما دفع المملكة العربية السعودية لتدخل العسكري القوي والصارم لمواجهة هذا الحراك داخلها، وهنا يمكن الإشارة إلى أنه تحول في إستراتيجية المواجهة للمد الإيراني من الاحتواء إلى المواجهة، كما أن

الفصل الثالث — انعكاسات التداعيات الأمنية للعراك على التنافس الإيراني السعودي

السعودية أثبتت أن لديها القدرة لدفاع الذاتي، دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية التي عارضت استخدام القوة العسكرية.

الحالة السورية: فهي الأخرى من القضايا المختلف عليها بين الطرفين، وكانت ساحة لتنافس بينهما، ففي حين سعت المملكة العربية السعودية إلى إسقاط بشار الأسد بتوظيفها كل قوتها المادية والمعنوية، بدءا بتسليح المعارضة، واستغلال تحالفاته الإقليمية والدولية لإزالة نظام بشار الأسد، الذي سيحقق لها خسارته انتصارا كبيرا على إيران حليفه الإستراتيجي، في المقابل سعت هذه الأخيرة بتوظيف كل إمكانياتها لبقائه، وهنا يمكن أن نقول أن إيران حققت نجاحا في هذا الصدد بالدلالة على بقاء الأسد رغم تعدد الفواعل الداعمة لإسقاطه.

**الفصل الرابع: انعكاس التفاعلات الجيوستراتيجية
للحراك الثوري على التنافس الإيراني السعودي
ومآلات هذا التنافس في ظل الأوضاع الجديدة**

المبحث الأول: تأثير الاتفاق النووي 1+5 على التنافس الإيراني السعودي

يشكل التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط أحد أهم محددات العلاقات الإيرانية السعودية، حيث يمكن تمثيل هذا التواجد الأمريكي بقاعدة أساسية لمثلث التوازن الاستراتيجي عموداه المملكة العربية السعودية وإيران، بحيث أي تغيير يطرأ على مستوى القاعدة سيؤثر بشكل كبير على عمودي التوازن وقد ترتب عن التراجع الأمريكي في ظل النهج الذي تبنته إدارة أوباما اتجاه منطقة الشرق الأوسط والذي يقوم على مبدأ القيادة من الخلف، وعدم التورط في النزاعات المسلحة، الأثر المباشر على التفاعلات الأساسية في المنطقة.

المطلب الأول: قراءة في الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول 1+5

14 شكل الاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولية الكبرى الذي تم التوقيع عليه يوم جويلية 2015، كتسوية نهائية لملف الأزمة لبرنامج النووي الإيراني نقطة تحول كبرى في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الملف النووي الإيراني، كما يعتبره أحد مظاهر الانحسار الأمريكي في المنطقة الناتجة عن الرغبة في إدماج إيران ضمن منظومة الأمن الإقليمي الخليجي، وتوظيف نفوذها في إدارة الصراعات المتفجرة في المنطقة كأحد ركائز إستراتيجية باراك أوباما في ظل التعقد والتشابك الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط بعد الحراك الثوري، لتقليل من الانخراط الأمريكي في المنطقة بعد تجربة فشلها بعد غزو العراق.

تعود بداية البرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه في الخمسينات؛ بدفعة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم إنشاء أول مفاعل للأبحاث النووية في إيران سنة 1967، وبعدها بسنة وقعت إيران معاهدة منع الانتشار النووي التي بدأ تنفيذها في 34 دولة، وبعدها وقعت اتفاقية مع الوكالة الدولية لطاقة الذرية لتفتيش على جميع منشآتها النووية سنة 74، استمرت إيران في برنامجها النووي والذي كان الهدف المعلن عنه هو استخدام المفاعلات النووية لأغراض سلمية أهمها إنتاج الطاقة الكهربائية، إلى قيام الثورة الإيرانية سنة 79؛ بعدها توقف العمل بالبرنامج بسبب الحرب العراقية الإيرانية ثم تم استئنافه سنة 1984؛ واستطاعت بعدها إيران تحقيق قفزة نوعية في برنامجها

النووي مع بداية التسعينات من خلال اتفاقيات التعاون مع روسيا والصين في مجال الاستخدامات السلمية لطاقة النووية.¹

حرصت إيران على تطوير برنامجها النووي بشكل مستمر لما له من دوافع عسكرية، واقتصادية وإستراتيجية هامة، حيث تدرك صانع القرار جيدا بأن امتلاك بلاده لقدرات نووية سيؤهلها إلى لعب دور إقليمي أكبر يتناسب مع إمكانياتها، وقدراتها وموقعها الاستراتيجي، وسيتمكنها من تحقيق طموحاتها للهيمنة الإقليمية وهي طموحات لها أسس تاريخية وثقافية، تعود إلى زمن الصفويين مروراً بالحكم البهلوي، وصولاً إلى تأسيس الدولة الحديثة، لذا يعتبر الملف النووي موضوعاً غير قابل للنقاش في نظر القيادة الإيرانية، ويمثل مطلباً قومياً على المستوى الرسمي، وعلى المستوى الشعبي، ويمكن أن نذكر مجموعة الضرورات الحثيثة التي تدفع إيران لتمسك ببرنامجها النووي حسب الأهمية:

- ✓ طموحاتها للعب دور قيادي في العالم الإسلامي، مع السعي لدخول للنادي النووي؛
- ✓ اعتقادها بأن دورها التاريخي في غرب آسيا والشرق الأوسط يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى، والذي يتمثل في امتلاك القوى الإقليمية: الهند، باكستان، إسرائيل، السلاح النووي؛
- ✓ سعيها لتحقيق طموحاتها النووية على المستوى الإقليمي من أجل استعادة مجد الماضي الذي يتبلور في بناء إمبراطورية إسلامية حديثة امتداداً للإمبراطورية الفارسية القديمة؛
- ✓ اختلال معادلة القوة في منطقة الخليج، بعد انهيار العراق ودخول معظم دول الخليج في مظلة الحماية الأمريكية من خلال القواعد العسكرية الموجودة بها، إلى جانب تواجدتها على الحدود الإيرانية الشرقية (أفغانستان)، والغربية (العراق) بشكل يهدد الأمن القومي الإيراني.²

أما جذور أزمة البرنامج النووي الإيراني فتعود إلى ما بعد 2002؛ بعد أن كشفت منظمة إيرانية معارضة عن أنشطة نووية لإيران غير معلنة تم الاستدلال عنها من خلال وجود منشأتين نوويتين تحت الأرض؛ الأولى لتخصيب اليورانيوم تبعد بحوالي 130 كيلاً عن إيران، والثانية في أراك

¹ تاج الدين جعفر الطائي، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي (دمشق: دار مؤسسة رسلان، 2013)، ص 212، 213.

² عرفات علي جرغون، مرجع سبق ذكره، ص. 257.

لإنتاج الماء الثقيل، مما أثار مخاوف وشكوك الدول الغربية حول إمكانية أن يتحول البرنامج من سلمى إلى عسكري وهو ما أدى إلى تشكيل ترويكا أوروبية تتكون من ألمانيا؛ وبريطانيا؛ وفرنسا سنة 2003، لمفاوضة إيران حول برنامجها النووي من خلال إبرام اتفاق يقتضي تعليقها لمعالجة الوقود النووي، وتخصيب اليورانيوم. لكن إيران رفضت هذا الاتفاق مما أدى إلى إحالة ملفها النووي عبر الوكالة الدولية لطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي سنة 2006¹، هذا الأخير صدرت عنه عدة قرارات² إلا أنها لم تفلح في وقف البرنامج النووي الإيراني، واستمرت إيران في مزاوله برنامجها النووي ضاربة عرض الحائط بكل قرارات مجلس الأمن الدولي.

وأمام التعتن الإيراني لأهمية البرنامج النووي في الفكر الاستراتيجي الإيراني لم تدخر الولايات المتحدة جهدا في حشد المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية ضد ها بهدف التضييق عليها، ليتحول البرنامج إلى أزمة سياسية دولية تتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي للقوى الكبرى، كما بات يشكل أحد أهم قضايا الخلاف في مسار علاقات إيران الخارجية مع محيطها الإقليمي والدولي، لأن امتلاك إيران لقدرات نووية سيعتبر تطورا كبيرا له انعكاساته الكبيرة على استقرار الشرق الأوسط والعالم، وعلى طبيعة العلاقات خاصة في الشرق الأوسط وتحديدا العلاقات الإيرانية الخليجية على نحو أوسع. فعلى المستوى الإقليمي؛ تجمع دول الجوار خاصة دول الخليج موحدة في دعم سياسة الدول الغربية خاصة الأمريكية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية الراهنة أو المستقبلية انطلاقا من مجموعة من المتغيرات تعزز من مخاوفها اتجاه هذا البرنامج:

المتغير الأول: تتخوف دول الخليج من امتلاك إيران للقدرات النووية القادرة على تحويل البرنامج من سلمى إلى أسلحة دمار شامل، حيث وفقا إلى تقرير قدمه مدير الاستخبارات القومية الأمريكية جيمس كلابير بعنوان "تقييم الخطر العالمي للاستخبارات الأمريكية" إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في 2014

¹ عبد الفتاح علي رشدان، رنا عبد العزيز الخماش، البرنامج النووي الإيراني الأبعاد الإقليمية والدولية (المملكة العربية السعودية: دار جامعة نايف لنشر، 2017)، ص ص. 63، 64.

² صدر على مجلس الأمن ستة قرارات تلزم إيران باتخاذ خطوات لتخفيف المخاوف الدولية حول برنامجها: قرار رقم 1696 جويلية 2006؛ قرار رقم 1737 ديسمبر 2006؛ قرار رقم 1747 مارس 2007؛ قرار رقم 1803 مارس 2008، قرار رقم 1835 سبتمبر 2008، قرار رقم 1929 جوان 2010. للاستزادة أكثر حول ذلك أنظر: تريتا بارزي، إيران والمجتمع الدولي: القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

أشار فيه أن إيران قادرة على تطوير أسلحة نووية، وصواريخ ذات رؤوس نووية بعيدة المدى، في حال اتخذت القرار السياسي بذلك، كما أكد التقرير أن إيران قد تقدمت في كثير من المجالات التقنية التي تختص بتخصيب اليورانيوم، والمفاعلات النووية، والصواريخ الباليستية.¹

المتغير الثاني: يأخذ بعد جيواستراتيجي بحيث تجد دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية أنه في حال تطوير القدرات النووية الإيرانية سيمثل قفزة نوعية في القدرات العسكرية الإيرانية التي تساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية، كما أن تطوير لبرنامجها النووي سيعزز من حمايتها وردعها ضد أي هجوم محتمل، وهذه سيكرس لخلل في التوازن الإستراتيجي في المنطقة لصالح إيران على حساب السعودية، وبقية دول الخليج.

المتغير الثالث: يتعلق بالمخاطر الطبيعية التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت النووية على غرار الزلازل والتي تشكل تهديدا مباشرا لأنها بحكم القرب الجغرافي، حيث يعد أحد أهم مفاعلها النووية **بوشهر** أقرب إلى الكويت، والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية²، أكثر منه من العاصمة الإيرانية إيران، وبالتالي يفرض هذا تحديات قوية أمام دول الخليج مجتمعة، لعل أهمها المخاطر الناتجة في حال تدمير محطات تحلية المياه التي تقع على شواطئ الخليج، والتي تعتمد عليها دول الخليج بصفة رئيسة.

وأما البرنامج النووي الإيراني في **سياقه الدولي**، وتحديدًا الإستراتيجية الأمريكية فقد تفاوتت التقديرات عبر تعاقب إداراتها في التعامل مع هذا البرنامج بين الأداة الدبلوماسية؛ والدعوة إلى الحوار من خلال المفاوضات، إلى ممارسة أقصى الضغوط من خلال العقوبات الصارمة لإرغامها على وقف برنامجها النووي، وهو ما انعكس بدوره بالسلب على الدول العربية والخليجية خاصة التي تعتبر أكثر الدول قلقًا وتخوفًا في التعامل مع هذا البرنامج كان سلميًا، فهذا يعني أن إيران حققت قفزة نوعية في المجال العلمي والتنموي وهو ما عجزت عليه دول الخليج مجتمعة، وإذا كان عسكري فهذا يعني أن إيران تحولت إلى مصاف القوى الكبرى وعلى هذا الأساس سيتعامل معها المجتمع الدولي، ومن جهتها تجد دول الخليج نفسها في حيرة إستراتيجية اتجاه الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع البرنامج سواء

¹ أشرف محمد كشك، "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، ع.196 (أبريل 2014)، ص.83.

² المكان نفسه .

كان بقبول البرنامج السلمي فهذا يعني شرعية أمريكية للنفوذ الإيراني¹، أم من خلال التهديد الأمريكي والتلويح بضربة عسكرية، ودون أدنى شك إذا اشتعلت حرب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ستجد دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية نفسها في وضع لا يحسد عليها بحكم عامل الجوار الإقليمي.

استمرت حالة التصعيد؛ والتصعيد المضاد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لسنوات طويلة من دون أن تلوح إلى أي مؤشرات لحل هذه الأزمة إلى غاية التوصل إلى **اتفاق جنيف المرحلي** مع إيران ومجموعة 1+5؛ في 24 نوفمبر 2013، يمتد لسنة شهر على اعتبارها كافية لتوصل لاتفاق نهائي، وركزت بنوده على التزام إيران بوقف تخصيب اليورانيوم العالي التخصيب، أو تحويله إلى الأكسيد الأقل خطراً، كما يتوجب عليها أن توقف بناء مفاعلها في آراك الذي يعمل بالماء الثقيل، والتخلي عن منشآت التخصيب في "ناتانز" و"فوردو"، في المقابل رفع جزئي للعقوبات كتلك المفروضة على استيراد الذهب والبتروكيماويات، وقطع غيار السيارات والطائرات، إضافة إلى رفع التجميد عائداتها النفطية، والتي قدرت بحوالي أربعة مليارات دولار²، شكل هذا الاتفاق نقطة تحول جوهرية في مسار مفاوضات دامت قرابة 13 سنة، كثيراً ما تعثرت من الطرفين، والتي كانت فيه نقطة الخلاف الجوهرية التي أعاققت أي اتفاق بينهما هو تمسك الدول الغربية تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية بعدم امتلاك إيران لتكنولوجيا الوقود النووي والقدرة على تخصيب اليورانيوم، في ظل غياب أي ثقة في النظام الإيراني.

انقضت السنة شهر دون التوصل لاتفاق بعدها تم تمديد المفاوضات مرتين في كل ستة أشهر إضافية استمرت لسنة ووضعت أشهر إلى غاية الخروج بتصريحات رسمية في 14 جويلية 2015 في لوزان/سويسرا؛ تفيد بالوصول إلى **اتفاق نهائي** ودائم لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وقد ضم الاتفاق 159 صفحة ما بين وثيقة الاتفاق، وخمسة ملاحق تقنية³.

¹ طلال عتريس، العرب وإيران، المرجع السابق، ص.112.

² أمل حمادة، "الصراع المقيد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية-الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، ع. 196 (أبريل 2014)، ص.89.

³ تقدير موقف، "قراءة في الاتفاق النووي الإيراني"، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، (يوليو 2015)، ص.01.

لم يختلف الإطار العام لهذا الاتفاق عن تلك التي جاءت في اتفاق جنيف المرحلي، بحيث تضمن تقييد البرنامج النووي في الإطار السلمي، من خلال الضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية، كما يضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم؛ والبلوتونيوم، ويحدّد عدد أجهزة الطرد المركزي، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية على إيران بعد التأكد من التزامها للاتفاق. كما أنه في حال انتهاك إيران لبنود الاتفاق تعود العقوبات الدولية بشكل فوري عليها، كما لا يقتصر الاتفاق على البرنامج النووي الإيراني، بل يشمل كذلك حظر مبيعات الأسلحة التقليدية والصواريخ الباليستية.

وأخيراً يمكننا القول أنه هناك بعض النقاط التي تعزز من الدور الإيراني في المنطقة من خلال هذا الاتفاق، يمكن توضيحها على النحو التالي¹:

- أظهر الاتفاق إيران طرفاً إقليمياً مهماً، فهو بمثابة اعتراف بنظامها السياسي القائم، وضمناً له بعدم استخدام القوة لتغييره.
- لم يتناول الاتفاق السلوك الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ولم يضع عليها أية شروط تتعلق بسياساتها الإقليمية، وتدخلاتها في دول الجوار.
- منح الاتفاق إيران مكاسب اقتصادية من خلال السماح بتصديرها للنفط والغاز وعودتها إلى الأسواق العالمية، واستعادتها حوالي 120 مليار دولار من أموالها المجمدة في بنوك الغرب.
- لم يحد الاتفاق من توجهات إيران نحو دعم المجموعات الطائفية الموالية لها في دول الخليج، وهذا يعني أن تحسن الظروف الاقتصادية.

¹ أحمد جلال محمود، سياسات إيران الإقليمية في المنطقة العربية وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع.58 (نوفمبر 2020)، ص.ص. 150-155.

المطلب الثاني: الرؤية السعودية للاتفاق النووي

شكل هذا التحول الجوهرى في موقف الولايات المتحدة الأمريكية صدمة كبيرة للمملكة العربية السعودية التي تدرك جيدا أنها الخاسر الأكبر في حال نجاح الاتفاق النووي مع إيران، لذا لم تتبنى الأمر بحماسة، والتزمت الحذر في تصريحاتها الرسمية، واعتبرت أنه إذا كانت النوايا الإيرانية طيبة فسيكون هذا الاتفاق حجر أساس لتوصل لحل نهائي لبرنامج النووي الإيراني، وبالرغم من تحفظ المملكة العربية السعودية على الاتفاق، إلا أنه لا يمكن إخفاء مخاوفها ليس من البرنامج في حد ذاته فقط، إنما من الدور الذي سيتاح لإيران للعبه في الشرق الأوسط خاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها. وهو ما كشفتته تصريحات الدوائر الغير رسمية عن الموقف الحقيقي للمملكة اتجاه هذا الاتفاق والذي وصفته بأنه أحد مؤشرات تراجع الدور الأمريكي كضامن للأمن الخليجي في المنطقة فيما اعتبره آخرون تحول في ميزان القوى الإقليمي تجاه إيران ودليل قبول من القوى الغربية لنفوذ الإيراني في المنطقة.¹

وعلى جانب آخر هناك مجموعة من المؤشرات عززت من شكوك ومخاوف المملكة العربية السعودية من الاتفاق النووي مع إيران، أهمها هو تراجع تأثير دور حليفها الولايات المتحدة الأمريكية في تفاعلات الشرق الأوسط بعد الحراك الثوري، والذي من مؤثراته انسحابها العسكري من العراق في نهاية 2011، وهو يعني إقرار بالنفوذ الإيراني ليس فقط إقليميا، وإنما من غرب أفغانستان إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى أنه في ظل التحديات الأمنية التي تشهدها المنطقة فإن هذا الاتفاق هو إقرار أمريكي لتنسيق مع إيران بشأن الوضع الجيوسياسي المتأزم وهو ما لخصه المبعوث السابق للرئيس الأمريكي باراك أوباما؛ مارتن إنديك بقوله: "أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أمام مفترق طرق، إما صياغة نظام إقليمي مع إيران أو ضدها".²

1داليا داسا كاي، جيفري مارتيني، "الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران: الاستجابة الإقليمية لاتفاق نووي نهائي"، ورقة بحثية صادرة عن مؤسسة rand، متاحة على الرابط:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE122/RAND_PE122z1.arabic.pdf.

2أشرف محمد كشك، توتر العلاقات الإيرانية-الخليجية، المرجع السابق، ص. 15.

وهذا ما يجعلنا نستنتج أن أحد أسباب الاتفاق مع إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع في رؤيتها الإستراتيجية من التحديات الأمنية التي تشهدها المنطقة، بعد صعود تنظيمات إرهابية خطيرة مثل **تنظيم داعش**، الذي وفق لما سبق هو تهديد أكبر من التهديد الإيراني في الشرق الأوسط وهي رؤية مخالفة لرؤية المملكة العربية السعودية التي تجد في إيران الخطر الأكبر وتجد أن الاتفاق النووي هو اعتراف أمريكي بالدور الإيراني في الشرق الأوسط، وبداية صياغة لنظام إقليمي جديد بعيدا عن القيادة الأمريكية.¹

ورغم محاولة إدارة باراك أوباما للموازنة بين علاقاتها الجديدة مع إيران، وفي الوقت ذاته المحافظة على علاقات التحالف الاستراتيجي مع المملكة العربية السعودية التي تمتد عبر عقود طويلة، وطمأنة المملكة العربية السعودية من خلال دعوتها لقمة **كامب ديفيد**؛ في 13-14 ماي 2015، التي أسفرت على تعهد الولايات المتحدة بتعزيز القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية، وحماية أمنها ضد أي تهديد إيراني محتمل²، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لإزالة مخاوف السعودية التي زادت حينما قامت إيران بإجراء تجارب لصاروخ باليستي في أكتوبر 2015، أي بعد ثلاثة شهر من توقيع الاتفاق، أطلقت عليه اسم " **عماد**"، والذي يعد أول صاروخ إيراني موجه بدقة، ولديه القدرة على إصابة أهداف في دول الجوار وتدميرها بالكامل، حيث بالرغم من مخالفة هذه التجربة لقرار مجلس الأمن رقم 1929؛ الذي حظر عليها إجراء تجارب من هذا النوع، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفرض عليها أي عقوبات رادعة، كما جاء على المتحدث باسم البيت الأبيض جوش أرنست: "إن الولايات المتحدة لن تخضع لضغوط أي دولة في فرض عقوبات اقتصادية على إيران".³

بشكل عام يمكن القول بأن عهدي باراك أوباما الممتدة من 2009-2016؛ قد طرحت رؤية مختلفة في التعامل مع إيران من خلال تقليل الضغط عليها عبر فتح باب الحوار المشروط الذي انتهى في شكل الاتفاق النووي الذي عقد في صيف 2015؛ وإن كان هنا لسنا بصدد تقييم مدى نجاح إستراتيجية إدارة أوباما في منع إيران من امتلاك القدرة التصنيعية لنووي، وإبقائها بعيدا عن عتبة

1 داليا داسا كاي، المرجع السابق، ص.12.

2 أشرف محمد كشك، توتر العلاقات الإيرانية-الخليجية، المرجع السابق، ص.15.

3 داليا داسا كاي، المرجع السابق، ص.13.

التصنيع إلا انه يمكن رصد بعض النقاط التي تكشف عن آثار إستراتيجيته في الشرق الأوسط بعد 2011؛ على التنافس السعودي الإيراني ، ترتب عنها نتيجتين :

النتيجة الأولى: جعلت المملكة العربية السعودية تتصرف بأحادية لمواجهة خطر التمدد الإيراني، رغم المحاولات الأمريكية لطمأننتها، والتأكيد على أنها حليفها الاستراتيجي الأهم، إلا أن الانفتاح للحوار المباشر مع إيران شكل لصانع القرار في المملكة العربية السعودية بما يمكن وصفه بحالة عدم اليقين في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد شهدت العلاقات بينهما حالة من التوتر بعد الحراك الثوري في الشرق الأوسط نتيجة اختلاف وجهات النظر لبعض القضايا الإقليمية التي ظهرت بعده أهمها الموقف الأمريكي لصعود الإسلامي في المنطقة، وكذا موقفها من الأزمة السورية، الذي يمكن وصفه بالضعيف من نظام بشار الأسد حليف إيران الاستراتيجي، والذي تجد السعودية أن إطاحته هو ضربة قوية لإيران.

النتيجة الثانية: زيادة النفوذ الإيراني في البحرين، سوريا، اليمن على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وهو ما قابله تبني المملكة العربية السعودية لإستراتيجية **السيطرة على الضرر¹**، من خلال الحفاظ على استقرار النظام في البحرين، والدخول في قيادة التحالف العربي ضد الحوثيين في اليمن، ودعم الحراك الثوري في سوريا.

وفيما كانت إدارة أوباما تسعى إلى تهيئة إيران للهيمنة الإقليمية على حساب حليفها المملكة العربية السعودية ، فقد اتجهت الإدارة الأمريكية الجديدة التي يرأسها **دونلد ترامب؛ Donald Trump** بعد انتخابات نوفمبر 2016؛ بإدخال تغييرات على السياسة الخارجية التي انتهجها الرئيس باراك أوباما اتجاه إيران، وقد كانت ابرز معالم إستراتيجيته الجديدة في المنطقة انتقاد الاتفاق النووي مع إيران، الذي لم يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وقرر في شهر ماي 2019 انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق الذي وقع عام 2015، وذلك لمجموعة من المبررات التي صاغها ترامب لرفضه تذكر أهمها:

¹ اشرف محمد كشك، دول الخليج وإيران قضايا الصراع، المرجع السابق، ص.17.

✓ عدم قدرة الاتفاق بصيغته الراهنة على وقف المساعي الإيرانية لامتلاك أسلحة نووية، إذ أن الاتفاق سمح للجانب الإيراني باستمرار تخصيب اليورانيوم.

✓ رفع الاتفاق العقوبات الاقتصادية القاسية التي كانت مفروضة على إيران مقابل قيود بسيطة على نشاطاتها النووية.

✓ ترتب على رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران بموجب الاتفاق زيادة الإنفاق العسكري الإيراني بنسبة 40%، في حين لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد، واستخدمت الأموال التي حصلت عليها إيران من رفع العقوبات في نشر الفوضى في منطقة الشرق الأوسط.

✓ بالإضافة إلى خلو الاتفاق من آليات صارمة لتفتيش المواقع النووية الإيرانية، كما أن الاتفاق لم يعط حق التفتيش غير المشروط للعديد من المواقع الهامة، ومن ذلك المنشآت العسكرية.¹

كما وجهت إدارة دونالد ترامب لإيران تحذيرات شديدة بخصوص سياسة التدخل في دول المنطقة العراق وسوريا واليمن، وترجمت عملياً بفرض عقوبات جديدة عليها، وهو ما أتاح لعودة العلاقات العادية مع المملكة العربية السعودية بعد التوتر الذي مرت بها في فترة أوباما.

في الأخير يمكن القول أن المملكة العربية السعودية وجدت في الاتفاق النووي، تحدياً حقيقياً لها في صراعها مع إيران، حيث يعد الاتفاق جزءاً من منظومة إقليمية دولية في طور التشكل تعمل على إعادة صياغة النظام الإقليمي وأمنه وحدوده، وهو ما سيؤدي إلى تهميش دورها، ودور دول الخليج مقابل صعود لدور الإيراني بعد العراق، وتعاضم نفوذه في الساحات الجيوسياسية الجديدة التي أفرزها الحراك الثوري بعد 2011؛ كالبحرين واليمن وسوريا، وهو ما يجعلها في مواجهة معركة مصيرية مع المد الإيراني .

خاصة وأنه من المفترض أن ينعكس هذا الانفتاح الأمريكي-الإيراني، على الكثير من القضايا الإقليمية العالقة بينهما، بدءاً من حزب الله الحليف الإستراتيجي لإيران في لبنان، مروراً بالعراق الذي يعتبر هدفة أمريكا لإيران، إلى البحرين الذي تقف فيه المملكة العربية السعودية مع النظام الحاكم، فيما تقف إيران في الطرف المعارض، وصولاً إلى سوريا الذي تقف فيه إيران مع نظام الأسد في حين

¹ أحمد جلال محمود، مرجع سابق، ص.151.

تدعم المملكة العربية السعودية جماعات المعارضة، وتجد فيها فرصة ذهبية لعزل إيران، وأخيرا اليمن التي تشكل ساحة الصراع المحتدم بينما.

ودون أدنى شك فإن مسألة تنازل إيران على برنامجها النووي أمر من المحال، لأن الطموح الإيراني لنووي ليس مجرد إستراتيجية ذات بعد اقتصادي تسعى من خلاله للاستفادة من الطاقة النووية، وتعزيز القدرات التكنولوجية فحسب، إنما هو محدد أساسي مبني على نزعة التفوق الحضاري والقومي في المنطقة للبحث عن المكانة والهيمنة الإقليمية، وهو ما يدركه صانع القرار في المملكة العربية السعودية، ويجعل منه أحد أهم المحددات الداعمة لتنافس بينهما.

المبحث الثاني : الاستقطاب الإيراني لدور الروسي كآلية لتطوير الأداء الإستراتيجي

يقصد بالأداء الاستراتيجي كل السياسات العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تتخذها الدول لتحقيق أهدافها، وبعد الأداء الاستراتيجي جزءا مكملا لاستراتيجيات الدول، لأنه في ضوءه تقاس الخطط والنماذج، يؤدي الأداء الاستراتيجي دورا فاعلا في استراتيجيات دول الشرق الأوسط، الذي يشهد حالة الاضطراب بسبب البيئة الأمنية الغير مستقرة، والتي تعد بيئة مثالية لتحقيق مشاريع الهيمنة الدولية (الأمريكي/الروسي)، يقابلها مشاريع إقليمية (تركيا وإيران)، وقد اعتمدت كل من هذه القوى على أدوات معينة لتحقيق أكبر قدر لمصالحها في المنطقة، منها إيران التي تسعى لتوثيق تحالفاتها الإستراتيجية لتعزيز أدائها الاستراتيجي مع القوة الصاعدة الروسية .

تتشرك روسيا مع إيران بتاريخ طويل من العلاقات تأرجحت ما بين تفاهم وتعارض في الأهداف وتتحكم في هذه العلاقات العديد من المحددات، منها ما هو متعلق بالمصلحة، ومنها ما هو متعلق بالجيوبولتيك، وكل هذا محكوم بسياق عام مرتبط بالدرجة الأولى بالبيئة الدولية والإقليمية، التي تلعب دورا هاما في شكل العلاقات إما بدفعها إلى التحسن، أو تعمل في الاتجاه المضاد الذي يعرقل تحسنها وتطورها، وهكذا كانت تسير العلاقات الروسية الإيرانية بين تفاهم وتعاون، كما كان هناك تنافس وصراع.

تاريخيا شهدت العلاقات الروسية الإيرانية تطورا ملحوظا على مدى العقود الماضية، بدأت منذ سنة 1989؛ بزيارة هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني آنذاك لروسيا، وعلى إثرها أعلن على بداية التعاون الروسي الإيراني على مختلف المستويات الاقتصادية والتجارية؛ ومجال الطاقة وكانت النقطة الثانية في العلاقات الروسية الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي الذي قام بزيارة موسكو في 2001 التي توجت بوضع الأطر القانونية والاتفاقات التي تكفل التعاون بينهما في مختلف المجالات في حين جاءت زيارة الرئيس بوتين إلى إيران سنة 2007، التي كشفت عن الانتقال بالعلاقات إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية في مختلف المجالات الهامة مثل الطاقة والسلاح والقضايا الإقليمية المشتركة.¹

¹ نورهان الشيخ، تحالف محسوب: محددات التوافق بين روسيا وإيران، مجلة السياسية الدولية، ع. 196 (ابريل 2014)، ص.92.

بعدها تعرضت العلاقات للعديد من التقلبات، وعدم الاستقرار خاصة فترة رئاسة محمود أحمددي نجاد المعروف بنهجه المتشدد، وفي عهد الرئيس الروسي السابق ميدفيديف، الذي كان خاضع لرؤى أدت لتهميش العلاقات مع إيران، لتعود بعدها لتحسن من جديد مع تولي الرئيس حسن روحاني السلطة سنة 2013، الذي كان على استعداد لاستغلال كل الفرص لتطوير علاقات أكثر استقراراً مع روسيا مع تغيير القيادة في روسيا مع عودة الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم عام 2012، وهو ما دفع الطرفان إلى إعادة تقييم نهجهما، لتشهد العلاقات تحسناً ملحوظاً بعد فترة الجمود التي سبقت 2012 من خلال سعي الطرفين إلى تعزيز التعاون بينهما في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية، إضافة إلى التنسيق المواقف بينهما في الكثير من القضايا الإقليمية، وفق رؤية مشتركة لنظام العالمي، وبالرغم من أنه لم يتم إقامة تحالف رسمي مععلن فقد ظهرت بوضوح معالم الشراكة الإستراتيجية بينهما.¹

إذن يمكن أن نتفق أن مرحلة ما بعد الحراك الثوري الشعبي منذ 2011 من بين أهم المحطات التي أثرت بقوة على العلاقات الروسية الإيرانية، فقد أدت في خضم تطوراتها إلى التلاقي بين إيران وروسيا كما يمكننا من خلالها تقديم تصورا لمستقبل هذه العلاقات التي تتأرجح بين تعاون، وتنافس حول ما إذا كان هذا التقارب تحالف ضرورة فرضته الأزمة السورية وتداعياتها، أو هو كما يفترضها البعض ويرونها "شراً لا بد منه"²، يسعى من خلاله الطرفان لدرء الخطر المشترك أو بدافع تحقيق مكاسب. وعليه يمكننا التساؤل ما هو موقع إيران من الإستراتيجية الروسية بعد 2011 في الشرق الأوسط؟ وما هي الأهداف التي تسعى من خلالها إيران بالتحالف مع روسيا؟

¹ شيماء محمد عبد الله أبو عامر، التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران، مجلة مدارات إيرانية، ع.01 (سبتمبر 2018)، ص.253.

² محمد السعيد إدريس، تحالف الضرورة بين روسيا وإيران جدل التفاعل بين الفرص والتحديات، مجلة الدراسات الإيرانية، ع.03 (يونيو 2017)، ص.38.

المطلب الأول: أسباب التوجه الروسي لإيران بعد 2011

دون أدنى شك تعتبر روسيا الطرف الأقوى في هذه العلاقة، لذا سنحاول أن نستشف موقع إيران من الدور الروسي الجديد في الشرق الأوسط، بداية يمكن القول أن روسيا تدرك جيدا لدور الذي تريد أن تلعبه في الشرق الأوسط، كما تدرك أن عليها استغلال مجمل التطورات التي تمر بها المنطقة وخصوصا بعد تفاقم الأزمة السورية، الدولة الحليفة الوحيدة لها في المنطقة، لذا كان التدخل وجوبا لحماية مصالحها، ومن هنا جاء التلاقي بين روسيا وإيران هذه الأخيرة التي انحازت هي الأخرى إلى النظام السوري، وأنكرت ما يحدث في سوريا ووصفته بالمؤامرة الخارجية على غير وصفها لدول الأخرى التي شهدت الحراك باعتبارها دول تشهد صحوة إسلامية، لذا تجد روسيا في إيران الدولة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها.

وبالإضافة أن إيران تعتبر شريك تجاري ونفطي هام، ومستورد للسلاح الروسي بمختلف أنواعه هناك عوامل أخرى تغري روسيا لتقارب من إيران منها أن إيران تحظى بمكانة هامة لا يمكن تجاهلها كونها قوة شيعية في مواجهة قوى سنية إقليمية مثل المملكة العربية السعودية وتركيا، وهي دول حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يجعل لها أهمية بالغة في الإستراتيجية الروسية بعد 2011 باعتبار أن عناصر التهديد معها واحدة خاصة أن روسيا في مواجهة تهديدين استراتيجيين يعيقان دورها المنوط به في الشرق الأوسط: أولهما هو محاولات محاصرتها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، عبر تمدد الناتو إلى الدول المجاورة لروسيا، وإيران دور تاريخي مناوئ لسياسية أمريكا في الخليج والشرق الأوسط. والتهديد الثاني يتمثل في التنظيمات الإسلامية المتشددة التي تهدد وسط آسيا، وهي نفسها التيارات التي تختلف عقائديا وسياسيا مع إيران¹.

من جهتها تدرك روسيا أن التدخل الإيراني الذي كان سباقا لها في الأزمة السورية إلى جانب نظام الأسد المدعوم بعدد من التنظيمات الشيعية الموالية لها مثل حزب الله اللبناني، وبعض الميليشيات الشيعية العراقية، أدى إلى تحول إيران إلى تهديد بالنسبة لدول الجوار الإقليمي، ومن جهتها تدرك روسيا أيضا أن العداء الإيراني لأمريكا لم يتغير بالرغم من التوقيع على الاتفاق النووي 1+5، وهذا ما أكدته إيران على لسان المرشد الأعلى **علي خامنئي** أنهم غير عازمين لدخول

¹ المرجع نفسه، ص ص 41-46.

في تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي يمكن القول أن تلاحق الأحداث من خلال الأزمة السورية وتوافق المصالح هو ما أدى إلى تقارب الطرفين.

المطلب الثاني: أسباب التوجه الإيراني لروسيا

يعبر التوجه الإيراني لتقارب مع روسيا في ظل التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ 2011 عن أهمية المحدد الجيوستراتيجي الذي يحكم السياسة الخارجية الإيرانية في ظل الحراك الثوري الشعبي بما فرضه من تحديات وما يتيحه من فرص، ومن بين أهم أسباب التوجه الإيراني لروسيا بعد 2001:

1- الحفاظ على استمرار حلفائها التقليديين في السلطة: ساهم تصاعد الدور الروسي في الشرق الأوسط في حفاظ إيران على علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة، فقد كان الحضور الروسي في الأزمة السورية ذو أهمية كبيرة لأهداف إيران الإقليمية المتمثلة في الحفاظ على حليفها نظام بشار الأسد، فقد أحدث التدخل العسكري الروسي في سوريا في 20 سبتمبر 2015 نتائج عسكرية حاسمة استطاعت أن تقلب المعادلة في سوريا لصالح النظام السوري بعد أن كانت جماعات المعارضة المدعومة إقليمياً تحقق مكاسب على حساب نظام الأسد، ولكن سرعان ما اتضحت حدود الاختلاف بين الطرفين عقب مؤتمر فيينا الذي عقد في 30 أكتوبر 2015 بمشاركة 16 دولة من بينها المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر وإيران، إضافة إلى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن والذي تم من خلاله التوافق على بنود التسوية السياسية للأزمة السورية، وأصدر بعدها قرار رقم 2245 في 18 ديسمبر 2015، مع جدول زمني يربط بين وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة موسعة¹.

وقد كان هذا المؤتمر صدمة حقيقية لإيران في حليفها الروسي، الذي أبدى رغبته في التفاوض والبحث عن حل سياسي للأزمة وعدم الصدام مع أي طرف فاعل في الأزمة سواء كانت معارضة أو قوى دولية، وهذا ما جاء على لسان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في اتصال هاتفي مع نظيره الأمريكي جون كيري: "بإمكانية الحصول على دعم لتسوية الأزمة السورية على أساس حوار وطني، بما في ذلك تشكيل وفد مشترك من المعارضة السورية لإطلاق حوار سياسي مبكر وتوحيد المواقف في مكافحة

¹ المرجع نفسه، ص.52.

الإرهاب"¹. وهو ما أدى إلى التوتر الإيراني الذي يرفض المسار السياسي كحل للأزمة، لأنه سيعمل على تفويض نفوذ الأسد في سوريا، لذلك تجد في الحل العسكري هو الحل الأنسب، كما أنها ترفض أي تعاون مباشر أو غير مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

عقب مؤتمر فيينا شهدت العلاقات الروسية الإيرانية بعض الفتور نتيجة اختلاف الرؤى بين الطرفين إلا أن تطور الأحداث بعدها في سوريا أفرز سياق آخر لإعادة الدفاء للعلاقات، يمكن ذكر أهم حدث وهو قيام تركيا بإسقاط إحدى الطائرات الروسية، الذي أدى إلى ردود فعل روسية قوية تمثلت في تكثيف التدخل العسكري في سوريا باستخدام نوعيات متقدمة من الأسلحة، وإعطاء الأولوية لفرض توازن عسكري قوي يعمل لصالح الجيش السوري وإيران، وهذا ما كانت تريده إيران، كما قامت روسيا بتوثيق علاقاتها مع إيران وزيادة التنسيق، والتعاون في القتال الدائر في سوريا². وقد بلغ التعاون الروسي الإيراني ذروته في أوت 2016، عندما استخدمت روسيا قاعدة حمدان الجوية الإيرانية لشن هجمات ضد قوات المعارضة داخل روسيا، وهي المرة الأولى التي تسمح فيها إيران باستخدام قواعدها الجوية منذ الثورة الإسلامية 1979.³

يستنتج مما سبق، أنه من خلال الأزمة السورية أصبحت كل من روسيا وإيران حلفاء استراتيجيين في المنطقة، فروسيا تفترض من خلال دورها في سوريا بأنه عامل لتحفيز لدور سياسي أكثر فاعلية من شأنه أن يعيد تموضعها داخل النظام الدولي، وهذا الدور يعزز التحالف مع إيران المعادية للغرب والخط الدفاعي الأول لها في المنطقة، أما إيران فهي تبحث عن فرص سانحة لتعزيز أدائها وإيجاد مكان لها كقوة قيادية في الشرق الأوسط الآخذ بالتشكل من جديد وتجد في روسيا الفاعل الذي يحسن من أدائها الاستراتيجي في المنطقة، حيث أعاد صعود الدور الروسي كفة التوازنات خاصة في الأزمة السورية التي تشهد استقطابا حادا بين مختلف القوى الدولية تدعمها قوى إقليمية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعمها المملكة العربية السعودية وتركيا، وروسيا والصين التي تدعمها إيران وأذرعها الإقليمية الممثلة في حزب الله.

¹ المرجع نفسه، ص.55.

² Ellie Geranmayeh & Kadri Liik, THE NEW POWER COUPLE: RUSSIA AND IRAN IN THE MIDDLE EAST, EUROPEAN COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS, (Septembre 2016), p.6.

³ ibid.

ولكن بالرغم من حاجة الطرفين لبعضهما البعض إلا أن هذه العلاقات الثنائية تظهر عجزاً في الثقة المتبادلة ، والتعاون بينهما مقيد، بسبب الاختلافات الإستراتيجية حول ثلاث ملفات هامة: الأول الخلاف حول حدود الدور التركي في إدارة الأزمة السورية، الذي دخل كطرف ثالث راع لمباحثات أستانة الثلاثية¹، روسيا-تركيا-إيران، نظراً لمجموعة اعتبارات أهمها كون الطرف التركي هو منافسنا وموازنا لنفوذ الإيراني، كما أن إيران تدرك أن نجاح تركيا في تحقيق أهداف إستراتيجية سيكون ذلك على حسابها، وثاني الملفات هو قبول روسيا لدور الأمريكي في الأزمة السورية التي أكدت أن التسوية البناءة للأزمة أمر غير ممكن دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، الملف الثالث بسبب التفاهم الروسي الإسرائيلي في سوريا حول الاعتراف الدولي بسيادتها الكاملة على الجولان السورية، ومنع إيران وأذرعها-حزب الله- في المنطقة من فرض وجود عسكري ونفوذ في سوريا خاصة بالقرب من الجولان².

2-التعاون الاستراتيجي في مجال الطاقة النووية: تعد روسيا الشريك الأول لإيران في مجال النفط والغاز والبيبتروكيماويات، والطاقة النووية والكهرباء، وذلك منذ وقع البلدان اتفاقيتين سنة 1992 للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية لطاقة الذرية، وبناء محطة بوشهر النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية³، ومع وجود إدراك كافي لكل من الطرفين بوجود مصالح مشتركة بينهما تم تطوير هذا التعاون المشترك، الذي ترجم باتفاق آخر في 11 نوفمبر 2014 يقضي من خلاله بمشاركة روسيا في بناء ثماني محطات جديدة للطاقة النووية، مع طموح لبناء مفاعلين نوويين جديدين في المجمع النووي بوشهر، بالإضافة إلى وحدة إنتاج.

على صعيد آخر، يبقى تعامل روسيا مع الملف النووي الإيراني من أكثر القضايا الشائكة في إدارة العلاقات بين الطرفين، يؤكد الموقف الروسي المتعاطف نسبياً مع الملف النووي الإيراني على بعدين أساسيين تنتهجهما روسيا في التعامل معه، أولهما: تأييد حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية فقط، والثاني عدم تحويل برنامجها لنووي السلمي للاستخدامات العسكرية، وهذا

¹ ضم اجتماع أستانة الدول المذكورة مع الفصائل السورية المتحاربة للاتفاق على وقف إطلاق النار تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف لبحث المشكلة السياسية بشكل أكثر شمولاً.

² محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص.65.

³ نورهان الشيخ، المرجع السابق، ص.92.

يعد خطأ أحمر لا يمكن لإيران أن تتجاوزه، وقد أكدت روسيا مرارا أنها ترفض تماما امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، فهي تريد إيران قوية لكن ليس بالحد الذي يهدد تواجدها. وبالإضافة إلى الطاقة النووية، فإن إيران تسعى لتنسيق مع الطرف الروسي في مجال النفط والغاز بهدف الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج على اعتبار أن روسيا تشارك في اجتماعات الأوبك كمراقب.

في الأخير يمكن أن نستنتج أن إيران تنظر إلى الصعود الروسي في الشرق الأوسط كمؤشر لها لتحسين أداءها الاستراتيجي في المنطقة، على الرغم من أن إيران بعيدة عن وضع الثقة المطلقة في روسيا، إلا أنها تحاول جسر الهوة بينها وبين الفاعل الروسي في أهم القضايا الخلافية بينهما، وهذا تعبير عن حقيقتين تبدوان راسختين فرضهما السياق الإقليمي الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط على الإدراك الاستراتيجي الإيراني، أولهما أن روسيا هي الطرف الدولي الأقوى في سوريا، وهي من تحدد مستقبل الأزمة، ثانيهما أن إيران منبوذة إقليميا ودوليا وليس لها حليف قوي يمكن الاعتماد عليه كالحليف الروسي.

المبحث الثالث: تحول الأداء الاستراتيجي السعودي من خلال إعادة تشكيل تحالفاتها التقليدية

شكل التراجع الأمريكي في الشرق الأوسط سياقاً أمنياً جديداً فرض على المملكة العربية السعودية إعادة النظر في سياساتها الخارجية اتجاه القضايا الإقليمية لاسيما التي تنعكس تداعياتها على استقرارها الأمني والسياسي، ودفعها لإحداث نقلة كبيرة في رؤيتها الإستراتيجية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية

تتحدد السياسة الخارجية في ضوء تفاعل مجموعة من العوامل التي تتصل السياسة الخارجية باعتبارها البعد الخارجي للسياسة العامة للدولة، والتي ترتبط بغاية نهائية هي دعم مصالح الدولة بكل عام. وكما يذهب كل من "كينيث تومبسون" و"رودي مكريدس" العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية بثلاث عوامل¹:

- (1) عوامل مادية دائمة ديمومة نسبية "الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية".
- (2) عوامل مادية أقل ديمومة "المؤسسة الصناعية ، والعسكرية والمتغيرات في المقدر الصناعية والعسكرية".
- (3) عوامل إنسانية ، وتتمثل في السكان ونوعية القيادة أو الزعامة السياسية والأيدولوجية والإعلام".

لا تفصل السياسة الخارجية السعودي عن البيئة المحيطة وتأثيراتها المتنوعة، إلا أن الملاحظ عليها في كافة المراحل هو النزوع إلى الأنماط التقليدية والهادئة القائمة على التدرج والتعويل على الجانب الدبلوماسي في اتخاذ المواقف وذلك في ظل امتلاكها للمقومات اللازمة لدعم هذا التوجه سواء كانت مادية أو معنوية². وهو ما تأثر بدرجة كبيرة بغلبة الطابع الشخصي للحكام على مر تاريخ الحكم في السعودية، إذ يمثل العامل النفسي، والبعد الشخصي أحد العوامل المحددة لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية بشكل عام وهو ما يمكن أن نلمح أصدائه في تأثير حكام السعوديين بشخصية

¹ عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن ا ليحيى ، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، (2009)، ص. 43.

² مبارك أحمد، من الدبلوماسية الهادئة إلى الخشنة: السياسة الخارجية السعودية .. الدور والسلوك، ورقة منشورة على موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط التالي: <http://www.acrseg.org/2631>

الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، بما يرسخ دور العامل النفسي في تحديد الرؤية الحاكمة لمنظومة صنع القرار السياسي بالمملكة¹. وفي ضوء ذلك ارتكزت السياسة الخارجية السعودية على الثوابت التالية²:

أولاً. الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها دستوراً للمملكة العربية السعودية.

ثانياً. المصلحة الوطنية التي تعتبر المظلة الكبرى التي تتبع منها جميع المواقف السياسية في المجالات الخارجية منها والداخلية.

ثالثاً. حماية الأمن القومي السعودي وهو ما ينبع من المصلحة الوطنية العليا للملكة، الأمر الذي تأكدت صحته أثناء العدوان العراقي على الكويت، وتهديده للأمن القومي السعودي، ودعوة الملك فهد للشريعة الدولية لصد المعتدي.

رابعاً. احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.

خامساً. العمل من أجل السلام والعدل الدوليين، ورفض استخدام القوة والعنف وأي ممارسات تهدد السلام العالمي أو تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان.

سادساً. الالتزام بقواعد القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية والثنائية واحترامها سواء كان ذلك في إطار المنظمات الدولية أو خارجها .

سابعاً. الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية من خلال الدعم المتواصل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية .

ثامناً. عدم الانحياز ونبذ المحاور والأحلاف التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، مع احترام حق الشعوب في تقرير المصير وحقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس .

¹ -Jack S. Levy, Psychology and Foreign Policy Decision-Making, in **The Oxford Handbook of Political Psychology** , (Oxford: Oxford University Press, 2013), P.2.

² -عبد الرحمن عبد الله ، المرجع السابق، ص. 110.

تاسعا. تطبيق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق النفط، نظراً للثقل الذي تمثله المملكة كأحد أكبر المنتجين وصاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم .

عاشرا . إدانة ورفض الإرهاب العالمي بكافة أشكاله وأساليبه، والتأكيد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المرتكزات تعكس رؤية المملكة العربية السعودية لدورها كجزء فاعل في السياسة الدولية بمستوياتها المتنوعة. كما أنها حاولت الحرص على الاتساق مع الثوابت والمواثيق الدولية المعنية بحفظ الأمن والسلم. وبالإضافة لذلك تأتي رؤية المملكة لدورها كرائد في المجالين العربي والإسلامي بما يخدم منظومة الأمن الوطني السعودي لتفاعل الدوائر الوطنية مع الإقليمية والدولية.

تتأثر السياسة الخارجية السعودية بتغيرات البنية السياسية الداخلية، وهنا يمكن القول أن هناك حدثين هامين كان لهما الأثر على السياسة الخارجية السعودية، وهما¹:

- **التغير في بنية السلطة بعد تفكك فريق السدارى وبروز هرم السلطة:** يتميز فريق السدارى بثلاثة خصائص: أولها؛ يتكون الفريق من أبناء الملك عبد العزيز آل سعود من زوجته حصة السديري. وقد أخذ هذا الفريق اسمه من اسم قبيلتها السديري وهم سبعة: الملك فهد، الأميران سلطان ونايف، والملك سلمان. ثانياً؛ كان يشغل أعضاء هذا الفريق مناصب مهمة وهي وزارتا الداخلية والدفاع، ثالثاً؛ بين هؤلاء كان هناك تنافس داخلي لكنه كان ينتهي حيث يبدأ التنافس مع أبناء الملك عبد العزيز الآخرين لكن هذا الفريق لم يعد له أهمية لاستقالة أو موت معظم أفرادها، لم يبق إلا الملك سلمان.

- **التغير في طبيعة السلطة بعد وصول الجيل الثاني من الأحفاد:** تستمد الأسرة الحاكمة السعودية تقاليداً من تجربتين، الأولى تتمثل في نظام معقد من القيم والتحالفات الذي نشأ نتيجة مباشرة لفترة حروب توحيد المملكة (1902-1932)، والثانية تتمثل في تجربة الصراع على العرش بين الملكين سعود وفيصل. تشكل هاتين التجربتين المصدر الأساسي للتقاليد الملكية السعودية. لكن ظهور جيل أحفاد الملك عبد الله في مسرح السلطة، يقدم أفراداً لا يرتبطون بهاتين التجربتين ، مما يعني أن

¹ منصور المرزوقي، الثابت والمتحول في محددات السياسة الخارجية السعودية، مجلة رؤية تركية، م.4، ع.3(خريف 2015)، ص ص.111-117.

السعودية بصدد بصدد زوال التقاليد الملكية، وبداية ظهور أخرى جديدة، ويبدو أن هذا ما يحدث مع تولي الملك سلمان الحكم وولي العهد محمد بن سلمان.

عموما يمكننا القول أن السعودية واجهت في السنوات الأخيرة أثناء فترة الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز العديد من التحديات الداخلية والخارجية، تعزو أسبابها إلى:

✓ التحول الداخلي في الأسرة الحاكمة بعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم اثر وفاة عبد الله بن عبد العزيز، مع تصورات وإدراك القيادة الجديدة بضرورة تبني المملكة دورا فعال في الشرق الأوسط من خلال إعادة تشكيل تحالفاتها الإقليمية والدولية كأحد الآليات لتحسين أدائها الاستراتيجي في المنطقة.

✓ ازدياد فعالية الدور الإيراني في المنطقة خاصة اتجاه دول الحراك الشعبي، حيث تستعد إيران لتحصن مكاسب تحولات العقد الماضي بعد سقوط نظامي طالبان وصادام حسين، بعد صفقتها مع الغرب حول برنامجها النووي.

✓ التحول في إستراتيجية الولايات المتحدة التي ظلت الحامية لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية طيلة سبعة عقود وذلك بعد تحول اهتمامها بشرق آسيا على حساب الشرق الأوسط.

ونظرا لهذه المعطيات فإن المملكة العربية السعودية في عهد ملكها الجديد لها حسابات مغايرة ورؤية مختلفة لمستقبل الشرق الأوسط . أحد قوام هذه الرؤية إعادة رسم تحالفاتها من جديد لمواجهة التحديات الطارئة في الساحة التي أصبحت تهدد الجميع بدرجات متفاوتة¹ . وقد بات هذا واضحا من خلال سعي الملك سلمان بن عبد العزيز لتتويع تحالفاتها الإستراتيجية لإعادة التوازن مع إيران في ظل التراجع الأمريكي، ومواجهة التحديات الأمنية التي تهدد أمنها واستقرارها.

بتعبير آخر يمكن القول أنه وفقا لنظرية توازن القوى يمكن توصيف النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بعد سقوط العراق بالنظام المتعدد الأقطاب تتواجد فيه الدول وفق اصطفاة تتواجه فيه

¹ فهمي هويدي، "رياح التغيير في السياسة الخارجية المملكة العربية السعودية"، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/IOWKy> (2018/04/15).

كل من السعودية وتركيا وإسرائيل، مقابل القوة الإيرانية التي تسعى جاهدة لمزيد من التمدد، والنفوذ خاصة وان الحراك الثوري الشعبي بعد 2011 أتاح لها الفرصة لتوسيع نفوذها في دول أخرى في المنطقة مثل سوريا واليمن.

ولكن الدور الذي تسعى إليه إيران في الشرق الأوسط محكوم وفق النظرية البنوية بقيود النسق الدولي وما تمليه من فرص، وكذا قبول القوى الإقليمية الأخرى لهذا الدور، وضمن نفس السياق يرى جورج فريدمان أن حالة التقارب الأمريكي الإيراني بعد الوصول إلى الاتفاق بشأن الملف النووي مع القوى الدولية 1+5 بطبيعة الحال ستجعل المملكة العربية السعودية تشعر بالتهديد بإيران تعد منافسها الأول في المنطقة ويمكنها زعزعة استقرارها الأمني من خلال الأقلية الشيعية، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية حليفها الاستراتيجي الأهم والحامي لأمنها القومي، وانطلاقاً من هذا السياق يمكننا تفسير النهج الهجومي الذي تبنته المملكة العربية السعودية في التعامل مع القضايا الإقليمية بإدراك استراتيجي لحجم تراجع دور الولايات المتحدة وأنها يجب أن تلعب دور الموازن في مواجهة القوة الإيرانية من خلال إستراتيجية تطوير تحالفاتها الإقليمية والدولية بالاعتماد على نفسها لمواجهة التحديات الجديدة في المنطقة.

المطلب الثاني: السعودية وإعادة تشكيل التحالفات التقليدية

بناء على ما سبق جاء هذا الجزء من الدراسة للكشف عن الإستراتيجية السعودية حيال إعادة ترتيب تحالفاتها الإستراتيجية، كتصور رافق صانع القرار السعودي الجديد الملك سلمان بن عبد العزيز بحثاً عن دور قيادي أكثر فاعلية لاستعادة التوازن المفقود لصالح إيران، خاصة بعد الإطاحة بأقرب حلفائها الإقليميين، وتراجع مكانة حليفها الأهم الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه فقد عمل الملك سلمان على بناء تحالفات إقليمية في المنطقة تشمل محور القوى السنية في مقدمتها:

العلاقات السعودية التركية: شهدت العلاقات السعودية التركية تطوراً كبيراً خلال سنة 2015

على عدة مستويات أهمها السياسي، الذي تحول فيما بعد من علاقة تعاون إلى علاقة تنسيق استراتيجي يطمح من خلاله الطرفان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة أهمها مواجهة التحالف الروسي - الإيراني الذي لم يمنع سقوط بشار الأسد فقط، بل يمثل تحدياً كبيراً للأمن القومي لكل من الدولتين، ويقصد هنا التهديد الإيراني لسعودية والتهديد الكردي المدعوم روسيا لتركيا، ف بقدر ما تحتاج المملكة العربية السعودية إلى قوة عسكرية إقليمية كبرى لموازنة إيران (تملك تركيا ثاني أكبر

جيش في الناتو)، تحتاج تركيا إلى دعم قوة اقتصادية ومعنوية كبرى بحجم المملكة العربية السعودية لمواجهة محاولات روسيا العبث بأمنها القومي¹.

ويبدو أن هذا الوعي المشترك بوجود مصالح مشتركة ومواجهة تهديد واحد هو ما عزز التقارب بين الدولتين، ومن مؤشرات ذلك: في بعده الاقتصادي ازدياد حجم التبادل التجاري خلال السنوات العشر الأخيرة حيث ارتفع من 1.5 مليار دولار عام 2006، إلى خمس مليار دولار في العام 2014 ووصل في 2015 إلى نحو 6 مليارات دولار، كما شهدت العلاقات العسكرية تحسنا هي الأخرى تُوج بتوقيع عدة اتفاقيات في مجال التسليح سنة 2015؛ فقد وقعت الدولتان اتفاقية عسكرية عبر شركة "أسلسان" لصناعات الدفاعية التركية لتوريد الأسلحة والذخائر إلى المملكة العربية السعودية لتعويض النقص الذي تعرضت له المملكة العربية السعودية عقب عملية عاصفة الحزم، كما وقعت الدولتين على صفقة شراء العربات المصفحة، والتي وصلت قيمتها إلى 2.5 مليار دولار ومن المتوقع أن تصل إلى 10 مليارات دولار خلال السنوات الخمس القادمة². ومما لا شك فيه أن التحالف مع تركيا سيشكل ضغطا كبيرا على المحور الإيراني - السوري الروسي خاصة وأن تركيا تعتبر هي الأخرى المنافس الأكثر قوة لإيران في المنطقة .

العلاقات السعودية المصرية : عملت المملكة العربية السعودية على إعادة مصر إلى الساحة العربية من خلال ضمان توفير الدعم المالي من قبل الإمارات العربية المتحدة، وقطر بمشاريع تنموية من أجل النهوض باقتصادها الذي تدهور بعد السنوات التي تلت الثورة، كما سعت المملكة العربية السعودية لتقارب مع حماس من خلال لعبها دور محوري في إعادة العلاقات بين حركة حماس ومصر بعد وضع هذه الأخيرة الحركة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، وهذا التقارب مؤشرات تصريحات القيادي الفلسطيني محمود زهار في ندوة سياسية أقيمت بغزة مارس 2015 قائلا: "إن المملكة العربية السعودية تقود الخليج ودول في المنطقة وتسعى بسبب التغيرات السياسية وسيطرة الحوثيين على اليمن إلى علاقة

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، التقارب السعودي التركي: الخلفيات، الدوافع والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أبريل 2016)، ص. 04.

² غاندي عنتر، التحالف الاستراتيجي بين تركيا والمملكة العربية السعودية : الأبعاد والآفاق، المعهد المصري لدراسات السياسية والاستراتيجية، (20 يناير 2016)، ص ص. 02-03.

جيدة مع حركة حماس¹. ولا شك أن هذا التقارب تهدف من خلاله السعودية توجيه ضربة لإيران من خلال عزل حركة حماس.

وتزامنا مع السياق الأمني الغير مستقر الذي يشهده الشرق الأوسط من أزمت أمنية وتحولات في موازين القوى، جاء الإعلان على تشكيل التحالف العربي الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2015 كصورة واضحة على تجسيد التنسيق المشترك لتجنب التهديدات المشتركة من أجل توفير الأمن، وهو ما يعد تطورا اتجاه الأمن فوق الإقليمي الذي لا يقتصر على محيط جغرافي بعينه وإنما يمتد ليشمل دول من خارج المحيط، وهذا ما يفسر دعوة دول مجلس التعاون الخليجي كل من المغرب والأردن لتدشين مرحلة جديدة من التحالفات العسكرية والإستراتيجية لتقوية نفوذها الإقليمي والدولي عبر محور يمتد من منطقة شمال إفريقيا إلى آسيا الوسطى.²

وما يمكن أن نلاحظه أنه رغم اعتماد المملكة العربية السعودية إلى توظيف الايدولوجيا والمساعدات الخارجية في تشكيل تحالفاتها الإستراتيجية، ونجاحها في إقامة تحالفت ذو توجه إيديولوجي لمواجهة الحوثيين في اليمن إلا انه يلاحظ غياب وجود تحالف صلب ضد إيران، وهذا يفسره راندال شويلر بعدم قدرة أو رغبة الدول لتحقيق نوع من نظام الأمن الجماعي فلأنظمة في المنطقة لديها مصالح وأولويات مختلفة فالدول في المنطقة لا تتشارك نفس السياسات الإقليمية فيلاحظ أن هناك تنافس داخل التحالف السعودي التركي حول القيادة الإقليمية، فضلا أنهما نموذجين مختلفين من النظام السياسي، فحكومة العدالة والتنمية كتيار يمثل قاطرة الإسلام السياسي المعتدل في الشرق الأوسط، وتمثل جماعة الإخوان المسلمين أبرز حلفائها وهو الذي يمثل التحدي الأبرز للسعودية ومصر.³

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، التقارب السعودي التركي: الخلفيات، الدوافع والآفاق، المرجع السابق، ص.37.

² محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، تحولات الأداء السعودي حيال تشكيل التحالفات الإقليمية رؤية في المحركات والتحديات، قضايا سياسية، 2016، ص.35-36.

³ عياش بوشريف، توازن القوى ومعضلة التحالفات في الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.10 (جانفي 2017)، ص.109، 110.

العلاقات السعودية الإسرائيلية¹: تعتبر إسرائيل كقوة فاعلة غير عربية في المنطقة، فبالرغم أن البحث في الكتابات التي تناولت هذه العلاقات قد يكون شحيحاً لتمييزها بالسرية التامة إلا أنه تم الكشف عن وجود تعاون دفاعي بين الدولتين من خلال بعض الوثائق التي نشرتها ويكيليكس سنة 2010 التي يُزعم فيها أن المملكة العربية السعودية سمحت لإسرائيل باستخدام مجالها الجوي للمشاركة في أي ضربات ضد إيران. وهو ما يتماشى مع بعض التصريحات الرسمية منها تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي (شغل المنصب من 2006-2009) **إيهود الميرت** بتلخيص أهمية العلاقات السعودية الإسرائيلية عندما قال خلال مقابلة له أن "المملكة العربية السعودية ترى إسرائيل كشريك محتمل عسكرياً واقتصادياً.²

كما أن هناك بعض التقارير التي أفادت أن المملكة العربية السعودية أجرت دبلوماسية سرية منذ عام 2014م لمناقشة المخاوف المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني، كما ظهرت أيضاً تقارير غير مؤكدة بأن: إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تتعاون في قضايا الدفاع مثل مشاركة محطة الرادار، وتبادل معلومات الدفاع الصاروخي³، وجاء في ذلك ما قاله السفير الإسرائيلي **مايكل لأورين** في مقال لصحيفة (جيزوراليم بوست) بتاريخ 2013/09/22: "لم يكن هناك على الأرجح التقاء على مصالح أكبر بين إسرائيل والدول النفطية العربية في الخليج،.... وأن إسرائيل لديها اتفاقات متبادلة مع هذه الأنظمة العربية ليس فقط حول إيران وسوريا ولكن حول مصر وفلسطين"⁴

وعقب الاتفاق النووي سنة 2015م بين إيران ومجموعة 1+5 كانت كل من المملكة العربية السعودية وإسرائيل صريحتين جدا في رفضهما للاتفاق النووي، وهو ما لا يستبعد أن المملكة العربية السعودية قد تلجأ في إجراء وقائي بهدف إضعاف الدور الإيراني واحتوائه إلى إقامة تحالف دفاعي

¹ منذ الثمانينيات أظهرت المملكة العربية السعودية موقفاً تصالحياً نسبياً تجاه إسرائيل، وكان ذلك من خلال مجموعة من المبادرات منها مبادرة الأمير فهد سنة 1981 وخطة فاس لعام 1982، وخطة الملك عبد الله التي أصبحت مبادرة السلام العربية سنة 2002 والتي من خلال تم الاعتراف بإسرائيل مقابل قيام دولة فلسطينية والانسحاب الكامل من جميع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها عام 1967.

² Arhama Siddiq Muhammad Abbas Hassan, SAUDI – ISRAELI NEXUS: IMPLICATIONS FOR IRAN , center for Iranian Studies in Ankara,(may2019),p.06.

³ ibid,p.07.

⁴ محمد كريم كاظم، فراس عباس هامش، مرجع سبق ذكره، ص39.

مع إسرائيل، وهو ما ذكرته إحدى وسائل الإعلام البريطانية عن احتمال إقامة تحالف يعرف بـ "الهلال المعتدل" في الشرق الأوسط ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية بين المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل لاحتواء المد الإيراني، ووفقاً لهذا الاتفاق تقوم إسرائيل بإقامة محطات رادار في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة لمنع إيران من كسب أي ميزة إستراتيجية في المنطقة¹، وقد بُنيت هذه السيناريوهات على اعتبار أن لكل من الدولتين نفس المخاوف اتجاه الدور الإيراني المتزايد في المنطقة.

العلاقات السعودية الروسية : في إطار إستراتيجية تنويع التحالفات مع القوى الدولية تعد

العلاقات السعودية -الروسية علاقات تاريخياً متوترة، خاصة من الناحية الاقتصادية باعتبارهما متنافسان في السوق النفطية، إلا أنه مع التطورات الأخيرة التي يمر بها الشرق الأوسط قد أبدا الطرفان قدراً من البراعماتية خاصة وأن المملكة العربية السعودية تدرك في ظل تصاعد الدور الروسي في المنطقة ضرورة انتهاز سياسة التنويع في العلاقات الخارجية². ولذلك سعت المملكة العربية السعودية لتفعيل العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ، والتي يرجع تاريخها إلى عام 1929 ورغم أنها جمدت خلال الحرب الباردة إلا أنها عادت عام 1990، حيث استندت على عدة مرتكزات هي: تجارة الطاقة³، والعوامل الثقافية⁴ والاستثمار المتبادل؛ الذي تجسد سنة 2015؛ بإنشائهما صندوقاً مشتركاً للاستثمار بقيمة 10 مليارات دولار لتمويل المشاريع المختلفة.

بجانب ذلك فهناك توقعات بتعاظم الدور الروسي في الكثير من الخطط التنموية الطموحة التي تتبناها المملكة العربية السعودية أخيراً ، ولاسيما فيما يخص بناء المفاعلات النووية البسيطة في مستوى تكنولوجيتها بالإضافة إلى تطوير قطاع الطاقة السعودي ، الذي تضطلع فيه روسيا بدور كبير

¹ المرجع السابق نفسه.

²أوراق سياسية، "الأبعاد الإستراتيجية لصعود الدب الروسي"، مركز الفكر الاستراتيجي لدراسات، 2017، ص.45.

³تجدر الإشارة إلى كلا من المملكة العربية السعودية وروسيا أكبر منتجين للطاقة الهيدروكربونية على الصعيد العالمي حيث تنتج المملكة العربية السعودية 10.2 مليون برميل يومياً، وتصدر 8.8 مليون برميل يومياً، وتقترب منها روسيا التي تنتج 10.05 مليون برميل يومياً، وتصدر منه 7.2 مليون برميل يومياً.

⁴يوجد بين السكان الروس نحو 17 مليون نسمة من المسلمين بما يعادل 12% من السكان الروس.

من شأنه أن يعزز مستوى العلاقات ليرفعها إلى مستوى استراتيجي متقدم¹. وهو ما يمكن تفسيره أن المملكة العربية السعودية تضع في مقدمة أهدافها الإستراتيجية تقليل الاعتماد في أمنها على الولايات المتحدة.

خلاصة القول أن المملكة العربية السعودية التي كانت تعتمد على المضلة الخارجية الأمريكية دائماً في حمايتها قد سعت في ظل تراجع الدور الأمريكي إلى تحسين أدائها الاستراتيجي في الشرق الأوسط من خلال تبني سياسة هجومية فعالة تهدف من خلالها إلى إعادة دورها الإقليمي خاصة في ظل تراجع دور الدول الفاعلة في المنطقة مثل مصر وسوريا وانكفاءها على التحديات الداخلية.

كما يمكن القول أنه نتيجة لعدم التوازن الذاتي ما بين المملكة العربية وإيران -حسب ما بينته الدراسة في الفصل السابق- فقد لجأت المملكة العربية السعودية لتحسين تحالفاتها الإقليمية والدولية كأحسن البدائل الإستراتيجية التي تحافظ من خلالها على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة وتمنحها دور الموازن لدور الإيراني.

1خضر عباس عطوان، العلاقات السعودية الروسية: المصالح والتحديات، دراسة منشورة، المركز الديمقراطي العربي، 15 يناير 2019، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://cutt.us/ZkEun>.

المبحث الرابع: مستقبل التنافس السعودي الإيراني .. رؤية استشرافية

رغم السنوات التي مرت على الحالة العدائية التي سيطرت على العلاقات السعودية الإيرانية منذ 1979 إلا أن الملاحظ على سيرورة تلك العلاقات أنها ارتبطت تاريخياً بحدود معينة لم تخرج عنها طوال تلك السنوات، الأمر الذي حددته مجموعة العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي لدى كلٍ من المملكة العربية السعودية وإيران، ما يعني أن التنافس السعودي الإيراني يبدو واحداً من العلاقات المقيدة بسقف محدد. فما كان لهذا التنافس أن ينفجر يوماً ما على مر تاريخه، ما يجعل أية قراءة استشرافية لمستقبل هذه العلاقات ليس بالمهمة الصعبة على الباحثة فطالما بدت ملامح حاضرها ومستقبلها في طيات الخبرات التي مرت بها يوماً تلو الآخر. وفي هذا الإطار تسعى الباحثة للوقوف على مستقبل العلاقات السعودية-الإيرانية من خلال السيناريوهات المستقبلية التالية:

المطلب الأول: الصدام المباشر

رغم البراجماتية التي تتسم بها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، وكذا الحرص السعودي في المناكفة الإيرانية للأمن الخليجي بشكل عام، إلا أن احتمالات الصدام المباشر لم تنعدم بالكلية. ذلك أنه مع تصاعد الأصوات المتشددة داخل منظومة صنع القرار عند كلا الطرفين، نجد أن حالة العداء فيما بينهما وصلت إلى مدى بعيد مع تمكن إيران تطويق الأمن القومي السعودي، وذلك من خلال الوجود بعدد من نقاط الارتكاز الإستراتيجية المهمة في العراق وسوريا واليمن، حتى أنها وصلت كذلك لمنطقة البحر الأحمر في جيبوتي وإثيوبيا¹.

ينطلق سيناريو الصدام من التناقض، والتعارض الذي تتطوي عليه بُنية، وأيضاً تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية سياسياً ومذهبياً، وبخاصة مع وصول حالة العداء بينهما إلى أسوأ مستوياتها في

¹ شهدت العلاقات الإيرانية بعدد من دول القرن الإفريقي تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. ففي عام 2011 قام وفد عسكري إيراني بزيارة جيبوتي حيث عقدت تلك الزيارة اتفاقات تونان في المجال العسكري بين الجانبين الأمر الذي يعزز بدوره الحضور العسكري الإيراني في منطقة البحر الأحمر. فضلاً عن ذلك فإن البحرية الإيرانية تنشط في موانئ جيبوتي ما يسهل على إيران محاولات دعمها للحوثيين في اليمن. بجانب ذلك فقط عقدت إيران عدداً من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية مع إثيوبيا. للمزيد أنظر: علي عاطف حسان، النفوذ الإيراني العسكري والمذهبي في إفريقيا، دراسة منشورة، (القاهرة: المركز الديمقراطي العربي، مايو 2018)، ص 14.

إطار الحراك الثوري الشعبي الأمر الذي بات يُنذر باحتمالات صدامٍ مباشر بين الطرفين. ويتعزز هذا السيناريو بعدد من المؤشرات، والأحداث التي شهدتها السنوات الأخيرة، والتي توازت معها التصريحات الحادة من كلا الجانبين، فضلا عن الموقف الإيراني من بعض الأحداث التي مثلت تهديدا حقيقيا للخليج العربي مع وصول موجه الحراك الشعبي إلى البحرين عام 2011 وتفاعل المملكة العربية السعودية مع تلك الأحداث بشكل وصل إلى حد التدخل بناء على طلب السلطات البحرينية¹.

يتعزز سيناريو الصدام المباشر بمجموعة من العوامل التي يشترط تجنبه إزالتها : كالعامل الطائفي والمذهبي حيث يرسخ التناقض المذهبي التباين بين المواقف السعودية والإيرانية إلى حد التصادم. فالمذهب الشيعي الذي يدين به الإيرانيون وينطلق منه النظام السياسي ينطوي على رؤية تجاه المذهب السني ، يراها أبناء السنة أنفسهم مذهباً اقصائياً ويترجمه الإيرانيون في مبدأ تصدير الثورة².

بجانب ذلك، هناك الأجندة السياسية الإيرانية التوسعية بالشرق الأوسط ، والسياسة الإيرانية المتعارضة بالضرورة مع مواقف المملكة العربية السعودية ولاسيما الأزمتين السورية واليمنية والإصرار الإيراني على عدم تغيير موقفها الأمر الذي يعزز المخاوف بين السعوديين. وفي هذا يقول وزير الخارجية الإيراني عادل الجبير في مقال له بجريدة الشرق الأوسط أن "إيران عمدت إلى دعم الجماعات المتطرفة والعنيفة، بما في ذلك «حزب الله» في لبنان، و«الحوثيون» في اليمن والمليشيات الطائفية في العراق. كما أن إيران أو عملاءها متهمون بارتكاب الهجمات الإرهابية التي نفذت في العالم³. ما يعكس مخاوف المملكة العربية السعودية ، والحرص الذي يبديه النظام السياسي السعودي تجاه إيران.

¹LuizaGimenezCirioli, Roles and International Behavior: Saudi – Rivalry in Bahrain and Yemen Arab Spring, Contexto International, Vol. 40 (May/ Aug, 2018), P.303

²مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب: الفرق والجماعات الإسلامية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017)، ص.479. وانظر أيضا: برنابي روجرسون، ورثة محمد ، جذور الخلاف السني الشيعي ، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015)

³عادل الجبير، هل يمكن لإيران أن تتغير؟!، جريدة الشرق الأوسط، ع.13567، 2016/1/20.

أيضا هناك بنية النظام السياسي الداعمة لتوجهات التصادم بين إيران والسعودية حيث يسيطر على كلا الجانبين كيانات وأفراد يجنحون بعملية اتخاذ القرار نحو التشدد الذي يهدد با لصدام؛ وهنا يمكن الإشارة إلى دور الحرس الثوري الإيراني الذي يسهم بدرجة كبيرة على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية بشكل جعل من هذا المنظمة المسلحة عبئا على النظام، بل ويعوق أحيانا أية انفراجة في الأزمات التي تنخرط فيها إيران خارجياً. حيث تقع في مقدمة وظائف الحرس الثوري الإيراني التنسيق والتعاون مع القوات المسلحة في البلاد، ودعم حركات التحرر ونصرة الشعوب المضطهدة والمستضعفة في العالم وغيرها¹.

أما على الجانب السعودي فقد مثلت النخبة الحاكمة خلال السنوات التي أعقبت وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز أحد العوامل الداعمة للصدام بحكم ما لديها من قدرة محدودة على قراءة ، وفهم ديناميات التنافس الإيراني السعودي ما ينعكس في سهولة الانزلاق ، والتورط في العديد من المشكلات الخارجية كالحالة اليمنية والموقف المتذبذب بالقضية السورية الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى تقدم العمر لدى الملك سلمان بن عبد العزيز ومساعي ابنه محمد بن سلمان للسيطرة على عملية صنع القرار وذلك مقارنة بفترة حكم العاهل السابق عبد الله بن عبد العزيز والذي تميزت معالجته للمشكلة الإيرانية بقدر من البراجماتية والحذر وعدم التورط في أزماته².

وقد تفاعلت كل تلك المؤشرات مع عدد من الأحداث التي بدت في اتجاهها لتعزيز توجهات الصدام المباشر بين المملكة العربية السعودية وإيران؛ ففي 11 أكتوبر 2011 قام مواطنان إيرانيان

¹ يرى معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن أن عدد أفراد الحرس الثوري لا يتجاوز 120 ألف عنصر، في حين تشير تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن إلى أنه يتكون من 350 ألفاً، وله قواته الجوية والبحرية والبرية الخاصة، ومن ثم لا تعد هذه القوات من الناحية التنظيمية جزءاً من القوات المسلحة، إذ اعتبرت القيادة الإيرانية حامية لنظام "ولاية الفقيه"، وبات ينظر إليها على أنها القوة الأساسية والحرس الوفي للمرشد الأعلى. للمزيد أنظر: معتصم صديق عبد الله، المؤسسات العسكرية بين الثقة والتهميش مقارنة بين وضع الحرس الثوري والجيش في بنية النظام الإيراني، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ع.01 (ديسمبر 2016) ص. 138.

²Madawi Al-Rasheed, King Salman and His Son: Winning the US, Losing the Rest, LSE Middle East Centre Report, September 2017, Available on; <https://cutt.us/ccaAB>.

بالشروع في اغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير¹. وقد أشارت التحقيقات بشكل مباشر إلى تورط الحكومة الإيرانية في ذلك الحادث من خلال عملية أطلق عليها القضاء الأمريكي بـ "التحالف الأحمر". الأمر الذي يغذي نزعة التوتر ، والميل للصدام بين الجانبين، وقد لقي ارتباط ذلك بمؤشرات تهديدية تمثلت في قيادة المملكة العربية السعودية للعملية العسكرية "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين الذين يرى السعوديون أنهم الذراع الإقليمي لإيران بالمنطقة.

بجانب ذلك فعلى الرغم من انطلاق عاصفة الحزم لأجل هدف معلن تمثل في استعادة الشرعية المتمثلة في حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، إلا أن السياق الإقليمي المحيط لتلك العملية والذي شهد تأزماً في العلاقات بين واشنطن وإيران حمل رسائل تشير إلى تلك العملية باعتبارها اختبار أو "جس نبض" لقدرة المملكة العربية السعودية على مواجهة إيران عسكرياً. وفي هذا السياق توالت التصريحات العدائية من المسؤولين الإيرانيين، ويمكن الإشارة إلى تصريح رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى الإيراني **علاء بوغروودي** والتي تحدث فيها بشكل ساخر عن الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، وهي لهجة غير مألوفة تقليدياً، فيما يعكس حجم التدهور في العلاقات بين الجانبين. وحين قامت السلطات المملكة العربية السعودية بإعدام القيادي الشيعي نمر باقر النمر كان رد الفعل الإيراني يوحى بإمكانية انزلاق الأوضاع نحو الانفجار؛ فقد قام تنظيم الباسيج بتنظيم احتجاجات صاحبها هجوم على السفارة المملكة العربية السعودية بإيران، وقنصلية المملكة العربية السعودية بمدينة مشهد عاصمة ولاية خراسان رضوي².

رغم ما سبق إلا أن احتمالات الصدام المباشر تجد ما يحد من احتماليتها ، وذلك نظراً لعدد من العوامل الداخلية والخارجية. أما على المستوى الداخلي فإن كلا الطرفين السعودي والإيراني يعاني من أزمة اقتصادية تضع على صانع القرار قيوداً على النظر في قرار الحرب. فإيران وفي ظل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بعد انسحابها من الاتفاق النووي تعاني من أزمة اقتصادية خانقة وبخاصة مع تراجع صادرات النفط الإيراني إلى أدنى مستوياتها ما يشكل قيوداً على قرار الحرب.

¹ إبطاء محاولة اغتيال السفير السعودي بواشنطن، **bbc news**، في: <https://cutt.us/MD2Dv> شوهد في (2019/5/23).

² محمد محسن أبو النور، أي مستقبل للعلاقات الإيرانية الخليجية، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية ، في: <https://cutt.us/geguV> (2019/05/23)

بجانب ذلك، فإن الداخل الإيراني نفسه يعاني من مشكلات اجتماعية على خلفية الأزمة الاقتصادية وأزمة حقوق الإنسان وانسداد الأفق السياسي ما يوسع الفجوة بين الرأي العام الإيراني وتعاضم قوة المعارضة الداخلية، والخارجية الممثلة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية من جهة والنظام الحاكم نفسه من جهة أخرى، وهو ما ينعكس على درجة شرعية النظام الحاكم وصولا إلى إضعاف التوجهات نحو الصدام المباشر.

أما على الجانب السعودي، فلا يبدو الأمر أخف وطأة عن إيران، ففي حين يستمر "التحالف العربي" في أداء مهامه باليمن تحت قيادة المملكة العربية السعودية ، وبغطاء مالي بالدرجة الأولى نجد أن ذلك التدخل لا يزال غير قادر على حسم الأوضاع والقضاء على التمرد الحوثي في اليمن. حتى أن الإمارات العربية المتحدة وهي شريك أساسي للسعودية في هذا التحالف قد أعلنت في 9 يوليو 2019 عملية تخفيض وإعادة نشر قواتها في اليمن، وتبنى منطق "خطة السلام أولا" بدلا من إستراتيجية "عسكرية أولا" ما يعكس عدم قدرة التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية على حسم الأزمة اليمنية عسكريا¹.

وتنعكس جوانب أزمة المملكة العربية السعودية في اليمن على قدرتها على الدخول في صدام مباشر مع إيران، ما يعني عدم قدرة المملكة العربية السعودية على خوض الحرب على أكثر من جبهة واحدة ما يحرم الاقتصاد السعودي من مخصصات كبيرة يتم توجيهها للجهود العسكرية.

بالإضافة إلى ما سبق، فلُتُبِت التاريخ أنه منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، ورغم حالة العداء المستمرة التي سيطرت على العلاقات السعودية الإيرانية، إلا أن الجانبين لم يدخلوا في حرب مباشرة منذ تلك الفترة. ما يعني تراجع احتمالات اللجوء إلى سيناريوهات الصدام المباشر.

أما خارجيا، فمن غير المنطقي أن يترك العالم كلا من المملكة العربية السعودية وإيران تصلان لسيناريو الصدام العسكري المباشر نظرا لما لذلك السيناريو من تداعيات خطيرة على واحدة من أهم المناطق المهمة جيوسراتيجيا، وكذا الحال بالنسبة لتداعيات ذلك الصدام على الاقتصاد العالمي كونها تنطوي على مضيق هرمز الذي يمر من خلاله 40% من الإنتاج العالمي من النفط الخام المنقول

¹الحرب في اليمن: الإمارات العربية المتحدة تخفض عدد قواتها في اليمن، هيئة الإذاعة البريطانية، في:

<https://cutt.us/FHDBb> (2019/07/8).

بحراً، وهو ما يمثل أكثر من 20% من الإنتاج العالمي من النفط¹. وهو ما انعكس بدوره على أزمة ناقلات النفط التي تعرضت للاعتداء في خليج عمان خلال شهر جويلية 2019، حيث اتجه المجتمع الدولي اعتبار المنطقة مرفأً لمرور الملاحة العالمية ما ينبغي على الجميع الانخراط في حماية مصالحهم بها. وهو الرأي الذي قاده الرئيس الأمريكي دونالد ترامب واستجابت له بعض القوى العالمية².

كل ذلك يعني، أن المجتمع الدولي يعارض بشدة لجوء العلاقات السعودية الإيرانية إلى خيار الصدام المباشر حفاظاً على المصالح الدولية المتداخلة في المنطقة، الأمر يتفاعل بالضرورة مع مجموعة العوامل التي سبقت الإشارة إليها ما يعزز في المحصلة النهائية استبعاد سيناريو الصدام المباشر.

المطلب الثاني: سيناريو التقارب

لا تعرف العلاقات الدولية الانقطاع الدائم، حيث لا تقتصر العلاقات بين اثنين من الفاعلين الدوليين على جانب بعينه، ففي حين ينخرط طرفان في أزمة بعينها، فإذا بضرورة التنسيق تفرض نفسها على جوانب أخرى. وبالتالي فرغم حالة العداء التي ميزت العلاقات السعودية منذ اندلاع الثورة الإيرانية في 1979، إلا أن أوجه التنسيق بين المملكة العربية السعودية وإيران تتعدد بتعدد القضايا والملفات التي تجع بينها وفي مقدمة ذلك إدارة ملف الحجاج الإيرانيين وهي مسألة تتكرر سنوياً بالإضافة للتنسيق حول بعض قضايا المنطقة كالغزو العراقي للكويت عام 1991، وكذلك ما يتصل بشئون النفط وضبط التوازن في أسواق النفط العالمية وغيرها من الملفات.

انطلاقاً من ذلك، فإن مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية لا تغفل سيناريوهات التقارب على الإطلاق. الأمر الذي عززته مجموعة من العوامل الدافعة نحو التقارب؛ تبلوره الكثير من المشكلات في منطقة الشرق الأوسط؛ كالحرب في اليمن ومشكلة الحرب على الإرهاب تفرض الحاجة إلى تقارب سعودي إيراني لوضع رؤية إقليمية مشتركة لمواجهة هذه المشكلات. ويعزز هذه السيناريوهات

¹ غالب درويش، بدائل استراتيجية أمام النفط الخليجي لتفادي المرور عبر مضيق هرمز، إندبننت عربية، متاح على الرابط: <https://cutt.us/arlfT> (2019/06/16)

مجموعة من التطورات الإقليمية والدولية التي خلقت حالة ضغط على كل من المملكة العربية السعودية وإيران لدفعهما تجاه التقارب. فالأزمة الاقتصادية الخانقة التي تتعرض لها إيران تتجه للحصار الخانق الذي تفرضه الولايات المتحدة عقب انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني في عهد الرئيس دونالد ترامب قد عززت ذلك الضغط على إيران وبخاصة مع الارتباط في الموقف الأوروبي تجاه تلك الأزمة. فالأوروبيون وهم شركاء في الاتفاق النووي، ورغم تباين مواقفهم تجاه إيران واختلافها عن الموقف الأمريكي وذلك بحكم تباين المصالح، إذ يمثل ذلك تحدياً لإدارة ترامب ما ينطوي على تداعيات أوسع على العلاقات الأمريكية الأوروبية الأمر الذي يضعف الموقف الأوروبي تجاه هذه الأزمة مع إيران حتى رغم إعلان الأوروبيين إصرارهم على البحث عن سبل للخروج من تلك الأزمة¹.

أمام كل ما سبق تقف إيران في مأزق وبخاصة مع تراجع صادراتها النفطية نتيجة للحصار الأمريكي، والذي تكبد الاقتصاد الإيراني بسببه ما يزيد على 50 مليار دولار مثلت خصماً من الإيرادات الخارجية لإيران، التي وجدت نفسها محاصرة في المحافل الدولية أيضاً، وهو ما بدأ جلياً خلال المؤتمر الأمني الذي عقد بميونخ في فبراير 2016 حيث وجدت إيران نفسها تتعرض لضغوط من دول المنطقة خاصة تركيا والمملكة العربية السعودية وإيران ما يضيف المزيد من الضغط على إيران².

بجانب ذلك، لم تقتصر على التطورات الأخيرة التي طرأت على البيئة الإقليمية بالشرق الأوسط والسياسات الداخلية لدى كل الجانبين السعودي والإيراني؛ فخلال عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي كانت هناك مؤشرات لتقارب إيراني عربي كان من شأنه تخفيف حدة التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية. وينطلق هذا السيناريو من إدراك واقعي ومن ضرورة الاستفادة من النقاط الإيجابية التي

¹كاميليا انتخابي فرد، هل نتوقع عودة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران قريباً؟

www.arabic.cnn.com

²محجوب الزويري، إيران في مؤتمر ميونخ للأمن، جريدة الوطن القطرية، 2018/2/21.

تتخرب بها بيئة العلاقات السعودية . وفي مقدمة ذلك حاجة كلا الطرفين للاستفادة من الآخر اقتصاديا في ظل أزمة يعيشها الاقتصاد الوطني لكليهما.

وفي هذا السيناريو تتعاظم الحاجة إلى معالجة المشكلات الاقتصادية الإيرانية ما يوجب رفع العقوبات التي تفرضها دول الخليج على إيران حيث تتحقق الاستفادة المتبادلة فيما بينهما. كما يتعزز هذا السيناريو بوجود عدد من الدوافع التي تدعم التقارب والتي تفرض تحية العامل الأيديولوجي من مشهد العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية . وفي مقدمة تلك العوامل يمكن الإشارة إلى الحاجة لتدشين نظام إقليمي شامل يضمن التنسيق للحفاظ على المصالح الخاصة بكافة دول المنطقة على أن يتداخل هذا النظام مع النظام العالمي الذي يركز على منطقة الشرق الأوسط اقتصاديا. ما يعني إمكانية، بل وضرورة انخراط القوى العالمية في دعم كافة بواعث التقارب بين أمريكا وإيران نظرا لتداخل المصالح الدولية بمنطقة الشرق الأوسط بل واعتمادها على النظام الإقليمي المطلوب.

وبالتالي فإن التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران يفترض بدوره تراجع الفاعلين المتشددين (اليمن) بداخل عملية صنع القرار في كل من إيران والمملكة العربية السعودية، وإتاحة المجال للقوى الدافعة للتقارب، والتي تنظر للعلاقات بين الجانبين بنظرة براجماتية. وبخاصة أن الماضي القريب للعلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران يشهد محاولات ومؤشرات على احتمالات حدوث تقارب فيما بينهما؛ ولاسيما في عهد الرئيسين الإيرانيين المنتالين على أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي الذين شرعا بالفعل في إرساء علاقات دبلوماسية طبيعية مع المملكة العربية السعودية ، وشهدت سياستهما الخارجية تخفيفا من حدة استخدام عنصر "تصدير الثورة". فقد استطاع رفسنجاني أن ينتج تعاونا عسكريا أمنيا بين الطرفين، فضلا عن تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما، وقد أكمل الرئيس محمد خاتمي بنفس الطريق فاستطاعت إيران أن تحصل على نتائج إيجابية في منظمة التعاون الإسلامي وفي منظمة الأوبك، لكن مع تولي أحمدني نجاد عاد التوتر من جديد بينهما، ويمكن تقديم السياق الإقليمي الذي جاء فيه نجاد¹:

¹فاطمة الصامدي، إيران والسعودية ... حدود التنافس والصراع، مجلة رؤية التركية، ع.02(صيف2016)، ص ص.

✓ الوجود العسكري الأمريكي بمستويات كبيرة وغير مسبوقه، وهو ما وجدته إيران تهديدا لأمنها القومي.

✓ حملت إيران السعودية تبعات سياسية الاحتواء المزدوج التي اعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران والعراق، وألقت اللوم عليها بأنها ساعدت في خلق عداء دولي لنشاطها النووي، وحاربتها في أسواق النفط.

ورغم الميول المتشددة للرئيس الأسبق أحمد نجاد إلا أن المملكة العربية السعودية استضافته بالمملكة في شهر 2007، في الوقت الذي تعاون فيه الطرفان على تهدئة العلاقات بين حلفائهم في لبنان أوائل عام 2007.

وخلال الاجتماع الطارئ لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في اسطنبول عام 2017 تصافح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، والإيراني جواد ظريف. وهو ما جاء بالتوازي مع جهود إقليمية للوساطة أبرزها الدور العراقي فضلا عن أكثر من دول تدخلت للوساطة كما ذكر عدد من المسؤولين الإيرانيين منهم حسن روحاني وجود ظريف. والتوصل لاتفاق في منظمة الدول المصدر للنفط (الأوبك)، والذي أسهم في ارتفاع أسعار النفط واستقرارها¹.

وفي هذا يقول مدير مركز الشرق الأوسط، "أنور عشقي"، والقريب من دوائر صنع القرار في المملكة العربية السعودية "أن التواصل بين إيران والمملكة العربية السعودية لم ينقطع، لكنه ظل في أدنى مستوياته بعد قرار قطع العلاقات بين البلدين، وكانت هناك اتصالات بخصوص الحج، ووافقت إيران على شروط المملكة العربية السعودية، التي تعم جميع الحجاج، والتزمت إيران هذه المرة وكانت هذه مبادرة حسنة من جانبها"².

وخلال موسم الحج الأخير 2019، استقبل الحجاج الإيرانيون الذين وصلوا لأراضي المملكة العربية السعودية (ما يزيد على 60 ألف حاج) بحفاوة من جانب السعوديين، حيث نشرت وكالة "إرنا"

¹فينا: أوبك تتوصل الى اتفاق لخفض إنتاجها بـ 1.2مليون برميل يوميا، france24، متاح في:

<https://cutt.us/oUZik> (2019/05/16)

²التقارب السعودي الإيراني.. هل يحدث وكيف سيؤثر على المنطقة، سيوتنيك، الرابط: <https://cutt.us/HMC5d> (2019/05/16).

الرسمية الإيرانية مجموعة من الصور على موقعها الرسمي تظهر مجموعة من الحجاج الإيرانيين يستقبلهم سلطات الحج في المملكة بالورود والحلويات عند وصولهم للمدينة المنورة¹.

بجانب ذلك فقد قامت السلطات السعودية بالإفراج عن سفينة إيرانية كانت قد رست في ميناء جدة بعد تعرضها لخلل فني حيث جرى إصلاحها والاهتمام بطاقمها، والسماح لها بالعودة للمياه الإقليمية الإيرانية. ما قابله المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بتثمين الجهود المملكة العربية السعودية في هذا الإطار².

وفي هذا السياق نجد المؤشرات الداعمة لاحتمالات التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران قد تعددت بشكل واضح، إلا أن ذلك المنحى تعوقه عدة عوامل تتبع من بنية عملية صنع القرار لدى كلا الجانبين، فضلا عن البيئة المحيطة بتلك العلاقات.

فعلى الجانب الإيراني يقف الحرس الثوري الإيراني في مقدمة التحديات التي تواجه سيناريوهات التقارب، وذلك نظرا لحرصه على الحفاظ على المكاسب الجيوسياسية لإيران بالشرق الأوسط، والتي في مقدمتها دعم النظام السوري بقيادة بشار الأسد. كما يلتزم الحرس الثوري بخطاب تصدير الثورة فضلا عن كونه لا يزال يشغل مساحة بارزة في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. حتى أن هذا الفصيل المسلح والأيديولوجي في الوقت نفسه يقف حجر عثرة أمام أية محاولات يقوم بها الرئيس الإيراني حسن روحاني لدعم أية انفراجة في علاقاته الخارجية وتخفيف التوتر في العلاقات الإيرانية المملكة العربية السعودية. ما يجعل الحرس الثوري الإيراني عبئا يثقل كاهل صانع القرار الإيراني.

أما على الجانب السعودي فلا تزال المخاوف من إيران قائمة حيث المملكة العربية السعودية قلقة من التهديدات الإيرانية للأمن الإقليمي، والتي تمثل خطرا على بقاء المذهب السني الذي يعتنقه آل سعود. فضلا عن ذلك ورغم تعدد مؤشرات التقارب بين الجانبين، إلا أن مسببات قطع العلاقات فيما بينهما لا تزال قائمة. فالإيرانيون لا يزالوا يتدخلون في شؤون الدول العربية، والحضور الإيراني في لبنان والعراق واليمن وسوريا لا يزال قائما بل إن النظام الإيراني لا يزال يعتمد على مبدأ "تصدير

¹سلطات الحج السعودية تستقبل حجاجا إيرانيين بالورود والحلويات، rt اسأل أكثر ، متاح على الرابط:

<https://cutt.us/Xman3> (2019/07/27).

²جريدة رأي اليوم، 2019/9/2.

الثورة" كأحد ركائز سياسته الخارجية. وبالتالي فمن غير المنطقي كما يرى السعوديون أن تعود العلاقات مع إيران ما لم تنتفي مسببات قطع العلاقات. وهو ما يؤكد الإشارة إلى تصريحات الطرفين التي استبعدنا من خلالها مفاتيح للانفراج، بدءاً بوزير الخارجية السعودي عادل الجبير في تصريح له بقوله أن: "العلاقة مع إيران لا تزال متوترة ويجب على طهران الكف عن أفعالها العدائية لتحسين العلاقات والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة"، كذا تصريح رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني عام 2014، الذي وصف علاقة بلاده مع السعودية بأنها سيئة جداً، وأنها لم تكن يوماً كذلك، ومن الملاحظ أن هاشمي لم ينظر لسياسات بلده كأحد أسباب التصعيد، إنما ألقى اللوم على المملكة بدعمها للمتشددين في سوريا والعراق.¹

بجانب ما ذكر سابقاً، فإن واقع حال الكثير من الدول العربية لا تزال من ضعف في بنيتها حيث يبدو ذلك الواقع متأزماً، متنازعا، وتسيطر عليه الصراعات والأزمات ما يجعلها ميداناً للتدخل السعودي والإيراني بما ينطوي عليه من تعارض في مصالح الجانبين ما يعني استمرار الطابع التنافسي على العلاقات السعودية الإيرانية.

المطلب الثالث: سيناريو الحرب الباردة

يقوم هذا السيناريو على افتراض عدم إمكانية حدوث صدام مباشر بين المملكة العربية السعودية وإيران؛ وذلك نتيجة لإدراك كلا الجانبين لخطورة الانزلاق نحو الصدام المباشر، إذ لا تتوفر لدى كلٍ منهما الإمكانيات أو الظروف لتحمل تبعات أية مواجهة عسكرية. وفي إطار هذا السيناريو يظل الصدام بين الجانبين قائماً لكن على مستوى غير مباشر رغم تعدد التوجهات التصادمية ومستوياتها والأدوات المستخدمة من كل الطرفين.

وفي هذا السياق يلاحظ أن إيران استخدمت نظرية تفويض واستنزاف الخصوم بانتظام لإضعاف الحكومات التي تعارضها وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، ومن قبلها العراق في عهد صدام حسين. كما ساندت إيران سلسلة واسعة من الجماعات المتمردة فيما يعزز موقفها التنافسي مع دول الخليج العربي. وفي سوريا ساندت ولا تزال إيران نظام بشار الأسد انطلاقاً من قناعة بأن إسقاط نظام

¹ فاطمة الصامدي، مرجع سابق، ص. 119.

بشار سيؤدي بالضرورة إلى إضعاف النفوذ الإيراني بالشرق الأوسط، كما أن ذلك يأتي في إطار حملة أوسع لإضعاف إيران.

ويقتررب سيناريو الحرب الباردة من أجواء العلاقات الأمريكية السوفيتية خلال العقود الأربع التالية على الحرب العالمية الثانية، وهي العلاقات التي اتخذت طابعاً صراعياً تعددت مستوياتها ما بين السياسة والاقتصاد والأيدولوجيا. ولعلما يعزز أوجه التشابه بين العلاقات السعودية وإيران من منظور الحرب الباردة سيادة الطابع الأيديولوجي على العلاقات بين البلدين؛ فبينما لعبت الأيدولوجيا دورا مهما واحتلت مكانة متميزة في آتون صراع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، نجد أن الأيدولوجيا كانت وستظل أحد عوامل إزكاء ال تنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران.

لقد تشكل الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من خلال معسكرين أحدهما غريب تقوده أمريكا يدافع عن مصالح الرأسمالية العالمية ويتبنى رؤية ليبرالية في مواجهة معسكر شرقي يقوده الاتحاد السوفيتي يدافع عن "الاشتراكية العالمية" ويتبنى الماركسية ويسعى لنشرها بين دول العالم. وقد استمد كل جانب شرعية وجوده من الأيدولوجيا التي يتبناها بل وصل الأمر لحالة توحد بين كل فريق وأيدولوجية فجعل منها هدفا يدافع عنه بشكل "وجودي". فحينما سقط الاتحاد السوفيتي سقطت معه الشيوعية في غالبية أنحاء العالم، أما المعسكر الغربي والذي تقوده واشنطن فقد جعل من الحفاظ على النموذج الرأسمالي والليبرالية في إطار المؤسسات الدولية بمقدمة أولوياته.

لم يختلف الأمر كثيرا عن الحالة السعودية الإيرانية؛ فإيران تنصب نفسها زعيما للشيعة في العالم وتدافع عنهم، بل وصل الأمر في بعض الأحيان لربط أوضاع الشيعة في بعض الدول محدد لعلاقتها بها. هنا يمكن الإشارة إلى موقف إيران من إعدام السلطات المملكة العربية السعودية لرجل الدين الشيعي نمر النمر في 14 مايو 2015¹.

¹ وصل الأمر إلى تبنى إيران لهجة حادة ضد المملكة العربية السعودية كرد على هذا الحدث حيث صرحت إيران على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية أن المملكة العربية السعودية ستدفع "ثمنا باهظا" لإعدامها رجل الدين الشيعي المعارض نمر باقر النمر. فرانس 24، متاح على الرابط: <https://cutt.us/5pvR2>

وقد مثلت الأيديولوجيا أحد أسباب التنافس السعودي الإيراني منذ الثورة الإيرانية عام 1979 والتي سعت من خلالها إيران إلى اعتبار العامل المذهبي حدا فاصلا بينها وبين المملكة العربية السعودية . فقد شغل البعد الإيديولوجي مكانة محورية في إطار العلاقات بين الجانبين الأمر الذي مثل حجر عثرة على الدوام حالت دون استرخاء العلاقات أو اتخاذها منحى تعاوني. فمنذ نجاح الثورة الإيرانية دخلت إيران والمملكة العربية السعودية في إطار تنافسي على زعامة العالم الإسلامي حيث يرى كل جانب نفسه الممثل الحقيقي للمسلمين والذي يحمل الرؤية الكاملة لصحيح الإسلام، بل وينبغي أن يتم تصديرها للخارج حتى تسهل عملية القيادة المنشودة.

ولأجواء الحرب الباردة الكثير من الديناميات التي تؤثر على العلاقات الخليجية الإيرانية والتي تمثل السياق الإقليمي المباشر للعلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران؛ وهو ما لا يقتصر على جانب بعينه، حيث تنتشعب العوامل المؤثرة على تلك العلاقات وفي مقدمتها مواقف القوى الدولية من مشكلات وقضايا منطقة الشرق الأوسط، بما تمثل من أهمية جيوسراتيجية بالنسبة لخريطة لعلاقات الدولية بشكل عام.

ففي أعقاب الحراك الشعبي عام 2011، كانت دول مجلس التعاون الخليجي يترسخ لديها مخاوف وقناعات بوقوف إيران خلف تلك الاحتجاجات. بجانب ذلك، فإن الدول الخليجية يترسخ لديها قناعة أن أي تقارب أمريكي إيراني سيكون على حساب المصالح الخليجية ما يؤدي إلى إضعاف الدور العربي في المنطقة ما قد يؤدي بالضرورة إلى تقارب بين الدول الخليجية وإسرائيل التي ترى في إيران تهديدا بالنسبة لها. وهنا يلاحظ أنه في الوقت الذي التقى فيه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري نظيره الإيراني محمد جواد ظريف على هامش اجتماعات الأمم المتحدة جرت مباحثات متشابهة بين دبلوماسيين ونظرهم من عدد من الدول الخليجية¹.

وتجدر الإشارة إلى أن أية حالة تصعيدية بين الجانبين إنما هي مقيدة بالضرورة بحدود معينة فرغم التصعيد الكلامي بين الإدارة الأمريكية وإيران، إلا أن أيا منها كان يجرؤ إلى سيناريو الحرب بل إن الرئيس الأمريكي أعلن أن مضيق هرمز ممر ملاحى عالمي ويخدم المصالح الدولية وبالتالي فعلى العالم أن ينخرط في الدفاع عن المنطقة التي تقع في قلب ممرات الملاحة العالمية. وحتى إيران نفسها

¹ كيري يلتقي ظريف لأول مرة منذ التوصل لاتفاق مبدئي بشأن برنامج إيران النووي: <https://cutt.us/1BHdH>

ورغم إعلانها أن حظر تصديرها للنفط بموجب العقوبات الأمريكية سوف يدفعها لحرمان العالم من استخدام مضيق هرمز بل وتلويحها باحتمالات غلق المضيق، إلا أنها لم تجرؤ هي الأخرى على الذهاب إلى سيناريو الحرب نظرا لعدم قدرتها على تحمل تبعات هذا السيناريو.

هنا ترجح الباحثة استمرار سيناريو الحرب الباردة والذي يستبعد بدو كلاً من الصدام المباشر والتقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران. فالجانبان يرى صعوبة تحقق أي من هذه السيناريوهين الأمر الذي يرتبط بعدد من المتغيرات المتصلة بالبيئتين الداخلية والخارجية لكلا البلدين، وهو ما يتفاعل بدوره مع البعدين الأيديولوجي والاقتصادي بما لهما من أهمية عند صناعة القرار الخاص بالعلاقات الإيرانية السعودية .

داخليا يعاني النظام الحاكم في المملكة العربية السعودية وإيران من العديد من الضغط والتحديات التي تتراوح ما بين السياسة والاقتصاد؛ ففي إيران يتعاضد دور المعارضة وتوسع المساحة التي باتت تشغلها خلال السنوات الأخيرة. وذلك على خلفية الأزمات الاقتصادية وعجز الأنظمة الحاكمة على السيطرة عليها فضلا عن اتساع تأثير الضغوط الخارجية التي تمارسها الولايات المتحدة في إطار صراعها مع إيران لمواجهة سياستها الخارجية المتعارضة مع توجهات حلفاء واشنطن سواء دول الخليج أو إسرائيل. وينعكس كل ذلك على تأزم الوضع الاقتصادي ما يجعل السلطات الإيرانية تفكر مليا عند النظر إلى قرارات الحرب أو الصدام المباشر مع خصومها سواء من الغرب أو الفاعلين الدوليين.

وفي المملكة العربية السعودية لا يتميز الوضع الاقتصادي كثيرا وبخاصة مع التحديات التي تفرضها رؤية النخبة الحاكمة تجاه عملية التحول الاجتماعي التي تقودها في السنوات الأخيرة ولاسيما في إطار الرؤية الإستراتيجية 2030.

يتفاعل ذلك مع دور التيارات المتشددة في النظام السياسي لدى كلا الجانبين. فمن جهة يقف الحرس الثوري الإيراني في مواجهة أية توجهات نحو التقارب مع المملكة العربية السعودية، ومن جهة أخرى يبرز دور النخبة الحاكمة والجديدة بالمملكة العربية السعودية والتي يقودها ولي العهد محمد بن سلمان والذي يعد أكثر خبرة في التعامل مع ملفات السياسة الخارجية السعودية، وهو ما يتجلى في إتباع المقاربة العسكرية في التعامل مع الصراع الداخلي في اليمن.

يتوازي كل ما سبق مع التوجهات الأيديولوجية المتنافرة بين نظامي الحكم لدى إيران والمملكة العربية السعودية ما يعمق صعوبة الحديث عن أي تقارب بين الجانبين. وهو ما يتزامن مع بيئة خارجية ضاغطة على عملية صنع القرار لدى الجانبين. فالعلاقات الإيرانية الأمريكية منذ 1979 تتأرجح ما بين السيئ والأسوأ فضلاً عن حرص الإدارة الأمريكية على استرضاء الدول الخليجية نظراً لاعتبارات المصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية، وكذا الحال بالنسبة للمواقف الأوروبية التي ترهن دعمها لإيران بالتزام الأخيرة بالسيطرة على سلوكياتها بالشرق الأوسط والحفاظ على أمن جيرانها.

كما يأتي دور العامل الاقتصادي مرة أخرى لكن على المستوى العالمي الذي يشهد أزمة اقتصادية عالمية عميقة تجعل الاقتصاد العالمي لا طاقة له بتحمل تبعات حرب في واحدة من أهم المناطق جيوسراتيجياً كالشرق الأوسط والخليج العربي ومضيق هرمز.

كل ما سبق يحول بدوره دون لجوء الجانبين إلى سيناريو الصدام المباشر أو التقارب بما يعزز من كفة سيناريو الحرب الباردة، في الوقت الذي تتوفر به كافة الشروط التي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى نهايته.

خلاصة الفصل

تناول هذا الجزء من الدراسة الانعكاسات التي أفرزها الحراك الشعبي في بعده الجيوستراتيجي على التنافس الإيراني السعودي، واستخلصت الدراسة ما يلي:

أنه وبالنظر لدور الأمريكي المهم في تفاعلات الشرق الأوسط، والذي يعتبر محدد هام في العلاقات الإيرانية السعودية بحيث أي تغيير على مستوى هذا الدور يكون له الأثر المباشر على طبيعة العلاقات بين البلدين، وهذا ما رصدناه من خلال تحليل التراجع النسبي لتأثير الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي:

جاءت إستراتيجية إدارة أوباما كحلقة متممة لإستراتيجية الفوضى الخلاقة التي جاءت بها كونداليزا رايس سنة 2005، والتي تعني تخفيض التأثير الأمريكي في الشرق الأوسط، وتتيح الفرصة لقوى أخرى لتغيير، من غير التورط الأمريكي المباشر في ساحة الصراعات، لأنه باستثناء امن إسرائيل تراجعت أهمية الشرق الأوسط في إطار التحول الاستراتيجي لمنطقة جنوب شرق آسيا واكتشاف الغاز الصخري، مع إمكانية توظيف النفوذ الإيراني لإدارة صراعات المنطقة.

وهو ما نستدل عليه من خلال أكثر من مؤشر:

أولها الانسحاب العسكري من العراق نهاية 2011، وهو يعني الفرصة الذهبية لإيران لملئ الفراغ الأمني فيها، بعد أن ملأته سياسيا بعد وصول حلفائها لسلطة. ولاشك أن أمريكا بإسقاطها نظام صدام حسين خدمت إيران خدمة مجانية باعتبارها حيدت عدوها الأول في المنطقة، وهو ما نجم عنه زيادة نفوذها في المنطقة، وهذا بدوره أدى إلى زيادة حدة التوتر مع المملكة العربية السعودية.

ثانيا: تراجعها بصورة واضحة في إدارة أهم القضايا الأمنية في المنطقة، كما أنها ساهمت في نقل الولاءات من أنظمة كانت حليفة لها إلى أنظمة كانت تعتبر أكثرها عداوا (جماعة الإخوان المسلمين في مصر بعد حسني مبارك)، إضافة إلى دورها الغير أساسي في عملية حلف الناتو لإسقاط نظام معمر القذافي. وهو ما أدى إلى صعود الدور الروسي والصيني لتصبح لدى إيران هامش أكبر للمناورة خاصة أن روسيا حليف استراتيجي لها.

ثالثاً: والذي نعتبره ذروة الانفتاح الغربي على إيران كان الاتفاق النووي الإيراني سنة 2015. ولا شك أن هذا التقارب الأمريكي الإيراني، في ظل تراجع الحضور الأمريكي، وتمادي الدور الإيراني في تدخلاته في شؤون دول الحراك الشعبي خاصة سوريا واليمن، كان له وطئته على السعودية، وبدا كتواطؤ من جانب "إدارة أوباما" تجاه السلوك الإيراني، ورغم ذلك فقد منحها فرصة إستراتيجية مهمة للعمل على نحو مستقل من دون الاصطفاف خلف القوة الأمريكية، ودفعها لتبني نهجا أكثر حزماً لمواجهة السياسة الإيرانية في المنطقة. فمن اليمن التي مثلت أوسع الميادين التي شهدت تحولا في السياسة الخارجة السعودية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يمكن النظر إليه من خلال ما يُسمّى بـ "عقيدة سلمان" التي رافقها نزعة عسكرية تجاه الصراع الإقليمي، مروراً بسوريا، ووصولاً إلى لبنان تعمل السعودية حالياً على جدول أعمال يتعارض أحياناً بصورة صارخة مع السياسات الإقليمية المترابطة التي تتبعها أمريكا.

ومما سبق ذكره، فقد ترتب على تراجع الأمريكي في المنطقة نتيجة أساسية هو زيادة الاحتكاك المباشر بين المملكة العربية السعودية وإيران، بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بمهمة الرادع والموازن الإقليمي لها في مواجهة إيران بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، مما استوجب إعادة النظر في إستراتيجيتها، وبذلك توجهت المملكة العربية للاعتماد على قوتها الذاتية لمواجهة المد الإيراني في المنطقة، والانتقال من إستراتيجية الاحتواء إلى إستراتيجية الهجوم، لتصدي لطموحات الإيرانية في الهيمنة.

من جهة ثانية دعم تراجع التأثير الأمريكي من الحضور الروسي في المنطقة، الذي يعتبر أحد الفواعل الهامة والمؤثرة في الشرق الأوسط، حيث عملت روسيا منذ سنوات على توطيد نفوذها تبعا لإستراتيجية توسعية متعددة الأبعاد لا يحكمها البعد الاقتصادي فحسب، إنما من خلال سعيها لبناء تحالفات وطيدة مع حلفائها في المنطقة أبرزهم إيران. ازدادت فاعلية الدور الروسي من خلال الأزمة السورية، حيث بدا للعيان محورية هذا الدور وقوته خاصة، وأنها باتت الأقوى عسكريا مع وجود أسطولها البحري في طرطوس السورية. ويمكن الإشارة هنا إلى أن روسيا لم ترحب بالحراك الشعبي في المنطقة، ونظرة إليه كتهديد لأمنها في ظل الصعود الكبير لتيار الإسلامي الديني الذي يثير مخاوفها من أن تنتقل العدوى للإسلاميين داخل أراضيها، إلا أن تهديد مصالحها في ظل الأزمة السورية جعلها تنتقل من دور المراقب إلى المواجهة والهجوم. ومن خلال الأزمة السورية التفت

الفصل الرابع — انعكاسات التحالفات الجيوستراتيجية للمركز على التنافس الإيراني السعودي ومستقبل هذا التنافس

المصالح الإيرانية الروسية، حيث التقى الطرفان لدعم نظام بشار الأسد، وبذلك ازداد التفاعل بين هذين الأخيرتين كل بما يخدم مصلحته.

خاتمة

في نهاية هذه الدراسة التي سعينا من خلالها لمعالجة إشكالية مفتوحة حول مدى تأثير الحراك الثوري كتحول جيوسياسي عرفته المنطقة منذ 2011م، على التنافس الإيراني السعودي، والتي حاولنا من خلال فصولها إثبات الافتراضات التي طرحناها، ومحاولة فحصها من خلال رصد أهم مظاهر التأثير لهذا التحول الجيوسياسي، على التنافس الإيراني السعودي خلال الفترة الممتدة من 2011-2016 وكانت النتائج كالتالي:

رغم مرور قرابة عقد من الزمن على موجه الحراك الشعبي التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط إلا أنه في اعتقادنا لازال الوقت مبكرا على إطلاق حكم نهائي على نتائجها، خاصة في ظل حالة التشابك والتفاعل بين مختلف القوى الفاعلة فيها سواء كانت محلية، أو إقليمية أو دولية. حيث أن هذه الموجة أفرزت مجموعة من التداعيات الأمنية الخطيرة شكلت ملامح بيئة شديدة التعقيد ليس فقط من حيث كثرة صراعاتها الداخلية، وتعدد نمط التحالفات فيها إنما أيضا تغيرت طبيعة الفواعل المؤثرة فيها أمام تراجع دور الدولة وصعود تأثير الفواعل من غير الدول.

ورغم صعوبة إطلاق نتائج نهائية، إلا أنه يمكننا استخلاص أول نتيجة مفيدة في هذه الدراسة وهي عودة تأثير الجيوسياسية، التي ترتبط بحالات الفراغ في القوة الفاعلة الإقليمية أو الدولية، مما يدفع القوى المتواجدة في النسق إلى تبني سياسات إقليمية تهدف إلى إعادة تموضع القوة في الإقليم لصالحها، وهو ما برز بشكل واضح بعد الحراك الشعبي الذي أثر بشكل مباشر على توازنات القوى الإقليمية في النسق الإقليمي الشرق أوسطي، التي انحصرت قبل سقوط العراق في ثلاث قوى مركزية العراق ومصر، وسوريا، وفي حين أدى سقوط العراق إلى بروز الدور الإيراني، فقد أدى الحراك الشعبي إلى بروز الدور السعودي. أما بالنسبة لتأثير الحراك على بنية النسق الدولي. فيمكننا القول أنه أثر بشكل مباشر على مستوى تحالفات القوى الدولية الفاعلة في النسق بعد أن فقدت الولايات المتحدة الأمريكية حليف هام في المنطقة. وهو نظام حسني مبارك في المقابل تصاعد الدور الروسي معززا بقاء نظام حليف هو نظام بشار الأسد.

من جهة أخرى، يمكننا القول أن خصوصية المنطقة تشكل متغيرا مهما في الكشف عن حدود التفاعل بين النسق الفرعية والنسق الدولي، وفي هذا السياق رصدت الدراسة أن نجاح أو فشل التغيير

خاتمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

الذي طمحت له الشعوب مرتبط ارتباطا وثيقا بالنسق الدولي حيث يفتح النسق الدولي المجال لفاعلية الدول الراغبة في التغيير ما إذا كان هذا التغيير لا يضر بمصالح وأمن القوى الكبرى فيه، وبذلك ينشأ ارتباط بين السياسية الخارجية لدول الصغرى ومصالح القوى الدولية، وهذا ما لاحظناه في حالتنا الحراك الثوري في كل من تونس ومصر حيث استطاعت القوى الداخلية الراغبة في التغيير إسقاط النظم الحاكمة دون أن يكون لقوى النسق الدولي خيار إلا التكيف مع التطورات الداخلية فيها. ويمكننا الإشارة هنا إلى أن التركيبة الداخلية المتجانسة على مستوى الهوية في هذه الدول ساهمت بشكل كبير في نجاحه، في المقابل لم تتجوا الدول الأخرى (ليبيا، اليمن، البحرين، سوريا) التي تحظى بمكانة إستراتيجية وموقع جغرافي مميز من اجتذاب التدخلات الخارجية.

وبذلك يمكننا القول أنه أدت مصالح القوى الإقليمية والدولية دورا أساسيا في توجيه الحراك الشعبي تبعا لحسابات مصالحها. خاصة وأن التركيبة الغير متجانسة لهوية الدولة الوطنية ساهمت بشكل كبير في انحدارها نحو صراعات داخلية تحركها أطراف إقليمي ودولية.

استخلصت الدراسة أن الانهيار الذي شبهه البعض (بالدوميزو) للأنظمة التقليدية في الدول العربية فتح جبهات عالية من الفوضى وانعدام الأمن، وأدت أزمت دوله إلى تفاقم الوضع الأمني الغير مستقر ومن ثم انشغالها بوضعها الداخلي، هو ما شجع دول مثل المملكة العربية السعودية باعتبارها الأكثر استقرارا والأكثر مالا إلى التحرك بالاعتماد على قوتها الذاتية للعب دور إقليمي مؤثر لتوجيه تفاعلات المنطقة بما يخدم مصالحها، وبات من الواضح الدور الذي باتت تلعبه السعودية في التفاعلات الأساسية في المنطقة، بعد تراجع تأثير الأدوار الأخرى مثل مصر وسوريا، ولا يرتبط تحول النحل السياسي في الشرق الأوسط للمملكة العربية السعودية بامتلاكها قوة المال فحسب، وإنما أيضا في شبكة علاقاتها الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يجعلها تلعب الدور الموازن في مواجهة التهديدات الخطيرة التي تأتي من النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، والذي ازداد بشكل متصاعد بعد 2011.

أما إيران فقد تعاملت مع الحراك الشعبي منذ بدايته من وجهة نظر وضعها الإقليمي وعلاقاتها وتحالفاتها والفرص التي يتيحها لها على المستوى الإقليمي، واعتبرتها فرصة للحصول على أكبر قدر من النفوذ، بما يحقق مشروع الهيمنة الإقليمية الذي تؤمن بتحقيقه بناء على إدراك نخبتها الحاكمة أنها تمتلك كل أبعاد القوة لتفوق والهيمنة على كافة الأصعدة: موقع استراتيجي هام وزن ديمغرافي كبير

خاتمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

وثرات الطاقة النفطية والغاز الطبيعي، القوة العسكرية، وهوية شيعية، وكل هذا يؤهلها بأحقية قيادتها للشرق الأوسط والعالم الإسلامي كافة.

وبذلك جاء الحراك الثوري الشعبي ليضيف فصلا آخر من فصول المنافسة الطويلة بين المملكة العربية السعودية وإيران، حيث لا تكاد تكون هناك ساحة تتواجد فيها إيران إلا ويقابله تواجد للسعودية ولا شك أن هذا التنافس يأخذ زخمه نحو مزيد من التصعيد أو التهدئة من معطيات البيئة الإقليمية حيث قبل 2011م كان هذا التنافس ممثلا في صراع المحاور بين محور المقاومة، ومحور الاعتدال ليأخذ بعد 2011م أبعادا جديدة، وأكثرها حدة حيث فتحت الفترة التالية للحراك ساحات جديدة لنفوذ وأسست قضايا خلافية تعارضت فيها المواقف واختلفت عليها الأهداف.

حيث كان من الواضح أن لكل من الطرفين قراءة مختلفة حول ما يحدث في كل من سوريا والبحرين فمثلا ما حدث في سوريا من وجهة نظر الإدارة الإيرانية ما هو إلا مؤامرة كبرى تستهدف إيران إلا أنها وجدت في حراك البحرين بأنه صحوة إسلامية امتدادا لثورتها الكبرى، وأن مواجهته من قبل النظام البحريني هو انتهاك لحق الشعب البحريني، والعكس بالنسبة للمملكة التي دعمت الحراك في سوريا بكل قوة في حين تدخلت عسكريا لتوقف حراك البحرين.

يمكننا القول أننا استعنا بالأسس النظرية التي ارتكزت على اختيار مجموعة من المتغيرات من أكثر من مستوى تحليلي واحد لرصد أثر التحولات على التنافس الإيراني السعودي، ففي حين جادلت الواقعية بأنه تنافس قوة ونفوذ، فإن البنائية تجادل في اختلاف الهويات وقيمها السياسية التي تشكل تصادم بين الدول، في حين تناول مقترب الدور أهمية النخب وتصوراتها لدور المنوط لها ضمن نسقها، ويمكننا القول:

استفادت الدراسة لفهم أثر التحولات الجيوسياسية على التنافس الإيراني السعودي، من **الطرح الواقعي** بشقيه الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة، أن كل الصراعات هي صراعات من أجل تحصيل مزيدا من القوة، ولأنها في ظل نظام يتميز بالفوضوية، فإن الدول تسعى لاستخدام كافة الأساليب التي تمكنها من الحصول على مزيد من القوة وهو ما يخلق تنافس بين الأطراف تؤدي إلى تهديد طرف لآخر، في ظل بحث كل دولة لتحقيق أمنها سواء كان بالدفاع أو الهجوم. وهو ما يفسر

خاتمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

التنافس الإيراني السعودي في البحرين وسوريا، وخاصة اليمن على وجه الخصوص كمناطق رخوة لنفوذ.

كما استفادت من الواقعية الجديدة في نقطتين مهمتين: الأولى؛ تخضع سياسات القوى الإقليمية في النسق الشرق أوسطي ممثلة في دراستنا في إيران والمملكة العربية السعودية لتدخلات أجنبية وضغوطات خارجية أو كما يسميها الواقعيون قيود النسق الدولي بما تعطيه من فرص، وتفرضه من قيود خاصة أنها تتفاعل في نسق إقليمي بحجم منطقة وأهمية الشرق الأوسط.

ثانياً؛ يشكل تحالف القوى الإقليمية مع القوى الدولية متغيراً مهماً في إدارة كفة التنافس بينها، وهنا يشكل المحدد الأمريكي ركيزة أساسية في مثلث التوازن الاستراتيجي بين السعودية وإيران الذي يمكن النظر إليه وفق وجهتين، وجه الفرص، في طرف العلاقات الأمريكية السعودية ووجهة القيود في العلاقات الأمريكية الإيرانية.

أما التساؤل الذي يبحث في كيف ساهمت نظرية توازن التهديد في تفسير التنافس السعودي الإيراني، فهي في رأينا تقدم صورة واضحة عن ذلك، ففي حين جادل والتز أن الدول تسعى لكسب مزيد من القوة من أجل تحقيق التوازن مع قوة الدولة الأخرى المنافسة، فيعتبر ستيفن والت التهديد السمة الحتمية التي تواجه النسق الإقليمي بمختلف وحداته، وبالتالي فإن هذه الدول تسعى إلى زيادة قوة تهديدها في مواجهة التهديدات الأخرى، للحفاظ على أمنها وبقائها.

وهذا يمكن أن يفسر التنافس السعودي الإيراني، أن المملكة العربية السعودية اعتمدت طيلة سنوات في نظرتها لإيران وفقاً لنظرة السعي لتحقيق التوازن في القوة، وهو ما يفسر سعيها الدائم إلى رفع قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية في مواجهة قوة الطرف الإيراني العسكرية والسياسية والثقافية. لكن منطق التوازن والحصول على أكبر قدر من القوة والتسلح لم يوفر الأمن المطلوب للسعودية، في ظل التهديد المحيط بها خاصة التوغل الإيراني في الشرق الأوسط، ومشروعها لنشر المذهب الشيعي وهو ما يهدد نسيج الوحدة العربية في داخل دول الخليج العربي.

وفي ظل ازدياد حجم التهديد الإيراني من خلال تدخلات إيران المتزايدة في الدول العربية التي شهدت الحراك الثوري الشعبي بعد 2011 ممثلة في البحرين، وسوريا، واليمن، هذه الأخيرة التي تعتبر العمق الاستراتيجي للسعودية، لذلك كان لا بد من التحول من فكرة تحصيل أكبر قدر من القوة لتحقيق

خاتمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

التوازن إلى إستراتيجية التوازن في التهديد التي تعتمد على بناء تحالفات في مواجهة التهديد المشترك وهو ما يفسر التعاون الاستراتيجي بين السعودية، ودول الخليج في مواجهة التهديدات الأمنية الخطيرة. وما يفسر التدخل العسكري السعودي في البحرين واليمن.

فيما استفادت الدراسة من **الطرح البنائي** ، في تفسيره للتنافس السعودي الإيراني، من خلال تركيزها على متغير الهوية وما يهددها والبناء الاجتماعي، وعلى كيفية إدراكه من قبل صناع القرار. فقد طرحت التحولات التي تشهدها الشرق الأوسط مجموعة من القضايا الأمنية الجديدة مثل بروز الصراعات الداخلية، وتزايد شعور الأقليات، وتصاعد دور الفواعل الأخرى غير فواعل الدول، وانتشار الإرهاب... الخ فكل هذه المعطيات تعتبر بناء اجتماعيا جديدا، يحرك سلوك الدول وفق إدراكها لهذه المتغيرات أو (التهديدات) الجديدة:

وفق تفسير البنائية، فإن التنافس السعودي الإيراني يحدده البعد الإيديولوجي. فمن خلال تناولنا لقيم النظرية السياسية التي تميز السلوكات الخارجية لكلا الطرفين، رصدنا أن كل من المذهب الوهابي، والمذهب الشيعي الإثني عشري هما الإيديولوجيتان التي شكلتا حجر الأساس في بناء النظام السياسي للمملكة العربية السعودية، وإيران بعد الثورة، وبذلك فإن هذا الاختلاف يشكل أحد المحددات الأساسية لتغذية التنافس بينهما، على اعتبار أنهما إيديولوجيتين متناقضتين تماما، فالمذهب الشيعي الذي يقوم عليه النظام السياسي الإيراني بعد الثورة له نزعة عالمية من خلال حديثه عن الإمام الغائب المنتظر الذي سيأتي يوما ليقضي على كل ظلم في العالم (ومن هنا برز مبدأ تصدير الثورة في انتظار الإمام الغائب)، وبذلك اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بطابع ديني ومذهبي، وهو ما أدى إلى أن تكون في مواجهة المملكة العربية السعودية التي تعتبر الوهابية بأنها النموذج الوحيد السليم للإسلام والدولة الإسلامية التي يجب إتباعها. كما أنها أكثر تأثرا بسياسات إيران ذات الطابع المذهبي أمام تواجد الأقليات الشيعية التي تشكل المجال الحيوي المذهبي لإيران تستطيع التأثير فيه.

كما أنه نتيجة الاختلافات والفروق بين الهويات يؤدي إلى اختلاف المصالح، وهذا على عكس ما يكون عليه الدول في نسق متجانس ذو هوية مشتركة مما يخلق مصالح مشتركة ، وفي هذا جزء كبير من الحقيقة لأن هذا الاختلاف الإيديولوجي يؤدي إلى خلق هوية مشتركة تنتمي للجماعة من خلال تحديدها للآخر أي من معنا ومن ضدنا، لكن رغم أهمية هذا البعد فقد أثبت الواقع السياسي بعد الحراك في الشرق الأوسط أن الدول عقلانية في توجهاتها ضد درء الخطر وتعظيم النفع.

خاتمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

ورغم أهمية هذا البعد في تفسير التنافس بين الطرفين إلا أننا لا يمكن أن نعتبره محددًا رئيسيًا لتنافس بعد 2011، إنما يمكننا اعتباره أداة استعملها الطرفان لإدارة التنافس بينهما، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال مؤشرين:

أولاً: أن كل من المذهب الوهابي، والمذهب الشيعي الإثني عشري (وانتظار الإمام الغائب) هما بالأساس مشروع لتقديم نموذج الدولة، الأمتل لقيادة العالم الإسلامي، التي على المسلمين إتباعها وبالتالي فهما أداة يستعملها الطرفان لإدارة صراعهما السياسي حول البحث عن الزعامة.

ثانياً: أثبتت الساحة الإقليمية بعد الحراك الشعبي أن التنافس بين الطرفين ليس ديني أو مذهبي إنما تم توظيف الدين والمذهب لإدارة الصراع، فمنذ سنة 2011 لوحظ تصاعد توظيف الدين السياسي حتى أصبح أبرز الملامح الرئيسية المشكلة لشرق الأوسط، بعد تصاعد دور الفاعلين من غير الدول والبروز في الساحة كالتنظيمات المسلحة مثل تنظيم داعش، وحركة الحوثيين إضافة إلى تصاعد الاحتقان الطائفي بين السنة والشيعة وهو ما رفع من مركزية توجهات السعودية وإيران لارتباط سياساتهما بسياسة الدين السياسي.

واتضح ذلك من خلال التوظيف السياسي للأقليات في ظل الاحتقان الطائفي، والذي نستدل عنه من خلال الحسابات الإستراتيجية التي وجهت موافقهما، وفصلت في حدود مصلحتها الذاتية أكثر من شعاراتها الإيديولوجية والمذهبية. وتجلّى هذا بوضوح من خلال الموقف الإيراني الذي دعم مطالب الشعوب في جل دول الحراك واعتبره صحوة إسلامية وامتداد لثورتها المجيدة، لكنها في الوقت نفسه دعمت نظام بشار الأسد في مواجهة حراك شعبي طالب بنفس الحقوق التي طالب بها شيعة البحرين. أما بالنسبة للمملكة فقد كيفت المظاهرات التي حدثت في المنطقة الشرقية ذات الغالبية الشيعية تكييفاً طائفيًا حيث استخدمت الاحتجاجات الشيعية لترهيب السنة بخطر المد الإيراني وسطوته على حقول النفط بمساعدة شيعة الجهة الشرقية، كما لعبت بقوة بالورقة الطائفية حيث وقفت في الجانب المضاد لشيعة سواء في البحرين أو في سوريا (حيث النظام شيعي علوي)، وضد الحوثيين في اليمن.

في حين استفادت الدراسة من **مقترح الدور** في فهم وتفسير أثر التحولات الجيوسياسية على التنافس السعودي الإيراني، إلى ما يرجعه "كارل هولستي" إلى ركيزتين: **الأولى**، طبيعة ما تحمله النخب السياسية في كل من النظام السعودي والنظام الإيراني، من تصورات، **والثانية** هي الأداء

خاتمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التناهي الإيراني السعودي

فمتغير الإدراك متعلق بنظام معتقدات صانع القرار ونسقه العقدي. أما الأداء فهو كيف يمكن أن يصوغ صانع القرار تصورات سياسته الخارجية وفق معطيات الساحة الإقليمية أو الدولية. ويتضح من خلال رؤية هولستي أن مقترب الدور يحاول إعطاء علاقة توافقية بين البيئة السيكلوجية لصانع القرار من جهة ولكيفية تصويره لبيئته ومقدرات دولته. حيث أن المتغير التابع لهذه العلاقة هو الأداء الخارجي للدولة الذي يمكن أن نقيم، من خلاله دورها الخارجي.

فما يمكننا قوله هو أن عدم توافق رؤية النخب الحاكمة بين الطرفين للتحولات التي تشهدها المنطقة أدى إلى وجود صراع أدوار بينهما؛ وهو أحد المصطلحات التي يطرحها مقترب الدور. فاختلاف الفهم المشترك للتهديدات الأمنية الجديدة أدى إلى اختلاف السلوكيات الخارجية حولها، فما يهدد الطرف السعودي لا يهدد الطرف الإيراني، بل قد تكون مصلحة والعكس.

أولاً بالنسبة للنخبة في إيران وصناع القرار فيها، فعلى اختلاف انتماءاتهم السياسية قد توحدت إدراكهم وتصوراتهم للمنطقة. فهم يصورون أنفسهم ويلعبون دور المعادي للولايات المتحدة الأمريكية ويرفضون التواجد الأمريكي. وترى إيران وجوب اعتمادها على نفسها لحماية أمنها القومي الأمر الذي تسعى إليه من خلال محاولاتها الحثيثة لتطوير برنامجها النووي، وهو أحد أهم عناصر قوتها العسكرية. كما تسعى إيران إلى استغلال كل الفرص المتاحة لتأكيد دورها في الهيمنة على العالم الإسلامي وقيادته. زعما على ما تمتلكه من تاريخ حضاري تعتقد أنه يؤهلها لذلك؛ وهكذا نراها تدعي حقها الطبيعي في قيادة الخليج والعالم الإسلامي.

وكان الحراك الشعبي إحدى فرصها الهامة، لذلك حاولت استغلاله لصالحها، وهو ما نستدل عليه من خلال تدخلاتها الحثيثة في البحرين، واليمن، وسوريا بشكل أكبر. وقد ساعدها في ذلك التراجع الأمريكي من المنطقة من خلال فكرة توجهه شرقاً، وبذلك استغلت إيران كل هذه المعطيات بهدف الانتقال من دور الفاعل الإقليمي إلى دور المهيمن الإقليمي. وذلك بتوظيفها لتوليفة متكاملة من عناصر القوة الناعمة المرتكزة على البعد الديني والموروث التاريخي والثقافي للقومية الفارسية إضافة إلى عامل القوة الصلبة المستند إلى العامل العسكري والجغرافيا السياسية لها.

في المقابل يختلف إدراك السعودية وتصوراتها للمنطقة ضمن نسقها. فالسعودية والى وقت قريب قبل الحراك الثوري، كانت تنتهج سياسة تتميز بالهدوء واللاعائية في المواقف وعدم التدخل المباشر

خاتمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

في الشؤون الداخلية للدول؛ حيث ظلت بعيدة كل البعد عن أنماط السياسة الهجومية إلا أن هذه السياسة اللاعدائية واللاهجومية لم تمنعها من التطلع إلى قيادة العالم الإسلامي والسعي إلى ذلك إيماناً منها بما تمتلكه من مقومات تزعم أهليتها لقيادة العالم الإسلامي بدل إيران. حيث تدرك السعودية أهمية محددات قوتها؛ خاصة المحدد الديني الذي يلعب دوراً هاماً في سياستها الخارجية حيث يضيف هويتها الإسلامية شرعيتها للبحث عن دورها لقيادة العالم الإسلامي. خاصة وأنها أرض الحرمين. وهذا ما جعلها تكسب دوراً مقبولاً وسط الدول الإسلامية في المنطقة، غير ذلك الدور المنبؤ الذي يميز إيران من بعض دول المنطقة.

يخبرنا مقترب الدور أيضاً، أن تغير النخبة الحاكمة في المملكة السعودية بوصول الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان، في ظل تغير المعطيات الإقليمية دفع للسعودية إلى البحث عن دور لها في الترتيبات الجديدة للمنطقة ضد الدور الإيراني المتزايد، وذلك في غياب أي دور عربي. وهذا ما أدى إلى اشتداد حدة التنافس بينهما. فمع مجيء ولي العهد محمد بن سلمان تخلت السعودية عن سياستها السابقة التي كانت تقوم على دعم الحلفاء من دون التورط المباشر في أزمات المنطقة وانتقلت إلى سياسة المواجهة ووجوب احتواء التهديد أينما كان، لتجد نفسها في مواجهة إيران عند أكثر من جبهة خاصة في الدول التي تتواجد فيها أقليات شيعية، في اليمن وسوريا والبحرين، وكلها باتت قضايا خلاف وتنافس بينها وبين غريمها إيران التي لم تتوانى هي الأخرى عن التدخل في شؤون الدول العربية.

وكألية لتحسين أداءها فقد غيرت النخب الحاكمة سياساتها من سياسة التحالفات الإقليمية المرنة القائمة على التغير في هياكل التحالفات إلى الاعتماد على التحالفات الوظيفية التي تقوم على التوافق في قضايا محددة مع بقية دولة المنطقة لتحقيق مصالح مشتركة بعيداً عن توافق المصالح في قضايا أخرى، وهو ما نستدل عليه في بناء تحالفها العربي ضد الحوثيين في اليمن، ومحاولة بناءها لقوة عربية مشتركة، والتحالف الإسلامي، كما عملت السعودية على الموازنة بين دوائرها الجيوسياسية الهامة، فهي تحاول كسب العرب كحليف لها، وفي المقابل تلعب دور الحليف المخلص للولايات المتحدة الأمريكية. الذي ساهم النفط في توطيد العلاقة بينهما، وإن كانت من الدول الغنية فإنها تعتمد بصفه شبه كلياً على أمريكا لمواجهة تهديدات مختلفة أولها التهديد الإيراني الذي يميل ميزان القوى

خاتمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

بشدة لجهته، سواء من حيث التفوق في القدرات العسكرية، أو في حجم النفوذ الذي تصاعد بقوة بعد سقوط العراق.

ارتباطاً بما سبق، يمكننا القول أن التحولات الجيوسياسية في المنطقة أقلت بتحدياتها وفرصها نحو مزيد من التنافس الحاد بين كل من الطرف الإيراني والسعودي، ليصبح حروباً بالوكالة تدار بينهما في ساحات كثيرة البحرين، وسوريا واليمن يسعى من خلالها الطرفين تحقيق أكبر قدر من القوة ومناطق النفوذ. وضمن هذا التنافس استعملت كافة المتغيرات التي من شأنه أن تؤثر في الطرف الآخر كالتوظيف السياسي للأقليات، توظيف ورقة النفط كسلاح لضغط والمناورة...، حتى بات ينظر إليه أنه صراع متعدد الأبعاد يتداخل فيه ما هو سياسي مع ما هو ديني، مع ما هو اقتصادي...، لكن في حقيقة الأمر هو صراع مصالح ونفوذ، وظف فيه كل ما هو متاح لتحقيق انتصاره على الطرف الآخر، وهنا تكمن قوة الطرح الواقعي.

كشف تصاعد حدة التنافس بين المملكة وإيران عن وجود نقاط ضعف في القوة لدى كلا الطرفين بالنسبة للمملكة فبقدر قوتها المالية والنفطية، فضلاً عن موقعها بوصفها حامية الحرمين الشريفين إلا أن مسألة الدفاع عن الدولة هو هاجسها الأمني، باعتبارها مسألة صعبة للغاية، وزادتها صعوبة التحديات الأمنية الجديدة في المنطقة، فبلد فاحش الثراء، شاسع المساحة لكن لديها قاعدة سكانية ضعيفة لا يسمح عددهم القليل، وقدراتهم التقنية والعسكرية بالدفاع عن مساحة من الأراضي تعادل ثلاث أضعاف مساحة فرنسا، وإن كانوا مجهزين بأحدث أنواع الأسلحة، وهذا ما جعلها تلجأ للمضلة الأمريكية لحمايتها أولاً، ولموازنة القوة الإيرانية واحتواء نفوذها.

من جهة ثانية فإن تذبذب الحضور الأمريكي بعد الحراك الشعبي، وتخليه عن حلفائه في مقابل تصاعد الحضور الروسي الحليف الإستراتيجي لإيران، شكل هو الآخر تحدياً حقيقياً للسعودية، وهز ثقتها في حليفها القوي، مما دفعها لإحداث نقلة كبيرة في سياستها اتجاه إيران من الاحتواء إلى المواجهة. يمكن الإشارة هنا إلى قرار المملكة بالحفاظ على إنتاج النفط عالياً وعلى أسعار النفط منخفضة، وهي سياسة مدروسة لتقويض الاقتصاد الإيراني. وليس هناك شك في أن هذه السياسة تشكل تحديات كبيرة للمملكة نفسها، التي تشهد عجزاً في الميزانية وتتخذ التدابير اللازمة لخفض الدعم ولكنها تجعل إيران تدفع أيضاً تكلفة عالية جداً.

خاتمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

أما فيما يخص إيران فتكمن الميزة النسبية لها في قوتها الديمغرافية، والعسكرية، ولكن هذه القوة رغم أهميتها في كونها مصدر قوة لحماية الدولة، إلا أنها تشكل عائقاً لها لأنها تشكل في تصورات الدول الأخرى المحيطة بها عامل تهديد. فبعد احتلال العراق الذي قلب التوازن الإقليمي لصالحها أصبحت إيران مستهدفة لكونها من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية دولة راعية للإرهاب. أما بالنسبة لتطور الأخطر فهو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية. تعتبر هذه الخطوة بمثابة تهديد وجودي للدولة الإيرانية فرضته قوة دولية.

نستنتج من ذلك أن كلا من الطرفين بالرغم من امتلاكهما لمقومات لعب الدور الفعال في قضايا التنافس إلا أنه لم يتمكن أي طرف منهما من حسم الأمور لصالحه إلى اليوم، ويمكن أن نرجع ذلك إلى أن لكل منهما ثغرات في طبيعة قوتهما، وكل منهما يشكل تحدياً آمناً للآخر خاصة بالنسبة للمملكة التي تعتبر الدور الإيراني أحد محددات سياساتها اتجاه قضايا الشرق الأوسط سواء في سوريا أو اليمن أو البحرين، وهذا التناقض هو ما تستغله الأطراف الخارجية المتنافسة على المنطقة، وتوظفه بما يخدم مصالحها، عموماً يمكننا القول أن أقرب صورة يمكننا إعطائها لشرق الأوسط منذ الحراك الثوري هو أنها أصبحت بيئة حاضنة لصراع مجموعة من الاستراتيجيات، تسعى كل منها لتحقيق أهدافها، ففي حين تسعى القوى الإقليمية مثل المملكة العربية السعودية لدفاع عن نفسها ضد التهديد الإيراني، فإن هذه الأخيرة حالها حال المملكة فهي تسعى لدفاع عن نفسها من التهديدات الأمريكية أمام استراتيجيات تتصارع لسيطرة والنفوذ في الشرق الأوسط حال الإستراتيجية الأمريكية، والروسية.

واستخلاصاً لكل ما سبق، يمكن القول أنه على كل من المملكة العربية السعودية وإيران أن تدركا أن مستقبل الشرق الأوسط لا يتجزأ، وكما أن هناك عوامل وأسباب بنيوية تجعل التنافس سمة أساسية في طبيعة علاقاتهما فإن هناك مساحات كبرى للالتقاء والتوافق بينهما، حيث تلتقي المملكة مع إيران في ضرورة استقرار أسواق النفط، وتلتقي معها في ضرورة الحفاظ على أمن الطرق المائية والبرية لتسويق وصوله إلى الأسواق العالمية. وتلتقي معها في ضرورة الحفاظ على استقرار وأمن المنطقة الذي بات يتطلب قدراً من التفاهم بين هاتين القوتين، فإن لم يتحقق التعاون في أعماق صورته فعلى الأقل بات من الضروري تكوين مستوى من التعاون بهدف استقرار المنطقة حتى وإن بقيت سمة التنافس هي الغالبة.

خاتمة — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

وأخيرا يمكننا القول رصدت الدراسة التغيرات التي طرأت على الشرق الأوسط من خلال استقراء لطبيعة التحول ومدى تأثيره في مستقبل الخريطة الإقليمية التي قد تتغير كلياً بحيث تنتج شرق أوسط جديد، فواعله مختلفه إقليمية ودولية، إضافة للفواعل من غير الدول، ولكل منها مشروعه في المنطقة. وهذا كلك يبدو مرهونا بالصراع في سوريا واليمن، حيث مادام الصراع فيهما مفتوح فالمستقبل مفتوح على كافة الاحتمالات.

المصادر والمراجع

أولا المصادر والمراجع باللغة العربية

➤ المعاجم والموسوعات:

1. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، الجزء الأول(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1994).
2. ----- ، موسوعة السياسية، المجلد الثالث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979).
3. معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط (القاهرة: مكتبة الشروق، ط4، 2004).
4. غراهام ايفانز ، جيفري تونهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 1997).

➤ الكتب

1. إبراهيم بدر ، النزاعات الطائفية في منطقة الخليج (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2012).
2. أبو داود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2014).
3. الاعظمي وليد حمدي ، العلاقات الأمريكية المملكة العربية السعودية وأمن الخليج(لندن: دار الحكمة، 1992).
4. أوراق بحثية، الوهابية والسلفية الأفكار والآثار، رائد السمهوري(محررا) (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016).
5. بن فرانك ألوف ، جاكوبس وبراغ خانا ، الشرق الأوسط خرائط جديدة ترسم (بيروت: مركز الزيتونة لنشر والدراسات 2013).
6. بن فهد سلمان العودة، أسئلة الثورة(بيروت: مركز إنماء للبحث والدراسات ، 2012).
7. تاج الدين جعفر الطائي ، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي (دمشق: دار مؤسسة رسلان، 2013).

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

8. تريتيا بارزي، إيران والمجتمع الدولي: القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).
9. تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظرية العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات).
10. جار الله عاتق ، النفوذ الإيراني في اليمن .. والفرص الموهوبة (تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي لدراسات، 2016).
11. جراد عبد العزيز ، الجيوسياسية مفاهيم، معالم ورهانات (الجزائر: منشورات الشهاب، 2018).
12. جرجس فواز ، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998).
13. _____ ، "مقدمة: تمزق"، في: فواز جرجس (محررا) ، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).
14. جميل مطر، علي الدين هلال ، النظام الإقليمي - دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط05، 1986).
15. جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
16. جهاد عودة، محمد أحمد النجار ، صراع قيم النظرية السياسية بين إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017).
17. جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة محمد توفيق (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007).
18. جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، 1985).
19. جيوفر روبرت واليستي ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999).
20. حتي ناصف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي ، 1985).
21. حسن محمد الزين ، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير (بيروت: دار القلم الجديد، 2013).

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

22. حسين أحمد ، الأبعاد الإستراتيجية لصعود الدب الروسي (تركيا: مركز الفكر الاستراتيجي لدراسات، 2017).
23. حماد كمال ، النزاعات الدولية - دراسة قانونية دولية في علم النزاعات (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).
24. حمد سعد الموعد، أمن الممرات المائية العربية(دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999).
25. الخزندار سامي إبراهيم ، إدارة الصراعات و فض المنازعات - إطار نظري (الدوحة: مركز الحرية للدراسات، ط1، 2014).
26. خليل ثائر حمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016).
27. دانييل يرغن، السعي بحثاً عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث ، ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2015).
28. دندن عبد القادر، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي 2015).
29. رشيد باسم ، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي(مصر:مكتبة الإسكندرية، 2013).
30. روبرت كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم(الكويت: عالم المعرفة، 2015).
31. ستيفن لأكرو وآخرون، السياسية بين الإسلاميين والليبراليين في المملكة العربية السعودية العربية السعودية ، بول آرتس (محرراً)، في: المملكة العربية السعودية العربية السعودية في الميزان الاقتصادي السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
32. سعيد إبراهيم احمد ، الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية (دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب،2016).
33. السيد أحمد نجار، حال الأمة العربية 2017-2018؛، نيفين مسعد (محرراً)،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2018).
34. الشجاع أحمد أمين ، بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجه (اليمن:مكتبة طريق العلم، 2012).

35. شحاته محمد نصر ، السياسية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي الاستمرارية والتغير(القاهرة:دار العين لنشر والتوزيع، 2015).
36. الشكعة مصطفى ، إسلام بلا مذاهب: الفرق والجماعات الإسلامية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017).
37. الصامدي فاطمة ، التيارات السياسية في إيران (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)
38. الطحاوي عبد الحكيم عامر ، العلاقات المملكة العربية السعودية الإيرانية و أثرها في دول الخليج(المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان، 2004).
39. الطرابلسي شرين، مملكة الإنسانية؟ قيم المملكة العربية المملكة العربية السعودية وأنظمتها ومصالحها في مجال العمل الإنساني(لندن: معهد التنمية في ما وراء البحار، 2017).
40. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، دور الأوبك بقيادة السعودية في استقرار أسواق النفط العالمية (دار ناشري لنشر الالكتروني، 2017).
41. عبد الحي وليد، بنية القوة الإيرانية وآفاقها ،في شفيق شقير (محررا)، إيران ومرتكزات القوة(الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات، 2013).
42. عبد الفتاح علي رشدان، رنا عبد العزيز الخماش، البرنامج النووي الإيراني الأبعاد الإقليمية والدولية(المملكة العربية السعودية :دار جامعة نايف لنشر، 2017).
43. عبد القادر محمد فهم، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية (عمان: دار الشروق، 2010).
44. عبد الله فهد النفيسي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية(مصر:دار البشر لثقافة والعلوم، 2015).
45. عبد المنعم نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
46. العتوم نبيل علي ، إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة (لندن: مركز العصر لدراسات الإستراتيجية المستقبلية ، 2013).
47. عرفات علي جرغون ، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء وأعداء (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع ، 2016).
48. عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية صراع...الانفراج...التوتر (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016).

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

49. عزمي بشارة ، "العرب وإيران ملاحظات عامة"، في: محمد حامد الأحمد وآخرون، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 17، 18).
50. علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2019).
51. علي حسن باكير، **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية... القدرات وحدود التأثير**، في شفيق شقير (محررا)، **إيران ومرتكزات القوة** (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات، 2013).
52. علي ناصر ناصر، **مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني** (بيروت: دار الفارابي، 2013).
53. غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005).
54. غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ 1945**، الدراسات الإستراتيجية 03 (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص. 141.
55. فاضل عباس عضوان، **العلاقات السعودية التركية** (القاهرة: العربي لنشر والتوزيع، 2015).
56. الجحيشي فراس أحمد، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة** (الأردن: الأكاديميون لنشر والتوزيع، 2015)، ص. 296.
57. فرج أنور محمد ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).
58. فريد زكريا، **من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي** ، ترجمة رضا خليفة (القاهرة : شركة الأهرام لترجمة والنشر).
59. فهمي أحمد ، **دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات) ، 2012.
60. كريس براون ، **فهم العلاقات الدولية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
61. كرين برينتن، **تشريح الثورة**، ترجمة سمير الجلبى (أبو ظبي: دار الفارابي 2009).
62. الكعكي يحيى أحمد ، **الشرق الأوسط و الصراع الدولي - دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع** (بيروت: دار النهضة، 1986).

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

63. كلاوس دودز، ديفيد اتكنسون، **الجغرافيا السياسية في مائة عام - التطور الجيوبولتيكي العالمي**، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان (بيروت: المركز القومي للترجمة، 2010).
64. الكواز محمد سالم، **العلاقات السعودية الإيرانية 79-2011 - دراسة تاريخية سياسية** (الأردن: دار غيداء لنشر والتوزيع، 2013).
65. كي نوش بنفشه، **العلاقات السعودية-الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم**، ترجمة ابتسام بن خضرا (بيروت: دار الساقى، 2017).
66. لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين-التحديات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
67. مازن شندب، **داعش: ماهيته، نشأته، أهدافه، إستراتيجيته** (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).
68. المالكي مبارك عبد الله، **مختصر الثقافة السياسية** (عمان: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2013).
69. مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2002).
70. محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** (القاهرة: دار الفجر لنشر والتوزيع، 2002).
71. _____، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت: دار الجيل، 2002).
72. محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك - دراسة تطبيقية في الشرق الأوسط** (مصر: مؤسسة همداوي للتعليم والثقافة، 2014).
73. أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية لثورات العربية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
74. محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية** (مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 2010).
75. محمد وقيع الله أحمد، **مدخل إلى الفلسفة السياسية** (دمشق: دار الفكر، 2010).
76. مكلاوي نجلاء، يحيى صهيب وآخرون، **الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي** (تركيا: مركز صناعة الفكر لدراسات الإستراتيجية، 2015).
77. ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع السوفياتي الأمريكي في الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995).

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

78. المنياوي رمزي ، الفوضى الخلاقة - السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته(دمشق: دار الكتاب العربي، 2012).
79. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007).
80. نصر الدين إبراهيم وآخرون، حال الأمة العربية 2015/2014 - من تغير النظم إلى تفكك الدول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).
81. وائل محمد إسماعيل ، مستقبل التغيير في النظام الدولي (بيروت: مكتبة السنهوري، 2015).
82. وحدة تحليل السياسات ، إيران في أفق 2025(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016).
83. فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية :الموقف والتداعيات (الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).
84. محمد عز العرب، مسارات متشابكة :إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، تحرير محمد عبد الله يونس (القاهرة: المركز الإقليمي لدراسات الإستراتيجية ومجموعة اكسفورد للأبحاث،2015).

➤ المجالات والدوريات:

1. إبراهيم عرفات، منتصف الطريق : الولايات المتحدة وسياسة تقليل مخاطر صراعات ما بعد الربيع، محلق تحولات إستراتيجية، ع. 194 (أكتوبر 2013).
2. أحمد التلاوي، "تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي"، المعهد المصري لدراسات السياسية والإستراتيجية، (أوت 2016).
3. أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 20 (أكتوبر 2008).
4. أحمد محمد أبو زيد ، "كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 44.
5. _____ ، نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد36(خريف 2012).
6. _____ ، "كينيث والتز خمسون عامل من العلاقات الدولية) 1959-2009: دراسة استكشافية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.27 (صيف 2010).

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

7. احمد نوري، نعيمة، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية ، **مجلة العلوم السياسية** ، ع.46(صيف 2012).
8. اشرف كشك ،"توتر العلاقات الإيرانية -الخليجية الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة " ، **دراسات إستراتيجية**، (فبراير 2016).
9. _____ ، "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية" ، **مجلة السياسية الدولية**، ع.196 (أبريل 2014).
10. _____ ، " دول الخليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة" ، **مجلة الدراسات الإيرانية**، مركز الخليج العربي لدراسات الإيرانية، ع.01(ديسمبر2016).
11. آلان كيسوتر، ميليسيا بويل ماهر ،"الارتهاج ل الواقع .. حدود قدرة الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي " ، في ملحق تحولات إستراتيجية : القوى الكبرى أثر الثورات العربية على التحولات في هيكل النظام الدولي، **مجلة السياسية الدولية**، ع.190 (أكتوبر 2012) .
12. أمال درنيز،" التحول في السياسة الخارجية السعودية إتجاه منطقة الشرق الأوسط: نحو إعادة التوضع الإقليمي" ، **مجلة العلوم السياسية والقانون** ، ع.09(يونيو/حزيران 2018).
13. أمل حمادة، "الصراع المقيد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية-الأمريكية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، ع. 196 (أبريل 2014).
14. أمل عالم ،" الصراع السعودي الإيراني على اليمن وجهة نظر يمنية " (الدوحة: مركز الجزيرة لدراسات)، 25 يونيو-حزيران 2015.
15. أنور محمد فرج محمود، "الفاعلون من غير دول والدولة الفاشلة" دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط" ، **مجلة دراسات قانونية وسياسية** _ ، ع. 09(حزيران 2017).
16. إيمان أحمد رجب، الهوية تأثير الثقافة و الدين و التقاليد في العلاقات الدولية ،**اتجاهات نظرية في تحليل السياسية الدولية ملحق مجلة السياسية الدولية** ، ع.186(أكتوبر 2011).
17. برنارد هيكل، المملكة العربية السعودية وقطر في زمن ثورة، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمان، **مجلة دراسات دولية**، ع.55، 2013.
18. تقدير موقف ، "قراءة في الاتفاق النووي الإيراني" ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي،(يوليو 2015).

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

19. جيفري مارتيني، وليام يونغ، مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط ، مركز السياسات الاستخبارية التابع لمعهد أبحاث للدفاع الوطني RAND ، 2017.
20. جون بيليس، ستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية* ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
21. حسين باكير، المشروع الإيراني في المنطقة "واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية"، *مجلة البيان*، ع.09(31 ديسمبر 2012).
22. حيدر زاير العامري، العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد: إطار نظري، *مجلة العلوم السياسية*، ع.53(صيف 2017).
23. خالد عقلا، "اليمن جذور الصراعات الداخلية"، *ملفات إقليمية* ، (11 ماي 2017).
24. داليا رشدي، النظريات القاصرة: لماذا تستعصى "إعادة بناء الدولة في الشرق الأوسط"، *ملحق مجلة السياسية الدولية* ع.207(ابريل 2017).
25. دينا شحاته ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، *مجلة السياسية الدولية*، ع. 148 (ابريل 2011).
26. سعد عبيد علوان السعيد، مصطفى عبد الكريم، "التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي - شرق إفريقيا وانعكاسه على الأمن في الشرق الأوسط"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، ع.03(العراق: 2019).
27. سعيد الصباغ، "أسس وآليات إستراتيجية لنشر المذهب الشيعي"، *مجلة السياسية الدولية*، م.52، ع. 208 (ابريل 2017).
28. شهرزاد ادمام، "الفواعل العنيفة من غير الدول : دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية"، *مجلة سياسات عربية* ، ع. 08(ابريل 2014).
29. شيماء محمد عبد الله أبو عامر، التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران، *مجلة مدارات إيرانية*، ع.01(سبتمبر 2018).
30. ظافر محمد العجمي، "دور إيران في المرحلة الباليستية باليمن"، *مركز الخليج العربي لدراسات الإيرانية*، (أكتوبر 2016).
31. عبد الرحمان الحاج، أثر التدخل الإيراني في سوريا على الخريطة المذهبية، *مجلة الدراسات الإيرانية*، ع.6 (مارس 2018).
32. عبد الزهرة شلش العتابي ، "الموقع الجيوبوليتيكي لليمن وانعكاساته على أوضاعها الداخلية والخارجية" ، *مجلة كلية التربية الأساسية*، ع.49(خريف 2006).

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

33. عبد الله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، *مجلة شؤون اجتماعية*، ع. 108 (شتاء 2010).
34. عدنان هيجانة، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الجوار الخليجي: بين الثابت والمتغير، دورية دراسات، م. 02، ع. 01 (2015).
35. عزمي بشارة، "مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير"، *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، م. 03، ع. 11 (شتاء 2015).
36. _____، الطائفة والطائفية من اللفظ ودلالاته المتبدلة إلى المصطلح السوسيولوجي التحليلي، *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، ع. 23 (شتاء 2018).
37. علي الجرباوي، "الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن"، *مجلة سياسات عربية*، ع. 31 (مارس 2018).
38. علي حسين باكير، "العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا"، *مجلة مدارات استراتيجية*، ع. 05 (أكتوبر 2010).
39. _____، معوقات التغيير: السياسية الإيرانية اتجاه الأزمة السورية"، *مجلة السياسية الدولية*، م. 39، ع. 196 (أبريل 2014).
40. عياش بوشريف، توازن القوى ومعضلة التحالفات في الشرق الأوسط، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ع. 10 (جانفي 2017).
41. غاندي عنتر، التحالف الاستراتيجي بين تركيا والمملكة العربية السعودية: الأبعاد والآفاق، *المعهد المصري لدراسات السياسية والإستراتيجية*، (20 يناير 2016).
42. _____، التدخل السعودي في سوريا الدوافع والسيناريوهات، *المعهد المصري لدراسات السياسية والإستراتيجية*، (فبراير 2016).
43. غيث سفاح متعب، قحطان حسين طاهر، "ماهية الأزمة الدولية - دراسة نظرية"، *مجلة العلوم السياسية*، ع. 42 (صيف 2011).
44. فاطمة الصامدي، إيران والسعودية حدود التنافس والصراع، *مجلة رؤية الترمكية*، ع. 02 (صيف 2016).
45. فراس عباس هاشم، الأزمة اليمنية وتأثيرها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني، *مجلة الخليج العربي*، ع. (1-2)، 2016.
46. فواز جرجس، "أسس ومرتكزات سياسية أوباما الخارجية في ولايته الثانية"، *مركز الجزيرة لدراسات*، (31 يناير/كانون الثاني 2013).

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

47. كينث والتز، "الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة"، *المجلة العربية لدراسات الدولية*، م.7، ع.01. أكتوبر (2003).
48. مالك عوني، "ما بعد الربيع العربي اختبار الكفاية النظرية لمداخل فهم صراعات المرحلة الانتقالية"، *ملحق مجلة السياسة الدولية*، ع.190 (أكتوبر 2012).
49. مالك عوني، "إعادة إنتاج الفشل: لماذا تديم مشاريع إعادة البناء "سراب الدولة" في الشرق الأوسط"، *ملحق مجلة السياسة الدولية*، ع.208 (أبريل 2017).
50. مايكل هيدسون، "تحولات جيوسياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط"، *مجلة المستقبل العربي*، ع.130 (سبتمبر 2014).
51. محمد السعيد إدريس، تحالف الضرورة بين روسيا وإيران جدل التفاعل بين الفرص والتحديات، *مجلة الدراسات الإيرانية*، ع.03 (يونيو 2017).
52. محمد السعيد عبد المؤمن، المرونة الشجاعة: المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي، في: "الدور الإيراني الانفراج المراوغ ومحددات السياسة الإقليمية للجمهورية الإسلامية"، *ملحق مجلة السياسة الدولية*، (يناير 2015).
53. محمد عبد السلام، "التحول نحو المواجهات المكشوفة في الشرق الأوسط"، *مجلة اتجاهات الأحداث*، ع.21 (مايو/يونيو 2017).
54. محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، تحولات الأداء السعودي حيال تشكيل التحالفات الإقليمية رؤية في المحركات والتحديات، *قضايا سياسية*، 2016.
55. محمد مطاوع، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015: المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير، *مجلة سياسات عربية*، ع.15 (تموز/يوليو 2015).
56. مروان قبلان، الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، *سياسات عربية*، ع.18 (يناير 2016).
57. مساعد الزباني، "لهذه الأسباب المملكة العربية السعودية ضمن مجموعة العشرين"، *جريدة الشرق الأوسط*، 14 نوفمبر 2015.
58. مسلم بابا العربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، *مجلة دفاتر السياسية والقانون*، ع.09 (جوان 2013).
59. مصطفى علوي، "مباراة لا صفرية: الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط"، *ملحق مجلة السياسة الدولية*، ع.194 (أكتوبر 2013).

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

60. معتصم صديق عبد الله، المؤسسات العسكرية بين الثقة والتهميش مقارنة بين وضع الحرس الثوري والجيش في بنية النظام الإيراني، **مجلة الدراسات الإيرانية**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ع.01 (ديسمبر 2016)..
61. منير محمود بدوي، "مفهوم الصراع - دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع **مجلة دراسات مستقبلية**، ع.03 (بيروت: 1997).
62. طويل نسيم، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10 (جانفي 2017).
63. عارف محمد ناصر، "الاتجاهات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي"، **مجلة السياسية الدولية**، ع.186 (أكتوبر 2011)، ص. 62.
64. نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ومصر وسوريا نموذجا)"، **مجلة سياسيات عربية**، ع. 12 (كانون الثاني 2015).
65. نورهان الشيخ، تحالف محسوب: محددات التوافق بين روسيا وإيران، **مجلة السياسية الدولية**، ع. 196 (ابريل 2014).
66. هيذر أم روبنسون، علي جي سكوتن وآخرون، الطائفية في الشرق الأوسط: التداعيات على الولايات المتحدة، **معهد الأبحاث rand**، 2018.
67. وحدة الدراسات والأبحاث، "الحوثيون الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم"، **مركز صناعة الفكر لدراسات والأبحاث**، 2017.
68. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، التقارب السعودي التركي: الخلفيات، الدوافع والآفاق، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (أبريل 2016).
69. وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيو-إستراتيجية والثورات العربية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
70. وحدة تحليل السياسات، عاصمة الحزم في عامها الرابع.. هل يريد الخليج الانتصار على إيران أم لديه أطماع في اليمن، **مركز أبعاد لدراسات والبحوث**، (مارس 2018).
71. وصال العزاوي، "الثورات العربية واستحقاقات التغيير - دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية". **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، ع.139 (صيف 2011).
72. وندت ألكسندر، **النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية**، ترجمة عبدالله جبر صالح العتيبي (السعودية: جامعة الملك سعود، 2007).

➤ الوثائق الرسمية:

- الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دستور إيران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989.

➤ التقارير:

1. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية - تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية(المكتب الإقليمي الدول العربية:2009).
2. التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول، مركز الخليج العربي لدراسات الإيرانية ، (ديسمبر 2016).
3. ناصر التميمي، السعودية وأسواق النفط: عدم تخفيض الرياض للإنتاج خيار أم ضرورة، تقارير، مركز الجزيرة لدراسات (يوليو 2015).
4. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2015، نقلا من الرابط
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2015/pdf/ar15_ara.pdf

➤ مواقع الأنترنت:

1. أوباما يتسلم جائزة نوبل للسلام في أوسلو، france24، من الموقع الإلكتروني:
<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/07/201172371850917103.html>
2. إحباط محاولة اغتيال السفير السعودي بواشنطن، **bbc news**، نقلا عن الرابط التالي
<https://cutt.us/MD2Dv>
3. أحمد الكاتب، القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة اقليمية في الشرق الأوسط، نقلا عن الرابط التالي: <https://rawabetcenter.com/archives/1141> (2018/02/08)
1. إيمان رجب، لاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير دول في الثورات العربية، نقلا عن الرابط التالي: <http://www.siyassa.org.eg/News/1818.aspx>
2. التقارب السعودي الإيراني.. هل يحدث وكيف سيؤثر على المنطقة، سبوتنيك، نقلا عن الرابط التالي: <https://cutt.us/HMC5d> (2019/05/16).

3. جريدة رأي اليوم، 2019/9/2.
4. جورج فريدمان، "العشرية القادمة" التلاعب بالقوى الإقليمية" ، نقلا عن الرابط التالي:
<http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/04/20134382748221169.html>
5. الحرب في اليمن: الإمارات العربية المتحدة تخفض عدد قواتها في اليمن، هيئة الإذاعة البريطانية، نقلا عن الرابط التالي: <https://cutt.us/FHDBb>
6. خضر عباس عطوان، العلاقات المملكة العربية السعودية الروسية: المصالح والتحديات ، دراسة منشورة، المركز الديمقراطي العربي، 15 يناير 2019، نقلا عن الرابط التالي:
[.http://cutt.us/ZkEun](http://cutt.us/ZkEun)
7. داليا داسا كاي، جيفري مارتيني ، "الأيام التي تلي الاتفاق مع إيران : الاستجابة الإقليمية لاتفاق نووي نهائي" ، ورقة بحثية صادرة عن مؤسسة rand ، نقلا عن الرابط التالي:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE135/RAND_PE135z1.arabic.pdf
8. ستيفن والت ، العلاقات الدولية عالم واحد و نظريات متعددة ، ترجمة زقاع عادل و زيداني زياتي ، نقلا عن الرابط التالي: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR> .
9. سلطات الحج السعودية تستقبل حجاجا إيرانيين بالورود والحلويات ، rt اسأل أكثر ، نقلا عن الرابط التالي: <https://cutt.us/Xman3> .
10. السياسية المالية وميزان المدفوعات للملكة العربية المملكة العربية السعودية ، نقلا عن الرابط التالي:
<http://old.chamber.sa/mainpage/ChamberServices/SiteAssets/Pages/%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D9%81%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9.pdf>

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

11. عادل الجبير، هل يمكن لإيران أن تتغير؟!، **جريدة الشرق الأوسط**، ع.13567، 2016/1/20.
12. عباس المرشد، الطائفية الجديدة والتحريك المذهبي في البحرين، نقلا عن الرابط التالي: <https://cutt.us/Onvma>.
13. عبد الرحمان جمعة، نماذج من قوى إيران الناعمة في المنطقة، نقلا عن الرابط التالي: <https://www.sasapost.com/models-of-irans-soft-power-in-the-region/>
14. عبد العزيز عبد القادر، "كيف تؤثر المظاهرات والاعتصام في سياسات الدول، مجلة السياسة الدولية، نقلا عن الرابط التالي: www.siyassa.org
4. غالب درويش، بدائل استراتيجية أمام النفط الخليجي لتفادي المرور عبر مضيق هرمز، إنديبننت عربية، نقلا عن الرابط التالي: <https://cutt.us/arlfT> (2019/06/16)
15. فرج العلكوك، السياسية السعودية اتجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة لدراسات، نقلا عن الرابط التالي :
16. فريديريك ويربي، الحسابات الخليجية في الصراع السوري، مركز كارينجي لشرق الأوسط، نقلا عن الرابط التالي: <https://carnegie-mec.org/2014/06/12/ar-pub-55905>
17. فهمي هويدي، رياح التغيير في السياسة الخارجية المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/IOWKy>
18. فينا: أوبك تتوصل الى اتفاق لخفض إنتاجها بـ 1.2 مليون برميل يوميا، france24، نقلا عن الرابط التالي: <https://cutt.us/oUZik>
19. كاميليا انتخابي فرد، هل نتوقع عودة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران قريبا؟ نقلا عن الرابط التالي: www.arabic.cnn.com
20. كيري يلتقي ظريف لأول مرة منذ التوصل لاتفاق مبدئي بشأن برنامج إيران النووي: <https://cutt.us/1BHdH>
21. محجوب الزويري، إيران في مؤتمر ميونيخ للأمن، **جريدة الوطن القطرية**، 2018/2/21.
22. محمد محسن أبو النور، أي مستقبل للعلاقات الإيرانية الخليجية، **المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية**، في: <https://cutt.us/geguV>.
23. مضيق هرمز، موسوعة الجزيرة، نقلا عن الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/9/> .5

➤ المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Alanazi, Abdullah Khuliyf, **Saudi Arabia's implementation of soft power policy to confront Iran's obvious threats**, Master of Arts in Security Studies, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, CALIFORNIA, Décembre 2015.
2. BUZAN, Barry, **People, States and Fear - An Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War Era**(London, Harvester Wheat sheaf, 1991).
3. Andrew Hammond;" Saudi Arabia: cultivating sectarian spaces"; **Gulf analysis** ,November 2013.
4. Anna Borshchevskaya ,"**RUSSIA IN THE MIDDLE EAST: Motives, Consequences, Prospects**" , **The Washington Institute for Near East Policy** ,(Feb2016).
5. Anthony H. Cordesman and Abdullah Toukan, " Iran and the Gulf Military Balance ", **centre for strategic studies** (octobre,2016),p.27.
6. Arhama Siddiqa Muhammad Abbas Hassan, **SAUDI – ISRAELI NEXUS: IMPLICATIONS FOR IRAN** , **center for Iranian Studies in Ankara**,(may2019.)
7. Ellie Geranmayeh & Kadri Liik, **THE NEW POWER COUPLE: RUSSIA AND IRAN IN THE MIDDLE EAST**, **EUROPEAN COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS**, (Septembre 2016)..
8. Jack a . glodstone ,"understanding the revolution of 2011 ,**foreign affairs** ,vol. 90,no.3(2011) .
9. Julien Barnes," Saudi–Iranian Rivalry and the Impact on the Syrian Conflict" at : <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/06/22/saudi-iranian-rivalry-and-the-impact-on-the-syrian-conflict/>. (17/01/2018).
- 10.le petit la rousse , **grand format** .(imprime en Belgique , ed ,2001).
- 11.Marina Ottaway , Thomas Carothers ," The Greater Middle East Initiative: Off to a False Start", **Carnegie Endowment for International Peace**, (March 2004).

12. MOHAMMAD HASSAN AL-QADHI , " THE IRANIAN ROLE IN YEMEN and its Implications on the Regional Security" ,**Arabian Gulf Centre for Iranian Studies** , (december2017).
13. Peter Mandaville ,Shadi Hamdi , "islam as statecraft :how governments use religion in foreign policy" , **Foreign Policy at Brookings**(NOVEMBER 2018).
14. Peter Salisbury , Yemen and the Saudi–Iranian ‘Cold War’ , **Middle East and North Africa Programme** ,(February 2015) .
15. René Rieger, “Saudi Arabia and the Arab Uprising : National, Regional and Global Responses”, **the Gulf Research Centre Cambridge** (2014).
16. Robert D. Kaplan, "The New Arab World Order" ، **Foreign Policy** (28 January 2011).
17. Simon Mabon , " Bahrain: The Epicentre of the Saudi-Iranian Rivalry?" ,in :Saudi Arabia and Iran: The Struggle to Shape the Middle East, **The Foreign Policy Centre**(November 2018).
18. The Shale gas 'revolution' in United States: Global implications, **EU DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES POLICY DEPARTMENT** , April 2013 ,at http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/briefing_note/join/2013/491498/EXPO-AFET_SP%282013%29491498_EN.pdf
19. walt, stephen M, " International Relations: One World, Many Theories" , **Foreign Policy**, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (Spring 1998).
20. zvi ,magen , Russia and the Middle East: Policy Challenges, **Institute for National Security Studies**, Memorandum No. 127 (May 2013.)
21. Gerald B. Helman , Steven R, Ratner , " saving failed state s " ,**Foreign policy**, (JUNE 15, 2010).
22. Heike Hermanns, National Role Conceptions in the ‘Global Korea’**Foreign Policy**.StrategyThe Korean Journal of International Studies, Vol. 11, No. 1 (June 2013).
23. <https://worldview.stratfor.com/article/geopolitics-iran-holding-center-mountain-fortress>.
24. International Institute for Strategic studies , **The military balance**(London: 2017).
25. K. J. Holsti, "The problem of change in International Relations Theory", Institute of International Relations The Université of British Columbia, no.26(Décembre 1998) .
26. Kal. J .Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy.International StudiesQuarterly 14, no.3, November1970.

27. Luiza Gimenez Cirioli, Roles and International Behavior: Saudi – Rivalry in Bahrain and Yemen Arab Spring, Contexto International, Vol. 40 (May/ Aug, 2018).
28. Robert O. Keohane, "Alliances Threats and the Uses of Neorealism", **international Security**, vol.13, No.1 (summer 1988).

➤ Reports :

1. International Institute for Strategic studies , The military balance(London: . 2017)
2. Organization of the Petroleum Exporting Countries (opec), **Annual Statistical Bulletin** (Vienna:2016 .).
3. Trend in international Arms Transfer , **SIPRI** , Summary2018, accessible at : https://www.sipri.org/sites/default/files/2018-06/yb_18_summary_en_0.pdf.
4. Fiscal Year 2016 Report on the Military Power of Iran January 2017 at :https://fas.org/man/eprint/dod_iran_2016.pdf
5. National Security Strategy of America, May 2010, Washington: The White House, Available on the link. <https://nssarchive.us/wp-content/uploads/2020/04/2010.pdf>

➤ Web links :

1. George Friedman , " THE GEOPOLITICS OF IRAN: Holding the Center of a Mountain Fortress", july / 2008. at : <https://worldview.stratfor.com/article/geopolitics-iran-holding-center-mountain-fortress>.
2. Robert D. Kaplan , The Geopolitics of Shale , Dec 19, 2012 , at : <https://worldview.stratfor.com/article/geopolitics-shale>
3. [https://www.france24.com/ar/20091210-us-ware-president-obama-nobel-prize-peace-oslo-afghanistan.\(2017/05/14\)](https://www.france24.com/ar/20091210-us-ware-president-obama-nobel-prize-peace-oslo-afghanistan.(2017/05/14))
4. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE122/RAND_PE122z1.arabic.pdf.

قائمة المراجع — أثر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على التنافس الإيراني السعودي

5. Madawi Al-Rasheed, King Salman and His Son: Winning the US, Losing the Rest, LSE Middle East Centre Report, September 2017, Available on; <https://cutt.us/ccaAB>

الفهرس

فهرس المحتويات

إهداء.....	
شكر وعرفان.....	
خطة الدراسة.....	
مقدمة..... أ	

الفصل التمهيدي مدخل مفاهيمي وفحص نظري للدراسة

تمهيد:	14.....
المبحث الأول: مفهوم التحولات الجيوسياسية	15.....
المبحث الثاني: تحليل مفاهيمي لتنافس في العلاقات الدولية	21.....
المطلب الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية	21.....
المطلب الثاني: التنافس والمفاهيم المتداخلة	23.....
المبحث الثالث: التفسير النظري لمفهوم التنافس في العلاقات الدولية	29.....
المطلب الأول: التنافس ضمن أطروحات النظرية الواقعية	29.....
الفرع الأول: الواقعية البنوية وتفسيرها لتأثير النسق الدولي على التنافس بين الدول	31.....
الفرع الثاني: نظرية توازن التهديد وتفسيرها لتنافس الدولي	38.....
المطلب الثاني: التنافس ضمن أطروحات النظرية البنائية	42.....
الفرع الأول: البنائية ومتغير الهوية الوطنية في تفسير التنافس بين الدول	45.....
الفرع الثاني: أبعاد تأثير الهوية في العلاقات الدولية	47.....
المطلب الثالث: التنافس ضمن مقترب الدور	48.....
خلاصة الفصل.....	53.....

الفصل الأول: التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط - الحراك الثوري الشعبي متغير

تفسيري-

تمهيد.....	56.....
المبحث الأول: الحراك الثوري الشعبي السياق والمواقف	57.....

فهرس المحتويات

.....57.....	المطلب الأول: أبعاد تسمية ثورات الربيع العربي
.....63.....	المطلب الثاني: الحراك الثوري الشعبي قراءة في الأسباب الداخلية والخارجية
.....64.....	الفرع الأول: العوامل الداخلية
.....69.....	الفرع الثاني: العوامل الخارجية
.....69.....	أولاً: إستراتيجية الفوضى الخلاقة
.....71.....	ثانياً: مشروع الشرق الأوسط الكبير
.....74.....	المطلب الثالث: الموقف الإيراني والسعودي من الحراك الثوري الشعبي
.....74.....	الفرع الأول: الموقف الإيراني
.....77.....	الفرع الثاني: موقف المملكة العربية السعودية
.....81.....	المبحث الثاني: التدايعات الأمنية للحراك الثوري الشعبي
.....81.....	المطلب الأول: تصاعد حدّة الصراعات الداخلية
.....84.....	المطلب الثاني: بروز البعد الطائفي السياسي في الشرق الأوسط
.....88.....	المطلب الثالث: تراجع الدولة المركزية وبروز الفواعل من غير دول
.....88.....	الفرع 1: فشل الدولة Failed or Collapsed State
.....92.....	الفرع الثاني: تصاعد الفواعل من غير دول
.....96.....	المبحث الثالث: الإنعكاسات الجيوإستراتيجية للحراك الثوري الشعبي
.....96.....	المطلب الأول: حدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط
.....97.....	الفرع الأول: الخطوط العريضة في إستراتيجية باراك أوباما في الشرق الأوسط
.....103.....	فرع الثاني: مؤشرات التراجع الأمريكي في الشرق الأوسط
.....107.....	المطلب الثاني: تصاعد الدور الروسي في التفاعلات الإقليمية
.....115.....	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: المقومات المادية والمعنوية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط

.....117.....	نصهيد
.....118.....	المبحث الأول: مقارنة إيتيمولوجية لمفهوم الشرق الأوسط
.....118.....	المطلب الأول: الشرق الأوسط دراسة في المعنى والمدلول
.....123.....	المطلب الثاني: التصورات الجيو-سياسية لشرق الأوسط
.....127.....	المطلب الثالث: الأهمية الجيو-الاقتصادية لشرق الأوسط

فهرس المحتويات

.....130.	المبحث الثاني: المقومات المادية لدور الإيراني السعودي في الشرق الأوسط
.....130.	المطلب الأول: أهمية المحدد الجغرافي لكل من المملكة العربية السعودية وإيران
.....130.....	الفرع الأول: إيران
.....133.....	الفرع الثاني: المملكة العربية السعودية
.....135.....	المطلب الثاني: المقدرات العسكرية لدولتين
.....143.....	المطلب الثالث: تحليل المقومات الاقتصادية
.....143.....	الفرع الأول: المقومات الاقتصادية لإيران
.....146..	الفرع الثاني: المحدد الاقتصادي السعودي وأهمية متغير النفط
.....153.	المبحث الثالث: المقومات المعنوية لدور الإيراني- السعودي في الشرق الأوسط
.....154.	المطلب الأول: دور الثقافة والقيم السياسية كمصدر للقوة الناعمة الإيرانية
.....154.....	الفرع الأول: اللغة والثقافة
.....156.....	فرع الثاني: قيم النظرية السياسية الإيرانية
.....156.....	1-البنية السياسية لإيران قبل الثورة:
.....158.....	2-البنية السياسية بعد الثورة الإيرانية 1979:
.....162..	الفرع الثالث: الأطر النظرية للفكر السياسي الإيراني بعد الثورة
.....165.....	المطلب الثاني : مقومات القوة الناعمة السعودية
.....165..	الفرع الأول: أهمية السعودية ضمن دول الحضارة الإسلامية
.....167.....	الفرع لثاني: المساعدات المالية الإنسانية
.....169.....	فرع الثالث: تضمينات قيم النظرية السياسية السعودية
174.....	خلاصة الفصل
<u>الفصل الثالث: إنعكاس التدايعيات الأمنية للحراك الشعبي على التنافس الإيراني السعودي</u>	
178	تمهيد
.....179.	المبحث الأول: اليمن تعارض الأهداف وتصادم الاستراتيجيات
.....179.	المطلب الأول: أهمية اليمن في الإدراك الاستراتيجي الإيراني والسعودي
186.	المطلب الثاني: تصادم الاستراتيجيات بين إستراتيجية التطويق وإستراتيجية استعادة التوازن
.....195.	المبحث الثاني : سوريا وتباينات النفوذ الاستراتيجي الإيراني السعودي
.....196.	المطلب الأول: محددات الإستراتيجية الإيرانية اتجاه الأزمة السورية
.....200.	المطلب الثاني: المحددات الموجه لسلوك السعودي اتجاه الأزمة السورية
.....204.	المبحث الثالث: البحرين وتوظيف البعد الطائفي في التنافس الإيراني السعودي

فهرس المحتويات

المطلب الأول: أهداف وآليات الإستراتيجية الإيرانية في البحرين.....204

المطلب الثاني: أهداف وآليات الإستراتيجية السعودية في البحرين..... 209

212 خلاصة الفصل

الفصل الرابع: انعكاس التداعيات الجيوإستراتيجية للحراك الشعبي على التنافس الإيراني

السعودي ومستقبل التنافس في ظل الأوضاع الراهنة

.....215. المبحث الأول: تأثير الاتفاق النووي 1+5 على التنافس الإيراني السعودي

.....215. المطلب الأول: قراءة في الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول 1+5

221..... المطلب الثاني: الرؤية السعودية للاتفاق النووي.....

.....226. المبحث الثاني : الاستقطاب الإيراني لدور الروسي كآلية لتطوير الأداء الإستراتيجي

.....228..... المطلب الأول: أسباب التوجه الروسي لإيران بعد 2011

.....229..... المطلب الثاني: أسباب التوجه الإيراني لروسيا

233. المبحث الثالث: تحول الأداء الاستراتيجي السعودي من خلال إعادة تشكيل تحالفاتها التقليدية

233..... المطلب الأول: المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية.....

237..... المطلب الثاني: السعودية وإعادة تشكيل التحالفات التقليدية

243..... المبحث الرابع: مستقبل التنافس السعودي الإيراني .. رؤية استشرافية

.....243..... المطلب الأول: الصدام المباشر

.....248..... المطلب الثاني: سيناريو التقارب

.....254..... المطلب الثالث: سيناريو الحرب الباردة

.....258..... خلاصة الفصل

173..... خاتمة.....

المصادر والمراجع

[الفهرس](#)